نعوم تشومسكي





الدول المارقة

استخدام القوة في الشؤون العالمية

تعريب: أسامة إسبر



مكتبة العبيكان

العبيكان

نعوم تشومسكي:

بروفوسور في معهد ماسا شوستس للتكنولوجيا، هو مشهور عالمياً بأنه متمرس في اللغات الأجنبية، فيلسوف ومحلل سياسي، يكتب ويحاضر حول العالم في الأعمال الدولية، السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحقوق الإنسان.

أصدر كتباً عديدة مع ساوث آند برس، مضمناً مثلث التأثير الخطر:

الولايات المتحدة، إسرائيل، والفلسطينين، قوى وتوقعات:

الانعكاسات على الطبيعة البشرية والنظام الاجتماعي.


ketab.me
Best Books

الدول المارقة

استخدام القوة في الشؤون العالمية

الدول المارقة

استخدام القوة في الشؤون العالمية

نعوم تشومسكي

تعريب

أسامة إسبر

مكتبة العبيكان

Original Title:

Rogue States
The Rule of Force in World Affairs

ISBN 0-89608-611-9

الرياض 11595، المملكة العربية السعودية، شمال طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة، ص. ب. 62807
Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O. Box 62807, Riyadh 11595, Saudi Arabia

الطبعة العربية الأولى 1425هـ ـ 2004م

ISBN 9960 - 40 - 467 - 6

ح مكتبة العبيكان، 1424هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

تشومسكي، نعوم.

الدول المارقة./ استخدام القوة في الشؤون العالمية./ نعوم تشومسكي؛ أسامة إسبر. ـ

الرياض، 1424هـ

472ص؛ 14 × 21 سم

ردمك: 6 - 467 - 40 - 9960

1 ـ العلم ـ الأحوال السياسية

أ. إسبر، أسامة (مترجم) ب. العنوان

ديوي: 320.9 1424 / 6651

رقم الإيداع: 1424 / 6651

ردمك: 6 - 467 - 40 - 9960 ISBN

مديح لكتاب الدول المارقة

نعوم تشومسكي ـ عالم اللسانيات ذو الشهرة العالمية، والمدرس في معهد ماساتشوسيتس للتقنية ـ حافظ دوماً على مهنة ثانية كصوت مقنع لليسار المقاوم شاجباً، بقوة، الإمبريالية الأمريكية، ومنتقداً الصحفيين الذين على أعينهم غشاوة، ومهاجماً الظلم الاقتصادي العالمي. . . وفي كتابه، الدول المارقة، يقدم تشومسكي حجة أخرى مؤثرة تقول: إن الولايات المتحدة تهزأ بالقانون الدولي حين ترى ذلك مفيداً.

بيليشرز ويكلي

تشومسكي هو كمثل طبيب يحاول أن يعالج مرضاً قومياً هو فقدان الذاكرة الاختياري. . . وكتاب الدول المارقة دليل جاء في وقته يفضح التكتيكات التي يلجأ إليها الأقوياء لإبقاء السلطة متمركزة والناس مذعنين. . . ويكتسب كتاب تشومسكي أهمية كبرى في وقت تموه فيه إمبراطوريتنا، وباستمرار، سعيها وراء القوة تحت رايات «المساعدة، والتدخل الإنساني»، والعولمة. يجب أن يبدأ الأمريكيون بتفكيك شفرة هذه اللغة. وتشومسكي مكان جيد للبدء بذلك.

فيلج فويس

لا شيء يفوت انتباه تشومسكي. . . وكتاب الدول المارقة يعكس تفكيراً صافياً بشكل رائع.

بيس ورك

حول نعوم تشومسكي

«مفجر الحقائق الملقنة».

نيويورك تايمز

إن قراءة تشومسكي هي كمثل الوقوف في نفق من الريح. يحثنا تشومسكي، بمنطق قوي، على الإصغاء، بانتباه، إلى ما يقوله لنا قادتنا ، وعلى أن ننتبه إلى ما يحذفونه . . . فالأسئلة التي يثيرها يجب أن تتم الإجابة عليها في النهاية، سواء كنت متفقاً معه أم غير متفق، إلا أننا نخسر إذا لم نصغ.

بزنيس ويك

المحتوى

الفصل الأول

ملفات المجرمين*

من يحدد؟

هناك استخدامان لمصطلح «الدول المارقة»، مثله مثل مصطلحات أخرى كثيرة من مصطلحات الخطاب السياسي: الأول دعائي، يُطبق على أعداء مصنفين، والثاني موضوعي يطبق على دول لا تُعد نفسها مقيدة بالأعراف الدولية. بيد أن المنطق يوحي بأن الدول الأكثر قوة يجب أن تُصنَّف في الصنف الأخير إلا إذا كان هذا ممنوعاً على المستوى الداخلي، وهذا توقع يؤكده التاريخ.

وعلى رغم أن الأعراف الدولية ليست محددة بصرامة، إلا أن هناك اتفاقاً على خطوط عامة. ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أدرجت هذه الأعراف، جزئياً، في ميثاق الأمم

* نُشرت نسخة أقصر من هذه المقالة في هارفارد إنترناشيونال ريفيو، صيف 2000.

المتحدة، وقرارات محكمة العدل الدولية، وفي مواثيق، واتفاقيات متنوعة. وتعد الولايات المتحدة نفسها معفاة من هذه الشروط، وازداد الأمر منذ نهاية الحرب الباردة، جاعلاً الهيمنة الأمريكية ساحقة بحيث أن هذا الادعاء يمكن إسقاطه بشكل كبير. لكن هذه الحقيقة لم تعبر دون ملاحظة. فالرسالة الإخبارية للجمعية الأمريكية للقانون الدولي قالت في آذار 1999 إن «القانون الدولي هو اليوم، على الأرجح، أقل احتراماً في بلادنا أكثر من أي وقت مضى» في هذا القرن؛ وحذر محرر صحيفتها المحترفة، قبل وقت قصير، من «الاستفحال المرعب» لرفض واشنطن لإلزامات المعاهدة[1].

وعبر دين أتشيسون في 1963 عن المبدأ الساري، حين أعلم الجمعية الأمريكية للقانون الدولي أن الرد على «تحدي . . . الولايات المتحدة، وقوتها، وموقفها، وهيبتها ليس مسألة قانونية». وعلق سابقاً: «إن القانون الدولي مفيد لتمويه مواقفنا بسمة مميزة مشتقة من مبادئ أخلاقية عامة جداً أثرت في المذاهب القانونية». لكن الولايات المتحدة غير مقيدة بها[2].

---

1. الرسالة الإخبارية للجمعية الأمريكية للقانون الدولي (آذار. نيسان 1999). ديتليف فاغتس، «الاستخفاف بالمعاهدات»، تعليقات افتتاحية، أمريكان جورنال أوف إنترناشيونال لو، 1998.

2. محاضر الجمعية الأمريكية للقانون الدولي 13 و14 (1963)، أوردها لويس هنكين، كيف تتصرف الأمم (مجلس العلاقات الخارجية، جامعة

كان أتشيسون يشير، بشكل محدد، إلى الحصار المفروض على كوبا. فكوبا كانت أحد الأهداف الرئيسية لإرهاب الولايات المتحدة، وحربها الاقتصادية طوال أربعين عاماً، حتى قبل القرار السري، الذي اتخذ في آذار 1960، للإطاحة بالحكومة. ولقد عرَّف آرثر شليسنجر التهديد الكوبي، حين قدم تقريراً عن نتائج مهمة كلفه بها الرئيس كينيدي، المنتخب حديثاً، في أمريكا اللاتينية قال فيه: «إن انتشار فكرة كاسترو عن قيام البلد بتولي الأمور بنفسه»؛ هو الذي يمكن أن يحرض «الفقراء، والمعدمين» في مكان آخر، الذين «يطالبون الآن بفرص من أجل حياة كريمة»، وأوضح شليسنجر فيما بعد: تأثير «الفيروس»، أو «التفاحة المتعفنة»، كما دعيت أحياناً. كانت هناك صلة بالحرب الباردة: «الاتحاد السوفياتي يحوم في المكان، ويلوِّح بقروض تنمية ضخمة، ويقدم نفسه كنموذج لإنجاز التحديث في جيل واحد»[3].

وبشكل غير مفاجئ، أصبح الهجوم الأمريكي أكثر قسوة

كولومبيا، 1961 ـ 1979؛ تقرير أتشيسون (مكتبة كينيدي)، أورده مارك تراشتينبرغ، «التدخل في المنظور التاريخي» لورا ريد وكارل كيسين، افتتاحيات، الأعراف الناشئة للتدخل المبرر (الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، 1993).

3. «الجمهوريات الأمريكية»، المجلد XII من العلاقات الخارجية للولايات المتحدة (وزارة الخارجية الأمريكية 1961 ـ 1963)، انظر: الفصل السادس من هذا المجلد.

بعد أن اختفى الاتحاد السوفياتي من المشهد. وشُجبت الإجراءات عالمياً تقريباً: من قبل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية وهيئتها القضائية، اللجنة القضائية للدول الأمريكية*، التي حكمت بالإجماع أن هذه الإجراءات تنتهك القانون الدولي، كما فعلت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان. ويشك البعض بأن منظمة التجارة العالمية ستشجبها، لكن واشنطن أوضحت أنها سترفض أي حكم لهذه المنظمة، ملتزمة بمبدأ الدولة المارقة.

ولنذكر مثالاً آخر موضحاً ومعاصراً: حين غزت اندونيسيا تيمور الشرقية في 1975 أمرها مجلس الأمن الدولي بالانسحاب الفوري ولكن دون فائدة. وشرح السفير الأمريكي في الأمم المتحدة دانييل باتريك موينيهان الأسباب في مذكراته التي تعود إلى عام 1978:

> رغبت الولايات المتحدة بأن تنتهي الأمور كما انتهت، وعملت كي تنجز ذلك. رغبت وزارة الخارجية بأن تبرهن للأمم المتحدة أنها غير فعالة بشكل مطلق في أية إجراءات تتخذها. ولقد كلفت بهذه المهمة، وقمت بها بنجاح معتبر[4].

* وهي تضم أمريكا الجنوبية، والشمالية، والوسطى.
4. دانييل باتريك موينيهان، مكان خطير، ليتل براون، 1978.

ويتابع قائلاً إنه في غضون شهرين قُتل ستون ألف شخص. ووصلت الأرقام إلى مائتي ألف في غضون بضع سنوات، بفضل الدعم العسكري الأمريكي المتزايد، والذي شاركت فيه بريطانيا حين وصلت الفظائع إلى أوجها في 1978. واستمر الدعم الأمريكي والبريطاني أثناء عام 1999، حين نظم مغاوير الكوباسوس، الذين سلحتهم الولايات المتحدة، ودربتهم، عملية كلين سويب، بدءاً من كانون الثاني، التي قتلت من 3000 إلى 5000 شخص بحلول شهر آب، بحسب مصادر كنسية صادقة، وطردت فيما بعد سبعمائة وخمسين ألف شخص ـ 85٪ من السكان ـ ودمرت البلاد عملياً. أثناء ذلك، بقيت إدارة كلينتون على موقفها بأن «هذه مسؤولية حكومة اندونيسيا، ولا نريد أن ننتزعها منهم». وتحت ضغط محلي ودولي متصاعد ـ بشكل رئيسي أسترالي ـ أشارت واشنطن في النهاية إلى الجنرالات الاندونيسيين بأن اللعبة انتهت فغيروا نهجهم بسرعة، معلنين انسحابهم، وهذا يشير إلى القوة المستترة، التي كانت موجودة على الدوام.

كان الدعم الأمريكي للعدوان، وللمذبحة الاندونيسية، انعكاسياً تقريباً. وكما قالت إدارة كلينتون: كان الجنرال سوهارتو المجرم، والفاسد، «نوع الشخص الذي نريده» ، كما كان منذ أن أشرف على مذبحة على نمط مذبحة رواندا في 1965 ، والتي ولَّدتْ شعوراً بالسعادة في الولايات المتحدة.

وبقي هكذا، بينما كان يؤلف أحد أسوأ سجلات حقوق الإنسان في الحقبة الحديثة، رغم أنه سقط من النعمة في 1997 حين فقد السيطرة، وكان يجر قدميه على برامج تقشف صندوق البنك الدولي. والنموذج مألوف: دُعم قاتل كبير آخر، هو صدام حسين، أثناء ارتكاب أعماله الوحشية الأكثر سوءاً، ولا يتغير الوضع إلا حين تُعصى الأوامر (أو يساء فهمها). ثمة سلسلة طويلة من الأمثلة الموضحة: تروخيو، موبوتو، ماركوس، دوفالييه، نورييغا، وآخرون كثيرون. ليس للجريمة عواقب كبيرة؛ أما العصيان فنعم.

إن جرائم الإبادة الجماعية، التي حدثت في 1965، واستهدفت فلاحين بلا أرض، ضمنت أن اندونيسيا لن تكون تهديداً من النوع الكوبي: «عدوى» سوف «تزحف غرباً» عبر جنوب آسيا، كما حذر جورج كينان في 1948، حين عدَّ «مشكلة اندونيسيا» المسألة «الأكثر أهمية» في «الصراع مع الكرملين»، والذي نادراً ما كان مرئياً. ونظر إلى المجزرة أيضاً على أنها تبرير لحروب واشنطن في الهند الصينية، التي قوت تصميم الجنرالات على تطهير مجتمعاتهم[5].

---

5. انظر: الفصل الرابع، من هذا المجلد، والروايات الموسعة، «ضوء أخضر لجرائم الحرب»، في تحرير إم. سيلدن، وإس. شالوم، تيمور الشرقية، اندونيسيا، والمجتمع الدولي (رومان ولتلفيلد 2000) وكتابي جيل جديد يرسم الخط.

إن اعتبار الأمم المتحدة «غير فعالة بشكل كامل» كان إجراءاً روتينياً منذ أن خرجت المنظمة من السيطرة مع إنهاء الاستعمار. وكان أحد المؤشرات هو استخدام حق النقض ـ الفيتو ـ في مجلس الأمن، الذي شمل كثيراً من المسائل: فمنذ الستينات، كانت الولايات المتحدة في الصدارة، تأتي بريطانيا في المرتبة الثانية، وفرنسا في المرتبة الثالثة البعيدة. وينطبق الأمر نفسه على أصوات الجمعية العمومية. فالمبدأ الأكثر شمولاً هو إذا لم تخدم منظمة دولية مصالح السياسة الأمريكية، فهناك سبب ضئيل للسماح لها بالحياة.

أوضحت إدارة ريغن أسباب رفض الأعراف الدولية حين كانت محكمة العدل الدولية تتدارس اتهامات نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة. هزيء وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز من أولئك الذين يناصرون «وسائل قانونية طوباوية مثل التوسط الخارجي، الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، بينما يتجاهلون عنصر القوة في المعادلة». وقال المستشار القانوني لوزارة الخارجية، أبراهام سوفاير: إن معظم العالم «لا يمكن أخذه بالحسبان كي يشاطرنا وجهة نظرنا»، و«غالباً ما تعارض الأغلبية الولايات المتحدة في مسائل دولية مهمة». وفقاً لذلك، ينبغي أن «نحتفظ لأنفسنا بقوة تحديد «كيف سنتصرف، وأية قضايا تُطرح «جوهرياً على القضاء المحلي للولايات المتحدة، كما تحدد الولايات المتحدة»، في هذه الحالة،

الأفعال التي شجبتها المحكمة بأنها «الاستخدام غير القانوني للقوة» ضد نيكاراغوا[6].

دعت المحكمة واشنطن إلى الكف عن هذه الأعمال، ودفع تعويضات ضخمة، وحكمت أيضاً بأن كل المساعدات لقوات المرتزقة، التي تهاجم نيكاراغوا، عسكرية، وليست إنسانية. وفقاً لذلك، رفضت المحكمة وعُدَّتْ «محكمة معادية» ـ نيويورك تايمز ـ ألحقت العار بنفسها لأنها شجبت الولايات المتحدة، التي ردت بتصعيد الحرب ورفض الدعوة لدفع التعويضات. ثم استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد قرار لمجلس الأمن الدولي يدعو جميع الدول إلى احترام القانون الدولي، وصوتت في عزلة حقيقية ضد قرارات مشابهة أصدرتها الجمعية العمومية. وكل هذا اعتبر غير ذي أهمية بحيث نادراً ما نقله الإعلام، تماماً مثلما تم تجاهل ردود الفعل الرسمية. دعيت المساعدة «إنسانية» إلى أن تحقق النصر الأمريكي[7].

---

6. جورج شولتز، «المبادئ الأخلاقية والمصالح الاستراتيجية»، خطاب في جامعة ولاية كانساس، في الرابع عشر من نيسان، 1986، أعيدت طباعته في وزارة الخارجية الأمريكية، دائرة الشؤون العامة، السياسة الحالية 820؛ سوفاير، «الولايات المتحدة ومحكمة العدل الدولية» (إفادة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، كانون الأول، 1985)، أعيد نشرها في كرينت بوليسي 769. انظر مقالتي: «إذعان دون إذعان»: تأملات في نظرية وتطبيق الديموقراطية، في مجلة كليفلند ستيت لو ريفيو، 1996.

7. حول قرار محكمة العدل الدولية، ردود فعلها، والنتيجة، انظر كتابي: أوهام ضرورية، الفصل الرابع.

وبقيت عقيدة الدولة المارقة سارية المفعول حين عاد الديموقراطيون إلى البيت الأبيض. أبلغ الرئيس كلينتون الأمم المتحدة في 1993 أن الولايات المتحدة ستعمل «بشكل تعددي حين يكون الأمر ممكناً، ولكنها ستعمل بشكل أحادي حين يكون ضرورياً»، وهذا موقف كررته بعد عام السفيرة في الأمم المتحدة مادلين ألبرايت، وكرره في 1999 وزير الدفاع ويليم كوهن، الذي صرح أن الولايات المتحدة ملتزمة بـ «الاستخدام الفردي للقوة العسكرية» كي تدافع عن مصالح حيوية، تشمل «ضمان دخول غير ممانع إلى أسواق رئيسية، ومصادر الطاقة، ومصادر استراتيجية»، وبالفعل أي شيء يمكن أن تقرر واشنطن أنه يقع داخل «سلطانها القضائي»[8].

والجدة الوحيدة في هذه المواقف هي أنها علنية. وتُعد في السجل الداخلي أمراً مفروغاً منه، منذ الأيام الأولى لنظام ما بعد الحرب. ودعت المذكرة الأولى لمجلس الأمن القومي

8. بيل كلينتون، خطاب أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، 27 أيلول 1993؛ ويليم كوهن، تقرير سنوي إلى الرئيس، والكونغرس: 1999 (وزارة الدفاع الأمريكية، 1999)، أورده جوناثان باخ، وروبرت بوروسيج، البؤرة العالمية (سينت مارتن 2000) من تحرير مارثا هوني وروبرت بوروسيج، إفادة مادلين ألبرايت بأن الولايات المتحدة ستتصرف «أحادياً حين نستطيع، وأحادياً كما ينبغي أن نفعل» في مناطق «نعرفها. . . بأنها حيوية للمصالح القومية الأمريكية»، أوردها جولز كاجيان، في ميدل إيست إنترناشيونال، 21 تشرين الأول، 1994.

(3/1)، المشكل حديثاً، إلى الدعم العسكري للعمليات السرية في إيطاليا، الذي يجب أن يترافق مع التعبئة القومية في الولايات المتحدة، «في حال هيمن الشيوعيون على الحكومة الإيطالية بوسائل قانونية»؛ وبقي تدمير الديموقراطية في إيطاليا مشروعاً رئيسياً إلى السبعينات على الأقل[9].

أما السجل في أمكنة أخرى فغني بحيث لا حاجة كي نورد منه عينات. ولا يشمل الاعتداء المباشر، والتدمير، والإرهاب فحسب، وإنما دعم الممارسات نفسها التي تقوم بها الدول العميلة في الوقت نفسه: مثلاً، الهجمات الإسرائيلية المنتظمة على لبنان، التي أدت إلى قتل عشرات الآلاف، ودفعت، بشكل متكرر، مئات الآلاف إلى مغادرة منازلهم؛ والتطهير العرقي الجماعي، والفظائع الأخرى الكبيرة، التي ارتكبتها تركيا، عضو الناتو، وقد أغراها التدفق الضخم للأسلحة من إدارة كلينتون، والذي استفحل حين وصلت هذه الأعمال الوحشية إلى ذروتها[10].

---

9. من أجل المزيد من التفاصيل، انظر كتابي: ردع الديموقراطية، الفصل 11، والمصادر المذكورة.

10. حول لبنان، انظر: كتابي المثلث المشؤوم. حول تركيا انظر: كتابي الإنسانوية العسكرية الجديدة، الفصلين الثالث والخامس.

ويشمل السجل أيضاً التحريض على ارتكاب الفظائع. ومثالنا على ذلك هو الدولة التي حلت لتوها مكان تركيا كمتلق أكبر للمساعدة العسكرية الأمريكية ـ إسرائيل ومصر هما في فئة منفصلة ـ بعد أن نجح الإرهاب التركي المدعوم من كلينتون، على الأقل مؤقتاً. البطل الجديد ـ أو النصير ـ هو كولومبيا، التي تمتلك أسوأ سجل حقوق إنسان في نصف الكرة في التسعينات، و- يزداد باطراد ـ والتي اتخذ قرار بأن تزداد المساعدة العسكرية والتدريب الأمريكي لها بحدة.

تعود الإسهامات الأمريكية في حكاية الأهوال الكولومبية إلى إدارة كينيدي. إذ كان أحد أهم تراثات إدارة كينيدي قرارها الذي اتخذ في 1962 لتغيير مهمة جيوش أمريكا اللاتينية من «الدفاع عن نصف الكرة» إلى «أمن داخلي»، بينما يتم تقديم الوسائل والتدريب من أجل إنجاز المهمة. وكما قال تشارلز مايتشلنغ، الذي قاد التخطيط للهجوم المضاد للتمرد، والدفاع الداخلي من 1961 إلى 1966: قاد ذلك القرار التاريخي إلى تغير من السماح «بضراوة وقسوة الجيوش الأمريكية اللاتينية» إلى «اشتراك مباشر» في طرق فرق إعدام هينريك هيملر. والنتيجة ليست بحاجة إلى دراسة. واستمرت العواقب حتى بعد أن أنجز إرهاب الدولة أهدافه الفورية. ولقد وجه مؤتمر رعاه اليسوعيون في سان سلفادور في 1994 انتباهاً خاصاً إلى التأثير الناتج عن «ثقافة الإرهاب المتبقية في تدجين توقعات الأغلبية إزاء بدائل

مختلفة لبدائل الأقوياء»، قوة متسلطة، تدعمها ذاكرة تاريخية مسهبة، ودليل حالي[11].

وكان كثير من الأمور الأخرى المشابهة صحيحاً في أجزاء أخرى من «الجنوب». ففي 1958، أشرف الرئيس إيزنهاور على واحدة من العمليات الأمريكية السرية الرئيسية في محاولة لتقسيم اندونيسيا، مقوضاً في هذه الأثناء مؤسساتها البرلمانية، ومهيئاً المسرح للإرهاب الشمولي للأربعين سنة التالية. في الوقت نفسه، دمرت واشنطن الانتخاب الأول ـ والأخير ـ الحر في لاوس، ودعمت هجوماً على كمبوديا، وقضت على الحكومة البورمية، وقوّت إرهاب نظامها العميل في فيتنام الجنوبية، وتفاقم الأمر إلى عدوان أمريكي مباشر أمر به جي. إف كينيدي بعد بضع سنوات. وفي كل حالة، كانت التأثيرات، طويلة الأمد، كارثية[12].

وكي تضمن قوة عظمى مارقة أن إرادتها قانون، يجب عليها أن تحافظ على «المصداقية»: أما الفشل في احترام قوتها فينطوي على عقوبات قاسية. وقد أثير المفهوم بانتظام في تبرير لعنف الدولة. فاللجوء إلى «المصداقية» كان الحجة الوحيدة

11. انظر كتابي: النظم العالمية القديمة والجديدة، الفصل 1؛ وكتابي: إعادة التفكير بكاميلوت.

12. أودري كاهن وجورج كاهن، التخريب كسياسة خارجية، نيو برس، 1995.

القابلة للتصديق، التي قُدِّمتْ من أجل تفضيل الحرب على وسائل أخرى في حالة كوسوفو، في أوائل 1999؛ وكانت عبارة التغطية العادية هي «مصداقية الناتو»، لكن لم يؤمن أحد أنها كانت مصداقية بلجيكا، أو إيطاليا، التي يجب أن تتأسس في أذهان عناصر غير مطيعة، أو مارقة في الاستخدام الدعائي التقني: «أي العناصر المتحدية، واللئيمة»، «العناصر الفوضوية للعالم التي ترفض حق الدول المكرسة ذاتياً، و«المتنورة»، في اللجوء إلى العنف في أي زمان ومكان، وكما «تؤمن بأنه عادل»، نابذة «القواعد القديمة المقيدة»، ومطيعة «الأفكار الحديثة عن العدالة»، التي تصوغها لمناسباتها[13].

والحاجة إلى «المصداقية» هي أيضاً عامل رئيسي في التخطيط طويل الأمد. مثلاً، في دراسة تمت في 1995 «لردع ما بعد الحرب الباردة»، قامت بها القيادة الاستراتيجية الأمريكية تم التشديد على أن مقولة واشنطن «الردعية» يجب أن تكون «مقنعة، وقابلة فوراً للتمييز من قبل قادة «الدول المارقة». يجب أن يكون متاحاً للولايات المتحدة «الحرية الكاملة في الردود»، وبشكل رئيسي استخدام الأسلحة النووية، لأنه «على عكس الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية، يكون التدمير الأقصى الناجم عن الانفجار النووي فورياً، وليس هناك إلا بضعة مسكنات،

13. مايكل جلينون، «النزعة التدخلية الجديدة»، فورين أفيرز (أيار ـ حزيران 1999).

هذا إذا كان يوجد، تستطيع التخفيف من تأثيره». ويمكن أن يكون الإرهاب البيولوجي سلاح الضعفاء، لكن الدول المارقة القوية تفضل وسائل إرهاب، وتخويف وتدمير فعالة. «وعلى رغم أنه من غير المحبذ (كذا) أننا سنستخدم أسلحة نووية في ما هو أقل من مسائل قومية أعظم أهمية، أو في ما هو أقل من ظروف قصوى، إلا أن الأسلحة النووية تلقي دوماً ظلاً فوق أية أزمة أو صراع». فضلاً عن ذلك، «ينبغي ألا يكون المخططون عقلانيين جداً حيال تحديد. . . ما يثمنه الخصم أكثر من غيره»، فكله يجب أن يُستهدف. «من المؤلم أن نظهر أنفسنا عقلانيين، بشكل كامل، وباردي الرأس». «ما ينبغي أن يكون جزءاً من الشخصية القومية، التي نظهرها، هو أن الولايات المتحدة يمكن أن تصبح غير عقلانية، وانتقامية، إذا ما هوجمت مصالحها الحيوية». ومن «المفيد» لوضعنا الاستراتيجي «ظهور بعض العناصر خارج السيطرة بشكل قوي».

وبينما يُعد التدمير الشامل للأسلحة النووية النمط المفضل من «إلقاء ظل» على الأزمة والصراع، إلا أن الخيارات الأقل تقنية يجب ألا تُغفل. وتنصح القيادة الاستراتيجية أيضاً بـ «ردع خلاق»: «خياطة عميقة البصيرة لما يُقيِّم داخل ثقافة، ونسجه في رسالة ردع». قُدم توضيح واحد، واقتُرح كنموذج: حين اختطف المواطنون السوفيات وقتُلوا في لبنان، «أرسل السوفيات إلى قائد النشاط الثوري طرداً يحتوي على خصية واحدة: خصية

ابنه الأكبر». وبتمازج ماهر للردع الخلاق والتهديد بالدمار النووي، إزاء خلفية أمثلة كثيرة من «ثقافة الإرهاب» المتبقية، التي وصفها اليسوعيون السلفادوريون، فإن «المتحدي» أو «الوقح»، الذي يمكن أن يزعج النظام الجيد يجب أن يضبط بشكل فعال.

إن هذا التفكير مألوف لدى أي زعيم مافيا. ويجد مكانه الطبيعي، بشكل أو آخر، في نظام قوة وهيمنة، ويجب ألا يفاجأ المرء إذا وجد أن نسخة ملائمة قد صنعها فارض قوة كوني، وتطبق عند الضرورة. هذه هي الطريقة العقلانية للتقدم إلى المثال الذي لخصه وينستون تشرشل في تأملاته حول شكل عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية:

> يجب أن يُعهد بحكم العالم إلى أمم مكتفية، لا ترغب بأي شيء لنفسها أكثر مما لديها. أما إذا كانت حكومة العالم في أيدي أمم جائعة، سيكون هناك دوماً خطر. لكن لا أحد منا يمتلك أي سبب كي ينشد المزيد. سيحافظ على السلام بشر يعيشون بطريقتهم الخاصة وليسوا طموحين. لقد وضعتنا قوتنا فوق الجميع. كنا كرجال أغنياء يعيشون بسلام في مستعمراتهم[14].

أوضح البنتاغون أن «استراتيجية الردع» في عالم ما بعد الحرب الباردة انتقلت من «البيئة الغنية بالأسلحة» لعدو القوة

14. الحرب العالمية الثانية، المجلد الخامس، (هوتون ميفلن 1951).

العظمى، إلى «بيئة الجنوب الغنية بالأهداف»، التي كانت، في الحقيقة، الهدف الرئيسي للعدوان والإرهاب أثناء الحرب الباردة. وتبدو الأسلحة النووية «وكأنه مقدر عليها أن تكون واسطة الردع الأمريكي الاستراتيجي في المستقبل المنظور»، كما يقول تقرير القيادة الاستراتيجية. ينبغي على الولايات المتحدة، بالتالي، أن ترفض «سياسة الامتناع عن الاستخدام الأول للسلاح النووي»، ويجب أن توضح للخصوم أن «رد فعلها» يمكن أن يكون رداً، أو «إجراءاً وقائياً». ينبغي أن ترفض أيضاً الهدف المعلن لمعاهدة منع الانتشار، وينبغي ألا توافق على «تطمينات أمنية سلبية» تحظر استخدام الأسلحة النووية ضد الدول التي لا تملكها والموقعة على المعاهدة. ولقد ألغى التخطيط الداخلي، وتعليمات رئاسية أخرى، تطميناً أمنياً، تاركة استراتيجية الحرب الباردة في مسارها، بغض النظر عن المدى الأوسع للأهداف[15].

وربما من المثير أن لا شيء من هذا يثير القلق أو حتى التعليق.

كانت الحجة العادية للإرهاب والعدوان، أثناء سنوات الحرب الباردة، هي «الشيوعية»، وهذه فكرة عالية المرونة، كما

15. انظر كتابي: الإنسانوية العسكرية الجديدة، الفصل 6، من أجل المصادر واقتباسات أوسع، انظر أيضاً: ديفنس مونيتور (واشنطن دي سي: مركز معلومات الدفاع).

يعترف الضحايا. ويكشف فحص السجل الداخلي أن المخاوف الرئيسية كانت، بشكل شائع، مخاوف من تهديد الاستقلال، و«العدوى». ففي اندونيسيا، كما في إيطاليا، كان القلق الرئيسي هو أن الحكومة ديموقراطية جداً، بحيث أنها تسمح بمشاركة حزب من اليسار، الحزب الشيوعي الاندونيسي PKI، الذي «حظي بدعم واسع، ليس كحزب ثوري وإنما كمنظمة تدافع عن مصالح الفقراء داخل النظام القائم»، مكوناً بذلك «قاعدة شعبية بين الفلاحين» من خلال «حيويته في الدفاع عن مصالح. . . الفقراء»، كما قال المختص الأسترالي باندونيسيا هارولد كراوتش. لم تكن هناك صلة روسية، كما شدد إيزنهاور «بصخب» في النقاش الداخلي[16].

كان الحزب الشيوعي مؤيداً للصينيين، ولكنه سُحق في 1965 من خلال مذبحة جماعية، ولم تكد روسيا والصين قد أصبحتا حليفتين. إن الطريقة التي أثير بها الخوف من الصين توضح جيداً الشخصية الانتهازية لدعاية الحرب الباردة. فحين قررت وزارة الخارجية أن تدعم الجهود الفرنسية لإعادة غزو مستعمرتها السابقة، صدرت توجيهات للاستخبارات الأمريكية كي «تبرهن» أن هوشي منه عميل للكرملين أو بكين، وأن أياً منهما كافية، وحين تبين أنه لا يمكن العثور على دليل، أخذ

16. انظر كتابي: قوى واحتمالات، الفصل السابع.

هذا كدليل على أن العدو المستهدف هو مجرد عدو لأسياده الأجانب، في واحدة من أكثر الحوادث كوميدية في تاريخ الاستخبارات[17]. وكان شرح موينيهان لسبب وصف الولايات المتحدة لمجلس الأمن بأنه «غير فعال بشكل كامل»، ودعمها للمذبحة الاندونيسية في تيمور الشرقية، هو أن الصين كانت تدعم المقاومة، وهذا كلام غريب، لكنه يعكس الفهم بأن النظام العقائدي يتطلب عنصر حرب باردة.

وكانت دلالة ذكر موينيهان للصين قد أضاءتها الحوادث قبل أربع سنوات، وبعد خمس سنوات، ومنها ردود فعل الولايات المتحدة على المثالين الرئيسيين (ربما الوحيدين) للتدخل العسكري في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واللذين كانت لهما نتائج إنسانية مفيدة جداً: غزو الهند لشرق باكستان (بنغلادش) في 1971، وإطاحة فيتنام بنظام بول بوت بعد ثماني سنوات. عارضت واشنطن التدخلين بحدة، وفي الحالتين كانت علاقاتها الودية مع الصين عاملاً رئيسياً. وكان من الأسباب الملحوظة لرد الفعل العنيف على إنهاء الهند لفظائع رهيبة هو أن هذا يمكن أنه تدخل في عملية PR التي وضعت الخطة لزيارة كيسنجر المفاجئة إلى الصين؛ أما جريمة فيتنام في إنهاء أعمال بول بوت الإجرامية فقد عوقبت بغزو صيني مدعوم

17. انظر: أسباب الدولة من أجل مراجعة أوراق البنتاغون، واحدة من مفاجآتهم القليلة.

من الولايات المتحدة، بينما لجأت الولايات المتحدة إلى الدعم العلني الدبلوماسي والعسكري لنظام بول بوت المخلوع (كامبوتشيا الديموقراطية).

كانت حجج الحرب الباردة متوفرة على الدوام، وامتلكت أحياناً القليل من المصداقية؛ وبالطبع كانت تفاعلات القوة العظمى دوماً في الخلفية. وتكشف نظرة متفحصة أن هناك عوامل أخرى تلعب دوراً رئيسياً، كما في حالة الهند الصينية، وكوبا، واندونيسيا، وهذه حقيقة سُلم بها أحياناً بعد أن تلاشت حجج الحرب الباردة. ففي طلبها الأول لتمويل البنتاغون بعد الحرب الباردة في آذار 1999، دعت حكومة بوش إلى الإبقاء على قوات التدخل الأمريكية الرئيسية، التي تستهدف الشرق الأوسط، حيث «التهديدات لمصالحنا... لا يمكن أن تترك قائمة على بوابة الكرملين»، على عكس عقود من الدعاية[18].

وبشكل مشابه، حين أنهت الولايات المتحدة تجربة غواتيمالا الديموقراطية القصيرة بغزو عسكري، مطلقة أربعين عاماً من الرعب، كان القلق الذي عُبِّر عنه داخلياً ـ ولم يفصح عنه علناً ـ هو أن «البرامج الاجتماعية، والاقتصادية، للحكومة المنتخبة لبت تطلعات» العمال والفلاحين، و«ألهمت

18. من أجل نقاش كامل، انظر كتابي: النظم العالمية القديمة والجديدة، الفصل 1.

الإخلاص، وتكيفت مع الفائدة الذاتية لمعظم الغواتيماليين الواعين سياسياً»[19]، والذي لا يزال أكثر خطورة هو أن

> الإصلاح الزراعي في غواتيمالا سلاح دعاية قوي؛ أما برنامجها الاجتماعي الكبير، الذي يهدف إلى مساعدة العمال والفلاحين في صراعهم المنتصر ضد الطبقات العليا، ومشاريع أجنبية ضخمة، فيروق جداً لشعوب أمريكا الوسطى المجاورة، حيث تسود ظروف مشابهة[20].

قمع التهديد للنظام بأربعين عاماً من العنف الوحشي والمجازر.

هذه لوازم ثابتة في السجل الداخلي. وفقاً لذلك، تتواصل السياسات بتعديل تكتيكي فحسب حين لا يمكن التذرع بالحرب الباردة، كما في 1991، حين تحركت واشنطن فوراً لتضرب تجربة هاييتي الديموقراطية الآملة، وكي تقضي، بعد ذلك، على حظر منظمة الدول الأمريكية بينما كانت العصبة العسكرية تقتل وتعذب، وفي النهاية أعادت الرئيس المنتخب شرط أن يتبنى سياسات مرشح واشنطن المهزوم في انتخابات 1990، الذي حصل على 14٪ من الأصوات. وركز الجدل اللاحق على

19. من أجل اقتباسات أوسع من السجل الرسمي، انظر: كتابي أوهام ضرورية، وردع الديموقراطية.

20. بيرو جليخيسيس، أمل ممزق، (برينستون، 1991).

مسألة إن كان هذا «التدخل الإنساني» دفاعاً عن الديموقراطية حكيماً[21].

وإزاء هذه الخلفية من العدوان والإرهاب الضخمين، إن الأفعال التي ستُعد جرائم رئيسية لو ارتكبها آخرون هي مجرد حواش: فعلى سبيل المثال، قتل 80 لبنانياً في أسوأ عمل إرهابي في 1985، تم في أوج الغضب على «الإرهاب الدولي»، وارتكبته السي آي إي في عملية تفجير سيارة استهدفت قائداً إسلامياً. أو تدمير نصف التموين الدوائي لبلد أفريقي فقير (السودان) في 1998، بضريبة موت مجهولة، وغير محقق بها: بعد أن أعاقت واشنطن تحقيقاً للأمم المتحدة. قال محررو نيويورك تايمز إن القصف شرعي، لأن الولايات المتحدة «تمتلك حق استخدام القوة العسكرية ضد المعامل ومعسكرات التدريب حيث يُعد للهجمات على أهداف أمريكية» (أو ربما ليس صحيحاً)[22]. ومن المحتمل أن يكون رد الفعل مختلفاً إذا، مثلاً، كان الإرهابيون الإسلاميون سيدمرون نصف مخزون الأدوية في الولايات المتحدة، وإسرائيل، أو دولة أخرى ما مفضلة.

---

21. انظر كتابي: عام 501، الفصل 8؛ والربح على حساب الناس، الفصل 4؛ والمصادر الموردة.

22. حول لبنان، انظر: «الإرهاب الدولي: الصورة والحقيقة»، في تحرير إي. جورج، إرهاب الدولة الغربية (بوليتي. بلاكويل، 1991). حول السودان، انظر: كولم لينش، بوسطن جلوب، 24 أيلول، 1998؛ بارتيك وينتو، لندن أوبزيرفر، 20 كانون الأول 1998، نيويورك تايمز، 28 آب 1998.

إن هذه الأمثلة، وأمثلة أخرى من الإرهاب الذي يتم بالتجزئة، يمكن إدراجها في فئة «الردع الخلاق».

أما الضريبة الإنسانية فهي ضخمة بحيث تستعصي على التقدير، لكن الجرائم لا تهم بالنسبة للدول المارقة التي تمتلك قوة هائلة. فهي تُحذف من التاريخ، أو تُحول إلى نية حسنة تنحرف أحياناً. وهكذا، على الحدود الخارجية للنقد المسموح به، بدأت الحرب ضد فيتنام، ثم في كل الهند الصينية، بـ«جهود متخبطة لفعل الخير»، رغم أنه، «بحلول 1969» أصبح من الواضح «أن التدخل كان خطأ كارثياً» لأن الولايات المتحدة «لم تستطع فرض حل إلا بثمن كان مكلفاً جداً لها». كان دفاع روبرت مكنمارا عن الحرب موجَّهاً للأمريكيين، وكان إما يُشجب كخيانة (من قبل الصقور)، أو يُعد بأنه يستحق التقدير، والتشجيع، جداً (من قبل الحمائم): إذا تناثر ملايين القتلى بين أنقاض البلدان التي يدمرها هجومنا، واستمر الموت الناتج عن المعدات الحربية غير المتفجرة، والتأثيرات المتبقية للحرب الكيماوية، فهذا لا يهمنا، ولا يستدعي أي دفاع، ناهيك عن التعويضات، أو محاكمات جرائم الحرب[23].

---

23. أنطوني لويس، نيويورك تايمز، 21 و24 نيسان، 1975؛ 27 كانون أول 1979. حول مكنمارا وردود الفعل على ذلك انظر: مقالتي مذكرات في مجلة زيد، تموز. آب، 1995؛ ومقالتي «هاملت بدون الأمير»، دبلوماتيك هستوري (1996).

على العكس تماماً. يُرحب بالولايات المتحدة كقائد لـ«الدول المتنورة»، المخولة باللجوء إلى القوة متى رأت الأمر مناسباً. ففي عهد كلينتون ارتقت سياستها الخارجية إلى «طور نبيل» بـ «توهج قدسي» (بحسب نيويورك تايمز)، بما أن أمريكا «في أوج عظمتها»، تمتلك سجلاً لا تلطخه جرائم دولية، ذلك أنه لم يذكر إلا بضعاً منها[24].

إن الدول المارقة التي تتمتع بحرية داخلية ـ والولايات المتحدة هي على الحدود الخارجية من هذه الناحية ـ يجب أن تعتمد على مشيئة الطبقات المثقفة كي تنتج أوسمة، وكي تسمح بالجرائم المريعة أو تنكرها. وحول هذه المسألة ثمة سجل غني أيضاً، وقد تمت مراجعته بشكل واسع في مكان آخر. ويجب ألا يثير الكثير من الكبرياء.

---

24. جلينون، «نزعة التدخل الجديدة»؛ سياستيان مالابي، نيويورك تايمز بوك ريفيو، 12 أيلول، 1997، ديفد فرومكن، عبور كوسوفو (فري بريس، 1999).

الفصل الثاني

الدول المارقة*

يلعب مفهوم «الدولة المارقة» اليوم دوراً بارزاً في تخطيط السياسة وتحليلها. ومن الأمثلة الأحدث أزمة العراق في نيسان 1998. أعلنت واشنطن ولندن أن العراق «دولة مارقة»، تشكل تهديداً لجيرانها وللعالم بأسره، وأنها «دولة خارجة عن القانون»، يقودها متقمص لهتلر ينبغي أن يحتويه حراس النظام العالمي: الولايات المتحدة، و«شريكتها الأصغر»، هذا إذا تبنينا المصطلح الذي استخدمته، بشكل يُرثى له، وزارة الخارجية البريطانية منذ نصف قرن[1].

ويستحق المفهوم نظرة متفحصة. لكن دعونا أولاً نبين كيفية استخدامه في الأزمة الحالية.

---

* ظهرت هذه المقالة في الأصل في مجلة زيد، نيسان 1998.
1. مارك كورتيس، التباسات القوة (زيد، 1995).

أزمة العراق

إن المظهر الأكثر أهمية للجدل الدائر حول أزمة العراق هو أن هذا الجدل لم يحدث مطلقاً. في الحقيقة، تدفقت بضع كلمات، وحدث جدل بعد ذلك حول كيفية المتابعة. لكن النقاش بقي ضمن حدود صارمة أقصت الجواب الواضح: إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يجب أن تعملا وفق قوانينهما وإلزامات المعاهدة.

شُكِّل الإطار القانوني، ذي الصلة، في ميثاق الأمم المتحدة، و«معاهدة مقدسة» اعتُرِف بها كأساس للقانون الدولي والنظام العالمي، ووفق الدستور الأمريكي، «القانون المطلق للبلاد».

ويقول الميثاق: «إن مجلس الأمن سيحدد وجود أي تهديد للسلام، أو انتهاك للسلام، أو أي عمل عدواني، وسيقوم بالتوصيات، أو يقرر ما الإجراءات التي ينبغي اتخاذها وفقاً للمادتين 41 و42»، اللتين تفضلان «الإجراءات التي لا تتضمن استخدام القوة المسلحة»، وتسمحان لمجلس الأمن بأن يقوم بالمزيد من الفعل إذا اكتشف أن إجراءات كهذه غير صحيحة. والاستثناء الوحيد هو المادة 51، التي تسمح «بحق الدفاع الفردي أو الجماعي عن الذات» ضد «هجوم مسلح. . . إلى أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية لحفظ السلام والأمن العالميين». وبغض النظر عن هذه الاستثناءات، يجب على الدول الأعضاء «أن تمتنع عن التهديد، أو استخدام القوة في علاقاتها الدولية».

فهناك طرق مشروعة للرد على التهديدات الكثيرة لأمن العالم. فإذا شعر جيران العراق بأنهم مهددون، يستطيعون اللجوء إلى مجلس الأمن لإجازة إجراءات ملائمة للرد على التهديد. وإذا شعرت الولايات المتحدة وبريطانيا أنهما مهددتان، تستطيعان فعل الشيء نفسه. لكن لا تمتلك أية دولة سلطة لتتخذ قراراتها الخاصة حول هذه المسائل، وللتصرف كما تختار؛ فالولايات المتحدة وبريطانيا لن تمتلكا سلطة كهذه حتى ولو كانت أيديهما نظيفة. ونادراً ما يكون الأمر هكذا.

لكن الدول الخارجة عن القانون لا تقبل هذه الشروط: عراق صدام، على سبيل المثال، أو الولايات المتحدة. ولقد عبرت عن الموقف الأمريكي، بصراحة، وزيرة الخارجية مادلين ألبرايت، ثم بعد ذلك السفير في الأمم المتحدة، حين أبلغت مجلس الأمن الدولي، أثناء مواجهة أمريكية قديمة مع العراق، بأن الولايات المتحدة ستعمل «بشكل مشترك عندما نستطيع، وأحادياً كما ينبغي أن نعمل»، لأننا «نقر أن هذه المنطقة حيوية للمصالح القومية الأمريكية» وبالتالي لا نقبل أية قيود خارجية. وكررت ألبرايت ذلك الموقف حين قام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بمهمته الدبلوماسية في شباط 1998. قالت: «نتمنى له التوفيق، وحين يعود سنرى ما الذي أحضره، وكيف يتلاءم مع مصلحتنا القومية»، التي ستحدد كيف نستجيب. وحين أعلن أنان أنه تم التوصل إلى اتفاقية، كررت ألبرايت

العقيدة: «من الممكن أنه سيأتي بشيء لا نحبه، في هذه الحالة سنتصرف وفق مصلحتنا القومية». وأعلن الرئيس كلينتون أنه إذا فشل العراق في اختبار الامتثال (كما تحدده واشنطن)، «سيفهم الجميع أن الولايات، ستمتلك ـ ونأمل أن يشمل هذا جميع حلفائنا أيضاً ـ الحق الأحادي في الرد في زمان، ومكان، وطريقة نحن نحددها»، أي كما تفعل دول أخرى عنيفة، وخارجة عن القانون[2].

أيد مجلس الأمن، بالإجماع، اتفاقية أنان، رافضاً المطالب الأمريكية والبريطانية بإجازة استخدامهما للقوة في حال عدم الإذعان. حذر القرار من «العواقب الأكثر قسوة»، ولكن دون مزيد من التحديد. وفي الفقرة الأخيرة الحاسمة، «يقرر» المجلس، استناداً إلى مسؤولياته بمقتضى الميثاق، أن يبقى واضعاً يده على المسألة بنشاط، كي يضمن تطبيق هذا القرار، وكي يضمن السلام والأمن في المنطقة، المجلس، لا أحد آخر؛ وفقاً للميثاق، يحق له التدخل.

كانت الحقائق واضحة، لا لبس فيها. وكانت العناوين كالتالي: «لم تؤيد ضربة آلية» (وول ستريت جورنال)، «الأمم المتحدة تصد الولايات المتحدة حول تهديد العراق إذا حنث

---

2. جولز كاجيان، ميدل إيست إنترناشيونال، 21 تشرين أول؛ كاجيان، إف تي، شباط، 1998؛ ستيفن إنلارجر وفيليب شينون، نيويورك تايمز، 24 شباط 1998، آرون زيتنر، بوسطن جلوب، شباط، 1998.

بالاتفاقية» (نيويورك تايمز)، الخ. أما سفير بريطانيا في الأمم المتحدة فقد «أكد بشكل سري لزملائه في المجلس بأن القرار لا يمنح الولايات المتحدة وبريطانيا «مقداحاً آلياً» كي تشنا غارات على العراق إذا عرقل «تفتيش الأمم المتحدة عن أسلحة كيماوية». وصرح سفير كوستا ريكا معبراً عن موقف المجلس: «إن مجلس الأمن هو الذي يجب أن يحدد متى تُستخدم القوة المسلحة».

كان رد فعل واشنطن مختلفاً. أكد السفير الأمريكي بيل ريتشاردسون أن الاتفاقية «لم تمنع استخدام القوة من جانب واحد»، وأن الولايات المتحدة تحتفظ بحقها القانوني في الهجوم على بغداد ساعة تشاء. ورفض الناطق باسم وزارة الخارجية جيمس روبن صياغة القرار لأنه «ليس وثيق الصلة بالموضوع كنوع المناقشات الخاصة التي قمنا بها»: «أنا لا أقول إننا لا نأبه بالقرار»، ولكننا «أوضحنا أننا لا نرى هناك حاجة للعودة إلى مجلس الأمن إذا حدث انتهاك للاتفاق». وصرح الرئيس أن القرار «يمنح أذناً للقيام بالفعل» إذا لم يرق الامتثال العراقي للولايات المتحدة؛ وأوضح سكرتيره الصحفي أن هذا يعني العمل العسكري. وعبر عن ذلك بشكل صحيح عنوان في صحيفة نيويورك تايمز: «تصر الولايات المتحدة على الاحتفاظ بحق معاقبة العراق». الولايات المتحدة تمتلك الحق، من جانب واحد، باستخدام القوة متى شاءت. نقطة.

شعر البعض أنه حتى هذا الموقف ظل قريباً جداً إلى التزاماتنا المقدسة بمقتضى القانون الدولي والمحلي. وشجب قائد الأغلبية في مجلس الشيوخ ترينت لوت الإدارة لأنها رهنت سياستها الخارجية «لآخرين»، لمجلس الأمن الدولي. وحذر السيناتور جون مكين قائلاً: «من المحتمل أن الولايات المتحدة تُخضع قوتها للأمم المتحدة»، وهذا التزام تقوم به الدول المطيعة للقانون فحسب. وأضاف السيناتور جون كيري أنه سيكون «شرعياً» للولايات المتحدة أن تغزو العراق فوراً في حال بقي صدام «عنيداً، ومنتهكاً لقرارات الأمم المتحدة، وفي موقع تهديد للمجموعة الدولية»، سواء قرر مجلس الأمن هذا أم لم يقرره. إن عملاً أمريكياً أحادي الجانب كهذا سيكون «في إطار القانون الدولي»، كما يتصوره كيري. وكيري، الحمامة الليبرالية، الذي حقق شهرة قومية كمعارض لحرب فيتنام، شرح أن هذا الموقف الحالي متساوق مع وجهات نظره القديمة. علمته فيتنام أن القوة يجب ألا تستخدم إلا إذا كان الهدف «قابلاً للتحقيق، ويلبي حاجات بلادك». كان غزو صدام للكويت، بالتالي، خطأً لسبب واحد فقط: لم يكن «قابلاً للإنجاز»، كما تكشفت الأمور[3].

---

3. كولم لينش، بوسطن جلوب، آذار، 1998؛ ويستون، كوستا ريكا، بوسطن جلوب 3 آذار، 1998؛ وول ستريت جورنال، 3 آذار؛ باربارا كروسيت، نيويورك تايمز، 3 آذار، 1998؛ لورا سيلبر وديفد بوكان، إف

وفي النهاية الليبرالية ـ الحمائمية للطيف، تم الترحيب باتفاق أنان، ولكن ضمن الإطار الضيق، الذي أعاق المسائل الرئيسية. وفي رد فعل نموذجي، صرحت بوسطن جلوب أنه إذا لم يمتثل صدام، فإن الولايات المتحدة لن تملك مبرراً لمهاجمة العراق فحسب، وإنما ستتحمل المسؤولية إن لم تفعل ذلك. ودعا المحررون أيضاً إلى إجماع دولي ضد «أسلحة الدمار الشامل» كـ «فرصة أفضل يمتلكها العالم في منع العلم المنحرف من إلحاق أذى لا يمكن تخيله حتى الآن». وهذا اقتراح معقول؛ يستطيع المرء أن يفكر بطرق سهلة للبدء، دون تهديد باستخدام القوة، ولكن هذا بعيد عن القصد.

شجب المحلل السياسي ويليم بفاف عدم رغبة واشنطن باستشارة «الرأي اللاهوتي، أو الفلسفي» (وجهات نظر توما الأكويني، وعالم لاهوت عصر النهضة فرانسيسكو سواريث)، كما فعل «جزء من الجماعة التحليلية» في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة «أثناء الخمسينيات والستينيات، «ولكن لم يشجب عدم استشارتها لأسس القانون المعاصر الدولي والمحلي، التي هي واضحة وصريحة، رغم أنها غير وثيقة

تي، 4 آذار، 1998؛ ستيفن لي ميرز، نيويورك تايمز، 4 آذار، 1998؛ آر. دبل يو. آبل، نيويورك تايمز، شباط 1998 (ولت)؛ ستيفن إنلارجر وفيليب شينون، نيويورك تايمز، 23 شباط، 1998. مكين، كيري؛ آرون زيتنر، «كيري مرئي يتشدد حيال الأزمة»، بوسطن جلوب، شباط 1998.

الصلة بالثقافة الفكرية. وحث محلل ليبرالي آخر الولايات المتحدة على مواجهة حقيقة أنه إذا كانت قوتها، التي لا تضاهى، «تُستخدم فعلاً من أجل البشرية، فإن البشرية تطالب بأن يكون لها رأي ما في استخدامها»، الأمر الذي لن يسمح به «الدستور، الكونغرس، أو نقاد يوم الأحد في التلفزيون»؛ «إن أمم العالم الأخرى لم تمنح واشنطن حق تقرير متى، وأين، وكيف يجب أن تُخدم مصالحها» (رونالد ستيل).

ويصادف أن الدستور يقدم آليات كهذه، وأعني من خلال التصريح بأن المعاهدات الصالحة هي «القانون الأعلى للبلاد»، وخاصة الأكثر جوهرية بينها، ميثاق الأمم المتحدة. وهو يجيز أكثر للكونغرس أن «يحدد ويعاقب. . . المسيئين لقانون الأمم»، بدعم من الميثاق في الحقبة المعاصرة. إنها، فضلاً عن ذلك، قطعة من تصريح ملتبس لقول أن الأمم الأخرى «لم تمنح واشنطن الحق»؛ لقد أنكروا عليها ذلك الحق بالقوة محتذين (على الأقل لغوياً) حذو واشنطن، التي صاغت الميثاق بشكل كبير[4].

كان يُنظر إلى الإشارة إلى انتهاك العراق لقرارات الأمم المتحدة على أنها تتضمن أن الدولتين المحاربتين لهما الحق باستخدام القوة من جانب واحد، وأن تلعبا دور «شرطيي

---

4. افتتاحية، بوسطن جلوب، 27 شباط 1998؛ وليم بفاف، بوسطن جلوب، 23 شباط 1998؛ رونالد ستيل، نيويورك تايمز، 1 آذار، 1998.

العالم»، وهذه إهانة للشرطة، التي من المفترض أن تفرض القانون من حيث المبدأ، لا أن تمزقه إلى شظايا. كان هناك نقد لـ «غرور القوة» لدى واشنطن وما شابه ذلك: ليس تماماً المصطلحات الملائمة لدولة عنيفة خارجة عن القانون مصممة ذاتياً.

يمكن أن يحتال المرء ويستنبط حجة قانونية محرفة كي يدعم مزاعم الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، رغم أن أحداً لم يحاول أن يفعل ذلك في الحقيقة. ستكون الخطوة الأولى هي أن العراق انتهك قرار الأمم المتحدة رقم 687، الصادر في الثالث من نيسان من عام 1991، والذي يعلن وقفاً لإطلاق النار «وفق إشعار رسمي من العراق» بأنه يقبل الشروط المعلنة (تدمير الأسلحة، التفتيش، الخ...). وهذا، على الأرجح، من أطول قرارات الأمم المتحدة المدونة، وأكثرها تفصيلاً، لكنه لا يذكر آلية للتنفيذ. الخطوة الثانية من الحجة، بعد ذلك، ستكون أن عدم امتثال العراق «يعيد استحضار» القرار 678[5]. وهذا القرار يجيز للدول الأعضاء أن «تستخدم كل الوسائل الضرورية كي تدعم، وتطبق القرار 660[6]، الذي يدعو العراق إلى الإنسحاب الفوري من الكويت، ويدعو العراق والكويت «إلى الشروع الفوري بمفاوضات مكثفة لحل

5. 29 تشرين الثاني، 1990.

6. 2 آب 1990.

خلافاتهما»، مزكياً إطار الجامعة العربية. ويستحضر القرار 678 أيضاً «كل القرارات التالية ذات الصلة» ـ وبينها: 662 و664 ـ؛ وهذه «وثيقة الصلة» من حيث أنها تشير إلى احتلال الكويت والأفعال العراقية المتعلقة به. إن إعادة استحضار القرار 678 بهذه الطريقة يترك المسائل كما هي: دون تفويض باستخدام القوة لتطبيق القرار اللاحق 687، والذي يطرح مسائل مختلفة بشكل كامل، ولا يمنح تفويضاً بأي شيء سوى فرض العقوبات.

لا حاجة لمناقشة المسألة. كان بوسع الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، أن تزيلا جميع الشكوك من خلال دعوة مجلس الأمن إلى إجازة «تهديدهما واستخدام القوة»، كما يقتضي الميثاق. اتخذت بريطانيا بضع خطوات في ذلك الاتجاه لكنها تخلت عنها حين أصبح واضحاً، على الفور، أن مجلس الأمن الدولي لن يتعاون. كانت مبادرة بلير، التي سُحبتْ بسرعة، «خطأً» لأنها «أضعفت الموقف الأنجلوأمريكي»، كما قالت افتتاحية في ذا فايننشال تايمز[7]. لكن هذه الاعتبارات لا تملك إلا القليل من الصلة بالموضوع في عالم تهيمن عليه دول مارقة ترفض حكم القانون.

افترضوا أن مجلس الأمن كان سيجيز استخدام القوة كي

7. افتتاحية، إف تي، 2 آذار، 1998.

يعاقب العراق بسبب انتهاكه لقرار وقف إطلاق النار (الأمم المتحدة، 687). سينطبق هذا التفويض على جميع الدول: مثلاً، على إيران، التي، بالتالي، سيسمح لها بغزو جنوب العراق كي ترعى تمرداً. إيران هي جارة، وضحية لعدون عراقي، وحرب كيماوية بدعم أمريكي، وتستطيع الزعم، ليس بشكل لا يُصدق، أن غزوها سيحظى ببعض الدعم المحلي؛ أما الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، فلا تستطيعان القيام بهذا الزعم. إن أفعالاً إيرانية كهذه، إذا تم تخيلها، لن يُسمح بها مطلقاً، لكنها ستكون أقل عنفاً بكثير من خطط مستخدمي القوة، المعينين ذاتياً. من الصعب تخيل ملاحظات أولية كهذه تدخل النقاش العام في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، على السواء.

الاحتقار المفتوح

إن احتقار حكم القانون متأصل، بشكل عميق، في الممارسة الأمريكية، وفي الثقافة الفكرية. تذكروا، على سبيل المثال، رد الفعل على حكم محكمة العدل الدولية في 1986، الذي شجب الولايات المتحدة بسبب «استخدامها غير القانوني للقوة» ضد نيكاراغوا، طالباً أن تتوقف، وتدفع تعويضات ضخمة، وأعلن أن كل المساعدات الأمريكية للكونترا، مهما كانت صفتها، هي «مساعدات عسكرية»، وليست «مساعدات

إنسانية». شُجبت المحكمة من جميع الجوانب لأنها ألحقت العار بنفسها. وعُدت مصطلحات الحكم مناسبة للطباعة، وتم تجاهلها.

أجاز الكونغرس، الذي كان يسيطر عليه الديموقراطيون، وعلى الفور، تمويلاً جديداً ليضاعف الاستخدام غير القانوني للقوة. ونقضت واشنطن قراراً لمجلس الأمن يدعو جميع الدول إلى احترام القانون الدولي، دون ذكر أية دولة، رغم أن القصد كان واضحاً. وحين أصدرت الجمعية العمومية قراراً مشابهاً، صوتت الولايات المتحدة ضده، وشاركتها في ذلك إسرائيل والسلفادور فحسب، ونقضته بشكل فعال؛ في العام التالي، ولم تحصل إلا على الصوت الإسرائيلي الآلي. قليل من هذا، ناهيك عن ما يدل عليه، ذكر في الإعلام، أو مجلات الرأي.

في غضون ذلك، شرح وزير الخارجية جورج شولتز أن «المفاوضات هي نوع من التعبير اللطيف عن الاستسلام إذا لم يُلق ظل القوة على طاولة المساومة»[8]. وشجب أولئك الذين يؤيدون «الوسائل القانونية الطوباوية مثل التوسط الخارجي، والأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، بينما يتجاهلون عنصر القوة في المعادلة»، وهذه آراء ليست بدون سابق في التاريخ الحديث[9].

---

8. انظر: الفصل الأول، من هذا المجلد.
9. انظر كتابي: ثقافة الإرهاب؛ وكتابي: أوهام ضرورية.

إن الاحتقار العلني للمادة 51 موحى بنحو خاص. ولقد تم التعبير عنه، بوضوح ملحوظ، وعلى الفور، بعد مواثيق جنيف لعام 1954، التي قضت بحل سلمي للهند الصينية، لكن واشنطن عدَّتها «كارثة»، وتحركت على الفور لتقويضها. وشرع مجلس الأمن الدولي، بشكل سري، أنه حتى في حالة «تخريب شيوعي محلي، أو تمرد لا يشكل هجوماً مسلحاً»، ستفكر الولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية، ويتضمن ذلك هجوماً على الصين إذا «تم تحديد أنها مصدر» لهذا «التخريب»[10]. إن الصياغة، التي تُكرر حرفياً كل عام، في سجلات التخطيط، اختيرت كي توضح حق الولايات المتحدة في انتهاك المادة 51. ودعا السجل نفسه إلى إعادة عسكرة اليابان، وتحويل تايلاند إلى «نقطة محورية لعمليات الولايات المتحدة السرية، والنفسية، في جنوب شرق آسيا»، للقيام «بعمليات سرية ضخمة وفعالة» في أنحاء الهند الصينية، وبعامة، العمل بقوة لتقويض الاتفاقيات، وميثاق الأمم المتحدة. ولقد زيف هذا السجل، الذي يمتلك أهمية حساسة، مؤرخو أوراق البنتاغون، بشكل بدائي، واختفى بشكل كبير من التاريخ.

وتابعت الولايات المتحدة كي تحدد «الاعتداء» على أنه يتضمن «حرباً سياسية، أو تخريباً» ـ من قبل شخص آخر ـ أي

---

10. مجلس الأمن القومي 5429/ 2، من تشديدي.

ما دعاه أدلاي ستيفنسون بـ «الاعتداء الداخلي» حين دافع عن تصعيد جي إف كينيدي لهجوم ضخم على فيتنام الجنوبية. وحين قصفت الولايات المتحدة المدن الليبية في 1986، كان التبرير الرسمي هو «الدفاع عن النفس ضد هجوم مستقبلي». ومدح أخصائي نيويورك تايمز القانوني، أنطوني لويس، الإدارة لاعتمادها «على حجة قانونية تقول: إن العنف في هذه الحالة مبرر كفعل دفاع عن النفس»، وفق هذا التأويل الخلاق للمادة 51 من الميثاق، الأمر الذي سيربك طالب ثانوية مثقف. ودافع عن الغزو الأمريكي لبنما في مجلس الأمن السفير توماس بيكيرنج من خلال الاحتكام إلى المادة 51، التي، كما أعلن، «تقضي باستخدام القوة المسلحة للدفاع عن بلد، وللدفاع عن مصالحنا، وشعبنا»، وتخول الولايات المتحدة أن تغزو بنما كي تمنع «استخدام أراضيها كقاعدة لتهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة». وهز الرأي المثقف رأسه بحكمة، موافقاً.

وفي حزيران 1993، أمر كلينتون بشن هجوم صاروخي على العراق، قتل مدنيين وأبهج، بشكل كبير، الرئيس، والحمائم الكونغرسية، والصحافة، التي وجدت الهجوم «ملائماً، ومعقولاً، وضرورياً». وتأثر المعلقون، بخاصة، من احتكام السفيرة ألبرايت إلى المادة 51. قالت: إن القصف كان «دفاعاً عن النفس ضد هجوم مسلح»، أي، محاولة مزعومة

لاغتيال الرئيس السابق بوش قبل شهرين، وهذا احتكام نادراً ما سيرتفع إلى مستوى السخف حتى ولو كانت الولايات المتحدة قادرة على توضيح تورط العراق؛ وأبلغ مسؤولو الإدارة، طالبين عدم ذكر اسمهم، الصحافة «بأن الحكم بأن العراق مذنب بني على دليل، وتحليل ظرفي، وليس على معلومات استخباراتية موثوقة»، كما قالت نيويورك تايمز، مشككة في الأمر. وأكدت الصحافة رأي النخبة بأن الظروف «تلائم بوضوح» المادة 51 (واشنطن بوست). «من واجب أي رئيس أن يستخدم القوة العسكرية كي يحمي مصالح الأمة» (نيويورك تايمز، التي عبرت عن بعض الشك في المسألة المطروحة). «كان هذا هو الأساس المنطقي الملائم للاستحضار على المستوى الدبلوماسي»، و«عبرت إشارة كلينتون إلى ميثاق الأمم المتحدة عن الرغبة الأمريكية باحترام القانون الدولي» (بوسطن جلوب). المادة 51 «تسمح للدول أن ترد عسكرياً إذا هددتها قوة معادية» (كريستيان ساينس مونيتور). تخول المادة 51 دولة باستخدام القوة «دفاعاً عن النفس ضد تهديدات تمس مواطنيها»، كما قال وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد للبرلمان، داعماً دعوة كلينتون إلى «ممارسة مبررة، ومتناسبة، لحق الدفاع عن النفس». وقال هيرد: سيكون هناك «حالة خطيرة من الشلل» في العالم، إذا تطلب الأمر من الولايات المتحدة الحصول على موافقة الأمم المتحدة قبل إطلاق الصواريخ على عدو من

المحتمل أنه قام ـ أو لم يقم ـ بمحاولة قتل فاشلة لرئيس سابق، قبل شهرين[11]. ويدعم السجل القلق، الذي عُبر عنه، بشكل واسع، من «الدول المارقة» المكرسة لحكم القوة، وللعمل بمقتضى المصلحة القومية، كما تعرفها القوة المحلية، وبشكل أكثر شؤماً، من الدول المارقة، التي تكرس نفسها حكماً، وجلاداً كونياً.

الدول المارقة: التفسير المحدود

من المثير أيضاً مراجعة المسائل التي لم تدخل «اللاجدل» حول الأزمة العراقية. لكن لنقل، أولاً، كلمة حول مفهوم «الدولة المارقة».

المفهوم الأساسي هو أنه رغم أن الحرب الباردة انتهت، إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تتولى مسؤولية حماية العالم: ولكن من ماذا؟ فمن غير المعقول أنها تحميه من تهديد «القومية المتطرفة»، أي، رفض الخضوع لإرادة القوي. فأفكار كهذه لا تلائم إلا سجلات التخطيط الداخلية، وليست للجمهور العام. كان واضحاً، من أوائل الثمانينيات، أن التقنيات التقليدية لتعبئة

11. انظر: لأسباب تتعلق بالدولة، وقراصنة وأباطرة؛ السفير في الأمم المتحدة توماس بيكرينج ووزارة العدل، مذكوران في كتابي: ردع الديموقراطية، وفي نظم العالم القديمة والجديدة؛ جورج كاهن، التدخل (كنوبف، 1986).

الجماهير مثل اللجوء إلى «المؤامرة القوية، والتي لا ترحم»، كما فعل جي إف كينيدي، و«إمبراطورية الشر» كما فعل ريغن، كانت تفقد تأثيرها: هناك حاجة لأعداء جدد.

وحفزت الخوف من الجريمة ـ وخاصة المخدرات ـ في الوطن «عوامل متنوعة لا تملك إلا القليل ـ أو لا شيء ـ مما يتعلق بالجريمة نفسها»، بحسب لجنة العدالة الجنائية القومية، ويشمل ذلك ممارسات الإعلام، و«دور الحكومة، والصناعة الخاصة، في إذكاء خوف المواطنين»، «مستغلة التوتر العرقي المستتر من أجل أهداف سياسية»، مع تحيز عرقي في التنفيذ والحكم، يدمر الجماعات السوداء، باعثاً «هوة عرقية»، وواضعاً «الأمة في خطر كارثة اجتماعية». ووصف الباحثون في علم الجريمة النتائج بأنها «كولاغ أمريكي»، «نظام فصل عنصري أمريكي جديد»، حيث يشكل الأمريكيون الأفارقة، الآن، أغلبية من السجناء للمرة الأولى في التاريخ الأمريكي، وهم يسجنون بنسبة أعلى بسبع مرات من نسبة البيض، الذين هم، بشكل كامل، خارج مدى نسب الاعتقال، والذين، أنفسهم، يستهدفون السود بشكل أعلى من النسبة بكثير من أجل استخدام المخدرات، وتهريبها[12].

---

12. ستيفن دونزيجر، تحرير، الحرب الحقيقية على الجريمة: تقرير لجنة العدالة الجنائية (هاربر كولينز، 1996، نيلز كريستي، ضبط الجريمة كصناعة (روتليدج، 1993)؛ مايكل توري، إهمال مؤذ: العرق، الجريمة،

أما في الخارج فالتهديدات يجب أن تكون «إرهاباً دولياً»، مثل «مهربي المخدرات الهسبانيين»، والأكثر خطراً من كل هذا هو «الدول المارقة». وتلخص التفكير الأساسي دراسة سرية جرت في 1995 قامت بها القيادة الاستراتيجية، المسؤولة عن الترسانة النووية الاستراتيجية. وهذه الدراسة، التي دعيتْ بـ «أساسيات ردع ما بعد الحرب الباردة»، التي نُشرتْ من خلال قانون حرية المعلومات، «تُظهر كيف أن الولايات المتحدة غيرت استراتيجية ردعها من الاتحاد السوفياتي الميت إلى ما يدعى بالدول المارقة مثل العراق، ليبيا، كوبا، وكوريا الشمالية»، كما قالت وكالة أسوشييتد برس. وتؤيد الدراسة استغلال الولايات المتحدة لترسانتها النووية كي تصور نفسها «غير عقلانية، وانتقامية، إذا ما هوجمت مصالحها الحيوية». وهذا «ينبغي أن يكون جزءاً من الشخصية القومية، التي نبرزها لجميع الخصوم»، وخاصة «الدول المارقة». «من المؤلم أن نصور أنفسنا بأننا عقلانيون بشكل كامل، ومسالمون»، ناهيك عن التزامنا بتلك السخافة التي تُدعى بالقانون الدولي، وإلزامات المعاهدة. «إن حقيقة أن بعض عناصر الحكومة الأمريكية يمكن أن يظهروا أنهم «خارج السيطرة» يمكن أن يكون مفيداً لخلق، وتدعيم مخاوف، وشكوك، في أذهان صانعي قرارات أعداء.

والعقاب في أمريكا، أوكسفورد، 1993؛ راندال شيليدن وويليم براون، العدالة الجنائية (وادزورث، قيد الصدور) انظر الفصل الرابع.

يعيد التقرير بعث «نظرية المجنون» لنيكسون: يجب أن يعرف أعداؤنا أن الجنون مسنا، ولا يمكن التنبؤ بما سنفعله، بقوة تدمير فائقة للعادة تحت أمرتنا، وهكذا سوف يركعون لإرادتنا خائفين. ومن المعروف أن حزب العمل الإسرائيلي الحاكم ابتكر المفهوم في الخمسينيات، وقد وعظ قادته «لصالح أفعال الجنون»، كما قال رئيس الوزراء موشي شاريت في يومياته، محذراً من «أننا سنجن» إذا اعترضتنا مقاومة، وهذا «سلاح سري» موجه إلى الولايات المتحدة جزئياً، لا يعد موثوقاً، بشكل كاف، في الوقت الحالي. وإذا ما تبنت هذا الموقف القوة العظمى الوحيدة في العالم، والتي تُعد نفسها دولة خارجة عن القانون، ولا تخضع إلا لبضعة قيود تفرضها نخب في الداخل، فإن هذا يفرض على العالم مشكلة ليست بالقليلة[13].

كانت ليبيا خياراً مفضلاً كـ «دولة مارقة» من الأيام القديمة لإدارة ريغن. فهذه البلاد الضعيفة، وغير المحصنة، هي جراب ملاكمة تام حين يتم الاحتياج إلى ذلك: على سبيل المثال، في 1986 حين تم توليف أول قصف في التاريخ للتلفزيون، في الوقت الذي كان يُشاهد فيه بشكل أكبر، استخدمه كتاب خطب الموصِّل الكبير ـ أي التلفزيون ـ لتأمين الدعم لقوات واشنطن

13. «اقتراح اللاعقلانية لتخويف أعداء أمريكا»، أسوشييتد برس، 2 آذار، 1998. انظر: الفصلين الأول والسابع، في هذا المجلد للمزيد من التفاصيل. حول النظرية الإسرائيلية، انظر كتابي: المثلث المشؤوم.

الإرهابية التي تهاجم نيكاراغوا، بحجة أن «كبير الإرهابيين»، القذافي، «أرسل 400 مليون دولار، وترسانة من الأسلحة، والمستشارين، إلى نيكاراغوا كي ينقل حربه إلى الولايات المتحدة»، التي كانت تمارس، آنذاك، حقها في الدفاع عن النفس ضد الهجوم المسلح للدولة النيكاراغوية المارقة.

وعلى الفور، بعد انهيار سور برلين، الذي أنهى أي لجوء إلى التهديد السوفياتي، قدمت إدارة بوش دعوتها السنوية للكونغرس من أجل ميزانية ضخمة للبنتاغون. وشرحت ذلك قائلة أنه «في حقبة جديدة، نتنبأ أن قوتنا العسكرية ستبقى دعماً جوهرياً للتوازن الكوني، ولكن. . . ولكن الطلبات المحتملة أكثر لاستخدام قوتنا العسكرية يمكن ألا تتضمن الاتحاد السوفياتي، ويمكن أن تستخدم في العالم الثالث، حيث يمكن أن يقتضي الأمر مقدرات، ومقاربات جديدة»، كما «عندما وجه الرئيس ريغن القوات البحرية والجوية الأمريكية للعودة إلى ليبيا في 1986» كي تقصف أهدافاً مدنية، بهدف «الإسهام في بيئة عالمية يعمها السلام، الحرية، والتقدم، في داخلها يمكن أن تزدهر ديموقراطيتنا، وأمم أخرى حرة». فالتهديد الرئيسي الذي نواجهه هو «نمو التفوق التقني» للعالم الثالث. يجب بالتالي أن نقوي «القاعدة الصناعية الدفاعية» ـ الصناعة عالية التقنية ـ خالقين بواعث «للاستثمار في تسهيلات، وأجهزة جديدة كما في البحث والتطوير». وينبغي أن نحافظ على قوات تدخل،

بخاصة تلك التي تستهدف الشرق الأوسط، حيث «التهديدات ضد مصالحنا»، التي تطلبت تدخلاً عسكرياً مباشراً، «لا يمكن أن تظل قائمة على بوابة الكرملين»، والتي، على عكس فبركات بلا نهاية، توقفت الآن. وكما عُرف بين فينة وأخرى في السنوات السابقة، وأحياناً سرياً، فإن «التهديد» سُلِّم به رسمياً الآن بأنه فطري في المنطقة، وهو من «القومية الراديكالية»، التي كانت دوماً باعثاً على قلق رئيسي، ليس في الشرق الأوسط فحسب[14].

ولا يمكن حالياً، أن تُنسب «التهديدات لمصالحنا» إلى العراق أيضاً. كان صدام، آنذاك، صديقاً مفضلاً وشريكاً تجارياً. ولم يتغير وضعه إلا بعد بضع سنوات، حين فهم، بشكل خاطئ، أن رغبة الولايات المتحدة بالسماح له بتعديل الحدود مع الكويت، بالقوة، هي تفويض لاحتلال البلاد، أو، في منظور إدارة بوش، لمحاكاة ما فعلته الولايات المتحدة لتوها في بنما. وفي لقاء على مستوى عال، عُقد بعد غزو صدام للكويت، عبر الرئيس بوش عن المشكلة الأساسية: «إن قلقي حول السعوديين هو أنهم. . . سوف يتراجعون في الدقيقة الأخيرة، ويقبلون نظاماً تابعاً في الكويت». أما رئيس هيئة

14. جورج بوش، استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، البيت الأبيض، آذار 1990؛ من أجل اقتباسات أشمل انظر كتابي: ردع الديموقراطية، الفصل الأول.

الأركان المشتركة، كولن باول فقد طرح المشكلة بحدة: «في الأيام القليلة القادمة سينسحب العراق»، واضعاً «نظامه التابع في الداخل»، و«سيكون الجميع سعداء في العالم العربي»[15].

إن التماثلات التاريخية لم تكن دقيقة مطلقاً، بالطبع. فحين انسحبت واشنطن، جزئياً، من بنما بعد أن عينت عميلها في الداخل، كان هناك غضب كبير في نصف الكرة، وفي بنما، وأجزاء كثيرة من العالم، أجبرت واشنطن على استخدام حق النقض ـ الفيتو ـ ضد قرارين لمجلس الأمن، وعلى التصويت ضد قرار للجمعية العمومية يدين واشنطن «لانتهاكها الفاضح للقانون الدولي، ولاستقلال، وسيادة، ووحدة أراضي الدول»، ويدعو إلى «سحب قوات الغزو الأمريكية المسلحة من بنما». أما

---

15. حول هذه المسائل وما يليها، انظر: مقالاتي في مجلة زيد بين 1990 و1991؛ ردع الديموقراطية (الفصل 4 و6)؛ قوى واحتمالات، الفصل السادس؛ مقالتي في كتاب من إعداد سينثيا بيترز، الأذى المصاحب: النظام العالمي الجديد في الداخل والخارج (ساوث إيند 1992). أيضاً: ديليب هيرو، من درع الصحراء إلى عاصفة الصحراء (روتليدج، 1992)؛ دوجلاس كيلنر، حرب الخليج التلفزيونية (ويستفيو، 1992)؛ ميرون ريزون، حروب صدام الخليجية (برايجر، 1992)؛ وعدد من المجموعات المفيدة. هناك أيضاً كثير من «البحث التاريخي»، المادح للذات، بقلم لورنس، وإفريم كارش، يحتوي على معلومات مفيدة، ولكن هناك حذفاً، وأخطاء خطيرة: صراع الخليج: 1990. 1991: الدبلوماسية والحرب في النظام العالمي الجديد (برينستون، 1992). انظر: كتابي النظم العالمية القديمة والجديدة، الفصل 1، ومقالتي: «النظام العالمي وقواعده»، جورنال أوف لو آند سوسايتي (كارديف، ويلز)، صيف 1993.

غزو العراق للكويت فقد عومل بنحو مختلف، بطرق بعيدة عن النسخة العادية، ولكنها اكتشفت، بشكل جاهز، في الصحافة.

وتلقي الحقائق غير المعبر عنها ضوءاً مثيراً على تعليق المحللين السياسيين: رونالد ستيل، على سبيل المثال، الذي نظر في «المشكلة المحيِّرة»، التي واجهتها الولايات المتحدة، التي، «بما أنها أقوى أمة في العالم، تواجه قيوداً أكبر على حريتها في استخدام القوة أكثر من أية بلاد أخرى»، وهذا يفسر نجاح صدام في الكويت بالمقارنة مع فشل واشنطن في فرض إرادتها في بنما[16].

ومن الجدير بالذكر أن الجدل أعيق بشكل فعال في 1990 ـ 1991 أيضاً. كان هناك الكثير من النقاش فيما إذا كانت العقوبات ستعمل، لكن ليس باعتبار إن كانت قد عملت في السابق، ربما بعد وقت قصير من تمرير القرار 660. وشجع الخوف من احتمال عمل العقوبات على رفض واشنطن لاختبار عروض الانسحاب العراقية من آب 1990 إلى الأول من كانون الثاني 1991. وفرض نظام المعلومات تقييداً شديداً على المسألة، إلا في أكثر الاستثناءات ندرة. وأظهرت استطلاعات الرأي، التي أجريتْ قبل بضعة أيام من القصف الذي تم في كانون الثاني 1991، أن هناك اثنين مقابل واحد يدعمان حلاً

16. رونالد ستيل، نيويورك تايمز، 1 آذار، 1998.

سلمياً يستند إلى انسحاب عراقي يترافق مع مؤتمر دولي حول الصراع العربي الإسرائيلي. ولم تستطع إلا قلة، من بين أولئك الذين عبروا عن هذا الموقف، أن تسمع بأي تأييد جماهيري له؛ وحذت وسائل الإعلام، بإخلاص، حذو الرئيس، رافضة «العلاقة» بأنها غير قابلة للتفكير، في هذه الحالة الفريدة. ومن غير المحتمل أن أياً من المستجيبين كان يعرف أن المعارضة العراقية تشاطرهم وجهات نظرهم، ذلك أنه لم يسمح لها بالوصول إلى الإعلام الرسمي الرئيسي. كما حدث لعرض عراقي يوافق الشروط التي ناصروها، والذي كشف عنه، قبل أسبوع، المسؤولون الأمريكيون، الذين وجدوه معقولاً، ورفضته واشنطن بصراحة. أو أنه تم التفكير بعرض عراقي للانسحاب في مجلس الأمن القومي، في منتصف آب لكنه رُفض، وبقي طي الكتمان، ومن الواضح أن هذا حدث لأنه خُشي من أن مبادرات عراقية، غير مذكورة، يمكن أن «تنهي الأزمة»، كما نقل المراسل الدبلوماسي لصحيفة نيويورك تايمز قلق الإدارة بشكل ملتو.

منذ ذلك الوقت، حل العراق مكان إيران وليبيا كدولة مارقة رئيسية. وهناك دولة أخرى لم تدخل مطلقاً في التصنيفات وهي اندونيسيا التي ربما كانت الحالة الأكثر صلة بالموضوع، والتي تغيرت من عدو إلى صديق حين تولى السلطة الجنرال سوهارتو في 1965، وارتكب مذبحة على نمط مذبحة رواندا

أثارت رضاً كبيراً في الغرب. منذ ذلك الوقت صار سوهارتو «الشخص الذي من نوعنا»، كما وصفته إدارة كلينتون، بينما كان يقوم بعدوان إجرامي، ويرتكب فظائع لا نهاية لها ضد شعبه قاتلاً عشرة آلاف اندونيسي في الثمانينيات فحسب، وفقاً للشهادة الشخصية «لرجلنا»، الذي كتب أن «الجثث تركت ممددة كشكل من صدمة علاج»[17]. وفي كانون الأول من عام 1975 أمر مجلس الأمن الدولي، بالإجماع، اندونيسيا بسحب قواتها الغازية من تيمور الشرقية «دون تأخر»، ودعا «جميع الدول إلى احترام وحدة أراضي تيمور الشرقية بالإضافة إلى حق شعبها، غير القابل للتحويل، في تقرير مصيره». استجابت الولايات المتحدة ـ سرياً ـ بزيادة شحنات الأسلحة إلى المعتدين؛ وسرّع كارتر من تدفق الأسلحة مرة أخرى حين وصل الهجوم إلى مستويات قريبة من الإبادة الجماعية في 1978. وافتخر السفير إلى الأمم المتحدة، دانييل باتريك موينيهان، بنجاحه في جعل الأمم المتحدة «غير فعالة، بشكل كامل، في أية إجراءات اتخذتها»، متبعاً إرشادات وزارة الخارجية، التي «تمنت أن تنتهي الأمور كما انتهت، وعملت كي تحدث هذا». وقبلت الولايات المتحدة، بسعادة، أيضاً، سرقة نفط تيمور الشرقية (بمشاركة شركة أمريكية)، في انتهاك

17. تشارلز جلاس، بروسبكت (لندن)، آذار، 1998.

لأي تأويل معقول للاتفاقيات الدولية[18].

إن التناظر مع العراق/ الكويت قريب، رغم أن هناك فروقاً: وكي نذكر الأكثر وضوحاً فحسب: تجاوزت الأعمال الأمريكية الوحشية في تيمور الشرقية أي شيء نُسب إلى صدام حسين في الكويت.

ثمة أمثلة أخرى كثيرة، رغم أن بعض تلك التي تُستحضر بشكل شائع يجب أن تُعامل بحذر، وخاصة فيما يتعلق بإسرائيل. فعدد الضحايا المدنيين لغزو إسرائيل، المدعوم أمريكياً، للبنان في 1982، تجاوز ضحايا صدام في الكويت، وهو يبقى انتهاكاً لقرار لمجلس الأمن صدر في 1978، دعا إلى الإنسحاب الفوري من لبنان، بالإضافة إلى قرارات أخرى عديدة تتعلق بالقدس، ومرتفعات الجولان، ومسائل أخرى؛ وسيكون هناك الكثير من قرارات كهذه لولا أن الولايات المتحدة كانت تستخدم ضدها حق النقض بانتظام. لكن التهمة الشائعة بأن إسرائيل، وخاصة حكومتها الحالية، تقوم بانتهاك قرار الأمم المتحدة 242، واتفاقيات أوسلو، وبأن الولايات المتحدة «تكيل بمكيالين» بسماحها بتلك الانتهاكات، هي ملتبسة في أحسن الأحوال، وتستند إلى عدم فهم خطير لهذه الاتفاقيات. لقد صممت عملية مدريد/ أوسلو من البداية وطُبقت من قبل القوة

18. انظر: ف1 و2 في هذا المجلد.

الأمريكية/الإسرائيلية لفرض حل بانتوستاني*. واختار العالم العربي أن يخدع نفسه حول المسألة، كما فعل آخرون كثيرون، لكن الأمر واضح في الوثائق الفعلية، وخاصة في مشاريع حكومتي رابين/بيريز المدعومة من أمريكا، وبينها تلك التي شُجبتْ من أجلها حكومة ناتانياهو الليكودية[19].

ومن الواضح أنه من غير الصحيح الزعم بأن «إسرائيل لا تنتهك بشكل واضح قرارات مجلس الأمن»[20]، ولكن الأسباب التي تُقدم، في غالب الأحيان، يجب أن تُفحص بعناية.

أما العراق، فهو، بالتأكيد، يتكشف عن كونه دولة إجرامية رئيسية. وحين دافع الوزيران، ألبرايت وكوهن، عن الخطة الأمريكية للهجوم على العراق، في لقاء علني متلفز، في الثامن عشر من شباط 1998، ذكرا، بنحو متكرر، جريمة صدام

---

* Bantustan: مقاطعة تتمتع بدرجة محدودة من الحكم الذاتي كمقاطعات السود في جنوب أفريقيا ـ الموسوعة البريطانية، قاموس ويبستر.

19. انظر: مقالاتي في مجلة زيد منذ مؤتمر مدريد 1991 إلى مؤتمر أوسلو 1993، وإلى ما وراء ذلك. أيضاً: كتاب ردع الديموقراطية، الفصل السادس؛ و: قوى واحتمالات، الفصل الثالث والخاتمة؛ والمصادر المذكورة. من أجل مزيد من المعلومات الحديثة، انظر كلمتي: عملية السلام في الاستراتيجية الأمريكية العالمية، في مؤتمر جامعة بن غوريون، حزيران 1997، المنشورة في كتاب من تحرير حاييم جوردون: إعادة النظر في حرب حزيران 1967 (برايجر، 1999)؛ و كتابي: المثلث المشؤوم.

20. سيرج شميمان ودوجلاس جيهل، نيويورك تايمز، 27 شباط، 1998.

الوحشية المطلقة: لقد أذنب صدام لأنه «استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد جيرانه، وشعبه»، وهذه جريمته الأكثر هولاً. وشددت ألبرايت، في رد غاضب، على شخص سألها عن الدعم الأمريكي لسوهارتو حين قالت: «من المهم بالنسبة لنا أن نوضح أن الولايات المتحدة، والعالم المتحضر، لا يستطيعان التعامل مع شخص يرغب باستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه، هذا إذا لم نذكر جيرانه. وبعد وقت قصير، شجب السيناتور لوت كوفي أنان لأنه يحاول تطوير «علاقة إنسانية مع قاتل بالجملة»، وشجب الإدارة لأنها تثق بشخص ينحدر إلى هذا الدرك الأسفل.

إنها كلمات رنانة. وبصرف النظر عن مراوغتهما في الجواب عن السؤال المثار، نسيت ألبرايت وكوهن أن يذكرا - وكان المعلقون لطيفين بما يكفي لأنهم لم يشيروا إلى ذلك - أن الأفعال، التي يجدان أنها الآن مريعة، لم تحول العراق إلى «دولة مارقة». وفشل لوت في التنويه بأن بطليه، ريغن وبوش، صاغا علاقات ودية مع «القاتل بالجملة». ولم تكن هناك دعوات عاطفية إلى شن ضربة عسكرية بعد أن استخدم صدام الغاز السام ضد الأكراد في حلبجة، في آذار من 1988؛ على العكس، وسعت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، من دعمهما للقاتل بالجملة، ثم أيضاً «للشخص الذي من نوعنا». وحين كشف مراسل محطة إي بي سي، تشارلز جلاس، أحد

مواقع صدام لبرامج الحرب البيولوجية، بعد عشرة أشهر من حلبجة، أنكرت وزارة الخارجية الحقائق، وماتت القصة؛ والخارجية تُصدر الآن أنباء موجزة عن الموقع المذكور، كما علق جلاس.

وسهل حارسا النظام العالمي أيضاً أعمال صدام الوحشية الأخرى، وبينها استخدامه للسيانيد، وغاز الأعصاب، وأسلحة بربرية أخرى، من خلال تقديم المعلومات الاستخباراتية، والتقنية، والمؤن، منضمين إلى كثيرين آخرين. وأفادت لجنة الكونغرس المصرفية في 1994 أن وزارة التجارة الأمريكية كشفت عن شحنات من «المواد البيولوجية»، مماثلة لتلك التي عثر عليها فيما بعد مفتشو الأمم المتحدة ودمروها، كما يذكر بيل بلوم. وتواصلت هذه الشحنات، على الأقل، حتى تشرين الثاني من عام 1989. بعد شهر، أجاز بوش قروضاً جديدة لصديقه صدام، كي يحقق «هدف زيادة الصادرات الأمريكية، وكي يضعنا في موقع أفضل كي نتعامل مع العراق فيما يتعلق بسجله في حقوق الإنسان»، كما أعلنت وزارة الخارجية بشكل مباشر، دون أن تواجه نقداً (أو حتى تغطية صحفية) في التيار العام أو الرئيسي.

فُضح سجل بريطانيا، على الأقل جزئياً، في تحقيق رسمي (تحقيق سكوت). وأجبرت الحكومة البريطانية على التسليم بأنها واصلت منح أذون للشركات البريطانية كي تُصدر مواد قابلة

للاستخدام في الأسلحة البيولوجية، بعد أن نُشر تقرير تحقيق سكوت، على الأقل حتى كانون الأول 1996.

في مراجعة للمبيعات الغربية القابلة للاستخدام في الأسلحة الجرثومية وأسلحة تدمير شامل أخرى، نُشرت في الثامن والعشرين من شباط 1998، تذكر نيويورك تايمز شحنة أمريكية في الثمانينيات شملت «الباثوجين المميت»، بموافقة حكومية، وجاءت بعض الشحنات من مركز الجيش للبحث الجرثومي في فورت ديتريك. وهذا رأس الجبل الجليدي فحسب، على أي حال[21].

وزعم أيضاً، بنحو مشترك، أن جرائم صدام حسين كانت مجهولة، بحيث أننا الآن مصدومون من اكتشافها ويجب أن «نوضح» أننا، نحن المتحضرين، «لا نستطيع التعامل مع»

---

21. انظر: المصادر المذكورة سابقاً. ألبرايت، كوهن، تقرير حي للسي إن إن، جامعة أوهايو، 18 شباط، 1998؛ نسخة غير كاملة (تحذف الاقتباس الوارد)، نيويورك تايمز، 19 شباط، 1998. ترينت لوت، بوسطن جلوب 26 شباط، 1998. تشارلز جلاس، نيو ستيتسمان، 20 شباط، 1998. بيل بلم، كونسورتيوم، 2 آذار، 1990. ويليم برود، وجوديث ميلر، نيويورك تايمز، 26 شباط، 1998. تقرير سكوت حول التحقيق، شباط، 1996. جيرالد جيمس، في المصلحة العامة، لندن، ليتل براون، 1996. آلان فريدمان، شبكة العنكبوت: التاريخ السري لتسليح البيض الأبيت غير القانوني للعراق، بانتام، 1993. مارك فيثيان، تسليح العراق: كيف بنت الولايات المتحدة وبريطانيا سرياً آلة حرب صدام، مطبعة جامعة نورث إيسترن، 1997.

مرتكب جرائم كهذه (بكلمات ألبرايت). يعبر الموقف عن خداع كلبي. وشجبت تقارير الأمم المتحدة لعامي 1986 و1987 استخدام العراق للأسلحة البيولوجية. وقابل طاقم السفارة الأمريكية في تركيا أكراداً ناجين من الهجمات بالأسلحة البيولوجية، ونقلت السي آي إي ذلك إلى وزارة الخارجية. ونقلت مجموعات حقوق الإنسان الفظائع في حلبجة وأمكنة أخرى على الفور. واعترف وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز أن الولايات المتحدة تمتلك دليلاً حول المسألة. وعثر فريق تحقيق أرسلته لجنة العلاقات الخارجية، بمجلس الشيوخ، «على دليل ساحق على الاستخدام الواسع للأسلحة الكيماوية ضد المدنيين»، وقالت: إن قبول الغرب للاستخدام العراقي لأسلحة كهذه ضد إيران شجع صدام على الاعتقاد ـ بشكل صحيح ـ أنه يستطيع استخدامها ضد شعبه بحصانة، أو دون عقاب، وضد الأكراد، الذين هم بالكاد «شعب» قاطع الطريق هذا، الذي يعتمد على العشائر. وأدخل رئيس اللجنة، كليبورن بيل، قانون منع الإبادة الجماعية لعام 1988، شاجباً الصمت «حين يُستخدم الغاز السام ضد البشر» بأنه «إذعان»، كما عندما «كان العالم صامتاً حين حصلت تقريباً الإبادة ليهود أوروبا»، وحذر من أننا «لا نستطيع أن نكون صامتين ثانية حين تحصل الإبادة الجماعية». لكن إدارة ريغن عارضت بقوة العقوبات وأصرت على أن تُطوى المسألة، بينما زادت من دعمها

للسفاح. أما في العالم العربي فقد «كانت الصحافة الكويتية، من بين أجهزة الإعلام العربية الأكثر حماسة، في دعم حملة بغداد ضد الأكراد»، كما قال الصحفي عادل درويش.

وفي كانون الثاني من عام 1991، وبينما كانت طبول الحرب تُقرع، نبهت اللجنة الدولية للقضاة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه «بعد ارتكاب المساوئ الأكثر فظاعة بحق سكانه دون كلمة لوم من الأمم المتحدة، فلا بد أن النظام العراقي استنتج أنه يستطيع أن يفعل ما يريده»؛ والمقصود بالأمم المتحدة، في هذا السياق، الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، بشكل رئيسي. وأن الحقيقة ينبغي أن تُدفن مع القانون الدولي وأشياء ملهية و«طوباوية» أخرى[22].

ويمكن أن ينوه معلق غير لطيف بأن السماح الأمريكي/ البريطاني الأخير باستخدام الغاز السام، والحرب الكيماوية، ليس مفاجئاً جداً. فالبريطانيون استخدموا الأسلحة الكيماوية في تدخلهم في 1919 في شمال روسيا ضد البلاشفة، بنجاح كبير، بحسب القيادة البريطانية. وحين كان تشرشل وزيراً للخارجية في

22. ديفد كورن، وآخرون، حقوق الإنسان في العراق (هيومان رايتس ووتش، ييل، 1989)؛ كاردري (لجنة حقوق الإنسان ومحاربة القمع في العراق)، عراق صدام (مجلة زيد، 1986، 1989)؛ ديليب هيرو، الحرب الأطول، روتليدج، 1991؛ ريزون، حروب صدام الخليجية، درويش وغريغوري أليكسندر، بابل غير مقدسة، سينت مارتن، 1991. جون جيتينغ، «كيف دعم الغرب حكم صدام»، جي دبل يو، 10 آذار 1991.

وزارة الحرب في 1919 كان متحمساً لإمكانيات «استخدام الغاز السام ضد القبائل غير المتحضرة»، أي الأكراد والأفغان. وأجاز لقيادة القوات الجوية الملكية RAF في الشرق الأوسط استخدام الأسلحة الكيماوية «ضد العرب المتمردين كتجربة»، رافضاً اعتراضات الوزارة الهندية بأنها «غير معقولة»، وشاجباً «الوسوسة حيال استخدام الغاز». قال: «لا نستطيع في أية ظروف أن نقبل عدم استخدام أية أسلحة متاحة كي ننجز إبادة سريعة للفوضى التي تنتشر على الحدود»؛ إن الأسلحة الكيماوية هي مجرد «تطبيق العلم الغربي على الحرب الحديثة»[23].

مهدت إدارة كينيدي الطريق للاستخدام الواسع للأسلحة الكيماوية ضد المدنيين حين شنت هجومها على فيتنام الجنوبية في 1961 ـ 1962. كان هناك الكثير من القلق الصائب حول تأثيراتها في الجنود الأمريكيين، ولكن لم يكن هناك قلق حول التأثيرات الأسوأ، التي لا تُقارن، في المدنيين. هنا، على الأقل. في صحيفة إسرائيلية يومية توزع على نطاق واسع، كتب الصحفي المحترم أمنون كابيليوك عن زيارته لفيتنام في 1988، حيث وجد «أن آلافاً من الفيتناميين لا يزالون يموتون من تأثيرات الحرب الكيماوية الأمريكية»، مورداً تقديرات عن ربع

23. آندي توماس، تأثيرات الحرب الكيماوية (مؤسسة ستوكهولم الدولية لأبحاث السلام)، تايلور وفرانسيس، 1985. انظر: تحويل المد: وردع الديموقراطية.

مليون ضحية في جنوب فيتنام، وواصفاً المشاهد «المريعة» في المستشفيات في الجنوب، حيث كان الأطفال يموتون من السرطانات وتشوهات ولادية كريهة. كانت فيتنام الجنوبية هي التي استهدفت بالحرب الكيماوية، وليس الشمالية، حيث لم توجد هذه العواقب، كما قال. ثمة دليل قاطع أيضاً على الاستخدام الأمريكي للأسلحة البيولوجية ضد كوبا، والذي نُقل كأخبار ثانوية في 1977، وهذا عنصر صغير من الإرهاب الأمريكي المستمر[24].

بصرف النظر عن هذه السوابق، إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة منخرطتان الآن في شكل مهلك من الحرب البيولوجية في العراق. فتدمير البنية التحتية، وحظر الصادرات من أجل إصلاحها قاد إلى المرض، ونقص التغذية، والموت المبكر على نطاق واسع، وشمل هذا خمسمائة ألف طفل، وأفادت تحقيقات اليونيسيف بأن حوالي خمسة آلاف طفل يموتون شهرياً. وفي شجب حاد للعقوبات الاقتصادية، في العشرين من كانون الثاني 1998، اقتبس أربعة وخمسون أسقفاً كلام كبير أساقفة المنطقة الجنوبية في العراق، الذي أفاد أن

---

24. حول فيتنام، انظر: كتابي أوهام ضرورية. وحول كوبا انظر: تشومسكي وإدوارد هيرمان، الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان، المجلد الأول، ومواد لاحقة كثيرة، بينها أليكسندر كوكبيرن، مجلة ذا نيشن، 9 آذار 1998.

«الأوبئة تتفشى، وتقضي على الأطفال والمرضى بالآلاف»، بينما «أولئك الأطفال الذين ينجون من المرض يتعرضون لسوء التغذية». إن بيان الأساقفة، الذي نشر كاملاً في مجلة ستانلي هيلر، ذا ستركل، تلقى ذكراً ضئيلاً في الصحافة. ولعبت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، دوراً قيادياً في عرقلة برامج المساعدة: على سبيل المثال، تأخير الموافقة على سيارات الإسعاف بحجة أنها يمكن أن تُستخدم لنقل القوات، ومنع مبيدات الحشرات لمنع انتشار المرض، وقطع الغيار لأنظمة الصرف الصحي. في غضون ذلك، قال الدبلوماسيون الغربيون: «استفادت الولايات المتحدة بشكل مباشر من العملية الإنسانية بقدر ما استفاد الروس والفرنسيون، إن لم يكن أكثر»، على سبيل المثال، عقدت صفقة قيمتها 600 مليون دولار من النفط العراقي (في المرتبة الثانية بعد روسيا) وباعت الشركات الأمريكية بما يعادل 200 مليون دولار من البضائع الإنسانية للعراق. وأشاروا أيضاً إلى أن معظم النفط الذي اشترته الشركات الروسية ذهب إلى الولايات المتحدة[25].

25. الصراع (نيو هيفن)، 21 شباط، 1998؛ ماجي أوكين، الغارديان، 19 شباط، 1998؛ سكوت بترسون، كريستيان ساينس مونيتور، 17 شباط، 1998؛ رولا خلف، إف تي، 2 آذار، 1998. تأثير القصف والعقوبات عُرف على الفور؛ انظر: جين ديرز وهاريس جازدار، الجوع والبؤس في العراق في 1991، كلية لندن للاقتصاد، أيلول 1991. من أجل مراجعة شاملة، انظر: جيوف سيمونز، معاقبة العراق، لندن، ماكميلان، 1996.

ووصل دعم واشنطن لصدام إلى ذلك الحد الأقصى إلى درجة أنها كانت راغبة في إغفال هجوم جوي عراقي على سفينة يو إس إس ستارك، أدى إلى مقتل 37 فرداً من طاقمها، وهذا امتياز تمتعت به إسرائيل (حين هاجمت يو إس إس ليبرتي). كان دعم واشنطن الحاسم لصدام، بعد الجرائم التي تصدم الآن كثيراً الإدارة والكونغرس، هو الذي قاد إلى الاستسلام الإيراني «لبغداد وواشنطن»، كما يستنتج ديليب هيرو في كتابه عن تاريخ الحرب العراقية الإيرانية. قام الحليفان «بتنسيق عملياتهما العسكرية ضد طهران». وكان إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية بالصاروخ الأمريكي كروزر الموجه يو إس إس فنسينز، تتويجاً «لحملة واشنطن الدبلوماسية، والعسكرية، والاقتصادية» في دعم صدام حسين، كما قال[26].

وطُلب من صدام أيضاً أن يؤدي الخدمات العادية التي تقوم بها الدولة العميلة: على سبيل المثال، أن يدرب عدة مئات من الليبيين أرسلتهم الولايات المتحدة إلى العراق بحيث يستطيعون الإطاحة بحكومة القذافي، كما كشف المساعد السابق لريغن في البيت الأبيض هوارد تيتشر[27].

لم تكن جرائم صدام الجماعية هي التي رفعته إلى رتبة

26. هيرو، الحرب الأطول.

27. أسوشييتد برس، ونيويورك تايمز، 26 أيار، 1993.

«وحش بغداد»، وإنما خروجه عن الخط، كما في حالة نورييغا، المجرم الثانوي، الذي ارتُكبت جرائمه الرئيسية حين كان عميلاً للولايات المتحدة.

الدول المارقة المعفاة

إن رد فعل واشنطن على الانتفاضة العراقية في آذار 1991، التي نشبت على الفور بعد توقف الهجمات، يلقي المزيد من الضوء على مواصفات «الدولة المارقة». كررت وزارة الخارجية رسمياً رفضها لأي تعامل مع معارضة عراقية ديموقراطية، وتماماً كما حدث قبل حرب الخليج تماماً، لم يُسمح لهذه المعارضة بالوصول إلى وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسية. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية ريتشارد باوتشر: «إن اللقاءات السياسية معها لن تكون ملائمة لسياستنا في هذا الوقت». وحدث أن «هذا الوقت» هو الرابع عشر من آذار 1991، بينما كان صدام يهلك القسم الأعظم من المعارضة الجنوبية أمام بصر الجنرال شوارزكوف، الذي رفض أن يسمح حتى لضباط الجيش المتمردين باستخدام الأسلحة العراقية المأسورة. ولو لم يكن الأمر متعلقاً بردود فعل جماهيرية غير متوقعة لما كانت واشنطن، على الأرجح، قدمت الدعم الفاتر للأكراد المتمردين، الذين خضعوا لمعاملة مماثلة بعد ذلك بوقت قصير.

تلقى قادة المعارضة العراقية الرسالة. وزعم ليث كبة،

رئيس حركة الإصلاح الديموقراطي العراقية، التي مقرها لندن، أن الولايات المتحدة تُفضل ديكتاتورية عسكرية، ملحاً أن «التغييرات في النظام يجب أن تأتي من الداخل، من أشخاص هم في السلطة». أما المصرفي، الذي يقيم في لندن، أحمد الشلبي، رئيس المؤتمر الوطني العراقي، فقال: «إن الولايات المتحدة، المغطى عدم تدخلها بورقة تين عدم التدخل في الشؤون العراقية، تنتظر أن يذبح صدام المتمردين بأمل أن يُطاح به فيما بعد من قبل ضابط ملائم»، وهذا موقف متأصل في السياسة الأمريكية القائمة «على دعم الديكتاتوريات من أجل الحفاظ على الاستقرار».

ولخص تفكير الإدارة مراسل نيويورك تايمز الرئيسي للشؤون الدبلوماسية، توماس فريدمان. كانت واشنطن تأمل أن يزيح انقلاب عسكري صدام بينما هو يواجه تمرداً شعبياً، «وعندها ستحظى واشنطن بأفضل الحلول: عصبة عراقية ذات قبضة حديدية دون صدام حسين»، عودة إلى الأيام التي «أمسكت فيها قبضة صدام الحديدية... بالعراق، مما أرضى كثيراً حليفتي أمريكا: تركيا والمملكة العربية السعودية»، ناهيك عن واشنطن. بعد عامين، وفي اعتراف آخر، مفيد، بالواقع، قال: إن «السياسة الأمريكية كانت دوماً تقتضي أن يلعب السيد حسين دوراً مفيداً في الإمساك بالعراق»، محافظاً على «الاستقرار». وثمة سبب ضئيل للاعتقاد أن واشنطن عدلتْ

تفضيلها للديكتاتورية على الديموقراطية، تلك التي شجبتها المعارضة العراقية الديموقراطية التي تم تجاهلها، رغم أنها ستفضل، دون شك، «قبضة حديدية» مختلفة في هذه النقطة. وإذا لم يحصل الأمر، يجب على صدام القيام بذلك[28].

إن مفهوم «الدولة المارقة» غامض جداً. وهكذا، يتم تحديد كوبا كـ «دولة مارقة» رئيسية بسبب تورطها المزعوم في الإرهاب الدولي، لكن الولايات المتحدة لا تقع في هذه الفئة رغم هجماتها الإرهابية ضد كوبا لقرابة 40 عاماً، والتي تواصلت حتى 1997، وفقاً لتحقيق قامت به صحيفة ميامي هيرالد، فشل في الوصول إلى الصحافة القومية (هنا؛ لكنه وصل في أوروبا). كانت كوبا «دولة مارقة» حين كانت قواتها المسلحة في أنغولا، لدعم الحكومة ضد الهجمات الجنوب أفريقية التي تدعمها الولايات المتحدة. أما جنوب أفريقيا، بالمقارنة، فلم تكن دولة مارقة آنذاك، ولا أثناء عهد ريغن، حين سببت خسائر بقيمة ستين مليون دولار، ومليوناً ونصف قتيل في الدول المجاورة، بحسب لجنة الأمم المتحدة، ناهيك عن بعض الحوادث في الوطن، وبدعم أمريكي بريطاني وافر. وينطبق الاستثناء نفسه على اندونيسيا ودولاً أخرى كثيرة.

المعايير واضحة جداً: «الدولة المارقة» ليست دولة إجرامية

---

28. نيويورك تايمز، 7 تموز، 1991. حول كبة وشلبي، انظر: مقالتي في كتاب بيترز، الأذى المصاحب.

فحسب، وإنما واحدة تتحدى أوامر الأقوياء، الذين هم مستثنون، بالطبع.

المزيد حول «الجدل»

لا شك أن صدام مجرم، ومن المفترض أن يفرح المرء من أن الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والمؤسسات السائدة المذهبية قد انضمت أخيراً إلى أولئك الذين انتقدوا «بشكل غير ناضج» الدعم الأمريكي/البريطاني للسفاح. وصحيح أيضاً أنه يهدد أي شخص يطاله. وعند مقارنة التهديد بتهديدات أخرى، هناك القليل من الإجماع خارج أمريكا والمملكة المتحدة، بعد تحولهما (الغامض) منذ آب 1990. كانت خطتهما لاستخدام القوة في 1998 مبررة بحجة تهديد صدام للمنطقة، لكن لم تكن هناك طريقة لإخفاء أن شعب المنطقة عارض وسيلة خلاصه، بعنف، بحيث أن الحكومات أجبرت على الانضمام إلى المعارضة.

رفضت البحرين السماح للقوات الأمريكية والبريطانية باستخدام قواعدها هناك. ووصف رئيس الإمارات العربية المتحدة التهديدات الأمريكية باستخدام القوة العسكرية بأنها «سيئة وكريهة»، وصرح بأن العراق لا يشكل تهديداً لجيرانه. وصرح سابقاً وزير الدفاع السعودي، الأمير سلطان، بأنه «لن نوافق، ونحن ضد ضرب العراق كشعب وأمة»، مما جعل

واشنطن تمتنع عن طلب استخدام القواعد السعودية. وبعد مهمة أنان، قام وزير الخارجية السعودي، الذي قضى وقتاً طويلاً في هذا المنصب، بإعادة تأكيده أن أي استخدام للقواعد الجوية السعودية «يجب أن يكون مسألة منوطة بالأمم المتحدة، وليس بأمريكا».

ووصفت افتتاحية في جريدة الأهرام المصرية، شبه الرسمية، موقف واشنطن بأنه «قسري، وعدواني، ويفتقد للحكمة، وغير آبه بحياة العراقيين، الخاضعين، بشكل غير ضروري، للعقوبات والذل»، وشجبت «العدوان الأمريكي المخطط ضد العراق». وشجب برلمان الأردن «أي عدوان ضد الأراضي العراقية، وأي أذى يمكن أن يلحق بالشعب العراقي»؛ وأجبر الجيش الأردني على إغلاق مدينة معان بعد يومين من الشغب المؤيد للعراق. وحذر بروفيسور علوم سياسية في جامعة الكويت من أن «صدام أصبح يجسد صوت الذين لا صوت لهم في العالم العربي»، معبراً عن الإحباط الشعبي من «النظام العالمي الجديد»، وتأييد واشنطن للمصالح الإسرائيلية.

حتى في الكويت، كان الدعم للموقف الأمريكي «فاتراً» في أحسن الأحوال، «وشكاكاً بالبواعث الأمريكية»، كما قالت الصحافة. وأفاد مراسل بوسطن جلوب، تشارلز سينوت: «كانت الأصوات في شوارع العالم العربي، من أحياء القاهرة الفقيرة المحتشدة إلى عواصم شبه الجزيرة العربية المتلألئة،

ترتفع غاضبة فيما كان قرع طبول الحرب الأمريكية ضد العراق يزداد علواً»[29].

مُنحت المعارضة العراقية تغطية ضئيلة في الإعلام الرئيسي، مما كسر النموذج السابق. وفي مقابلة هاتفية مع نيويورك تايمز، كرر أحمد الشلبي الموقف الذي نشر بتفاصيل أكبر في لندن قبل أسبوعين: «دون خطة سياسية لإزالة نظام صدام حسين، ستؤدي الغارات الجوية إلى نتيجة معاكسة»، وقال إنها ستقتل آلاف العراقيين، وربما تترك صدام قوياً مع أسلحة تدميره الشامل، مع «عذر لطرد مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة»، الذين دمروا، في الحقيقة، من الأسلحة وتسهيلات الإنتاج أكثر مما دمره قصف 1991 الأمريكي والبريطاني. ستكون الخطط الأمريكية والبريطانية (أسوأ من لا شيء). وكشفت المقابلات مع قادة المعارضة من فصائل مختلفة أن هناك «شبه إجماع» على معارضة عمل عسكري لا يضع الأساس لانتفاضة للإطاحة بصدام حسين. وحين تحدث أمام لجنة برلمانية قال: «سيكون من غير المحصن أخلاقياً ضرب العراق دون استراتيجية» لإزالة صدام.

29. ديفد ماركوس، بوسطن جلوب، 18 شباط، 1998؛ رولا خلف، مارك سوزمان، ديفد جاردنر، إف ت، 9 شباط، 1998؛ دوجلاس جيهل، نيويورك تايمز، 9 شباط، 1998؛ سيفن لي ميرز، 19 شباط، 1998؛ دانييل بيرل، وول ستريت جورنال، 25 شباط، 1998.

في لندن، لخصت المعارضة أيضاً برنامجاً بديلاً:

1 ـ إعلان أن صدام حسين مجرم حرب.

2 ـ الاعتراف بحكومة عراقية انتقالية تشكلها المعارضة.

3 ـ رفع الحظر عن ملايين الدولارات من الأرصدة العراقية في الخارج.

4 ـ حصر قوات صدام في «منطقة حظر قيادة»، أو توسيع «مناطق الحظر الجوي» لتغطي البلاد كلها. وقال الشلبي للجنة التسليح بمجلس الشيوخ: يجب على أمريكا «أن تساعد الشعب العراقي في إزالة صدام حسين من السلطة». ورفض مع قادة معارضة آخرين، «الاغتيال، والعمليات الأمريكية السرية، أو دخول القوات الأمريكية»، كما أفادت رويترز، داعياً، بدلاً من ذلك، إلى «تمرد شعبي». وظهرت اقتراحات مشابهة، بين فينة وأخرى، في الولايات المتحدة. وتزعم واشنطن أنها حاولت دعم فصائل المعارضة، لكن تأويلها مختلف. أما وجهة نظر الشلبي، التي نُشرتْ في إنكلترا، هي كثيراً كما كانت قبل سنوات: «الجميع يقولون إن صدام قد شلتْ حركته، لكن الأمريكيين والبريطانيين هم الذين شُلتْ حركتهم برفضهم دعم فكرة التغير السياسي»[30].

30. ديفد فيرهال وإيان بلاك، غارديان ويكلي، 8 شباط، 1998؛ رويترز، بوسطن جلوب؛ دوجلاس جيهل، نيويورك تايمز، 22 شباط، 1998؛ جيمي بيرنز، إف تي، 15 شباط، 1998.

وعُدَّت المعارضة الإقليمية مشكلة يجب تجنبها، وليس عاملاً يجب أن يؤخذ بالحسبان بعد الآن مثلها مثل القانون الدولي. وكان الشيء نفسه يصح على تحذيرات مسؤولي إغاثة دوليين وتابعين للأمم المتحدة في العراق من أن القصف المخطط له يمكن أن يؤدي إلى نتيجة «كارثية» على الناس، الذين يعانون مسبقاً بشكل بائس، ويمكن أن ينهي العمليات الإنسانية التي قدمت على الأقل بعض الإغاثة[31]. ما يهم هو أن «ما نقوله يُنفَّذ»، كما صرح الرئيس بوش بانتصار، معلناً النظام العالمي الجديد بينما كانت القنابل والصواريخ تسقط في 1991.

وبينما كان كوفي أنان يستعد للذهاب إلى بغداد، حظي الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني، «الذي كان لا يزال شخصاً محورياً في طهران، بمقابلة مع ملك السعودية فهد»، كما أفاد مراسل الشرق الأوسط البريطاني ديفد جاردنر، «على عكس المعاملة التي قوبلت بها مادلين ألبرايت... في رحلاتها الأخيرة إلى الرياض ناشدة الدعم من حليفة أمريكا الخليجية الرئيسية». وحين انتهت زيارة رفسنجاني، التي استمرت عشرة أيام، في الثاني من آذار 1998، وصفها وزير الخارجية الأمير سعود بأنها «خطوة أخرى إضافية في الاتجاه الصحيح نحو

---

31. بيترسون، كريستيان ساينس مونيتور، 17 شباط، 1998.

تحسين العلاقات»، مكرراً أن «العنصر الكبير المخل في التوازن في الشرق الأوسط، وسبب كل المشكلات الأخرى في المنطقة»، هو سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين، والدعم الأمريكي لها، الذي يمكن أن يفعّل القوى الشعبية التي تخشاها السعودية على نحو كبير، كما يمكن أن يقوض شرعيتها «كحارسة» لأمكنة الإسلام المقدسة، وبينها قبة الصخرة في القدس الشرقية التي ضمتها الآن، وبشكل فعال، البرامج الأمريكية والإسرائيلية، كجزء من نيتهما لتوسيع «القدس الكبرى» إلى وادي الأردن، كي تحتفظ به إسرائيل. قبل ذلك بوقت قصير، قاطعت الدول العربية قمة اقتصادية رعتها الولايات المتحدة في قطر، كان الهدف منها طرح مشروع كلينتون وبيريز: «الشرق الأوسط الجديد». بدلاً من ذلك، حضرت مؤتمراً إسلامياً في طهران في كانون الأول، حضره حتى العراق[32].

تمتلك هذه الميول أهمية معتبرة، وترتبط بالقلق الخلفي الذي يحفز السياسة الأمريكية في المنطقة: إصرارها، منذ الحرب العالمية الثانية، على السيطرة على احتياطي الطاقة العالمية الرئيسي. وكما لاحظ كثيرون، ثمة خوف متنام في

32. ديفد جاردنر، إف تي، 28 شباط، 1998؛ روبن آلان، إف تي، 3 آذار، 1998.

العالم العربي، وقلق من التحالف الإسرائيلي/التركي القائم الذي تأسس في 1996، والذي قوّي الآن بشكل كبير. وكان من عناصر الاستراتيجية الأمريكية، لبضع سنوات، أن تسيطر على الإقليم «بشرطة محلية جاهزة»، كما عبر وزير دفاع نيكسون عن المسألة. ومن الظاهر أن هناك تقديراً متنامياً لتأييد إيران لترتيبات أمنية إقليمية تحل محل الهيمنة الأمريكية. ومن المسائل المتعلقة بالأمر الصراع المتوتر على أنابيب النفط لضخ نفط آسيا الوسطى إلى الدول الغنية، وأحد الممرات الطبيعية يمر عبر إيران. ولن تكون شركات الطاقة الأمريكية سعيدة حين ترى خصوماً من الأجانب ـ وبينهم الصين وروسيا ـ يحصلون على مدخل مميز إلى احتياطي النفط العراقي، الثاني فقط بعد السعودية من حيث الضخامة، وإلى غاز إيران الطبيعي، ونفطها، ومصادرها الأخرى.

بالنسبة للوقت الحالي، يمكن أن يكون مخططو كلينتون مرتاحين بشكل جيد لأنهم نجوا مؤقتاً من «الورطة» التي سيوها، والتي لم تكن تترك لهم خياراً سوى قصف العراق، الذي يمكن أن يكون مؤذياً حتى للمصالح التي يمثلونها. المهلة مؤقتة. وتمنح فرصاً لمواطني الدولتين المحاربتين أن يحدثوا تغييرات في الوعي، والتزاماً يمكن أن تكون له أهمية كبيرة في المستقبل غير البعيد.

الفصل الثالث

أزمة في البلقان*

في الرابع والعشرين من آذار من عام 1999، أطلقت قوات الناتو، التي تقودها أمريكا، صواريخ كروز وقنابل على أهداف في جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية، «مورطة أمريكا في صراع عسكري قال الرئيس كلينتون إنه ضروري لوقف التطهير العرقي، وخلق الاستقرار في أوروبا الشرقية»، كما أفادت القصص الرئيسية في الصحافة. وفي خطاب متلفز، شرح كلينتون أنه من خلال قصف يوغسلافيا، «نحن ندعم قيمنا، ونحمي مصالحنا، ونحسن قضية السلام»[1].

في العام السابق، وبحسب مصادر غربية، قتل ألفا شخص

* ظهرت هذه المقالة في الأصل في مجلة زيد، أيار 1999. انظر أيضا: الإنسانوية العسكرية الجديدة، وجيل جديد يرسم الخط.

1. آن سكيلز ولويس بالمر، كيفن كولن، بوسطن جلوب، 25 آذار، 1999؛ بيل كلينتون، نيويورك تايمز، 23 أيار، 1999.

تقريباً في إقليم كوسوفو اليوغسلافي، وكان هناك مئات الآلاف من اللاجئين الداخليين. كان يمكن عزو الكارثة الإنسانية، بشكل كبير، إلى الجيش اليوغسلافي، وقوات الشرطة، وكان الضحايا الرئيسيين من العرق الألباني في كوسوفو، الذي يُقال، بشكل شائع، إنه يشكل 90٪ من السكان (التقديرات تتنوع). بعد ثلاثة أيام من القصف، وبحسب المفوض الأعلى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، طُرد عدة آلاف من اللاجئين إلى ألبانيا ومقدونيا، الدولتين المجاورتين. وأفاد اللاجئون أن الإرهاب وصل إلى العاصمة برشتينا، التي استثنيت بشكل واسع من قبل، وقدمت قصصاً صادقة عن التدمير الشامل للقرى، والاغتيالات، والازدياد الهائل في عدد اللاجئين، وربما كانت هذه محاولة لطرد جزء كبير من السكان الألبان. وفي غضون أسبوعين، وصل طوفان اللاجئين إلى ثلاثمائة وخمسين ألفاً، معظمهم من الأجزاء الجنوبية في كوسوفو، المجاورة لمقدونيا وألبانيا، بينما اتجهت أعداد مجهولة من الصرب شمالاً إلى صربيا كي تنجو من العنف المتزايد من الجو، وعلى الأرض.

وفي السابع والعشرين من آذار صرح القائد العام للناتو الأمريكي، ويلزي كلارك، أنه «يمكن التنبؤ بشكل كامل» أن الإرهاب، والعنف الصربي، سيزدادان بعد قصف الناتو. في اليوم نفسه، قال الناطق باسم وزارة الخارجية جيمس روبن: إن «الولايات المتحدة مرعوبة بشكل كبير من تقارير عن نموذج

متصاعد من الهجمات الصربية على المدنيين الألبان في كوسوفو»، والذي يُعزى الآن إلى القوات المظلية التي تمت تعبئتها بعد القصف[2]. إن عبارة الجنرال كلارك: «يمكن التنبؤ به بشكل كامل» هي مبالغة. لا شيء «يمكن التنبؤ به بشكل كامل»، وبالتأكيد ليس تأثير العنف المتطرف. لكنه كان مصيباً في إشارته الضمنية بأن ما حدث على الفور كان محتملاً بشكل كبير. وكما علق كارنز لورد، من مدرسة فليتشر للقانون والدبلوماسية، والذي كان سابقاً مستشاراً لبوش لشؤون الأمن القومي: «إن الأعداء غالباً ما يردون حين تُطلق النار عليهم»، و«رغم أن المسؤولين الغربيين يواصلون إنكار ذلك، يمكن أن يكون هناك شك قليل بأن حملة القصف قدمت الدافع والفرصة في آن لعملية صربية أكثر وحشية واتساعاً مما تم تصوره في البداية»[3].

وفي الأشهر السابقة، أدى تهديد قصف الناتو، كما أفيد، إلى ازدياد في ارتكاب الفظائع؛ وكان لرحيل المراقبين الدوليين، تحت تهديد حملة القصف، النتيجة نفسها، بشكل

2. «ملخص عام» نيويورك تايمز، 27 آذار، 1999. أيضاً سندي تايمز، لندن، 28 آذار، 1999: «القائد الأعلى للناتو، ويزلي كلارك، لم يفاجئه الرد المتسارع». «كان هذا متنبأ به بشكل كامل في هذه المرحلة»، كما قال، مشيراً إلى «التأثير المرعب على المدنيين».

3. بوسطن جلوب، 4 نيسان، 1999.

يمكن التنبؤ به. وشُرع بالقصف آنذاك مع توقع عقلاني بأن القتل، وعدد اللاجئين، سيزداد نتيجة لذلك، كما حدث بالفعل، حتى ولو كان الوزن قد أتى كمفاجأة للبعض، رغم أنه لم يكن كذلك، كما يبدو، للقائد العام.

تمتع الكوسوفيون بدرجة معقولة من الحكم الذاتي في عهد تيتو. وبقيت الأمور على ما هي عليه إلى عام 1989 حين ألغى استقلال كوسوفو سلوبودان ميلوسيفيتش، الذي أسس حكماً صربياً مباشراً، وفرض «نسخة صربية من نظام الفصل العنصري (الأبارتيد)»، كما قال الأخصائي الحكومي الأمريكي السابق في شؤون البلقان جيمس هوبر، وهو الذي لا ينتمي إلى الحمائم: أيد غزواً مباشراً لكوسوفو يقوم به حلف شمال الأطلسي. وتابع هوبر قائلاً إن الكوسوفيين «أذهلوا المجموعة الدولية بتجنبهم لحرب تحرير وطنية، متبعين بدلاً من ذلك المقاربة غير العنيفة التي اعتنقها مفكر كوسوفو البارز إبراهيم روجوفا، وبناء مجتمع مدني مماثل»، وهذا إنجاز مؤثر كوفئوا من أجله بـ «نظارة مهذبة، وتشجيع بلاغي من الحكومات الغربية». وفي اتفاقيات دايتون، في تشرين الثاني 1995، كان واضحاً أن استراتيجية اللاعنف «فقدت مصداقيتها»، كما علق هوبر. ففي دايتون، قامت الولايات المتحدة بتقسيم فعلي للبوسنة والهرسك بين كرواتيا عظمى نهائية، وصربيا كبرى، بعد أن ساوت، تقريباً، توازن الرعب من خلال تقديم الأسلحة،

والتدريب، لقوات الديكتاتور الكرواتي تودجمان، ودعمت طرده العنيف للصرب من كرايينا، وأمكنة أخرى. وبعد أن توازن الجانبان تقريباً، واستنفدا، هيمنت الولايات المتحدة، وأزاحت الأوروبيين الذين أوكل لهم بالعمل القذر، مما سبب لهم إزعاجاً كبيراً. وكتب هوبر أن الولايات المتحدة «منعت الموفدين الألبانيين الكوسوفيين» من حضور مفاوضات دايتون، «احتراماً لميلوسيفيتش، و«تجنبت مناقشة مشكلة كوسوفو». وكانت مكافأة اللاعنف تجاهلاً دولياً»؛ وبشكل أدق، تجاهلاً أمريكياً[4].

وقادت معرفة أن الولايات المتحدة لا تفهم إلا القوة إلى «نشوء جيش تحرير كوسوفو، الذي اعتمد حرب العصابات، وإلى توسيع الدعم الشعبي لصراع مسلح من أجل الاستقلال»[5]. وفي شباط من 1998 قادت هجمات جيش تحرير كوسوفو ضد محطات البوليس الصربية إلى «إجراءات صربية صارمة»، وإلى رد استهدف المدنيين. ومن الأمثلة الأخرى العادية: إن الفظائع الإسرائيلية في لبنان، وخاصة في

4. جيمس هوبر، «كوسوفو: مشكلة أمريكا في البلقان»، في كرينت هيستري، نيسان 1999. كان هوبر مؤيداً قوياً للعمل العسكري للناتو، وكان مديراً تنفيذياً لمجلس عملية البلقان في واشنطن، بعد أن خدم في وزارة الخارجية كنائب مدير، مسؤول عن شؤون البلقان، ثم نائب رئيس مهمة في وارسو.

5. هوبر، «كوسوفو، مشكلة أمريكا في البلقان».

عهد شيمون بيريز، الحاصل على جائزة نوبل للسلام، هي، أو يجب أن تكون، مثالاً مألوفاً، رغم أنه مثال ليس ملائماً بشكل كامل. وهذه الفظائع الإسرائيلية هي، نموذجياً، رد على هجمات ضد قواتها العسكرية، التي تحتل أرضاً ليست لها، منتهكة لأوامر مجلس الأمن الدولي بالانسحاب. إن كثيراً من الهجمات الإسرائيلية ليست من باب الرد على الإطلاق، وبينها غزو 1982، الذي دمر جزءاً كبيراً من لبنان، وأدى إلى مقتل عشرين ألف مدني ـ يتم تفضيل قصة مختلفة في التعليق الأمريكي، رغم أن الحقيقة معروفة في إسرائيل ـ ونادراً ما نحتاج إلى تخيل كيف ستستجيب الولايات المتحدة إلى هجمات على مراكز الشرطة من قبل قوة حرب عصابات تحظى بدعم وقواعد خارجية.

تصاعد القتال في كوسوفو، وكان وزن الفظائع التي ارتكبت يتناسب بقوة مع مصادر العنف. وتمكن وقف لإطلاق النار، في تشرين الأول 1998، من نشر ألفي مراقب من منظمة الأمن والتعاون الأوروبية. وجدد فشل المفاوضات بين الأمريكيين وميلوسيفيتش القتال الذي ازداد مع تهديد الناتو بالقصف وانسحاب المراقبين، مرة أخرى كما تم التنبؤ بذلك. وحذر مسؤولو وكالة اللاجئين، التابعة للأمم المتحدة، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، من أن التهديد بالقصف «سيودي بحياة عشرات الآلاف من اللاجئين، الذين يُعتقد أنهم يختبئون

في الغابات»، متنبئين بعواقب «مأساوية» إذا «جعل الناتو من المستحيل أن نبقى هنا»[6].

عندها تصاعدت الفظائع بحدة بما أن القصف الذي تم في أواخر آذار 1999، قدم «الباعث والفرصة»، كما كان بالتأكيد «قابلاً للتنبؤ»، حتى ولو لم يكن «بشكل كامل» هكذا.

وشرع بالقصف، بمبادرة أمريكية، بعد رفض ميلوسيفيتش توقيع المقترحات التي وضعتها قوى الناتو في رامبوي Rambouillet في شباط. كانت هناك خلافات في الناتو، عبر عنها عنوان في صحيفة نيويورك تايمز: «الانقسامات الأكثر خداعاً هي بين القوى الكبرى في محادثات كوسوفو». وكانت إحدى المشكلات تتعلق بنشر قوات حفظ السلام التابعة للناتو. أرادت القوى الأوروبية الطلب من مجلس الأمن أن يجيز النشر، وفقاً لبنود المعاهدة، والقانون الدولي. لكن واشنطن رفضت السماح «بالكلمة المقلقة يجيز»، كما أفادت نيويورك تايمز، رغم أنها في النهاية لم تسمح بـ «تأييد». فإدارة كلينتون «كانت مصرة على موقفها بأن الناتو يجب أن يكون قادراً على العمل بشكل مستقل عن الأمم المتحدة».

وتواصل الخلاف داخل الناتو. وبمعزل عن بريطانيا، التي

---

6. كولم لينش، بوسطن جلوب، 8 تشرين الأول، 1998؛ سوزان ميليغان، بوسطن جلوب، 9 تشرين أول، 1998.

صارت الآن فاعلاً مستقلاً، بقدر ما كانت أوكرانيا في أعوام ما قبل غورباتشوف، كانت بلدان الحلف شكاكة بتفضيل واشنطن للقوة وتضايقت من «صليل سيف» مادلين ألبرايت، الذي عدته «غير مساعد حين كانت المفاوضات في مرحلة حساسة كهذه»، رغم أن «المسؤولين الأمريكيين لم يدافعوا عن الخط المتشدد»(7).

وحين ننتقل من حقيقة غير مناقشة، على نحو عام، إلى التأمل يمكننا أن نسأل: لماذا تتابعت الأحداث هكذا، مركزين على قرارات المخططين الأمريكيين: العامل الذي يجب أن نهتم به بالدرجة الأولى، على أرضيات أخلاقية أولية، وهذا عامل رئيسي، إن لم يكن حاسماً، على أرضيات اعتبارات أولية للقوة، متساوية.

يمكن أن نلاحظ في البداية أن إقصاء الديموقراطيين الكوسوفيين «احتراماً لميلوسيفيتش» لا يكاد يكون مفاجئاً. ولنذكر مثالاً آخر: بعد استخدام صدام حسين، المتكرر، للغاز ضد الأكراد في 1988، منعت الولايات المتحدة، احتراماً لصديقها وحليفها، الاتصالات الرسمية مع القادة الأكراد، ومع

7. جين بيرلز، «الانقسامات الأكثر خداعاً بين القوى الكبرى في محادثات كوسوفو»، نيويورك تايمز، 11 شباط، 1999. كيفن كولن، «الولايات المتحدة تختلف مع الأوروبيين حول كوسوفو»، بوسطن جلوب، 22 شباط، 1999.

المنشقين الديموقراطيين العراقيين، الذين أبعدوا أيضاً، وبشكل واسع، عن الإعلام أيضاً. وجدد الحظر الرسمي على الفور بعد حرب الخليج، في آذار 1991، حين أجيز لصدام، ضمنياً، القيام بمجزرة ضد المتمردين الشيعة في الجنوب، ثم ضد الأكراد في الشمال. وتواصلت المجزرة أمام النظرة الفولاذية لصاحب عاصفة الصحراء، نورمان شوارزكوف، الذي شرح أن صدام «استغفله»، ولم يتوقع أن صدام يمكن أن يقوم بأعمال عسكرية بالمروحيات التي أجازت له واشنطن استخدامها. وقالت الإدارة الأمريكية: إن الدعم الذي قُدِّم لصدام كان ضرورياً للحفاظ على «الاستقرار»، وأيد المعلقون الأمريكيون المحترمون تفضيلها بأن تحكم ديكتاتورية عسكرية العراق بـ «قبضة حديدية» كما فعل صدام[8].

وأعلنت وزيرة الخارجية، مادلين ألبرايت، في كانون أول 1998، معترفة ضمنياً بالسياسة السابقة: «أننا وصلنا إلى قرار بأن الشعب العراقي سيستفيد إذا حصل على حكومة تمثله بشكل حقيقي». قبل شهور، في العشرين من أيار، أبلغت ألبرايت الرئيس الاندونيسي سوهارتو أنه لم يعد «الشخص الذي من نوعنا»، بعد أن فقد السيطرة، وعصى أوامر صندوق النقد الدولي، وهكذا ينبغي أن يستقيل، ويفضي إلى «تحول

8. انظر: الفصل 2، الملاحظة 15، من هذا الكتاب.

ديموقراطي». بعد بضع ساعات، نقل سوهارتو السلطة الرسمية إلى نائبه المختار بعناية. احتفلنا بانتخابات أيار 1999 في اندونيسيا، التي مدحتها واشنطن، والصحافة، بأنها الانتخابات الديموقراطية الأولى خلال أربعين عاماً، ولكن بدون تذكير بالعملية العسكرية الأمريكية السرية الرئيسية التي حدثت قبل أربعين عاماً، والتي قضت على الديموقراطية الاندونيسية الهامة والتي كان فيها النظام الديموقراطي مفتوحاً بشكل غير مقبول، ويسمح بمشاركة اليسار[9].

لا حاجة للتوقف عند مصداقية اكتشاف واشنطن لفضائل الديموقراطية؛ فحقيقة أن الكلمات يمكن أن تُصقل، دون أن تثير أي تعليق، مضيئة بما يكفي. على أي حال، ليس هناك سبب كي يفاجئنا ازدراء القوى الديموقراطية التي لا تؤمن بالعنف في كوسوفو، أو حقيقة أن القصف تم مع احتمال وارد بأنه سيدمر حركة ديموقراطية مشجعة، ومتنامية في بلغراد، التي قضي عليها الآن على الأرجح بما أن الصرب «تم توحيدهم من السماء، ولكن من قبل القنابل، وليس من قبل الله»، كما قال أليكسا دجيلاس المؤرخ، ابن المنشق اليوغسلافي ميلوفان

---

9. سيرج شميمان، «النقاد يسألون الآن: بعد الصواريخ: ماذا؟»، نيويورك تايمز، 18 كانون الأول، 1998. كولم لينش، «في النهاية حثت الولايات المتحدة على تغيير»، بوسطن جلوب، 21 أيار، 1998. انظر: الفصل الأول، من هذا الكتاب.

دجيلاس. «عرض القصف حياة عشرة ملايين إنسان للخطر، وقضى على قوى الديموقراطية الناشئة في كوسوفو وصربيا»، بعد أن «فجر بذورها النابتة، وضمن بأنها لن تنبت ثانية لوقت طويل جداً»، كما قال المنشق الصربي فيران ماتيش، رئيس تحرير المحطة المستقلة بي 92 (التي حظرت الآن). أما محرر بوسطن جلوب السابق، راندولف ريان، الذي كان يعمل طوال سنوات في البلقان، ويعيش في بلغراد، فقد كتب: «الآن، وبسبب الناتو، أصبحت صربيا بين عشية وضحاها دولة توتاليتارية في النوبة الجنونية لتعبئة زمن الحرب»، كما من المحتمل أن الناتو كان يتوقع، تماماً كما «كان عليه أن يعرف أن ميلوسيفيتش سيقوم بانتقام فوري من خلال مضاعفة هجماته في كوسوفو»، والتي لن يمتلك الناتو طريقة لإيقافها[10].

من الصعب مشاركة كارنيس لورد في ثقته بما كان المخططون «يتصورونه». إذا كان السجل الوثائقي للأفعال الماضية يُعد دليلاً، فإن المخططين على الأرجح كانوا يفعلون ما يأتي بشكل طبيعي إلى الذين يمتلكون ورقة قوية، في هذه الحالة، العنف. أعني: العبها، ثم انتظر ما يحدث.

10. ستيفن إنلارجر، «السماء توحد أهداف بلغراد»، نيويورك تايمز، 30 آذار، 1999؛ فيرات ماتيك، نيويورك تايمز، 3 نيسان، 1999؛ راندولف رايان، «قنابل الناتو تدمر الأحلام بالديموقراطية»، بوسطن جلوب، 4 نيسان، 1999.

يمكن للمرء أن يتأمل كيف اتُخذت قرارات واشنطن، هذا إذا وضع في ذهنه هذه الحقائق الرئيسية. يُحدد الاضطراب في البلقان بأنه «أزمة إنسانية»، بالمعنى التقني: يمكن أن يؤذي مصالح الأغنياء وذوي الامتيازات، على عكس المذابح في سيراليون أو أنغولا، أو الجرائم التي ندعمها ونرتكبها بأنفسنا. المسألة، إذاً، هي كيفية السيطرة على الأزمة الحقيقية. لن تسمح الولايات المتحدة لمؤسسات النظام العالمي، وهكذا يجب على الناتو، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة كثيراً، أن يحل المشكلة. فالانقسامات داخل الناتو قابلة للفهم: العنف هو ورقة واشنطن القوية. ومن الضروري ضمان «مصداقية الناتو»، أي، العنف الأمريكي: يجب أن يعتري الآخرين خوف ملائم من الهيمنة العالمية. وكما علق بارتون جيلمان في مراجعة للأحداث التي أدت إلى المواجهة في كوسوفو، ونُشرتْ في واشنطن بوست: «كانت أحد المظاهر غير المقبولة لأي بديل آخر تقريباً» للقصف، هو «إذلال الناتو والولايات المتحدة»[11]. أما مستشار الأمن القومي صامويل بيرجر فقد سجل بين الأهداف الرئيسية للقصف: «تبيان أن الناتو جاد». والتقى معه دبلوماسي أوروبي حين قال: «سينطوي عدم القيام بالعمل على كلفة كبيرة في المصداقية، وخاصة في هذا الوقت، ونحن

---

11. بارتون جيلمان، ويليم دروزدياك، دبليو بي ويكلي، 29 آذار 1999.

نقترب من قمة الناتو، التي ستعقد احتفاء بذكراه الخمسين».
وقال رئيس الوزراء البريطاني توني بلير للبرلمان: «إذا سرنا بعيداً الآن ستُدمر مصداقية الناتو».

يمكن أن يفشل العنف، لكن المخططين يستطيعون أن يثقوا بأن هناك المزيد من الاحتياطي. وستشمل الفوائد الجانبية تصاعد إنتاج الأسلحة ومبيعاتها، الغطاء لدور الدولة الكبير في الاقتصاد ذي التقنية العالية لسنوات. وكما يوحد القصف الصرب خلف ميلوسيفيتش، فهو يوحد أمريكا خلف قادتنا. وهذه تأثيرات عادية للعنف؛ يمكن ألا تستمر طويلاً، ولكن التخطيط هو للأجل القصير.

وهذه تأملات، ولكن ربما هي معقولة.

المسائل

هناك مسألتان جوهريتان: ما هي «قواعد النظام العالمي» المقبولة، والقابلة للتطبيق؟ وكيف تنطبق هذه القواعد، أو اعتبارات أخرى، على الوضع في كوسوفو؟

ثمة نظام من القانون الدولي والنظام الدولي، يلزم جميع الدول، ويستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات اللاحقة، وقرارات محكمة العدل الدولية. باختصار، إن التهديد بالقوة، أو باستخدامها محظور، إلا إذا أجازه، علناً، مجلس الأمن الدولي بعد أن يكون قد قرر أن الوسائل السلمية فشلت، أو

دفاعاً عن النفس ضد «هجوم مسلح» (مفهوم محدود) إلى أن يعمل مجلس الأمن الدولي.

وبالطبع، هناك المزيد الذي يمكن قوله. وهكذا، ثمة توتر على الأقل، هذا إن لم يكن تناقض صريح، بين قواعد النظام العالمي، المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، والحقوق المفصح عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو عمود ثان للنظام العالمي، تم تأسيسه، بمبادرة من الأمم المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية. ويحظر الميثاق استخدام القوة التي تنتهك سيادة الدول؛ ويضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقوق الأفراد ضد الدول القمعية. وتنشأ مسألة «التدخل الإنساني» من هذا التوتر. وزعمت الولايات المتحدة، والناتو، امتلاك «حق التدخل الإنساني» في كوسوفو، بدعم عام من رأي الافتتاحيات الصحفية والتقارير الإخبارية.

ونوقشت المسألة على الفور في تقرير في نيويورك تايمز بعنوان: «الباحثون القانونيون يدعمون قضية استخدام القوة». وأحد الأمثلة التي قدمت: آلن جيرسون، المستشار القانوني السابق للبعثة الأمريكية إلى الأمم المتحدة. وذُكِر باحثان قانونيان آخران. أحدهما، تيد جالين كاربنتر، الذي «سخر من حجة الإدارة»، ورفض الحق المزعوم بالتدخل. أما الآخر فهو جاك جولد سميث، المتخصص في القانون الدولي في كلية القانون بشيكاغو. قال: إن نقّاد قصف الناتو «يمتلكون حجة

قانونية جيدة»، ولكن «كثيراً من الناس يعتقدون أن استثناء للتدخل الإنساني لا يوجد كمسألة عرف وممارسة»[12]. وهذا يلخص الدليل الذي قدم لتبرير الاستنتاج المفضل المصرح به في العنوان.

إن ملاحظة جولد سميث معقولة، على الأقل إذا اتفقنا أن الحقائق وثيقة الصلة بحكم «العرف والممارسة». يمكن أن نحمل أيضاً في ذهننا حقيقة بدهية: حق التدخل الإنساني، إذا وجد، يُبنى على «الإيمان الجيد» لأولئك المتدخلين، وهذا الافتراض لا يستند إلى لغتهم، وإنما إلى سجلهم، وخاصة سجل التزامهم بالقانون الدولي، وقرارات محكمة العدل الدولية، وهلم جرا. وهذه حقاً حقيقة بدهية، على الأقل فيما يتعلق بالآخرين. فكروا، مثلاً، بالعروض الإيرانية للتدخل في البوسنة لمنع المجازر في وقت لم يفعل فيه الغرب ذلك. ورُفضت هذه العروض بسخرية، (وتم تجاهلها بشكل عام)؛ وإذا كان هناك سبب غير الإذعان للقوة، فقد كان لأنه لا يمكن افتراض إيمان إيران الجيد. حينها يسأل شخص عقلاني أسئلة واضحة: هل سجل إيران من التدخل والإرهاب أسوأ من سجل الولايات المتحدة؟ ويمكن أن يطرح أسئلة أخرى، مثل: كيف ينبغي أن نقدر «الإيمان الجيد» للبلاد الوحيدة التي استخدمت

12. ويليم جلابرسون، نيويورك تايمز، 27 آذار، 1999.

حق النقض ضد قرار أصدره مجلس الأمن يدعو جميع الدول إلى طاعة القانون الدولي؟ ماذا عن سجلها التاريخي؟ إذا لم تكن أسئلة كهذه بارزة على جدول عمل الخطاب، فإن شخصاً شريفاً سيرفضه كله، ويعده مجرد ولاء للعقيدة. والممارسة المفيدة هي أن نحدد كم من الأدبيات ـ الإعلامية أو غيرها ـ تبقى في ظروف ثانوية كهذه.

حين اتُخذ القرار بالقصف، كانت هناك أزمة إنسانية خطيرة في كوسوفو لمدة عام. في حالات كهذه، يمتلك المتدخلون ثلاثة خيارات:

1 ـ أن يحاولوا مفاقمة الكارثة.

2 ـ ألا يفعلوا شيئاً.

3 ـ أو يحاولون تخفيف الكارثة.

وتم توضيح الخيارات بثلاث حالات أخرى معاصرة. دعونا نلتزم ببعض الحالات التي تمتلك الوزن نفسه تقريباً، ونسأل أين تندرج كوسوفو في النموذج.

كولومبيا: تفيد تقديرات وزارة الخارجية أن المستوى السنوي للقتل السياسي، الذي تمارسه الحكومة في كولومبيا، والمنظمات شبه العسكرية غير القانونية المساندة لها، هو تقريباً كالمستوى الذي في كوسوفو، أما عدد اللاجئين الذين هربوا من هذه الجرائم الفظيعة فقد وصل إلى أكثر من مليون لاجئ.

كانت كولومبيا البلد الرئيسي في نصف الكرة الغربي المتلقي للأسلحة الأمريكية والتدريب مع زيادة العنف أثناء التسعينات، وهذه المساعدة تزداد الآن، تحت حجة «حرب ضد المخدرات» لم تُقنع جميع المراقبين الجادين. كانت إدارة كلينتون، بخاصة، متحمسة في مديحها للرئيس جافيريا Gaviria، الذي كان، أثناء توليه للسلطة، مسؤولاً «عن مستويات مرعبة من العنف»، بحسب منظمات حقوق الإنسان، متجاوزاً بذلك حتى خلفاءه أما تفاصيل ذلك فهي متوفرة[13].

في هذه الحالة، رد الفعل الأمريكي هو (1): تصعيد الفظائع.

تركيا: كان القمع التركي للأكراد فضيحة كبرى طوال سنوات. ووصل إلى أوجه في التسعينات؛ وأحد المؤشرات هو هرب أكثر من مليون كردي من الريف إلى العاصمة الكردية غير الرسمية ديار بكر من 1990 إلى 1994، بينما كان الجيش التركي يدمر الريف. شُرد مليونان من البشر، بحسب وزير الدولة التركي لشؤون حقوق الإنسان، نتيجة «إرهاب الدولة» جزئياً، كما اعترف. ووصل عدد الأكراد الذين «قتلوا في ظروف

13. انظر: كتابي النظم العالمية القديمة والجديدة، والمصادر المذكورة، وخاصة منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، ومكتب واشنطن الخاص بأمريكا اللاتينية. انظر: الفصل الخامس في هذا الكتاب.

غامضة» (من المفترض أن فرق إعدام قامت بذلك) إلى ثلاثة آلاف ومائتين في 1993 و1994، بالإضافة إلى التعذيب، وتدمير آلاف القرى، والقصف بالنابالم، وعدد مجهول من القتلى، يُقدر بعشرات الآلاف. ونُسبتْ عمليات القتل إلى الإرهاب الكردي في الدعاية التركية، التي تبنتها الولايات المتحدة كذلك بعامة. ومن المفترض أن الدعاية الصربية تتبع الممارسة نفسها. لقد حدد 1994 سجلين في تركيا: كان «عاماً تميز بأسوأ قمع في المناطق الكردية»، كما أفاد جوناثان راندال من المشهد، وكان هو العام الذي أصبحت فيه تركيا:

> أكبر مستورد للعتاد العسكري الأمريكي، وأكبر شارٍ للسلاح في العالم. أما ترسانتها، والتي هي أمريكية بنسبة 80٪، فتتضمن دبابات إم سكستين، ومقاتلات/ قاذفات من طراز إف16، مدفعية كوبرا، ومروحيات بلاكهوك «الممتازة»، وكل هذه الأسلحة استُخدمت في النهاية ضد الأكراد[14].

وحين فضحت مجموعات حقوق الإنسان استخدام تركيا للطائرات الأمريكية لقصف القرى، عثرت إدارة كلينتون على طرق لتفادي قوانين تقتضي تعليق إرسال الأسلحة، كما كانت تفعل في اندونيسيا، وأمكنة أخرى.

وتشرح كولومبيا وتركيا جرائمهما الفظيعة، التي دعمتها

14. انظر: كتابي الإنسانوية العسكرية الجديدة، الفصل الثالث.

الولايات المتحدة، بحجة أنهما تدافعان عن نفسيهما ضد إرهاب حرب العصابات. كما تفعل حكومة يوغسلافيا.

مرة أخرى المثال يوضح 1: العمل على تصعيد الأعمال الوحشية.

لاوس: آلاف من البشر، معظمهم من الأطفال والمزارعين الفقراء، يُقتلون سنوياً في سهل جارز في شمال لاوس، مشهد أعنف قصف لأهداف مدنية في التاريخ، كما يبدو، والأكثر قسوة كما يُقال: إن هجوم واشنطن العنيف على مجتمع فلاحي فقير لا يرتبط إلا قليلاً بحروبها في المنطقة. وكانت الفترة الأسوأ بعد 1968، حين أُجبرتْ واشنطن على الشروع بمفاوضات (تحت ضغط شعبي ومن قطاع الأعمال)، أنهت القصف المنتظم لفيتنام الشمالية. بعدها غيَّر كيسنجر ونيكسون مسار الطائرات لقصف لاوس وكمبوديا.

ونجمت الوفيات عن قنابل صغيرة مضادة للأفراد، وهي أسوأ بكثير من الألغام الأرضية: صُممت خصيصاً كي تقتل وتُقعد، ولا تؤثر على الشاحنات، والمباني، الخ. وأشبع السهل بمئات الملايين من هذه الأدوات الإجرامية، والتي كانت نسبة فشلها في الانفجار من 20 إلى 30 ٪ بحسب الصانع، هنيويل.

وتوحي الأعداد إما بنوعية سيئة ملحوظة من السيطرة، أو

بسياسة عقلانية تستهدف قتل المدنيين بفعل مؤخر. كان هذا جزءاً من التقنية التي نُشرتْ فحسب، والتي شملت كذلك صواريخ متطورة لاختراق الكهوف حيث بحثت الأسر عن ملجأ. ويُقدر عدد الإصابات السنوية الحالية من القنابل الصغيرة من مئات الإصابات في العام إلى «نسبة إصابات سنوية تشمل البلاد كلها تصل إلى عشرين ألف»، أكثر من نصفها وفيات، بحسب مراسل آسيا المتمرس، باري وين، من صحيفة وول ستريت جورنال، في طبعتها الآسيوية. والتقدير المعتدل، إذاً، هو أن الأزمة هذا العام يمكن مقارنتها تقريباً بكوسوفو، رغم أن الوفيات هي أعلى بكثير تركيزاً بين الأطفال: أكثر من النصف بحسب دراسات قامت بها لجنة مينونايت المركزية، التي كانت تعمل في لاوس منذ 1977 للتخفيف من الفظائع المستمرة.

كانت هناك جهود للإعلان عن الوضع، والتعامل مع الكارثة الإنسانية. حاولت (المجموعة الاستشارية للألغام)، المقيمة في لندن، أن تزيل الأشياء المهلكة، لكن الولايات المتحدة «كانت غائبة بوضوح من بين حفنة المنظمات الغربية، التي تبعت المجموعة الاستشارية للألغام»، كما قالت الصحف البريطانية، رغم أنها وافقت أخيراً على تدريب بعض المدنيين من لاوس. ونقلت الصحافة البريطانية أيضاً، وببعض الانزعاج، اتهام أخصائيي المجموعة الاستشارية للألغام بأن الولايات المتحدة ترفض أن تقدم لهم «إجراءات مخففة من الأذى» تجعل

عملهم «أكثر سرعة وأكثر أماناً». يبقى هذا سر دولة، كما تبقى المسألة كلها في الولايات المتحدة. ونقلت صحافة بانكوك موقفاً مشابهاً جداً في كمبوديا، وخاصة في المنطقة الشرقية، حيث كان القصف الأمريكي بعد أوائل 1969 أكثر حدة[15].

في هذه الحالة، رد الفعل الأمريكي هو 2: عدم القيام بأي شيء. أما رد فعل وسائل الإعلام والمعلقين هو البقاء صامتين، متبعين الأعراف التي صممت الحرب ضد لاوس، بمقتضاها، «كحرب سرية»، أي معروفة جيداً، لكنها مكبوحة، كما كانت أيضاً في حالة كمبوديا في آذار 1969. كان مستوى الرقابة فائقاً للعادة آنذاك، كما في الطور الحالي. إن الصلة الوثيقة لهذا المثال الصادم يجب أن تكون واضحة دون مزيد من التعليق.

وشرح الرئيس كلينتون للأمة أن «هناك أوقاتاً لا تكون فيها إشاحة النظر ببساطة حلاً»؛ «لا نستطيع الاستجابة إلى جميع المآسي في جميع زوايا الأرض»، «لكن هذا لا يعني أننا «يجب ألا نفعل شيئاً لأي أحد»[16]؟

---

15. المرجع نفسه.

16. كيفن كولن، وآن كومبلت، بوسطن جلوب، 4 نيسان، 1999؛ خطاب كلينتون، 1 نيسان، 1999، في قاعدة نورفولك الجوية، نيويورك تايمز، 2 نيسان، 1999.

لكن الرئيس، والمعلقين، فشلوا في إضافة أن «الأوقات» كانت محددة جيداً. وينطبق المبدأ على «الأزمات الإنسانية»، بالمعنى التقني الذي نوقش من قبل: حين تُعرض مصالح الأغنياء، وأصحاب الامتيازات، للخطر. وفقاً لذلك، لا تُحدد الأمثلة التي ذُكرت ك «أزمات إنسانية»، بحيث أن غض الطرف، وعدم الاستجابة، هما خياران بلا ريب، وإن لم يكونا ملزمين. وعلى أرضيات مشابهة، فهم الدبلوماسيون الغربيون سياسات كلينتون في أفريقيا بأنها «ترك أفريقيا تحل أزماتها بنفسها»، على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو، مشهد حرب رئيسية، وأعمال وحشية ضخمة: هنا رفض كلينتون طلباً من الأمم المتحدة من أجل مائة ألف دولار لتمويل كتيبة حفظ سلام، بحسب مبعوث كبير للأمم المتحدة إلى أفريقيا، الدبلوماسي المحترم جداً محمد سحنون، ونسف هذا الرفض اقتراح الأمم المتحدة. في حالة سيراليون، «أطالت واشنطن النقاش حول اقتراح بريطاني لنشر قوات حفظ سلام» في 1997 ممهدة الطريق لكارثة أخرى كبيرة، ولكنها أيضاً من النوع الذي من أجله «غض الطرف» هو الخيار المفضل. وفي حالة أخرى أيضاً، «عرقلت الولايات المتحدة بقوة محاولات الأمم المتحدة للقيام بعمليات حفظ سلام كان يمكن أن تمنع بعض حروب أفريقيا، بحسب دبلوماسيين أوروبيين، ومن الأمم المتحدة»، كما أفاد المراسل كولم لينش بينما كانت الخطط لقصف كوسوفو تصل

إلى مراحلها الأخيرة[17].

سأتجاوز أمثلة أخرى من نمط 1 و2، المتكاثرة، وأيضاً فظائع معاصرة من نوع مختلف، مثل ذبح المدنيين العراقيين بشكل ماكر وصل إلى حرب كيماوية، وهذا «خيار صعب جداً»، كما علقت مادلين ألبرايت على التلفزيون القومي في 1996، حين سئلت عن رد فعلها على مقتل نصف مليون طفل عراقي في فترة خمس سنوات، ولكننا «نعتقد أن الثمن يستحق ذلك». وتبقى التقديرات الحالية متمحورة حول أن خمسة آلاف طفل عراقي يُقتلون شهرياً، والثمن لا يزال «يستحق ذلك»[18]. يمكن أن توضع هذه الأمثلة وغيرها في الذهن حين نقرأ قصصاً مثيرة للإعجاب عن كيفية عمل «البوصلة الأخلاقية» لإدارة كلينتون بشكل ملائم في النهاية، في كوسوفو[19].

كوسوفو توضيح آخر لـ 1: تصعيد العنف يؤدي إلى ما هو متوقع، بالضبط. .

---

17. كولم لينش، «الولايات المتحدة تترك أفريقيا تحل أزماتها»، بوسطن جلوب، 19 شباط، 1999.
18. مقابلة ليزلي ستاهل مع مادلين ألبرايت، ستون دقيقة، 12 أيار، 1996.
19. بروفيسور جامعة كولومبيا في الدبلوماسية الوقائية ديفد فيليبس، ذكره إيثان برونر، «الباحثون، والمؤرخون يلاحظون أخطاء في خطاب الرئيس»، نيويورك تايمز، 26 آذار، 1999.

«التدخل الإنساني»

إن العثور على أمثلة توضح 3 سهل جداً، على الأقل إذا التزمنا باللغة الرسمية. قام بالدراسة الأكاديمية الحديثة، والأكثر شمولاً، لـ «التدخل الإنساني» شين مورفي، مستشار الشؤون القانونية في السفارة الأمريكية في لاهاي. فهو يراجع في هذه الدراسة المحضر بعد اتفاقية كيلوج ـ برياند لعام 1928، التي عدتْ الحرب خارجة عن القانون، ثم بعد ميثاق الأمم المتحدة، الذي قوى هذه الفقرات الشرطية ووضحها. وكتب قائلاً إنه في الطور الأول كانت الأمثلة البارزة عن «التدخل الإنساني» هي هجوم اليابان على منشوريا، وغزو موسوليني لأثيوبيا، واحتلال هتلر لأجزاء من تشيكوسلوفاكيا، وترافق كل هذا مع لغة إنسانية رفيعة، وتبريرات واقعية أيضاً. كانت اليابان ستؤسس «جنة أرضية» بما أنها دافعت عن المنشوريين ضد «العصابات الصينية»، بدعم من قومي صيني بارز، شخص أكثر مصداقية بكثير من أي شخص آخر كانت الولايات المتحدة قادرة على استحضاره أثناء هجومها على فيتنام الجنوبية. كان موسوليني يحرر الآلاف من العبيد بينما كان يقوم «بالمهمة المحضرة» الغربية. وأعلن هتلر عن نية ألمانيا إنهاء التوترات والعنف الإثني، وأن تصون الفردية القومية للشعبين الألماني والتشيكي»، في عملية «امتلأت برغبة جدية بخدمة المصالح الحقيقية للشعوب التي تسكن في المنطقة»، وطلب الرئيس

السلوفاكي من هتلر أن يعلن سلوفاكيا محمية، وفقاً لإرادتها[20].

تمرين فكري آخر مفيد هو مقارنة هذه التبريرات الفاحشة مع تلك التي قُدمتْ من أجل التدخلات، وبينها «التدخل الإنساني»، في فترة ما بعد ميثاق الأمم المتحدة.

ففي تلك الفترة، ربما كان المثال الذي يفرض نفسه أكثر من غيره فيما يتعلق بـ «3» هو الغزو الفيتنامي لكمبوديا في كانون الأول 1978، والذي أنهى فظائع بول بوت، التي كانت في أوجها آنذاك. ادعت فيتنام أنها تقوم بحق الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح، أحد الأمثلة القليلة لفترة ما بعد الميثاق حين تكون الحجة صادقة: كان نظام الخمير الحمر (كامبوتشيا الديموقراطية) ينفذ هجمات إجرامية ضد فيتنام في المناطق الحدودية. إن رد فعل أمريكا مرشد. شجبت الصحافة

---

20. سين مورفي، التدخل الإنساني: الأمم المتحدة هي نظام عالمي ناشئ، مطبعة جامعة بنسلفانيا، 1996. الاستشهادات هي من أطروحته للدكتوراة في 1994، والتي تحمل العنوان نفسه. للمراجعة، انظر: أمريكان جورنال أوف إنترناشنال لو، المجلد 92، 1998. حول أفعال اليابان ولغتها في منشوريا، بالمقارنة مع أفعال ولغة الولايات المتحدة في فيتنام، انظر: مقالتي «نزعة اللاعنف الثورية لإي. جي. ماست»، أعيد نشرها في القوة الأمريكية والمدراء الجدد: مقالات تاريخية وسياسية، بانثيون، 1969.

«بروسيي» آسيا لانتهاكهم الفاضح للقانون الدولي. وعوقبوا بقسوة على جريمة إنهاء مجازر بول بوت، أولاً من خلال غزو صيني مدعوم من أمريكا، ثم من خلال فرض أمريكا لعقوبات قاسية جداً. واعترفت الولايات المتحدة بحكومة كامبوتشيا الديموقراطية المطرودة بأنها الحكومة الرسمية لكمبوديا، لأنها «استمرار» لنظام بول بوت، كما شرحت وزارة الخارجية الأمريكية. ودعمت الولايات المتحدة، دون مكر شديد، الخمير الحمر، في هجماتهم المستمرة في كمبوديا.

ويقول لنا المثال المزيد عن «العرف والممارسة»، اللذين تنطوي عليهما «الأعراف القانونية الناشئة للتدخل الإنساني». مثال آخر لـ 3 هو غزو الهند لشرق باكستان في 1971، الذي أنهى مذبحة ضخمة، وهرباً للاجئين، (أكثر من عشرة ملايين، بحسب تقديرات ذلك الوقت). شجبت الولايات المتحدة العدوان الهندي؛ وثارت حفيظة كيسنجر، بخاصة، من فعل الهند، جزئياً، كما يبدو، لأنه تدخل في رحلة سرية مخططة على مراحل، وبعناية، إلى الصين. وربما هذا أحد الأمثلة التي كانت في ذهن المؤرخ جون لويس جاديس في مراجعته المتملقة للمجلد الأخير من مذكرات كيسنجر، حين قال بإعجاب: إن كيسنجر «اعترف هنا، بشكل أكثر وضوحاً مما فعل في الماضي، بتأثير تربيته في ألمانيا النازية، بالمثل التي وضعها والداه، والاستحالة التالية، بالنسبة له، بأن يعمل خارج إطار

أخلاقي»[21]. المنطق غالب، كما هي الأمثلة الموضحة، المعروفة جيداً في السجل.

مرة أخرى، الدروس نفسها.

على رغم المحاولات اليائسة لبعض الأيديولوجيين كي يبرهنوا أن الدوائر مربعات، ليس هناك شك جدي بأن عمليات قصف الناتو تزيد من تقويض ما تبقى من البنية الهشة للقانون الدولي. وأوضحت الولايات المتحدة هذا في المناقشات التي تمخض عنها قرار الناتو، كما ناقشنا سابقاً. وكلما عاين المرء عن كثب المنطقة المتأزمة، ازدادت معارضته لإصرار واشنطن على استخدام القوة، حتى داخل الناتو (في اليونان وإيطاليا). وهذه، مرة أخرى، ليست ظاهرة غير عادية: مثال آخر قريب هو القصف الأمريكي والبريطاني للعراق، الذي شرع به في كانون الأول 1998 بإيماءات احتقار صارخة بشكل غير عادي لمجلس الأمن وبينها التوقيت الذي تزامن مع جلسة طارئة للتعامل مع الأزمة. وهناك مثال موضح آخر، ثانوي في السياق، هو تدمير نصف إنتاج بلد أفريقي فقير ـ السودان ـ من الأدوية قبل بضعة أشهر، وهذا حدث آخر لا يشير إلى أن «البوصلة الأخلاقية» تضل عن جادة الفضيلة، رغم أن التدمير

21. جاديس، النظام العالمي القديم، نيويورك تايمز بوك ريفيو، 21 آذار، 1999.

المشابه لمنشآت أمريكية من قبل إرهابيين إسلاميين يمكن أن يثير رد فعل مختلفاً قليلاً. من غير الضروري أن نشدد أن هناك سجلاً أكثر شمولية سيراجع بشكل بارز الآن، هذا إذا عُدَّتْ الحقائق ذات صلة بتحديد «العرف والممارسة».

قواعد النظام العالمي

يمكن أن يُجادل، بشكل قابل للتصديق، أن التدمير الزائد للنظام العالمي لا أهمية له الآن، كما في أواخر الثلاثينات. فاحتقار الدولة الرئيسية في العالم لإطار النظام العالمي أصبح متطرفاً بحيث لم يبق هناك سوى القليل للنقاش[22]. وبينما انتهك الريغانيون أرضاً جديدة، فقد أصبح تحدي النظام العالمي في عهد كلينتون متطرفاً جداً بحيث أصبح مثار قلق حتى لمحللي سياسة الصقور. في مجلة المؤسسة الرئيسية فورين أفيرز، يحذر صامويل هنتنغتون من أن واشنطن تسلك مساراً خطيراً. ففي أعين كثير من بلدان العالم ـ وربما معظم العالم، كما يقول ـ أصبحت الولايات المتحدة « القوة العظمى المارقة»، التي تُعد «التهديد الوحيد الخارجي الكبير لمجتمعاتهم». ويضيف: إن «نظرية العلاقات الدولية» الواقعية تتنبأ بأن التحالفات يمكن أن تنشأ لموازنة القوة العظمى

22. انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

المارقة[23]. وعلى أرضيات براغماتية، إذاً، يجب إعادة النظر في الموقف. إن الأمريكيين، الذين يفضلون صورة مختلفة عن مجتمعهم، يمكن أن يمتلكوا أرضيات أخرى للقلق من هذه الميول، ولكنهم، على الأرجح، يمتلكون أهمية قليلة بالنسبة للمخططين، بتركيزهم الأكثر ضيقاً، وانغماسهم في الإيديولوجية.

أين يترك هذا السؤال: ماذا نفعل في كوسوفو؟ يتركه دون جواب. فالولايات المتحدة اختارت مسار فعل يصعِّدُ، كما تعترف بوضوح، الفظائع والعنف؛ وهو مسار يوجه ضربة أخرى لنظام القانون الدولي، الذي يقدم للضعفاء، على الأقل، حماية محدودة من الدول المفترسة؛ وهو مسار يدمر التطورات الديموقراطية الواعدة داخل يوغوسلافيا، وربما في مقدونيا أيضاً. أما بالنسبة للمدى الطويل، فإن العواقب عصية على التنبؤ.

وإحدى الملاحظات القابلة للتصديق هي «أن كل قنبلة تسقط على صربيا، وكل عملية قتل إثنية في كوسوفو توحي بأنه نادراً ما سيكون بالإمكان أن يعيش الصرب والألبان جنباً إلى جنب في نوع من الوئام»[24]. وثمة نتائج أخرى محتملة، طويلة

---

23. صامويل هنتنغتون، فورين أفيرز، آذار ـ نيسان، 1999.
24. كيفن دون، إف تي، 27 آذار، 1999.

الأمد، لا تسر التأمل. لأن اللجوء إلى العنف حد من الخيارات كما يكشف التنبؤ. وربما كان الأقل بشاعة مما يبقى هو تقسيم نهائي لكوسوفو، بحيث تأخذ صربيا المناطق الشمالية الغنية بالثروات، والتي تحتوي على التذكارات التاريخية الرئيسية، ويصبح الجزء الجنوبي محمية للناتو، حيث يستطيع بعض الألبان أن يعيشوا في جو من البؤس. وثمة احتمال آخر وهو أنه مع ذهاب كثير من السكان، فإن الولايات المتحدة يمكن أن تلجأ إلى حل قرطاجي Carthaginian. وإذا حدث هذا، فإنه، ثانية، لن يكون شيئاً جديداً، كما تشهد مناطق ضخمة من الهند الصينية.

ومن الحجج العادية هو أننا يجب أن نفعل شيئاً ما: نستطيع أن نقف جانباً ببساطة بينما تستمر الفظائع. إن هذه الحجة سخيفة بحيث من المفاجئ أن نسمعها تُنطق. افترض أنك تشاهد جريمة في الشارع، وتشعر أنك لا تستطيع أن تقف جانباً فحسب صامتاً، وهكذا تلتقط بندقية وتقتل كل من هو متورط: المجرم، والضحية، والمتفرجين. هل سنفهم أن هذه استجابة عقلانية، وأخلاقية؟

إن أحد الخيارات، المتاحة دوماً، هو أن نتبع المبدأ الأبقراطي ـ نسبة إلى أبقراط ـ أولاً، لا تلحق أذى. وإذا كنت لا تستطيع التفكير بأية طريقة للتقيد بهذا المبدأ الأولي، إذاً لا تفعل أي شيء؛ فهذا على الأقل مفضل على إلحاق الأذى.

لكن هناك دوماً طرقاً أخرى يمكن التفكير بها. فالدبلوماسية والمفاوضات لا تنتهي مطلقاً. وكان هذا صحيحاً تماماً قبل القصف، حين شجب البرلمان الصربي، راداً على إنذار كلينتون، انسحاب المراقبين، ودعا إلى عقد مفاوضات تقود «إلى الوصول إلى اتفاق سياسي حول استقلال واسع النطاق» لكوسوفو، وحول «حجم الحضور الدولي، وصفته» في كوسوفو من أجل تنفيذ الاتفاق[25]. وكان العرض متاحاً على الفور في أجهزة البث العالمية، لكن نادراً ما سُمع عنه في الولايات المتحدة، وكان مجهولاً بشكل عام. ولا نستطيع أن نعرف ما كان يمكن أن يعنيه العرض، بما أن الدولتين المحاربتين رفضتا الممر الدبلوماسي، وفضلتا العنف.

وهناك حجة أخرى، إذا كان بوسع المرء تسميتها هكذا، قدمها بشكل أكثر بروزاً هنري كيسنجر. فهو يعتقد أن التدخل كان خطأ (بلا نهاية، مستنقع، الخ...) هذا الجانب بلا طائل. «خيضت تلك الصراعات في البلقان عبر القرون بشراسة لا تضاهى لأن لا أحد من السكان يمتلك تجربة مع المفهومات الغربية للتسامح، وإيماناً بها». نفهم أخيراً لماذا عامل الأوروبيون بعضهم بعضاً بعناية مفرطة، ولطيفة، «عبر القرون»، وحاولوا، بصعوبة، طوال قرون كثيرة، أن ينقلوا إلى الآخرين

25. للإطلاع على تفاصيل السجل الوثائقي، والتغطية، انظر: كتابي الإنسانوية الجديدة، الفصل الخامس.

رسالتهم في اللاعنف، والتسامح، واللطف...![26].

يستطيع المرء دوماً أن يعتمد على كيسنجر من أجل بعض الراحة الكوميدية، رغم أنه في الواقع ليس وحيداً. ينضم إليه أولئك الذين يفكرون بأن «المنطق البلقاني» يختلف عن السجل الغربي من العقلانية الإنسانية، وأولئك الذين يذكروننا «بالنفور من الحرب، أو التدخل في شؤون الآخرين»، والذي هو «ضعفنا الملازم»، وبرعبنا من «الانتهاكات المتكررة للأعراف، والقواعد، التي أرستها المعاهدة الدولية، واتفاقيات حقوق الإنسان»[27]. يجب أن نفكر بكوسوفو «كصدام جديد بين الشرق والغرب»، هذا هو عنوان مقالة فكرية نُشرتْ في نيويورك تايمز، وهذا تزيين واضح لعبارة صامويل هنتنغتون: «صراع الحضارات»: «غرب ديموقراطي، ارتعبت غرائزه الإنسانية من بربرية الصرب الأرثذوكس»، كل هذا «واضح للأمريكيين»، ولكن ليس للآخرين، وهذه حقيقة يفشل الأمريكيون في استيعابها[28].

أو يمكن أن نصغي إلى الكلمات الملهمة لوزير الدفاع

---

26. هنري كيسنجر، «تعليق»، بوسطن جلوب، 1 آذار، 1999.
27. توني جود، «مضطهدون من قبل الضعفاء» نيويورك تايمز، 5 نيسان، 1999.
28. سيرج شميمان، «الاصطدام الجديد بين الشرق والغرب»، نيويورك تايمز، 4 نيسان، 1999.

ويليم كوهن، وهو يقدم الرئيس في قاعدة نورفولك الجوية. افتتح كلامه مقتبساً كلام ثيودور روزفلت، متحدثاً «في مطلع هذا القرن، وبينما كانت أمريكا تستيقظ في مكانها الجديد في العالم»، قال الرئيس روزفلت: «إذا لم تكونوا راغبين بالقتال من أجل مُثُل عظيمة، فإن هذه المُثُل سوف تتلاشى». وأضاف كوهن: «اليوم، في مطلع القرن التالي، ينضم إلينا الرئيس كلينتون»، الذي يفهم مثل روزفلت أن «الوقوف على الهامش. . . كشاهد على الهول، الذي لا يُمكن التعبير عنه، والذي يوشك على الحدوث، سيؤثر في سلام بلدان الناتو واستقرارها، وهذا غير مقبول البتة»[29]. ينبغي على المرء أن يتساءل ما الذي سيخطر في ذهن شخص ما يستشهد بهذا المتعصب العرقي المشهور، والشوفيني الهاذي، كنموذج للقيم الأمريكية، سوية مع الأحداث التي أوضحت «مُثُله العظيمة»، المحتفى بها: قتل مئات الآلاف من الفيليبينيين الذين حاولوا التحرر من أسبانيا، بعد وقت قصير من إسهام روزفلت في منع الكوبيين من تحقيق الهدف نفسه.

سينتظر المعلقون الأكثر حكمة إلى أن تستقر واشنطن على قصة رسمية. فبعد أسبوعين من القصف، كانت القصة أن كليهما كان يعرف ويجهل في آن أن كارثة ستنتج عن ذلك.

---

29. كوهن، محطة الأنباء الفيدرالية، 1 نيسان، 1999.

وفي الثامن والعشرين من آذار، 1999، «حين سأل صحفي إن كان القصف يُسرِّع من ارتكاب الفظائع، أجاب الرئيس كلينتون: «كلا، بالتأكيد»[30]. وكرر ذلك الموقف في خطابه في الأول من نيسان، في نورفولك: «لو لم نتدخل، لاستمر العدوان الصربي بلا عقاب». وفي اليوم التالي، أعلن الناطق باسم البنتاغون، كينيث بيكون، أن العكس هو الصحيح: «لا أعتقد أنه كان بوسع أي شخص أن يتنبأ بمدى هذه الوحشية»[31]. وأفادت الصحف أن هذا كان «الاعتراف الأول» من قبل الإدارة بأنها «لم تكن مستعدة بشكل كامل للأزمة»، أزمة كان «يمكن التنبؤ بها بشكل كامل»، كما أبلغ القائد العام الصحافة قبل أسبوع. ومن البداية، أفادت التقارير من المشهد بأن «الإدارة بوغتت» بالرد العسكري الصربي[32].

من المحتمل أن يُثار حق «التدخل الإنساني» بشكل أكثر تكرراً في الأعوام القادمة ـ ربما بتبرير، وربما بلا تبرير ـ وخاصة الآن بعد أن فقدت حجج الحرب الباردة فعاليتها. ففي حقبة كهذه، يمكن أن يستحق الأمر الانتباه إلى وجهات نظر معلقين محترمين جداً، ناهيك عن محكمة العدل الدولية، التي

---

30. آدم كليمر، نيويورك تايمز، 29 آذار، 1999.
31. خطاب كلينتون، نيويورك تايمز، 2 نيسان، 1999؛ بوب هوهلر، بوسطن جلوب، 3 نيسان، 1999.
32. جين بيرلز، نيويورك تايمز، 28 آذار، 1999، وآخرون كثيرون.

أصدرت حكمها على مسألة التدخل، «والمساعدات الإنسانية»، في قرار رفضته الولايات المتحدة، ولم تتناقل الصحافة عناصره.

من الصعب أن نعثر على صوتين أكثر احتراماً من هيدلي بول، أو لويس هينيكن، في الفروع البحثية للقضايا الدولية، والقانون الدولي. لقد حذر بول منذ خمسة عشر عاماً من «أن هناك دولاً، أو مجموعات معينة من الدول، تنصِّب نفسها كقضاة معتمدين لخير العالم العام، والتي في احتقارها لوجهات نظر الآخرين، تشكل، في الحقيقة تهديداً، للنظام الدولي، وبالتالي للعمل الفعال في هذا الميدان». ويكتب هينكين، في عمل ممتاز عن النظام العالمي:

> إن الضغوط التي تلغي منع استخدام القوة قابلة للشجب، والحجج المستخدمة لتشريع استخدام القوة في تلك الظروف غير مقنعة وخطيرة... إن انتهاكات حقوق الإنسان شائعة جداً، وإذا سمح لنا أن نعالجها من خلال استخدام القوة في الخارج، فلن يكون هناك قانون يمنع أية دولة من استخدام القوة ضد أية دولة أخرى. أعتقد أنه يجب الدفاع عن حقوق الإنسان، ومعالجة مظالم أخرى، بوسائل أخرى، سلمية، وليس من خلال فتح الباب للاعتداء وتدمير التقدم الرئيسي في القانون الدولي، والذي هو: اعتبار الحرب خروجاً عن القانون، ومنع استخدام القوة[33].

---

33. هيدلي بول، «العدالة في العلاقات الدولية»، محاضرات هيجي، جامعة

إن مبادئ القانون الدولي، والنظام العالمي، المعترف بها، وإلزامات المعاهدة، وقرارات محكمة العدل الدولية، والتصريحات الهامة للمعلقين الأكثر احتراماً، كل هذه لا تقدم حلولاً آلية لمشكلات معينة. كل منها يجب أن يُفكر به وفق استحقاقاته. بالنسبة لأولئك الذين لا يتبنون معايير صدام حسين، ثمة عبء ثقيل من البرهان سيقابلونه في الشروع بالتهديد، أو استخدام القوة، في انتهاك مبادئ النظام العالمي. ربما يمكن أن يواجه العبء، ولكن يجب تبيان ذلك، لا مجرد أن يُعلن عنه بلغة عاطفية. وينبغي أن تُحسب نتائج هذه الانتهاكات بعناية، وخاصة، ما نعده «قابلاً للتنبؤ». أما بالنسبة لأولئك الجديين في الحد الأدنى، يجب أن تُحسب أيضاً أسباب الأفعال على أسس عقلانية، مع انتباه إلى الحقيقة التاريخية والسجل الوثائقي، وليس من خلال تملق قادتنا، و«بوصلتهم الأخلاقية فحسب».

واترلو، أونتاريو، 1983، لويس هنكين، كيف تتصرف الأمم (مجلس العلاقات الخارجية ـ جامعة كولومبيا، 1979)، وأيضاً: في مورفي، التدخل الإنساني، كونه يمتلك أهمية خاصة.

الفصل الرابع

استعادة تيمور الشرقية*

ليس من السهل الكتابة بهدوء متكلف، وانفصال عاطفي، عن الحوادث التي تتكشف في تيمور الشرقية. يمتزج هناك الرعب والعار مع حقيقة أن الجرائم مألوفة، وكان يمكن إيقافها بسهولة. وكان هذا صحيحاً منذ أن غزتها اندونيسيا في كانون الأول من عام 1975، معتمدة على دعم أمريكا الدبلوماسي والعسكري، الذي استُخدم بشكل غير قانوني، ولكن بتفويض سري، وحتى شحنات الأسلحة الجديدة أرسلتْ تحت غطاء «حظر» رسمي. لم تكن هناك حاجة للتهديد بالقصف، أو حتى

---

* ظهرت أجزاء من هذه المقالة في الأصل كتعليقات في موقع ZNet، 4 تشرين الأول، 1999، و23 تشرين الأول، 1999، وفي «ضوء أخضر غربي لارتكاب المجازر»؛ لوموند دبلوماتيك، تشرين الأول، 1999. لمزيد من التفاصيل، والمعلومات الحديثة، والمصادر، انظر: مراجع الفصل الأول، في هذا الكتاب.

بفرض العقوبات. كان يكفي للولايات المتحدة وحلفائها سحب مشاركتهم الفعالة، وأن يبلغوا المقربين منهم في القيادة العسكرية الاندونيسية أن الفظائع يجب أن تتوقف، ويجب أن يُمنح الإقليم حق تقرير المصير، الذي أيدته الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية. لا نستطيع أن نلغي الماضي، ولكن ينبغي على الأقل أن نقبل الاعتراف بما فعلناه، وأن نواجه المسؤولية الأخلاقية في إنقاذ البقايا، ونقدم تعويضات وافرة، وهذه إشارة محزنة إلى التعويض عن جرائم مريعة.

وبدأ الفصل الأخير من قصة الخيانة والإذعان المؤلمة هذه، بعد استفتاء 30 آب، 1999، حين صوت السكان بأغلبية ساحقة من أجل الاستقلال. في الحال، تصاعدت الأعمال الوحشية بحدة، ولقد نظمها وأدارها الجيش الأندونيسي. وقدمت بعثة الأمم المتحدة UNAMET تقييمها في الحادي عشر من أيلول:

> الدليل على الصلة المباشرة بين الميليشيا والجيش واضحة ولا تقبل الجدل، ولقد وثُقتها بشكل واضح بعثة الأمم المتحدة في الأشهر الأربعة الأخيرة، لكن وزن دمار تيمور الشرقية وضخامته في الأسبوع الماضي كشف عن مستوى جديد من المشاركة العلنية للجيش في تنفيذ ما كان في السابق عملية أكثر خفاء.

حذرت البعثة من أن «الأسوأ قد يحدث. . . لا يمكن

الاستنتاج أن هذه هي المرحلة الأولى من حملة إبادة من أجل إنهاء مشكلة تيمور بالقوة»[1].

ووصف مؤرخ اندونيسيا جون روسا، المراقب الرسمي لهذا التصويت، الموقف بوضوح شديد:

> لنفترض أن المذبحة كانت متوقعة، فقد كان من السهل منعها. . . ولكن في الأسابيع التي سبقت الاقتراع، رفضت إدارة كلينتون أن تناقش مع أستراليا وبلدان أخرى تشكيل قوة دولية. وحتى بعد أن نشب العنف، اضطربت لأيام، أو ترددت[2].

إلى أن أجبرها الضغط الدولي (الأسترالي بشكل رئيسي)، والمحلي، على القيام ببعض الإيماءات الجبانة. وحتى هذه الرسائل الغامضة كَفَت كي تقنع الجنرالات الاندونيسيين أن يعكسوا المسار، ويقبلوا حضوراً دولياً، وهذا بيَّن القوة المستترة، التي كانت متاحة دوماً.

وتضمن علاقات القوة نفسها أن الأمم المتحدة عاجزة عن فعل أي شيء دون موافقة ومبادرة من واشنطن. وبينما «تردد» كلينتون، طُرد تقريباً نصف السكان من منازلهم، بحسب

1. تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جاكرتا وديلي، 8 ـ 12، 1999.
2. نيويورك تايمز، 15 أيلول، 1999.

تقديرات الأمم المتحدة، وقتل الآلاف[3]. إن القوة الجوية التي تتفوق في التدمير الدقيق للأهداف المدنية في نوفي ساد، وبلغراد، وبانسيفو، كانت كما يبدو تفتقر إلى القدرة على إسقاط الطعام لشعب يواجه المجاعة في الجبال، التي دفعه إليها إرهاب قوات تي إن آي، التي سلحتها ودربتها الولايات المتحدة، وحلفاؤها الذين ليسوا أقل كلبية.

ستثير الأحداث الأخيرة ذكريات مرة بين أولئك الذين لا يفضلون «الجهل المتعمد». إننا نشهد تكراراً مخزياً لأحداث عشرين عاماً مضت. فبعد القيام بمجزرة ضخمة في 1977 و1978 بدعم حاسم من إدارة كارتر، شعرت اندونيسيا بثقة كافية للسماح لأعضاء السلك الدبلوماسي في جاكرتا بالقيام بزيارة قصيرة، وكان بينهم السفير الأمريكي إدوارد ماسترز. واعترف أعضاء السلك أن كارثة إنسانية ضخمة قد حدثت. ووصف العاقبة بينيديكت أندرسون، أحد أهم الباحثين في شؤون اندونيسيا، الذي شهد في الأمم المتحدة قائلاً: «طوال تسعة أشهر طويلة» من المجاعة والإرهاب، «امتنع السفير ماسترز بشكل مدبر، حتى داخل جدران وزارة الخارجية، عن عرض المساعدة الإنسانية على تيمور الشرقية»، منتظراً «حتى يمنحه الجنرالات في جاكرتا ضوءاً أخضر»، إلى أن شعروا «أنهم

3. بوسطن جلوب، 15 أيلول، 1999، فيما بعد كانت تقديرات الأمم المتحدة أن 85٪ من السكان قد طردوا.

آمنون بما يكفي للسماح بالزوار الأجانب»، كما سجلت وثيقة داخلية في وزارة الخارجية. عندئذ فحسب، فكرت واشنطن باتخاذ بعض الخطوات كي تتعامل مع عواقب أعمالها[4].

وبينما كانت قوات تي إن آي، والمجموعات التابعة لها، تحرق العاصمة ديلي في أيلول 1999، وهي تقتل وتدمر بعنف، أعلن البنتاغون أن «مناورة أمريكية ـ اندونيسية ركزت على نشاطات الغوث، والتعامل مع الكوارث، اختتمت في الخامس والعشرين من آب»، قبل خمسة أيام من الاستفتاء الذي حرض على التصعيد الحاد في الجرائم، بدقة كما توقعت القيادة السياسية في واشنطن، على الأقل إذا كانت تقرأ تقارير استخباراتها[5]. وطبقت دروس هذا التعاون في غضون أيام بالطريقة المتبعة، بما أن الكل، عدا الذين اختاروا العمى، يجب أن يفهموا، بعد سنوات كثيرة من الحكايات نفسها، النتائج نفسها.

ويوضح ذلك مثال شنيع هو الانقلاب الذي أحضر الجنرال سوهارتو إلى السلطة في 1965. فالمجازر التي قام بها الجيش قتلت مئات الآلاف، ومعظمهم فلاحون بلا أرض، في

4. بينيديكت أندرسون، إفادة أمام اللجنة الرابعة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، 20 تشرين الأول، 1980. من أجل استشهادات أكبر وسياق، انظر: نحو حرب باردة جديدة، من تأليفي.

5. ديفد بريسكو، أسوشييتد برس، على الخط، 8 أيلول، 1999.

بضعة أشهر، ودمرت الحزب السياسي اليساري المستند إلى الجماهير، البي كي آي (الحزب الشيوعي الاندونيسي). وولد هذا الإنجاز سروراً غير مقيد في الغرب، ومديحاً باعثاً على الغثيان، لـ«المعتدلين» الاندونيسيين، سوهارتو، ومعاونيه العسكريين، الذين طهروا المجتمع، وفتحوه للنهب الأجنبي. وأبلغ وزير الدفاع روبرت مكنمارا الكونغرس أن المساعدة العسكرية الأمريكية، والتدريب، «دفع حصصاً» ـ وبينها نصف مليون جثة ـ «حصصاً ضخمة»، كما قال تقرير كونغرسي. وأبلغ مكنمارا الرئيس جونسون أن المساعدة العسكرية الأمريكية «شجعت الجيش على التحرك ضد حزب البي كي آي حين سنحت الفرصة». وكانت الصلات مع ضباط الجيش الاندونيسيين، وبينها البرامج الجامعية، «عوامل هامة جداً في تحديد التوجه المفضل للنخبة السياسية الاندونيسية الجديدة» (الجيش)[6].

إن درجة التعاون بين واشنطن وجاكرتا مؤثرة. إذ وصلت مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى اندونيسيا إلى أكثر من بليون دولار منذ غزو 1975. ووصلت المساعدة العسكرية في عهد كلينتون إلى حوالي مائة وخمسين مليون دولار.

وأثناء التسعينات، واصلت الولايات المتحدة دعم «الشخص الذي من نوعنا»، كما وصفت إدارة كلينتون الجنرال

6. من أجل المراجعة والمصادر انظر: عام 501، من تأليفي.

سوهارتو قبل أن يسقط من النعمة بعد أن فقد السيطرة، وفشل في تطبيق الأوامر القاسية لصندوق النقد الدولي بحماسة كافية. وبعد مجزرة ديلي في 1991، حد الكونغرس من مبيعات الأسلحة، وحظر التدريب الأمريكي للجيش الاندونيسي، لكن كلينتون عثر على طرق منحرفة لتجنب الحظر. عبَّر الكونغرس عن «غضبه» مكرراً «أنه كان ينوي، وهو ينوي الآن، منع التدريب العسكري الأمريكي لاندونيسيا»، كما يستطيع قراء فار إيسترن إيكونوميك ريفيو، والمطبوعات المنشقة هنا، أن يعلموا. ولكن دون فائدة تُرجى. وتلقت التحقيقات حول برامج كلينتون الاستجابة الروتينية من وزارة الخارجية: إن التدريب العسكري الأمريكي يخدم الوظيفة الإيجابية في انفتاح الجيوش الأجنبية على القيم الأمريكية. وعُرضتْ هذه القيم بينما كانت المساعدات العسكرية تتدفق إلى اندونيسيا، وازدادت المبيعات المرخصة حكومياً خمسة أضعاف من العام المالي 1997 إلى 1998. وفي نيسان 1999، بعد وقت قصير من قتل دزينة من اللاجئين لاذوا إلى كنيسة في ليكويكا Liquica، طمأن الأميرال دينيس بلير، القائد الأمريكي في المحيط الهادئ، قائد الـ تي إن آي، الجنرال ويرانتو، حول المساعدة، والدعم الأمريكيين، عارضاً مهمة تدريب أمريكية جديدة[7].

---

7. آلان نيرن، ذا نيشن، 27 أيلول، 1999.

وفي التاسع عشر من 1999، علقت لندن أوبزيرفر لخدمة الأنباء الدولية على برنامج كلينتون: «التوازن الحديدي»، الذي درب الجيش الاندونيسي إلى 1998، على أنه انتهاك لقيود الكونغرس. ودرب وحدات كوباسوس، القوات الإجرامية التي نظمت، وأدارت، «الميليشيات»، وشاركت بشكل مباشر في فظائعها، كما كانت واشنطن تعرف جيداً. وقدم «التوازن الحديدي» لهذه القوات المزيد من التدريب في مجابهة التمرد، و«العمليات النفسية»، وهذه خبرة وضعتها قيد التنفيذ على الفور، وبشكل فعال.

وعثر كل هذا على طريقه إلى ثقب الذاكرة الذي يحتوي على السجل السابق للدعم الأمريكي الحاسم لهذه الفظائع، التي مُنحت التغطية الإعلامية عديمة القيمة كمثل أحداث كثيرة أخرى تنتمي إلى العام السابق؛ وبينها، على سبيل المثال، التصويت الذي قامت به الأغلبية في مجلس الشيوخ في الثلاثين من حزيران من عام 1999، والذي دعا إدارة كلينتون إلى ربط الأعمال الاندونيسية العسكرية في تيمور الشرقية بأي «قرض، أو مساعدة مالية، لاندونيسيا»، كما يستطيع القراء أن يعرفوا من آيريش تايمز.

وفي وجه هذا السجل، الذي أخذت منه عينة موجزة فحسب، والذي نُسخ بشكل متكرر في أمكنة أخرى، تمجد الحكومة «قيمة سنوات التدريب التي منحت لقادة اندونيسيا

العسكريين المستقبليين في الولايات المتحدة، وملايين الدولارات من المساعدات العسكرية لاندونيسيا»، حاثة على تقديم المزيد من الأمر نفسه لاندونيسيا، وفي أنحاء العالم[8].

مازق تيمور الشرقية

تم الاعتراف أحياناً بأسباب السجل المخزي بصدق. ففي أثناء المرحلة الأخيرة من ارتكاب الفظائع، وصف دبلوماسي بارز في جاكرتا «المأزق» الذي واجهته القوى الكبرى: «اندونيسيا تهم، أما تيمور الشرقية فلا»[9]. بالتالي، من المفهوم أن واشنطن يجب أن تواصل الإيماءات غير الفعالة لعدم الموافقة بينما تلح أن الأمن الداخلي في تيمور الشرقية «هو من مسؤولية حكومة اندونيسيا، ولا نرغب بنزع هذه المسؤولية منهم». كان هذا هو الموقف الرسمي قبل بضعة أيام من استفتاء آب، والذي كُرر بمعرفة تامة حول كيف أن «المسؤولية» تم تحملها، ودُعمتْ، بينما التنبؤات الأكثر هولاً تم إنجازها بسرعة[10].

وعبر عن تفكير الدبلوماسي البارز بشكل أكثر دقة

---

8. إليزابيث بيكلر، نيويورك تايمز، 14 أيلول، 1999.
9. ساندر ثيونيز، إف تي، لندن، 8 أيلول، 1999، كريستيان ساينس مونيتور، 14 أيلول، 1999.
10. جاي ألكورن، سيدني مورنينغ هيرالد، 25 آب، 1999. ستيفن موفسون، 9 أيلول، 1999.

أخصائيان في شؤون آسيا في نيويورك تايمز: كتبا قائلين إن إدارة كلينتون «حسبت أن الولايات المتحدة يجب أن تضع علاقتها مع اندونيسيا، الأمة الغنية بالمعادن، والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من مائتي مليون، في مقدمة اهتمامها على حساب المصير السياسي لتيمور الشرقية، وهي منطقة صغيرة بائسة يسكنها ثمانمائة ألف نسمة، وتنشد الاستقلال». واقتبست الجريدة القومية الثانية كلام دوغلاس بال، رئيس مركز دراسات المحيط الهادئ وآسيا، الذي تحدث عن حقائق الحياة: «إن تيمور هي مطب على طريق التعامل مع جاكرتا، ويجب أن نصعد فوقه بأمان. فاندونيسيا هي مكان كبير، ومحوري، لاستقرار المنطقة»[11].

خدم مصطلح «الاستقرار» فترة طويلة «كشفرة»، تشير إلى «التوجه المفضل للنخبة السياسية»، وهو ليس مفضلاً لشعبها، وإنما للمستثمرين الأجانب، والمدراء الكونيين.

وفي لغة واشنطن الرسمية: «ليس لدينا كلب يشارك في سباق تيمور الشرقية». وفقاً لذلك، ما يحدث هناك ليس من شغلنا. ولكن، بعد ضغط أسترالي حاد، تغيرت الحسابات: «لدينا كلب ضخم يركض هناك يُدعى أستراليا، وينبغي علينا أن

---

11. إليزابيث بيكر وفيليب شينون، نيويورك تايمز، 9 أيلول، 1999. ستيفن موفسون، 9 أيلول، 1999.

ندعمه»، كما قال مسؤول حكومي رفيع المستوى[12]. أما الناجون من الجرائم، التي دعمتها أمريكا، في «أرض صغيرة بائسة»، فهم لا يُعدَّون حتى «كلباً صغيراً».

فَهِم المبادئ الموجهة بشكل جيد، المسؤولون عن الغزو الاندونيسي في 1975. وعبَّر عنها السفير الأمريكي باتريك موينيهان، في كلمات يجب أن يحتفظ بها في الذاكرة أي شخص يمتلك اهتماماً جدياً بالشؤون الدولية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون. شجب مجلس الأمن الغزو، وأمر اندونيسيا بالانسحاب، ولكن دون فائدة. وفي مذكراته الصادرة في 1978، يقول موينيهان شارحاً:

> رغبت الولايات المتحدة أن تنتهي الأمور كما انتهت، وعملت كي تحدث ذلك. رغبت وزارة الخارجية بأن تبرهن أن الأمم المتحدة غير فعالة مطلقاً في أية إجراءات تتخذها، ولقد كُلِّفتُ أنا بهذه المهمة، ومضيت بها قدماً بنجاح ليس طفيفاً[13].

كان النجاح بالفعل جيداً. ويورد موينيهان تقارير تفيد أن ستين ألف شخص قد قتلوا في غضون شهرين: «10٪ من السكان، تقريباً نسبة الإصابات التي حلت بالاتحاد السوفياتي أثناء الحرب العالمية الثانية». ويضيف أن من علائم النجاح أن

---

12. بيتر هارتشر، أوستراليان فايننشال ريفيو، سيدني، 13 أيلول، 1999.

13. دانييل باتريك موينيهان، مكان خطير، ليتل براون، 1978.

الموضوع «اختفى من الصحافة في غضون عام». وهكذا حدث، حين صعد الغزاة من هجومهم. ووصلت الفظائع إلى أوجها بينما كان موينيهان يكتب في 1977 ـ 78. ونفذ الجيش الاندونيسي، معتمداً على دفق جديد من الأسلحة، من إدارة حقوق الإنسان، هجوماً مدمراً ضد مئات الآلاف من الذين فروا إلى الجبال، دافعاً الناجين إلى السيطرة الاندونيسية. وقتها حاولت مصادر الكنيسة في تيمور الشرقية، ذات المصداقية العالية، أن تعلن عن تقديرات بمائتي ألف قتيل، والتي اعتُرف بها بعد سنوات، بعد إنكار مستمر. ولقد وصفتُ سابقاً رد فعل الولايات المتحدة على المجزرة. وحين وصلت المذبحة إلى مستويات الإبادة الجماعية، انضمت بريطانيا وفرنسا، وقدمتا الأسلحة، والدعم الدبلوماسي. وحاولت قوى أخرى أيضاً المشاركة في العدوان، والمجزرة الرابحة، متبعة المبادئ التي أعلن عنها بوضوح.

لا تبدأ القصة في 1975. فواضعو خطط عالم ما بعد الحرب لم يغفلوا تيمور الشرقية. إذ قال مستشار روزفلت الأعلى مقاماً، سومنر ويليز، وهو في حال من التأمل: إن هذه الأرض يجب أن تُمنح الاستقلال، لكن هذا «سيستغرق بالتأكيد ألف عام». وفي عرض للشجاعة والجلد يلهمان الرعب، كافح شعب تيمور كي يفنِّد هذه النبوءة المتشائمة، صابراً على كوارث وحشية. ربما قتل خمسون ألف مواطن وهم يحمون فريقاً

صغيراً من الكوماندوس الأستراليين يقاتل اليابانيين؛ ومن المحتمل أن بطولتهم أنقذت أستراليا من الغزو الياباني. وكان ثلث السكان تقريباً ضحايا للأعوام الأولى للغزو الاندونيسي الذي تم في 1975، وسقط الكثيرون منذ ذلك الوقت.

وبدأ عام 1999 بلحظة أمل. ذلك أن الرئيس الاندونيسي المؤقت حبيبي عرض إمكانية إجراء استفتاء شعبي بخيار بين الاندماج باندونيسيا (حكم ذاتي) أو الاستقلال. لكن الجيش تحرك على الفور كي يمنع النتيجة الأخيرة بالإرهاب والتخويف. وفي الأشهر التي قادت إلى استفتاء آب، قتل من ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف، بحسب مصادر الكنيسة الموثوقة جداً، وهذه نسبة أعلى بمرتين من عدد القتلى السابق لقصف الناتو في كوسوفو، وأعلى بأربع مرات من العدد المتعلق بالسكان. كان الإرهاب واسع الانتشار، وسادياً، ومقصوداً كتحذير من المصير، الذي ينتظر أولئك المتهورين بما يكفي بحيث أنهم يغفلون أوامر الجيش المحتل[14].

لكن معظم السكان صوتوا متحدين العنف، والتهديدات، وخرج كثيرون من المخابئ للقيام بذلك. ما يقارب من 80٪ اختاروا الاستقلال. ثم حدثت المرحلة الأخيرة من الفظائع التي ارتكبها الجيش في محاولة لتغيير النتيجة بالذبح والطرد، محيلاً

14. آرنولد كوهن، واشنطن بوست، 5 أيلول 1999.

جزءاً كبيراً من البلاد إلى رماد. من المحتمل أن أكثر من عشرة آلاف قتلوا في غضون أسبوعين، بحسب الأسقف كارلوس فيليب بيلو، الحائز على جائزة نوبل للسلام، والذي طرد من بلاده تحت وابل من الرصاص، وأحرق منزله، واللاجئون الذين لاذوا به نقلوا إلى مصير غامض[15].

تدمير أمة

حتى قبل دعوة حبيبي المفاجئة إلى استفتاء، توقع الجيش تهديدات لحكمه، ولسيطرته على ثروات تيمور الشرقية، فشرع بتخطيط حريص «بهدف، بسيط، . . . وهو تدمير أمة». عرفت الاستخبارات الغربية بالخطط، كما كان الأمر من البداية. طوَّع الجيش آلافاً من التيموريين الشرقيين وأحضر قوات من جافا. وبشكل أكثر شؤماً، أرسلت القيادة العسكرية وحدات من قواتها الخاصة المتوحشة، والتي دربتها أمريكا، كوباسوس، بالإضافة إلى مستشار عسكري كبير، يدعى الجنرال مكارم، وهو أخصائي استخبارات مدرب في أمريكا يمتلك خبرة بتيمور الشرقية، و«سمعة بارتكاب أعمال العنف القاسية»[16].

وبدأ الإرهاب والتدمير باكراً في ذلك العام. ووُصِفتْ

15. فيليب شينون، نيويورك تايمز، 13 أيلول 1999.
16. ذ أوبزيرفر، لندن، 13 أيلول، 1999.

قوات الجيش المسؤولة عن ذلك، في الغرب، بأنها «عناصر مارقة»، وهذا حكم مشكوك فيه. وثمة سبب جيد لقبول تحميل الأسقف بيلو المسؤولية المباشرة للجنرال القائد ويرانتو في جاكرتا[17]. ويبدو أن وحدات مختارة من الكوباسوس، وخاصة «وحدة القوات الخاصة للاقتحام»، قد أدارت الميليشيات، «التي كانت تتدرب، بانتظام، مع قوات أمريكية، وأسترالية، إلى أن أصبح سلوكها مربكاً جداً لأصدقائها الغربيين»، كما أفاد المراسل العريق في آسيا ديفد جينكنز. إن هذه القوات «أسطورية بسبب وحشيتها»، كما علق بينيديكت أندرسون: ففي تيمور الشرقية «أصبحت رائدة، ومثال، جميع أنواع الأعمال الوحشية»، وبينها الاغتصابات المنظمة، والإعدامات، وتنظيم العصابات المتنكرة. وتبنت تكتيك برنامج فونيكس الأمريكي في جنوب فيتنام، الذي قتل آلاف الفلاحين، وكثيراً من أعضاء القيادة الفيتنامية الجنوبية المحليين، كما يقول جينكنز، بالإضافة إلى «التكتيك الذي استخدمته قوات الكونترا» في نيكاراغوا، التي اتبعت دروس معلميها الخاصين من وكالة الاستخبارات المركزية. ولم يكن إرهابيو الدولة «يلاحقون مؤيدي الاستقلال الأكثر تطرفا فحسب، وإنما المعتدلين، الذين لهم تأثير في جماعتهم» في الوقت نفسه. وأفاد مصدر حسن الإطلاع في

---

17. بيكر وشينون، نيويورك تايمز، 9 أيلول، 1999.

جاكرتا: «إنه فونيكس»، والهدف «إرهاب الجميع»: المنظمات الأهلية، والصليب الأحمر، والصحفيين[18].

وقبل إجراء الاستفتاء، حذر قائد الجيش الاندونيسي في ديلي، العقيد تونو سوارتمان، مما كان سيأتي: قال: «أريد أن أنقل ما يلي: إذا ربح المؤيدون للاستقلال. . . سيدمر كل شيء. . . وسيكون الأمر أسوأ مما كان عليه قبل ثلاثة وعشرين عاماً»[19].

وأمرت وثيقة للجيش تعود إلى أوائل أيار، حين تم الوصول إلى اتفاق دولي حول الاستفتاء، بأن «المجازر يجب أن تُنفَّذ من قرية إلى أخرى بعد إعلان الاقتراع إذا ربح مؤيدو الاستقلال». يجب القضاء على حركة الاستقلال «من القمة إلى القاعدة»[20]. وأفادت الصحف الأسترالية التي أوردت مصادر دبلوماسية، وكنسية، وميليشياوية: «تم خزن مئات البنادق الهجومية الحديثة، والقنابل اليدوية، ومدافع الهاون، وهي جاهزة للاستخدام إذا رُفض خيار الحكم الذاتي عند صندوق الاقتراع»[21]. وحذرت من أنه من المحتمل أن الميليشيات،

18. جينكز، سيدني مورنينغ هيرالد، 8 تموز 1999، أندرسون، نيو ليفت ريفيو، أيار ـ حزيران 1999.
19. بريان توهي، أوستراليان فايننشال ريفيو، 14 آب، 1999، يشير إلى مقابلة إذاعية «باكراً هذا العام».
20. ذ أوبزيرفر، 13 أيلول 1999.
21. مارك دود، سيدني مورنينغ هيرالد، 26 تموز، 1999.

التي يديرها الجيش، ستقوم باحتلال عنيف لأجزاء كبيرة من البلاد إذا تم التعبير عن الإرادة الشعبية، رغم الإرهاب.

فَهِم كل هذا «الأصدقاء الأجانب»، الذين كانوا يعرفون كيف ينهون الإرهاب، لكنهم فضلوا ردود فعل تملصية، وغامضة، استطاع الجنرالات الاندونيسيون أن يؤولوها «كضوء أخضر» كي يواصلوا عملهم.

يجب أن يُنظر إلى التاريخ الخسيس إزاء خلفية العلاقات بين أمريكا واندونيسيا في حقبة ما بعد الحرب. فالثروات الغنية للأرخبيل، وموقعه الجغرافي الاستراتيجي الحساس، ضمنت له الدور المحوري في التخطيط العالمي الأمريكي. وتكمن هذه العوامل خلف محاولات الولايات المتحدة منذ أربعين عاماً لتفكيك اندونيسيا، والتي نُظر إليها على أنها مستقلة جداً، وديموقراطية جداً، إلى درجة أنها تسمح بمشاركة الحزب اليساري المستند إلى الفلاحين: الحزب الشيوعي. وتفسر العوامل نفسها الدعم الغربي لنظام القتلة، والجلادين، الذي قام «بتوجه مفضل» في 1965. وفضلاً عن ذلك، فُهمت إنجازاتهم، على أنها تبرير لحروب الولايات المتحدة في الهند الصينية، والتي حرّض عليها، بنحو كبير، قلق من أن «فيروس» القومية المستقلة يمكن أن يصيب اندونيسيا «بالعدوى»، هذا إذا استعرنا لغة كيسنجر. كان لدعم غزو تيمور الشرقية، والفظائع التي تلت، نتائج عكسية، رغم الحاجة إلى تحليل أشمل لحقيقة أن

انهيار الإمبراطورية البرتغالية كان له الكثير من النتائج نفسها في أفريقيا، حيث كانت جنوب أفريقيا عميلة الإرهاب المدعوم من الغرب. وعلى طول الخط، كانت حجج الحرب الباردة تُستحضر بشكل روتيني، وتخدم كقناع ملائم لبواعث وأفعال دميمة، وخاصة في جنوب شرق آسيا.

الإستجابة الروتينية

بحسب تقارير خريف 1999، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية من تسجيل أكثر من مائة وخمسين ألف نسمة من عدد السكان، الذي قُدر بثمانمائة وخمسين ألف نسمة[22]. وأفادت أن مائتين وستين ألف نسمة «يعانون في مخيمات قذرة للاجئين في تيمور الغربية تحت السيطرة الفعالة للميليشيات بعد أن هربوا، أو نقلوا بالقوة من منازلهم»، وتمت إعادة توطين المائة ألف نسمة الأخرى في أجزاء أخرى من اندونيسيا. ويفترض أن البقية يختبئون في الجبال. وعبر القائد الأسترالي عن القلق الطبيعي من أن الناس، الذين نقلوا، يعانون من نقص الطعام، والمؤن الطبية. وأفاد مساعد وزير الخارجية الأمريكي هارولد كوه، الذي تجول في المخيمات في تيمور الشرقية والغربية بأن «اللاجئين يتضورون جوعاً ويتم ترويعهم»، وأن عمليات اختفاء «لا تفسير لها» تحدث يومياً.

---

22. انظر: جيل جديد يرسم الخط، من تأليفي.

ولكي يفهم المرء حجم هذه الكارثة، عليه أن يضع في ذهنه التدمير الفعلي للأساس المادي للبقاء على قيد الحياة، والذي قام به الجيش الاندونيسي المغادر، وميليشياته، وحكم الإرهاب الذي أخضعت له المنطقة لربع قرن.

وفي فترة طويلة من عام 1999 انغمس مفكرو الغرب في واحد من أكثر عروض التاريخ وقاحة في تملق الذات حول أدائهم الرائع في كوسوفو. وبين الأوجه الكثيرة لهذا الإنجاز المهيب، الذي حدث في المكان الملائم، كانت حقيقة أن التدفق الضخم للاجئين، الذين تعرضوا لأعمال وحشية، وطردوا بعد القصف، لم تلق إلا انتباهاً قليلاً، بسبب عدم تمويل واشنطن لوكالة الأمم المتحدة المسؤولة. ولقد خفض طاقمها 15٪ في 1998، وخفض 20 ٪ في شباط 1999؛ وتتحمل الآن شجب توني بلير لها لـ «أدائها الإشكالي» في أعقاب الفظائع، والتي كانت النتيجة المتوقعة للقصف الأمريكي/ البريطاني. وبينما كان مجتمع الإعجاب المتبادل يتصرف كما هو مطلوب، ازدادت الفظائع في تيمور الشرقية.

وبالنسبة لتشرين أول 1999، لم تقدم الولايات المتحدة أي تمويل لقوة التدخل التابعة للأمم المتحدة، والتي تقودها أستراليا، (بينما قامت اليابان، الداعم المحموم لاندونيسيا لفترة طويلة، بدفع مائة مليون دولار). لكن ربما هذا ليس مفاجئاً، في ضوء رفضها دفع كلفة أي من عمليات الأمم المتحدة الأهلية

حتى في كوسوفو. طلبت واشنطن من الأمم المتحدة أيضاً أن تخفض من حجم العمليات اللاحقة، لأنه يمكن أن تُدعى لدفع بعض الكلف. ومن المحتمل أن مئات الآلاف من البشر يتضورون جوعاً في الجبال، ولكن لم تُسمع أية دعوة من أجل إجراءات إنسانية أولية فحسب. بالإضافة إلى مئات الآلاف الذين يواجهون مصيراً مشؤوماً داخل اندونيسيا. إن كلمة من واشنطن ستكفي لإنهاء عذابهم، لكن ليست هناك كلمة، أو تعليق.

وبدأت في كوسوفو التحضيرات من أجل محاكمات جرائم الحرب في أيار 1999، بعد أن عجلت بها مبادرة أمريكية وبريطانية، وبينها مدخل غير مسبوق إلى معلومات استخباراتية. أما في تيمور الشرقية فقد كانت التحقيقات في جرائم الحرب، والتي شاركت فيها اندونيسيا، «مسخرة كبرى»، وإجراء «شكلياً» كاملاً، بحسب مسؤولين في الأمم المتحدة اقتبست الصحف البريطانية أقوالهم. وأضاف ناطق باسم منظمة العفو الدولية بأن التحقيق، كما هو مخطط له، «سيلحق المزيد من الأذى بالتيموريين الشرقيين أكثر من الذي عانوا منه سابقاً. سيكون في الحقيقة مهيناً في هذه المرحلة». أما الجنرالات الاندونيسيون «فلا يبدون وكأنهم يرتجفون في أبواطهم»، كما قالت الصحف الأسترالية. وأحد الأسباب هو «أن الدليل الأكثر إدانة من المحتمل أن يكون. . . مادة تنتزع من الموجات الهوائية بأجهزة

اعتراض أمريكية وأسترالية متطورة»، ويشعر الجنرالات بالثقة بأن أصدقاءهم القدامى لن يخذلوهم، ولو من خلال أنه سيكون من الصعب أن تقارب حلقة المسؤولية النقطة الصحيحة فحسب.

هناك أيضاً جهد قليل لكشف الأدلة على الفظائع في تيمور الشرقية. وفي تغاير صارخ، كانت كوسوفو تعج بالشرطة، والفرق الطبية الجنائية، من الولايات المتحدة، وبلدان أخرى، والتي كانت تأمل اكتشاف فظائع ضخمة يمكن تحويلها إلى مبرر للجوء الناتو إلى القصف، والتي كانت نتيجة متوقعة للقصف، كما خطط ميلوسيفيتش طوال الوقت، كما يُزعم الآن، رغم أن القائد العام للناتو، ويزلي كلارك، أفاد بعد شهر من القصف بأن الخطط المزعومة «لم يتم إطلاعي عليها»، وأن عملية الناتو «لم تكن مصممة من قبل القيادة السياسية كوسيلة لوقف التطهير العرقي الصربي... لم تكن هناك أية نية مطلقاً لفعل ذلك. لم تكن هذه هي الفكرة».

قال الدبلوماسي الأسترالي المتمرس، ريتشارد بتلر، الذي علق على رفض واشنطن لمساعدة ضحايا جرائمها: «أوضح لي المحللون الأمريكيون أن حقيقة التحالف هي جوهرياً: أن الولايات المتحدة سترد بشكل ملائم، وهذا يُحدد، بشكل واسع، بمقتضى مصالحها وتقديرها للتهديد». لم تُقدَّم الملاحظات كنقد لواشنطن، إنما كنقد لزملائه الأستراليين،

الذين لا يدركون حقائق الحياة: أي أن آخرين يجب أن يتحملوا الأعباء، والكلف، الأمر الذي يمكن ألا يكون ضئيلاً بالنسبة لأستراليا. وبالكاد ستشكل المسألة صدمة كبيرة إذا قامت الشركات الأمريكية، بعد بضع سنوات من الآن، بجني الفوائد بابتهاج في اندونيسيا وتستاء من أفعال أسترالية، ولكنها لا تمتلك إلا بضع شكاوى من الحاكم المطلق.

خمدت جوقة تملق الذات قليلاً. وكان الأكثر بروزاً بين هذه الأفعال المخزية هو الفشل في القيام بفعل، على الفور، وبنحو حاسم، لرمي الميثولوجيا جانباً ومواجهة أسباب ونتائج أفعالنا، وإنقاذ بقايا إحدى أكثر المآسي هولاً في هذا القرن المخيف.

الفصل الخامس

خطة كولومبيا*

أصبحت كولومبيا في 1999 المتلقي الرئيسي للمساعدة العسكرية والبوليسية الأمريكية، بعد أن حلت مكان تركيا، بينما إسرائيل ومصر تقعان في فئة مختلفة. وتتلقى كولومبيا من المساعدة العسكرية الأمريكية أكثر مما تتلقاه دول أمريكا اللاتينية والكاريبي مجتمعة. ووصل الرقم الكلي لعام 1999 إلى حوالي ثلاثمائة مليون دولار، مع ستين مليون دولار مبيعات أسلحة، وهذه زيادة وصلت تقريباً إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في 1998. ومن المخطط له أن يزداد الرقم بشكل أكثر حدة مع المرور المتوقع لنسخة ما من خطة كولومبيا لكلينتون، والتي قُدِّمتْ إلى الكونغرس في نيسان من عام 2000، ودعت إلى تخصيص مبلغ 1,6 بليون دولار «كمساعدة طارئة» في إطار

---

* ظهرت هذه المقالة في مجلة زيد، حزيران 2000.

اتفاقية لمدة عامين. وكانت كولومبيا، طوال التسعينيات، وحتى الآن، المتلقي الرئيسي للمساعدة العسكرية الأمريكية في أمريكا اللاتينية، وتمتلك أيضاً أسوأ سجل حقوق إنسان حتى الآن، انسجاماً مع علاقة متبادلة، ومؤسسة جيداً، ومتواصلة[1].

تُعد «خطة كولومبيا»، نظرياً، برنامجاً حكومياً كولومبياً مدته سنتان يتألف من 5,7 بليون دولار، تقدم الولايات المتحدة العضلة العسكرية، ودفعات رمزية لأهداف أخرى، وتقدم الحكومة الكولومبية وأوروبا، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، حوالي 6 بليون دولار من أجل البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن تحضرها كولومبيا. وبحسب دبلوماسيين غير أمريكيين، كتبت مسودة «خطة كولومبيا» باللغة

1. عمليات نقل الأسلحة، آدم إساكسون وجوي أولسون، الحقائق فحسب: دليل المواطن إلى الدفاع الأمريكي، والمساعدة الأمنية لأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي (مجموعة العمل المركزي الأمريكي اللاتيني للسياسة الدولية، واشنطن دي سي، 1999). من أجل الخلفية والمصادر غير المذكورة هنا، انظر: ردع الديموقراطية، الفصلين الرابع والخامس، ونظم العالم القديمة والجديدة، ف 1و2. انظر أيضاً: خافيير جيرالدو، سي، جي، كولومبيا: ديموقراطية الإبادة (كمون كرج، 1996). حول الترابط انظر: لارس شولتز، الفصل العاشر، من الكتاب. ومن أجل تأكيد واطلاع أكبر، يساعدان في شرح الأسباب، انظر: نعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان، الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان؛ هيرمان، شبكة الإرهاب الحقيقية، ساوث إند، 1982. هناك منشورات كثيرة عن الحالات المدروسة.

الإنكليزية، وليس بالأسبانية. ووُضِع البرنامج العسكري الذي يشمل الأسلحة، والتدريب، والبنية التحتية الاستخباراتية في أواخر 1999، لكن «يجب على الحكومة الكولومبية أن تقدم برنامج استثمار اجتماعي متماسك» حتى منتصف عام 2000، وثمة قلة من الحكومات «الراغبة بتسلق ما يتم تصوره، على نطاق واسع، بأنه برنامج وضعته أمريكا لتنظيف «فنائها الخلفي»، بوسائل معروفة لأولئك الذين لا يختارون ما دُعي بـ «الجهل المتعمد»(2).

وغالباً ما نستطيع التعلم من الأمثلة النظامية المألوفة، فدعونا نتريث للحظة عند البطل السابق، تركيا:

---

2. مارتن هودجسون، «حرب ورقة الكوكا»، نشرة علماء الذرة، أيار/حزيران، 2000. تصرح كولومبيا رسمياً أن «خطة كولومبيا ستكلف مبلغ 3.7 مليون دولار، ستقدم منه الحكومة الكولومبية 2.4 بليوناً، ستسهم المجموعة الدولية بمبلغ 1.3 بليون دولار»، مع مبلغ 1،8 بليون دولار من أجل «استراتيجية مضادة للمخدرات». نشرة صحفية، السفارة الكولومبية، واشنطن دي سي، 2 حزيران، 2000. «الجهل العالمي» هي العبارة التي يستخدمها مراقبا حقوق الإنسان دونالد فوكس، ومايكل جلينون، في تعليقهما على قرار واشنطن «بعدم رؤية» الإرهاب، الذي كانت تقوم به، من خلال العملاء، في أمريكا الوسطى. «تقرير إلى المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان، ومكتب واشنطن الخاص بأمريكا اللاتينية»، واشنطن دي سي، نيسان 1985. أيضاً جلينون، «الإرهاب والجهل الدولي»، كريستيان ساينس مونيتور، 20 آذار، 1986. انظر: أوهام ضرورية.

تلقت تركيا مساعدة عسكرية كبيرة منذ بداية الحرب الباردة نظراً لكونها حليفة رئيسية لأمريكا، وبسبب موقعها الاستراتيجي. لكن شحنات الأسلحة بدأت تتزايد بحدة في 1984. ومن الواضح أنه لم يكن لكل هذا صلة بالحرب الباردة. وإنما كان هذا العام الذي استهلت فيه تركيا حملة مضادة للتمرد، واسعة النطاق، في الجنوب الغربي الكردي، الذي هو أيضاً موقع قواعد عسكرية جوية أمريكية رئيسية، وموقع المراقبة الإقليمية، بحيث أن كل ما يحدث هناك هو معروف بشكل جيد لواشنطن. ووصلت عمليات إرسال الأسلحة إلى أوجها في 1997. ففي ذلك العام وحده تجاوزت حاصل ما تم إرساله في الفترة الكاملة الممتدة بين 1950 و1983. وتشكل الأسلحة الأمريكية 80٪ من العتاد العسكري التركي، وبينها تسليح ثقيل (طائرات مقاتلة، ودبابات الخ. . .)، ودائماً تتملص من قيود الكونغرس[3].

وبحلول 1999 أخمدت تركيا المقاومة الكردية بإرهاب عنيف وتطهير عرقي، تاركة ما يقارب من مليونين إلى ثلاثة

3. الأعوام المالية. حول شحنات الأسلحة الأمريكية انظر تامار جابلنيك، ويليم هارتنغ، وجينيفر واشبرن، تسليح القمع: مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تركيا في عهد إدارة كلينتون (مؤسسة السياسة العالمية، واتحاد العلماء الأمريكيين، تشرين الأول، 1999). لمراجعة برامج الهجوم المضاد الأمريكية ـ التركية انظر: الإنسانوية العسكرية الجديدة.

ملايين لاجئ، مدمرة ثلاثة آلاف وخمسمائة قرية ـ أعلى بسبع مرات مما حدث في كوسوفو تحت قصف الناتو ـ وقتلت عشرة آلاف كردي، وبشكل رئيسي في عهد كلينتون. ولم تعد هناك حاجة للتدفق الضخم للأسلحة الأمريكية من أجل إتمام هذه الأهداف. وهكذا يمكن إفراد تركيا للمديح من أجل «تجاربها الإيجابية» في إظهار كيف أن «الإجراءات الصارمة المضادة للإرهاب، بالإضافة إلى الحوار السياسي مع جماعات المعارضة غير الإرهابية»، تستطيع التغلب على طاعون العنف، والفظائع، وهكذا نعرف من المقالة الرئيسية في نيويورك تايمز عن «التقرير السنوي الأخير الذي يصف جهود الإدارة لمحاربة الإرهاب»، الذي أصدرته وزارة الخارجية[4]. وثمة المزيد من الأدلة، إن كانت هناك حاجة إليها، لإثبات أن الكلبية بلا حدود.

وبعد بضعة أيام أُفيد الكثير عن «التجارب الإيجابية» لتركيا «في الإجراءات الصارمة المضادة للإرهاب». ووصفت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية التركية «لجوءاً واسعاً إلى التعذيب» لدى الشرطة، و«عدداً كبيراً من أجهزة التعذيب»، وأخبر ناطقٌ

4. جوديث ميلر، نيويورك تايمز، 30 نيسان، 2000. المنفذون الآخرون الكبار في الحرب ضد الإرهاب هم أسبانيا (على الأقل، أولئك الأعضاء في الحكومة الذين لم يكونوا قد سُجنوا بعد من أجل التعذيب، والفظائع، بسبب نشاطاتهم الهجومية المضادة للتمرد)، والجزائر، وهذه إشارة تتجاوز التعليق. فالتقرير والدراسة يستحقان مناقشة أكثر شمولاً.

الصحافة بأن الزيارات إلى المنطقة الشرقية «أكدت حكايات مخيفة عن التعذيب» في زنزانات سجون الشرطة، وخاصة سجون الوحدات المضادة للإرهاب. ثم نشرت اللجنة تقريراً من ستة مجلدات يستند إلى تحقيق لمدة عامين، يحتوي على صور وتفاصيل أخرى، ويؤكد، بالأدلة، أن الانتهاكات منظمة، ومتواصلة دون تغير يُذكر. لكن هذه الحقائق لم تتلق سوى انتباه ضئيل، وتم تجاهل تورط واشنطن، لكن الصحافة تبنت لغة ملتهبة حول الحاجة للحفاظ على عقوبات قاسية جداً ضد كوبا لأن انتهاكاتها لحقوق الإنسان تسيء إلى حساسيتنا الإنسانية. إن التحقيق البرلماني حول الفظائع المستمرة، التي دعمتها واشنطن بسخاء، ربما تلقى اعترافاً ملتوياً في تقرير لرئيس دائرة نيويورك تايمز ستيفن كينزر حول تقدم تركيا الحالي، الذي تعبّر عنه رغبة الجيش بالسماح بعرض أفلام «تصور التعذيب الذي كان واسع الانتشار في السجون العسكرية» في أوائل الثمانينيات[5].

---

5. رويترز، 9 أيار، 2000 (خط تاريخ أنقرة)؛ وكالة الصحافة الفرنسية، 26 أيار، 2000. أسوشييتد برس، بوسطن جلوب، شيكاغو تريبيون، واشنطن بوست (مقتطف موجز)، 27 أيار 2000. آن كورنبلت، «الكونغرس يشهد اختلافات حول الصين، وكوبا»، بوسطن جلوب، 27 أيار 2000. كينزر، «تركيا تراجع الساعات الأشد حلكة في ماضيها المؤلم»، نيويورك تايمز، 28 أيار 2000. كينزر، «دراسة تركية تجد أن تعذيب السجناء واسع الانتشار»، نيويورك تايمز، 4 حزيران، 2000، منوهة أن «معظم السكان

مع ذلك، ورغم النجاح الكبير الذي حققه أعنف إرهاب للدولة في التسعينيات، استمرت العمليات العسكرية، وظل الأكراد محرومين من حقوقهم الأولية[6]. وفي الأول من نيسان من عام 2000، بدأت قوات تركية، قوامها عشرة آلاف مقاتل، بعمليات أرضية جديدة في المناطق التي تعرضت للتدمير الأكبر من حملات الإرهاب التركية/ الأمريكية في السنوات السابقة، وشنت أيضاً هجوماً آخر داخل شمال العراق على قوات حزب العمال الكردستاني، في منطقة حظر جوي، حيث تحمي قوة جوية أمريكية الأكراد من معتد (مؤقت) وهذا ليس صحيحاً. وحين سئل الناطق باسم وزارة الخارجية، جيمس روبن، عن العمليات المتجددة في العراق، أجاب أن «السياسة الأمريكية تبقى نفسها. نحن ندعم حق تركيا في الدفاع عن نفسها ضد هجمات حزب العمال الكردستاني، طالما أن غاراتها محدودة

الأكراد شكوا من المعاملة السيئة للشرطة» في الجنوب الشرقي؛ وليست القصة كاملة. في وصف كينزر لتطهير تركيا العرقي الكبير، وعملياتها الإرهابية في التسعينيات، ولإسهام إدارة كلينتون فيها، انظر: الإنسانوية العسكرية الجديدة. لمراجعة أعماله الفذة في التغطية على الفظائع الأمريكية، وتقويض الدبلوماسية في منصبه السابق في نيكاراغوا، انظر: أوهام ضرورية.

6. فقط للإيضاح: حين تم تنظيم الهجمات العسكرية في نيسان، كان محررو ثماني صحف في منطقة كردية يواجهون احتمال حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات إذا ثبتت عليهم تهمة لفظ مهرجان كردي Newroz بدلاً من Nevroz، كما في التهجئة التركية، أسوشييتد برس، 25 آذار، 2000.

النطاق والمدة، وتحترم، بشكل كامل، حقوق سكان المنطقة المدنيين»؛ ورفض أن يجيب عن سؤال إن كانت تركيا قد «هوجمت»، مصرحاً أن الولايات المتحدة لا تملك «معلومات مؤكدة» عن العمليات التركية في تلك المنطقة التي فيها مراقبة أمريكية قوية، وقصف منتظم[7].

وبينما كانت الحملات التركية المتجددة تبدأ، خاطب وزير الدفاع الأمريكي ويليم كوهن المجلس الأمريكي - التركي، في مناسبة احتفالية كان فيها الكثير من الضحك والتصفيق، بحسب تقرير الحكومة[8]. مدح تركيا لأنها تلعب دوراً في القصف الإنساني ليوغوسلافيا، على ما يبدو دون حرج، وأعلن أن تركيا دعيت للانضمام إلى إنتاج مشترك لطائرات الحربية، كما كانت

---

7. فيريت ديمر، رويترز، تونسيلي، تركيا، 1 نيسان 2000. كريس موريس، الغارديان، لندن، 3 نيسان 2000. «الجامعة العربية تشجب التدخل التركي في العراق»، القاهرة، 4 نيسان 2000؛ كيردش نيوز بوليتين، 16.1 نيسان، 2000. وجد بحث أمريكي في مجموعة من المعطيات فقط: أسوشييتد برس، ولوس أنجيلوس تايمز، 2 نيسان 2000، 326 كلمة. روبن، الموجز الصحفي اليومي لوزارة الخارجية الأمريكية، 4 نيسان 2000؛ M2 بريس واير.

8. خدمة الأنباء الفيدرالية، الموجز الصحفي لوزارة الدفاع، وزير الدفاع وليم كوهن، «أهمية تركيا للأمن العالمي في القرن الواحد والعشرين»، جراند هيات أوتيل، واشنطن، دي سي، 31 آذار، 2000؛ تشارلز ألدنجر، «الولايات المتحدة تمدح الحليف الرئيسي للناتو تركيا»، رويترز، 31 آذار، 2000.

تشترك في إنتاج طائرات إف 16 التي استخدمتْ من أجل تأثير جيد في تنوعات موافق عليها من التطهير العرقي والفظائع داخل أراضيها، كعضو مطيع من أعضاء الناتو.

أما في كولومبيا، على أي حال، فالجيش الذي سلحته الولايات المتحدة ودربته لم يسحق المقاومة المحلية، رغم أنه يواصل إنتاج عدده السنوي المنتظم من الفظائع. كل عام، يفر ثلاثمائة ألف من اللاجئين الجدد من منازلهم، مع ضريبة من القتلى تصل إلى ثلاثة آلاف بالإضافة إلى كثير من المجازر المروِّعة. ويُنسب القسم الأكبر من الفظائع إلى الميليشيات التي ترتبط بالجيش، كما وثقت ذلك، بكثير من التفاصيل الصادمة، هيومان رايتس ووتش في شباط 2000، ودراسة للأمم المتحدة في نيسان، 2000، أفادت أن قوات الأمن الكولومبية، التي ستقويها جداً خطة كولومبيا، تحافظ على علاقة قوية مع فرق الموت، الميليشيات العسكرية المنظمة، وإما تشترك في مجازرها بشكل مباشر أو، حين تفشل في القيام بالفعل، «فإنها، بلا شك، تمكن مجموعات الميليشيا من إنجاز أهدافها الإبادية». وبمصطلحات أكثر صمتاً، تؤكد وزارة الخارجية الصورة العامة في تقاريرها السنوية عن حقوق الإنسان، مرة ثانية في التقرير الذي يغطي 1999، والذي يقول: إن «قوات الأمن تعاونت بشكل فعال مع أعضاء الميليشيات العسكرية» بينما «واصلت القوات الحكومية ارتكاب المزيد من الانتهاكات

الخطيرة المتعددة، وبينها التصفيات، على مستوى مشابه جداً لمستوى 1998»، حين نسب التقرير 80٪ من الفظائع إلى الجيش وميليشياته. وأكدت الصورة أيضاً مديرة المكتب الكولومبي للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ماري روبنسون، وهي دبلوماسية سويدية محترمة، أعزت مسؤولية «حجم، وتعقيد ظاهرة الميليشيات» إلى الحكومة الكولومبية، وبشكل غير مباشر، إلى راعيها الأمريكي[9].

إن اللجوء إلى الميليشيات لارتكاب الفظائع هو ممارسة متبعة جيداً، لأسباب قابلة للفهم، وقد لجأت إليها في الأعوام الأخيرة، صربيا في كوسوفو، واندونيسيا في تيمور الشرقية (رغم أنه في الحالة الأخيرة، كتمت الحقائق لصالح «عنف الميليشيا» و«العناصر المارقة» قدر الإمكان). ثمة تاريخ طويل من ممارسة الدول الإرهابية والقوى الإمبريالية.

أفادت لجنة القضاة الكولومبيين في أيلول من عام 1999 أن نسبة القتل ارتفعت 20٪ في العام السابق، وأن نسبة عمليات

---

9. هيومان رايتس ووتش، الروابط التي تجمع: كولومبيا والروابط العسكرية والميليشياوية، شباط 2000. مارت هودجسون، كريستيان ساينس مونيتور، 26 نيسان، 2000 (تقرير الأمم المتحدة). وزارة الدفاع. تقارير بلد عن ممارسات حقوق الإنسان، 1999 و1998. أورد تقرير 1991 هودجسون، «حروب ورقة الكوكا». مدير سويدي اقتبست كلامه موريس ليموان، «كلاب الحرب مفلتة في كولومبيا»، آيريش تايمز، 6 أيار 2000.

القتل التي تقوم بها الميليشيات ارتفعت من 46٪ في 1995 إلى 80٪ تقريباً في 1998، وتواصلت عبر 1999. أما مكتب حقوق الإنسان للتحقيق في الشكاوى والتابع للحكومة الكولومبية ـ ديفينسوريا ديل بويبلو ـ فقد نقل زيادة بنسبة 68٪ في المجازر في النصف الأول من 1999 مقارنة مع الفترة نفسها من عام 1998، وهذا يعني أكثر من واحدة في اليوم، وتُعزى بشكل ساحق إلى الميليشيات. ويستنتج الباحث في مجال حقوق الإنسان دانييل بلاند، الذي عمل في كولومبيا تقريباً طوال فترة التسعينيات، بأنه في السنوات الثلاث الماضية لوحدها «أجبر أكثر من مليون شخص على مغادرة منازلهم في الريف، وأنه قتل من خمسة آلاف إلى سبعة آلاف مزارع أعزل على يد الميليشيات اليمينية». من تسعة أشخاص قابلهم من أجل وثيقة حول حقوق الإنسان في 1997 ـ بروفيسورات، صحفيون، كهنة، عمال حقوق إنسان ـ «قتل ثلاثة على يد مسلحي الميليشيات؛ وهرب أربعة مع أسرهم بعد تلقي تهديدات بالقتل». وتقدر اليونيسيف والدائرة الكولومبية لمعلومات حقوق الإنسان CODHES أنه في شهري آب، وتموز، من عام 1999، أجبر أكثر من عشرين ألف مواطن على مغادرة منازلهم[10].

---

10. تيت، ونفريد، مكتب واشنطن الخاص بأمريكا اللاتينية، 6 تشرين الأول، 1999. هيئة القضاء الكولومبية Panorama de los derechos humanos y del drecho humaintario en Colombia: 1999، أيلول 1999. انظر:

لن نكون منصفين أن نتهم واشنطن بعدم الاهتمام بإرهاب الميليشيات. فبعد إطلاق تقريرها السنوي في نيسان من عام 2000 «الذي يصف جهود الإدارة في محاربة الإرهاب»، ويمدح تركيا بسبب «تجاربها الإيجابية» في هذا الهدف المشترك، عقدت وزارة الخارجية مؤتمراً صحفياً حول التقرير. سئل منسق محاربة الإرهاب مايكل شيهان لماذا لم تُسجل الميليشيات الكولومبية بين الجماعات الإرهابية، رغم أن وزارة الخارجية اعترفت منذ وقت طويل بأنها مسؤولة عن الأغلبية الساحقة من الفظائع، وبينها الأكثر وحشية، وهي بالتأكيد المنظمة الإرهابية الأكثر عنفاً ووحشية في نصف الكرة الغربي، وتحتل مرتبة عليا في العالم. وهي، فضلاً عن ذلك، وكيلة لجريمة إرهاب الدولة الأكثر خطراً، نظراً لعلاقتها الوثيقة مع المؤسسة العسكرية في كولومبيا، ومن خلالها مع الولايات المتحدة أيضاً. فأجاب شيهان أن الميليشيات لا تغيب عن عين واشنطن اليقظة، لكن وزارة الخارجية لا تستطيع القفز إلى النتائج. ولم يُشر إلى الإرهابيين في التقرير إلا بعد تحقيق دقيق: «إنها عملية قانونية،

كولومبيا أبديت، شتاء وربيع 2000. بلاند، «كولومبيا: لا تنسي دروس السلفادور»، إل إي تي، 10 نيسان، 2000. اليونيسيف، والدائرة الكولومبية لمعلومات حقوق الإنسان CODHES، ذكرهما موريس ليموان، «الحرب الأهلية غير المعلنة التي لا تنتهي، لوموند دبلوماتيك، أيار 2000.

وواحدة كانت مدققة جداً في التفاصيل». إن الميليشيات هي «قيد الدراسة الآن» و«إذا وصلنا إلى قضية، إذا استطعنا صياغة قضية انطلاقاً من تعريفنا القانوني، فإنهم سيوصمون» كإرهابيين.

أما كوبا، فهي على العكس، تلبي المتطلبات كواحدة من الدول السبع المنغمسة في الإرهاب، كما قيل في خمس وثمانين كلمة مخصصة لها في هذه الوثيقة التي تصل إلى مائة وسبع صفحات. ستكون وزارة الخارجية مستعدة «بالتأكيد» كي تأخذ قضيتها ضد كوبا إلى المحكمة، صرح شيهان: في النهاية، تمتلك كوبا «صلات مع عدة منظمات إرهابية تحتاج أن تخاطبها»، وبينها منظمات حرب العصابات الكولومبية. وهذه ترضي معايير واشنطن الدقيقة، كما يمكن أن يضيف معلق واقعي، بما أن الولايات المتحدة تعارضها[11].

نستطيع أن نتذكر أنه في الأشهر الأولى من عام 1999، بينما كانت تُرتكب مجزرة كل يوم في كولومبيا، كان هناك أيضاً ازدياد كبير في الفظائع (وبينها مجازر عديدة) في تيمور الشرقية، قامت بها قوات الكوماندوز الاندونيسية التي سلحتها أمريكا، ودربتها. في مجزرة واحدة فحسب، ارتكبت في كنيسة في ليكويكا، في السادس من نيسان من عام 1999، يعتقد المحققون الغربيون أنه تم قتل مائتي شخص أو أكثر. وعلق

11. وكالة الأنباء الفيدرالية، 1 أيار، 2000، موجز وزارة الخارجية.

ضابط شرطة أمريكي في المشهد قائلاً: «رسمياً، يجب أن نقف عند أعداد الجثث التي نبشناها بالفعل، لكن العدد الكلي للأشخاص الذين قتلوا في هذه المقاطعة كبير، أعلى من هذا الرقم بكثير، ربما هو هائل بشكل لا يصدق». لن تُعرف القصة الكاملة مطلقاً، لأن الولايات المتحدة رفضت هي وحلفاؤها طلب بعثة الأمم المتحدة للفرق الجنائية، على عكس ما حدث في كوسوفو، التي عجت بالمحققين على الفور، في محاولة للعثور على جرائم حرب يمكن أن تُستخدم كتبرير لقصف الناتو الذي أدى إلى هذه الجرائم، بمنطق مخادع[12].

وكانت النتيجة، التي تم التوصل إليها، في كل من كولومبيا، وتيمور الشرقية، هي التي تم التوصل إليها في تركيا: دعم القتلة. وأُبلغ أيضاً عن مجزرة في كوسوفو، في راكاك، في الخامس عشر من كانون الثاني 1999، قتل فيها خمسة وأربعون شخصاً. وزُعم أن هذا الحدث ولَّد رعباً في الإنسانويين الغربيين بحيث صار من الضروري قصف يوغوسلافيا بعد عشرة أسابيع مع توقع، حقق بسرعة، أن

12. مردوك، ليندسي، العصر، أستراليا، 8 نيسان 2000؛ باري وين، محرر شؤون آسيا، كريستيان ساينس مونيتور (الطبعة الآسيوية)، 17 نيسان، 2000. جول تيمور الشرقية وكوسوفو، انظر: مقالتين من تأليفي، «الاستعادة»، و«ضوء أخضر لجرائم الحرب»، اللتين نشرتا في 1999. 2000، وتم تحديثهما في جيل جديد يرسم الخط.

النتيجة ستكون تفاقماً حاداً للجرائم الوحشية. أما تيار تملق الذات المرافق، الذي يمتلك قلة من النظراء، هذا إن كان يمتلك، أعلن عن «حقبة جديدة» في الشؤون الإنسانية، تكرس فيها «الدول المتنورة» نفسها، دون أنانية، للدفاع عن حقوق الإنسان، توجهها في ذلك «المبادئ، والقيم»، للمرة الأولى في التاريخ[13]. وبصرف النظر عن الحقائق الفعلية عن كوسوفو، فقد كان الصمت، أو الخداع، حيال المشاركة الفعالة للقوى نفسها في فظائع مشابهة، أو أكثر سوءاً، في الوقت نفسه، سهلاً جداً.

فيما يخص كولومبيا، يواصل ناشطو حقوق الإنسان البارزون الهرب إلى خارج البلاد بسبب التهديد بالقتل، وبينهم الرئيس الشجاع لمجموعة حقوق الإنسان الكنسية التي تدعى العدالة والسلام، الأب خافيير جيرالدو، الذي لعب دوراً مميزاً في الدفاع عن حقوق الإنسان. وتفيد تقارير اتحاد العمال وهيئة المنظمة الصناعية الأمريكية أن عدة نقابيين عماليين يُقتلون كل عام، من قبل الميليشيات التي تدعمها قوات الأمن الحكومية. أما التهجير القسري في 1998 فقد زاد بنسبة 20٪ على نسبة 1997، وازداد ثانية في 1999 في بعض المناطق، بحسب هيومان رايتس ووتش. وتمتلك كولومبيا الآن أضخم عدد من السكان

13. المرجع نفسه. والإنسانوية العسكرية الجديدة، لمزيد من التفاصيل والمصادر.

المهجرين في العالم، بعد السودان وأنغولا[14].

إن كولومبيا، التي مدحها كلينتون، وقادة أمريكيون آخرون، بأنها ديموقراطية بارزة، سمحت في النهاية لحزب مستقل هو الاتحاد الوطني بأن يتحدى نظام النخبة، الذي استمر طويلاً، في مشاركة السلطة. وهذا الحزب ـ الاتحاد الوطني ـ الذي شكلته قوات حرب العصابات، وخاصة القوى المسلحة الثورية لكولومبيا (فارك)، واعتمد جزئياً، على دوائرها الانتخابية، واجه صعوبات معينة، على أي حال، وبينها الاغتيال السريع لثلاثة آلاف ناشط، وبينهم مرشحون رئاسيون، ورؤساء بلديات، ومشرعون. ولقنت النتائج رجال حرب العصابات دروساً حول إمكانيات دخول النظام السياسي[15].

---

14. بيان مجلس المنظمة الصناعية واتحاد العمل الأمريكي حول وضع العمل في كولومبيا والسياسة الأمريكية»، 17 شباط 2000، وقد وزعته WOLA هيومان رايتس ووتش، التقرير العالمي 2000 (هيومان رايتس ووتش، كانون الأول، 1999).

15. في نيسان 2000، أعلنت فارك تشكيل حزب سياسي جديد: الحركة البوليفارية لكولومبيا جديدة، داعية إلى «بيئة سياسية، واجتماعية، واقتصادية جديدة. . . ستجعل استخدام الأسلحة غير ضروري». أسوشييتد برس، 30 نيسان، 2000، ميامي هيرالد ويب سايت، وروويترز، إل نويبو هيرالد (ميامي)، ذكر في آخر الأخبار الأسبوعية عن الأمريكيتين 535 (30 نيسان 2000). الحزب الجديد «سوف، على أي حال يبقى سرياً في هذه الفترة لحماية قادته من القتل، كما قال قادة فارك. فيفيان سكويرا، أسوشييتد برس، بوسطن جلوب، 30 نيسان 2000.

وتعلمت واشنطن أيضاً دروساً من هذه الأحداث، والأحداث المتعلقة بها، من الفترة نفسها. وأعجبتْ إدارة كلينتون، بخاصة، بأداء الرئيس سيزار كابيريا، الذي أشرف على تصعيد إرهاب الدولة إلى درجة أنها أقنعت (أو أجبرت) منظمة الدول الأمريكية أن تقبله كأمين عام بحجة «أنه كان يتطلع كثيراً إلى الأمام في بناء المؤسسات الديموقراطية في بلاد كان فيها القيام بذلك معرضاً للخطر»، وهذا بالتأكيد صحيح، وإلى درجة كبيرة، بسبب أفعال حكومته. وربما كان السبب الأكثر أهمية هو أنه كان أيضاً «يتطلع إلى الأمام»... في الإصلاح الاقتصادي في كولومبيا، وفي الاندماج الاقتصادي في نصف الكرة الغربي»، وهذه كلمات شفرة تم فكها بسهولة[16].

في غضون ذلك، كانت الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، التي يرثى لها مستمرة، وتركت كثيراً من السكان في حال من البؤس في بلاد غنية تتمركز فيها الثروة، وملكية الأراضي، بشكل متزايد، بالمعايير المخزية لأمريكا اللاتينية بعامة. وأصبح الموقف أكثر سوءاً في التسعينيات نتيجة «الإصلاحات الليبرالية الجديدة»، التي أضفى عليها الصفة الرسمية دستور 1991، والتي قللت أكثر من «المشاركة الفعالة للمجتمع المدني» في صياغة السياسة من خلال «إصلاحات

16. هاوس جرين، ستيفنز، نيويورك تايمز، 15 آذار 1994. انظر: النظم العالمية القديمة والجديدة لمزيد من الاقتباسات والمصادر.

قصد منها تعزيز السلطة التنفيذية، والحد من استقلالية الفروع القضائية، والتشريعية، ومن خلال تركيز التخطيط الاقتصادي، واسع النطاق، في أيدي دائرة صغيرة من التكنوقراطيين»، هم، في النتيجة، مساعدو واشنطن. وأدت «الإصلاحات الليبرالية الجديدة» أيضاً إلى مستويات مرعبة من البؤس، واللامساواة؛ ويعيش تقريباً 55٪ من سكان كولومبيا تحت مستوى البؤس، و«تفاقم هذا الوضع بعد أزمة حادة في الزراعة، نتجت عن البرنامج الليبرالي الجديد»، كما في أمريكا اللاتينية بعامة[17].

وكتب الرئيس المحترم للجنة الكولومبية الدائمة لحقوق الإنسان، والوزير السابق للشؤون الخارجية، ألفريدو باثكويث كاريثوسا: «إن البؤس، وإصلاح الأراضي غير الكافي»، هو «الذي جعل كولومبيا إحدى أكثر البلدان مأساوية في أمريكا اللاتينية»، رغم أنه، كما في الأمكنة الأخرى، «أدت عوامل خارجية إلى تصعيد العنف»، وخاصة مبادرات إدارة كينيدي، التي «قامت بجهد كبير لتحويل جيوشنا النظامية إلى فرق مضادة للتمرد». وتم الإعلان عن هذه المبادرات في «ما هو معروف في أمريكا اللاتينية بعقيدة الأمن القومي»، التي لا تهتم «بالدفاع ضد عدو خارجي»، وإنما «بالعدو الداخلي». إن «الاستراتيجية الجديدة لفرق الموت» تمنح الجيش «الحق في أن يقاتل، ويبيد

17. آرلن تينكر، المنسق العام لمركز الدراسات الدولية في جامعة الآنديز، بوغوتا، «كولومبيا: تاريخ أزمة معلنة»، كرينت هستوري، شباط 1998.

الناشطين الاجتماعيين، وأعضاء نقابات العمال، والرجال والنساء الذين لا يدعمون المؤسسة، والذين من المفترض أنهم شيوعيون متطرفون». والهدف العام، كما شرحه الأخصائي الأكاديمي الأمريكي الأول في حقوق الإنسان في أمريكا، كان «التدمير المستمر لتهديد متخيل للبنية القائمة للامتياز الاجتماعي الاقتصادي من خلال إنهاء المشاركة السياسية للأغلبية العددية»، أي «الطبقات الشعبية»[18].

وكجزء من استراتيجية تهدف إلى تحويل جيوش أمريكا اللاتينية من «الدفاع عن نصف الكرة» إلى «أمن داخلي» ـ أي الحرب ضد السكان المحليين ـ أرسل كينيدي بعثة عسكرية إلى كولومبيا في 1962 ترأسها جنرال القوات الخاصة ويليم ياربورو. اقترح «إصلاحات» لتمكين قوات الأمن «من ممارسة نشاطات ميليشياوية، وتخريبية، أو إرهابية ضرورية ضد العناصر الشيوعية المعروفة»: «ضد الشيوعيين المتطرفين»، الذين أشار إليهم باثكويث كاريثوسا[19].

ومرة أخرى لا تستحق النماذج الأشمل شيئاً. بعد وقت

---

18. لارس شولتز، حقوق الإنسان وسياسة الولايات المتحدة إزاء أمريكا اللاتينية (برينستون، 1981). باثكويث كاريثوسا، ولمزيد من المعلومات انظر: مراجع الهامش 1.

19. مايكل مكلينتوك، «العقيدة الأمريكية وإرهاب الدولة المضاد للتمرد»، في إي. جورج إرهاب الدولة الغربية، بوليتي بلاكويل، 1991؛ مكلينتوك، أدوات فن الحكم، بانثيون 1992.

قصير، صعّد ليندون جونسون حرب كينيدي ضد فيتنام الجنوبية، ما دعي هنا بـ «الدفاع عن فيتنام الجنوبية»، تماماً كما دعت روسيا حربها بـ «الدفاع عن أفغانستان». وفي كانون الثاني من عام 1965، صدرت أوامر سارية المفعول للقوات الخاصة الأمريكية في فيتنام الجنوبية بأن «تقوم بعمليات لإزاحة مسؤولين فيتناميين يسيطر عليهم الفيتكونغ، وبينها الاغتيال»، وبشكل أعم أن تستخدم تقنيات «تهدئة» مثل «الكمائن، والإغارة، والتخريب، وارتكاب أعمال إرهابية ضد أشخاص معروفين من الفيتكونغ»، نظراء «العناصر الشيوعية المعادية» في كولومبيا[20].

واستنتجت لجنة حكومية كولومبية أن «تجريم الاحتجاج الاجتماعي» هو أحد «العوامل الرئيسية التي تسمح بانتهاك حقوق الإنسان، والتشجيع على ذلك» من قبل الجيش، والسلطات الأمنية، والميليشيات المتعاونة. منذ عشر سنوات، وبينما كان الإرهاب المدعوم من أمريكا يتفاقم بحدة، دعا وزير الدفاع إلى «حرب كلية في الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية»، بينما شرح مسؤول عسكري رفيع أن رجال العصابات يمتلكون «أهمية ثانوية: إن الخطر الحقيقي» هو «ما دعاه المتمردون بالحرب السياسية والنفسية»، الحرب من «أجل السيطرة على العناصر الشعبية»، و«التلاعب بالجماهير». يأمل «المخربون» أن

---

20. المصدر نفسه.

يؤثروا بالنقابات، والجامعات، ووسائل الإعلام، وما إلى هنالك. ونصح كتيب عسكري مختصر في 1963: «إن كل فرد يدعم، بطريقة أو أخرى، أهداف العدو يجب أن يُعد خائناً ويُعامل بهذه الطريقة»، بينما كانت مبادرات إدارة كينيدي تتحرك بسرعة كبيرة. وبما أن الأهداف الرسمية لرجال العصابات هي ديموقراطية اجتماعية، فإن دائرة الخيانة التي تستهدفها العمليات الإرهابية هي واسعة[21].

في الأعوام التي تلت تم تطوير استراتيجية كينيدي ـ ياربورو، وطُبقت على نطاق واسع «في منطقتنا الصغيرة التي هنا»، كما وصف وزير حرب فرانكلين دي. روزفلت، هنري ستيمسون، نصف الكرة الغربي حين شرح لماذا تمتلك الولايات المتحدة الحق في أن تسيطر على نظامها الإقليمي الخاص بينما يجب أن تُفكك جميع الأنظمة الأخرى. وانتشر القمع العنيف في كل أرجاء أمريكا اللاتينية، بدءاً من المخروط الجنوبي، ووصل إلى أوجه المخيف في أمريكا الوسطى في الثمانينيات

21. حول برامج رجال حرب العصابات، انظر: أندريه كالا، «رجل حرب العصابات الغامض: رجل فارك مانويل مارولاندا»، كرينت هستوري، شباط 2000؛ كارين دي يونغ، «تمرد كولومبيا غير المرتبط بالمخدرات»، واشنطن بوست ناشيونال ويكلي، 17 نيسان، 2000. انظر أيضاً: «أجندة فارك من أجل المفاوضات»، في آدم إساكسون، «المأزق الكولومبي»، تقرير السياسة الدولية (واشنطن دي سي، مركز السياسة الدولية)، شباط 2000.

حين رد فارضو النظام القساة في الشمال، بعنف رهيب، على محاولات قامت بها الكنيسة، و«مخربون» آخرون، لمواجهة تراث مريع من البؤس والقمع. إن تقدم كولومبيا إلى المرتبة الأولى بين الدول الإجرامية في «منطقتنا الصغيرة» ناجم جزئياً عن انحدار في إرهاب الدولة الذي رعته أمريكا في أمريكا الوسطى، والذي حقق أهدافه الرئيسية كما حققها في تركيا بعد عشر سنوات، تاركاً وراءه «ثقافة إرهاب» تقوم «بتدجين توقعات الأغلبية»، وتقضي على التطلعات إلى «بدائل مختلفة عن بدائل الأقوياء»، كما عبر اليسوعيون السلفادوريون، الذين تعلموا دروساً من تجربة مرة؛ وخاصة أولئك الذين نجوا من الهجوم الأمريكي. أما في كولومبيا، على أي حال، فإن مشكلة تأسيس أشكال مسموحة من الديموقراطية والاستقرار، تبقى قائمة، وهي تصبح أكثر حدة. إحدى المقاربات ستكون مخاطبة حاجات واهتمامات الأغلبية الفقيرة. والأخرى هي تقديم الأسلحة والتدريب العسكري للحفاظ على الوضع القائم.

وبشكل يمكن التنبؤ به تماماً، قاد الإعلان عن خطة كولومبيا إلى إجراءات مضادة من قبل رجال العصابات، وخاصة، الطلب من كل من يملك أرصدة تتجاوز مليون دولار أن «يدفع ضريبة ثورية»، أو يواجه خطر الاختطاف (أي التهديد بسجن من لا يدفع كما تعبر فارك). وشرحت الباعث صحيفة ذا فايننشال تايمز في طبعتها اللندنية: «في نظر فارك، التمويل

مطلوب لرد النار بالنار. الحكومة تطلب 3.1 بليون من المساعدات العسكرية، ظاهرياً، من أجل العمليات المضادة لتهريب المخدرات: تعتقد فارك أن الأسلحة الجديدة ستجرب بهم. ويظهرون أنهم مستعدون لتسليح أنفسهم من أجل المعركة»، التي ستقود إلى تصعيد عسكري، وتدمر مفاوضات السلام الضعيفة، ولكن المستمرة[22].

وبحسب مراسل نيويورك تايمز لاري روهتر: «إن الكولومبيين العاديين» «أغضبتهم» المفاوضات السلمية للحكومة، التي تخلت لفارك عن السيطرة عن منطقة كبيرة كانت تسيطر عليها من قبل، ويعارض «سكان الإقليم الغاضبون» رجال العصابات أيضاً. لم يورد أي دليل. ويرى المحلل العسكري الكولومبي البارز، ألفريدو رانجل، الأمور بشكل مختلف. «فهو يقوم بعمل هام في تذكير الدارسين بأن فارك تتلقى دعماً هاماً في المناطق التي تعمل فيها»، كما يفيد ألما جيلير موبرايتو. ويورد رانجل «قدرة فارك على شن هجمات مفاجئة» في أنحاء مختلفة من البلاد، وهذه حقيقة «مهمة سياسياً» لأن «تحذيراً واحداً من قبل السكان المدنيين، في كل حالة، سيكون كافياً لتنبيه الجيش، لكنه لا يتم»[23].

22. جيمس ويلسون، «خطة المتمردين للضريبة تغضب كولومبيا»، إف. تي. 28 نيسان، 2000. أيضاً كاريجان، ورد سابقاً.

23. لاري روهتر، «كولومبيا توافق على تسليم الأرض إلى مجموعة تمرد

والموقف ليس مجهولاً. والمثال الذي ينبغي أن يكون معروفاً جيداً هو النجاح المذهل لهجوم تيت في أنحاء جنوب فيتنام في كانون الثاني من عام 1968، في المدن والبلدات، وأيضاً في المناطق الريفية. ورغم أن نصف مليون جندي أمريكي يحتلون المنطقة، بجيش عميل ضخم، وجهاز شرطة، إلا أن انتفاضة رجال حرب العصابات الفيتناميين الجنوبيين جاءت كمفاجئة تامة تقريباً، دون تحذير مسبق، كاشفة كيف كان رجال العصابات مختبئين بين السكان المحليين، (أما القوات الفيتنامية الشمالية فقد حصرت مهمتها، بشكل كبير، في المناطق الحدودية، بحسب الاستخبارات الأمريكية). رغم أن المزيد من الحكايات الملائمة بنيت في مسار إعادة صياغة التاريخ، وكانت الحقائق كافية لإقناع النخب الأمريكية بأن محاولة سحق المقاومة في فيتنام الجنوبية مكلفة جداً بحيث لا يمكن القيام بها.

وفي اليوم نفسه الذي نقل فيه روهتر «غضب الكولومبيين العاديين»، تحدثت ذا فايننشال تايمز اللندنية عن «منتدى مبتكر»

أخرى»، نيويورك تايمز، 26 نيسان 2000؛ آلما جيليرموبريتو، نيويورك ريفيو، 11 أيار، 2000. من أجل تحليل أكثر عمقاً انظر: ليموان، ورد سابقاً، ويناقش إعجاب كثير من الفلاحين والعمال بفارك، ويعدونها «جيش الفقراء»، وكانت فارك تروق بشكل خاص للنساء اللواتي يشكلن الآن ثلث قواتها، بسبب قطيعتها مع الممارسات القمعية، والمذلة، والتي هي قاسية خاصة في أجواء من البؤس العميق، واليأس.

في المنطقة التي تسيطر عليها فارك، وكان واحداً من منتديات كثيرة تُعقد هناك للسماح «لأعضاء الجمهور بالمشاركة في محادثات السلام الجارية». وكانوا يأتون من جميع أنحاء كولومبيا، ويتحدثون أمام كاميرات التلفزيون، ويلتقون مع قادة كبار من فارك. وبينهم قادة نقابات ورجال أعمال، ومزارعون، وغيرهم. وقام قائد نقابي عمالي من ثاني أكبر مدينة في كولومبيا وهي كالي: «بتشجيع أولئك الذين يؤمنون أن الحوار سينهي صراع البلاد الطويل»، مخاطباً كلاً من قادة الحكومة، وقادة فارك. ووجه ملاحظات خاصة إلى «السنيور مارولاندا»، القائد الفلاحي لفارك لوقت طويل، «الذي دخل قبل دقائق، واستقبل بترحيب حماسي متصاعد»، وأخبره أن «البطالة ليست مشكلة يسببها العنف»، وإنما «الحكومة الوطنية، ورجال أعمال هذه البلاد». وتحدث رجال الأعمال، لكن «ضايقتهم بالأسئلة المجموعة الكبيرة من ممثلي نقابة العمال، الذين جاؤوا أيضاً كي يتحدثوا». وإزاء خلفية من «الهتافات النقابية»، قام متحدث باسم فارك «بتقديم أحد أوضح التصورات حتى الآن عن برنامج منظمته الاقتصادي»، داعياً إلى تجميد الخصخصة، وتمويل الطاقة، والزراعة، كما يُفعل في الدول الغنية، وتحفيز الاقتصاد من خلال حماية المشاريع المحلية. أما ممثل الحكومة، الذي «أكد على النمو الذي يقوده التصدير، والمشاركة الخاصة»، فقد وصف مقولة فارك بأنها «مادة خام للمفاوضات»، رغم أن فارك «المدعومة بسخط شعبي واضح من السياسات الليبرالية الجديدة

التي تتبعها الحكومة»، رأت أن أولئك «الذين احتكروا السلطة» يجب أن يستسلموا في المفاوضات[24].

أعطت المشاريع العسكرية الأمريكية لخطة كولومبيا وزناً قوياً. إذ أفادت الصحافة السلفادورية عن اتفاقية أمريكية ـ سلفادورية، يحب أن يصادق عليها المجلس التشريعي السلفادوري، للسماح للبحرية الأمريكية باستخدام المطار السلفادوري «كموقع عمليات أمامي»، بالإضافة إلى موقع عمليات أمامي للقوات الجوية الأمريكية في مدينة مانتا الإكوادورية، التي تُعد مرفأ، وفي المستعمرتين الهولنديتين آروبا وكوراكاو. ويقال بأن الاتفاقيات الحكومية الداخلية تسمح، كما أفيد، بحرية التصرف الأمريكية الكاملة بالطيران والأسلحة، دون تفتيش محلي، أو مراقبة. وعبر الخبراء العسكريون الإكوادوريون عن قلق من أن قاعدة مانتا العسكرية ربما جُهزتْ لـ «قصف جوي نهائي على نمط كوسوفو، . . . حرب جوية تُشن من قواعد تستخدمها الولايات المتحدة في المنطقة، ومن البحر، ستلعب فيها الطائرات، والصواريخ، دوراً رئيسياً»[25].

24. جيمس ويلسون: «سكان كولومبيا يحظون بفرصة مواجهة المتمردين»، إف. تي. 26 نيسان 2000.

25. لا برينسا غرافيكا (سان سلفادور)، 28 نيسان، 2000، ورد في ويكلي نيوز أبديتز أون ذا أمريكاز، 30 نيسان، 2000. كينتو لوكاس، انتربرس سيرفس (كويتو، الإكوادور)، 23 آذار، 2000.

وبررت خطة كولومبيا رسمياً بحجة «حرب المخدرات»[26]، وهذا زعم أقنع بضعة محللين مقتدرين. وأفادت إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية أن «جميع فروع الحكومة» في كولومبيا متورطة في «فساد يتعلق بالمخدرات». وفي تشرين الثاني من عام 1998 عثر مفتشو الجمارك وإدارة مكافحة المخدرات الأمريكية على أربعمائة وخمسة عشر كيلوغراماً من الكوكايين، وعلى ستة كيلوغرامات من الهيروين، في طائرة تابعة للقوات الجوية الكولومبية هبطت في فلوريدا، مما قاد إلى اعتقال عدد من ضباط القوات الجوية والمتطوعين[27]. وأفاد مراقبون آخرون أيضاً عن التورط الكبير للجيش في تهريب المخدرات، وأن الضباط الأمريكيين كانوا مشتركين أيضاً. ورافعت زوجة العقيد جيمس هايت عن نفسها أمام القضاء بتهمة تهريب الهيروين من كولومبيا إلى نيويورك، وبعد وقت قصير، قيل إن العقيد هيت نفسه، المسؤول عن القوات الأمريكية التي دربت قوات الأمن الكولومبية على

---

26. من أجل الخلفية والتحليل، انظر بشكل خاص: أرنولد تشاين، مارغريت كونورز، وكينيث فوكس، «حرب المخدرات في منظور»، في كتاب جي. واي. كيم، جي. ميلن، إي. إروين، وجي. جيرشمان، وآخرين، الموت من أجل النمو (مؤسسة الصحة والعدالة الاجتماعية / شركاء في الصحة، كمبردج إم إي، كومون كرج، 2000.

27. مكتب الحسابات العام، محاربة المخدرات: تهديد المخدرات من كولومبيا يواصل نموه، حزيران 1999.

«عمليات مضادة لتهريب المخدرات»، كان «من المتوقع أن يرافع» ضد اتهامات بالاشتراك في التهريب[28].

وتصرح الميليشيات علناً أنها تعتمد على تجارة المخدرات. إذ أفاد المراسل جون دونيللي في آذار 2000: «إن قائد الميليشيات كارلوس كاستانو اعترف الأسبوع الماضي، في مقابلة تلفزيونية، أن تجارة المخدرات قدمت 70٪ من تمويل المجموعة». وكان هذا هو الظهور الأول على التلفزيون الكولومبي لكاستانو، الذي يترأس أضخم منظمات الميليشيا الأكثر وحشية. زعم أنه يقود قوة قوامها أحد عشر ألف ومائتي مقاتل «يعتمدون في تمويلهم على الابتزاز والدخل من ثلاثين ألف هكتار من حقول الكوكا في نورتي دي سانتانديز»[29]. لكن «الهجوم الممول من أمريكا يبقى بعيداً عن المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات»، كما علق دونيللي، وآخرون كثيرون. وتستهدف خطة كولومبيا قوات حرب العصابات، التي تعتمد على الفلاحين، وتدعو إلى إحداث تغيير اجتماعي داخلي، وهذا سيتدخل في دمج كولومبيا في نظام عالمي بحسب ما تريده الولايات المتحدة: تهيمن عليها نخب مرتبطة بمصالح

28. آلان فيور، «عقيد أمريكي متورط في قضية مخدرات»، نيويورك تايمز، 4 نيسان 2000.

29. جون دونيللي، بوسطن جلوب، 9 آذار 2000. انظر: «قائد الميليشيات يظهر علناً»، لاتين أمريكا برس (بيرو)، 20 آذار 2000.

القوة الأمريكية تُمنح مدخلاً إلى ثروات كولومبيا القيمة، وبينها النفط، ومن المحتمل أن هذا من العوامل المهمة التي تكمن خلف خطة كولومبيا.

في المفردات الأمريكية العادية تسمى قوات فارك «عصابات المخدرات»، وهذا مفهوم مفيد كغطاء لحرب ضد التمرد، لكنه مفهوم فنَّده المراقبون المطلعون. اتُفق - ويقول قادة فارك هذا - على أنهم يعتمدون في تمويلهم على إنتاج الكوكا، الذي يفرضون عليه ضرائب، كما يفرضون على الأعمال الأخرى. لكن «رجال العصابات هم شيء مختلف عن المهربين»، كما يقول كلاوس نيهولم، مدير برنامج مراقبة المخدرات»، الذي يمتلك عملاء في المناطق المنتجة للمخدرات. يعتقد أن جبهات فارك المحلية «مستقلة تماماً»[30]. في بعض المناطق «ليسوا متورطين مطلقاً» في إنتاج الكوكا، وفي مناطق أخرى «يطلبون من المزارعين عدم زراعة الكوكا». ويصف الأخصائي الآندي في المخدرات ريكاردو بارغاس دور رجال العصابات بأنه «يركز، بشكل رئيسي، على فرض الضرائب على المحاصيل غير الشرعية». ودعوا إلى «خطة تطوير خاصة بالفلاحين» سوف «تسمح باستئصال الكوكا من أجل محاصيل بديلة». «هذا كل ما نريده»، هذا ما أعلنه قائدهم

30. دي يونغ، «تمرد كولومبيا غير المرتبط بالمخدرات».

مارولاندا، كما أعلنه ناطقون آخرون[31].

لكن لنضع هذه المسائل جانباً ونفكر ببضعة أسئلة.

لماذا يزرع الفلاحون في كولومبيا الكوكا، وليس محاصيل أخرى؟ إن الأسباب واضحة. إذ قال بارغاس: «يزرع الفلاحون الكوكا والخشخاش بسبب الأزمة في القطاع الزراعي في أمريكا اللاتينية، والتي تفاقمت نتيجة الأزمة الاقتصادية العامة في المنطقة». وكتب قائلاً: إن الفلاحين بدؤوا باستعمار الغابة الأمازونية الكولومبية في الخمسينيات، «بعد التهجير العنيف للفلاحين من قبل مالكي أراضي كبار»، ووجدوا أن الكوكا هي «المنتج الوحيد المربح والسهل في السوق». ازدادت الضغوط بقوة على الفلاحين بعد أن «أسس أصحاب مرابي الماشية، والمستثمرون، والمزارعون التجاريون القانونيون جيوشاً خاصة» ـ الميليشيات ـ التي «تخدم كوسيلة لانتزاع الأرض بالقوة من السكان الأصليين، والفلاحين، والمستوطنين»، بحيث أن النتيجة هي أن «المهربين يسيطرون الآن على الكثير من أراضي كولومبيا الخصبة». أما الكتائب المضادة للتمرد، التي سلحتها الولايات المتحدة، ودربتها، فلا تهاجم المهربين، كما يضيف

31. كالا، «رجل عصابات غامض». ريكاردو بارغاس ميثا، قوات كولومبيا الثورية المسلحة ـ فارك ـ وتجارة المخدرات غير الشرعية (آكسيون أنديناببوابفيا)، تي إن آي، هولندا، WOLA، واشنطن دي سي، حزيران 1999.

بارغاس، وإنما «تستهدف الرابطة الأضعف، والأكثر هشاشة، لحلقة المخدرات: إنتاج الفلاحين، والمستوطنين، والمحليين». ويصح الشيء نفسه على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي تستخدمها واشنطن، والتي استخدمت تجريبياً في انتهاك لبنود الصانعين، ورغم اعتراضات الحكومة الكولومبية والجمعيات الزراعية. ذلك أن هذه الإجراءات «تضاعف الأخطار على السكان المدنيين، والبيئة، والزراعة القانونية». وتدمر «محاصيل الغذاء القانونية مثل اليوكا والموز، ومصادر المياه، والمراعي، والمواشي، وجميع المحاصيل المتضمنة في برامج استبدال المحصول»، وبينها المشاريع التنموية، المؤسسة جيداً، والتي تديرها الكنيسة التي هدفت إلى تطوير بدائل لإنتاج الكوكا. وهناك أيضاً تأثيرات غير مؤكدة، ولكنها حادة جداً، «على بيئة غابة المطر الاستوائية الهشة»[32].

32. المرجع نفسه. أيضاً بارغاس، «زراعة المخدرات، تسميم الأراضي، والصراع في كولومبيا» (تي إن آي وأكسيون أنديا كولومبيا)، تشرين الأول 1999؛ هودجسون، «حرب ورقة الكوكا». أيضاً لاري روهتر، «كولومبيا تحاول، مع ذلك يزدهر الكوكايين» نيويورك تايمز، 20 تشرين الثاني، 1999، حول معارضة الحكومة الكولومبية والفلاحين للإصرار الأمريكي على برامج تدمير المحاصيل بدلاً من برامج استبدال المحاصيل التي يفضلونها. حول الخطط الحالية لاستخدام الأسلحة البيولوجية، إضافة إلى الكيماوية، انظر: «الأمم المتحدة ستشن حرباً بيولوجية ضد زراعة الكوكايين في كولومبيا»، وكالة الصحافة الفرنسية، 8 آذار 2000، تتحدث عن مقالة في المجلة البريطانية نيو ساينتست (9 آذار 2000) حول خطة

إن البرامج الأمريكية التقليدية، وخطة كولومبيا الحالية أيضاً، تدعم، بنحو رئيسي، القوى الاجتماعية التي تسيطر على الحكومة والنظام العسكري ـ الميليشاوي، والتي سببت الكثير من المشكلات من خلال جشعها وعنفها. والأهداف هي الضحايا المعتادون.

وهناك عوامل أخرى لزيادة إنتاج الكوكا. كانت كولومبيا مرة منتجة قمح رئيسية. لكن دمرت هذا الإنتاج، في الخمسينيات، مساعدات «الغذاء مقابل السلام»، وهو البرنامج الذي قدم معونات دافعي الضرائب إلى أصحاب المشاريع الزراعية الأمريكية، وأقنع بلداناً أخرى أن «تصبح معتمدة علينا من أجل الطعام»، ـ كان السيناتور هوبرت همفري، يمثل المصدرين الزراعيين في الغرب الأوسط ـ وتم تقديم معونات

مولتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة للقيام بتجريب علني لفطر Fusarium oxysporum والذي كان قد جرب فقط في البيوت الزجاجية الزراعية الأمريكية. «وتم التفكير بالتكتيك البيولوجي بسبب فشل مكافحي الجريمة في التخلص من محصول الكوكا»، كما قالت وكالة الصحافة الفرنسية. ويزعم الفلاحون في البيرو أن الفطر الذي خفض كثيراً من إنتاج الكوكا هناك «قضى أيضاً، ويقضي، على كثير من المحاصيل التقليدية، وبينها الموز، والكاكاو، والبن، والذرة، وأعشاب الليمون، والببايا، واليوكا»، لكن «مسؤولي الحكومة الأمريكية يصرون أن التهم المرتبطة بالفطر لا أساس لها». إيريك ليمان، «الولايات المتحدة متهمة بخلق آفة زراعية تقتل نباتات الكوكا، وتؤذي محاصيل أخرى»، سان فرانسيسكو كرونيكل، 4 تشرين الثاني 1999.

مالية مماثلة للدول العميلة للولايات المتحدة، والتي استخدمتها من أجل المصروفات العسكرية، ومحاربة التمرد. قبل عام من إعلان الرئيس بوش لـ «حرب المخدرات» بجعجعة كبيرة (مرة أخرى)، علقت اتفاقية البن الدولية بضغط من الولايات المتحدة، على أرضية «انتهاكات تجارية مموهة». وكانت النتيجة هبوطاً في الأسعار وصل إلى أكثر من 40٪ في غضون شهرين لصادر كولومبيا القانوني الرئيسي[33].

وناقشت عالمة الاقتصاد السياسي سوزان سترينج عوامل ذات صلة[34]. في الستينات، قامت حكومات مجموعة السبع وسبعين (والآن 133، تعبر عن 80٪ من سكان العالم) بتوجيه دعوة إلى «نظام اقتصادي عالمي جديد، تكون فيه حاجات

33. والتر لافيبر، «مراجعة التحالفات»، في إي ماغواير وجي. دبليو. براون مقاربة المشكلة: الموارد والسياسة في أمريكا اللاتينية، ألدر آند آلدر، 1986. جوزيف تريستر، «مأزق البن يعرض كولومبيا لخطر حرب المخدرات»، نيويورك تايمز، 24 أيلول، 1988. حول الطعام مقابل السلام، وتأثيرات «إعانات الصادرات» الأمريكية» في استخدام تمويلات مماثلة، انظر: ويليم بوردن، تحالف المحيط الهادي: السياسة الخارجية الاقتصادية للولايات المتحدة وانتعاش التجارة اليابانية، 1947 ـ 1955، مطبعة جامعة ويسكنسون، 1984. لمزيد من المعلومات العامة انظر: تيم باري وديب برويش، الحرب الخفيفة، جروف 1988. حول الخلفية انظر أيضاً: تشاين وآخرون، «حرب المخدرات في منظور»، في الموت من أجل النمو.

34. سوزان سترينج، أموال مجنونة: حين تتجاوز الأسواق الحكومات في النمو، جامعة ميشيغان، 1998.

الأغلبية الكبرى من سكان العالم اهتماماً رئيسياً. وصاغ مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (أنكتاد) مقترحات تم ترسيخها في 1964 «لخلق نظام تجاري عالمي يتناسب مع تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية». لكن الدول العظمى رفضت بسرعة مقترحات أنكتاد، بالإضافة إلى الدعوة إلى «نظام دولي جديد» بعامة؛ أما الولايات المتحدة، بخاصة، فأصرت على أن «التنمية ليست حقاً»، وبأنها «مستحيلة»، و«محرض خطير» على تبني وسائل أخرى، بمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ترفضه الولايات المتحدة[35]. وتحرك العالم ـ وبعبارة أصح، تم تحريكه ـ نحو نظام عالمي اقتصادي جديد، ولكن في مسار مختلف، يلبي حاجات قطاع مختلف، وأعني مصمميه، ولا يكاد هذا يكون مفاجئاً، بعد الآن، كما يجب ألا يندهش المرء أنه في العقيدة العادية ينبغي أن يتم تصور الشكل المؤسس للعولمة كعملية عنيدة ليس لها «بديل»، كما صرحت مارغريت تاتشر بعد تفكير عميق.

كان أحد مقترحات أنكتاد الأولى برنامجاً لموازنة أسعار السلع، وهذه ممارسة روتينية في البلدان الصناعية تتم من خلال الإعانة العامة، رغم أن هذا هُدد بعد وقت قصير في الولايات المتحدة حين هيمنت على الكونغرس العناصر اليمينية في

35. انظر: الفصل 10 من هذا الكتاب.

1994، والتي بدت كأنها تصدق لغتها الخاصة، مما أرعب أصحاب المشاريع الذين يفهمون أن نظام السوق هو لغير المحصنين، وليس لهم. وتم تعليم إيديولوجيي السوق الحرة المغرورين، على الفور، لوكاً أفضل، أو أعيدوا إلى منازلهم، ولكن ليس قبل أن يمرر الكونغرس في 1996 «حرية العمل الزراعي» لتحرير الزراعة الأمريكية من «البرامج الاشتراكية الألمانية للبرنامج الجديد*»، كما عبر غنغريتش عن ذلك، منهياً الإعانات المشوهة للسوق، التي تضاعفت ثلاث مرات بسرعة، ووصلت إلى رقم قياسي، هو 23 بليون دولار في 1999، وهي قابلة للزيادة. وقامت السوق بممارسة سحرها، على أي حال: وتذهب أموال دافع الضريبة، بشكل غير متناسب، إلى مشاريع زراعية ضخمة، «وإلى الشركات الاحتكارية»، التي تهيمن على وسائل الإنتاج، والمنتج، كما علق نيكولاس كريستوف. وأولئك الذين يملكون قوة سوق في إنتاج الأغذية ـ شركات الطاقة وبائعو التجزئة ـ يجنون أرباحاً كبيرة بينما تتركز الأزمة الزراعية، التي هي حقيقية، بين مزارعين أصغر، ينتجون الأغذية[36].

---

* برنامج تشريعي وإداري وضعه الرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت ابتغاء الانعاش الاقتصادي والاصلاح الاجتماعي خلال العقد الرابع من هذا القرن ـ المورد.

36. تيم واينر، «الكونغرس يوافق على 1.7 بليون دولار كمساعدة زراعية»،

إن أحد المبادئ الرئيسية للتاريخ الاقتصادي الحديث هو أن الأدوات التي يستخدمها الأغنياء، وأصحاب السلطة، لضمان أن الدولة القمعية تحميهم ليست متوفرة للفقراء. وفقاً لذلك، قضي بسرعة على مبادرة أنكتاد لموازنة أسعار السلع؛ وتم تهميش المنظمة وترويضها بشكل كبير، سوية مع المنظمات الأخرى التي تعكس، إلى حد ما، على الأقل، مصالح الأغلبية في العالم[37]. ولاحظت سترينج، في دراستها لهذه الأحداث، أن المزارعين أجبروا، بالتالي، على الانتقال إلى المحاصيل التي يوجد لها سوق مستقرة. فالعمل الزراعي، واسع النطاق، يمكن

نيويورك تايمز، 14 نيسان، 2000. نيكولاس كريستوف «بينما تسوء حياة أسر المزارعين، الأعنف ينتهي»، نيويورك تايمز، 2 نيسان 2000؛ لورنت بيلسي، «انهيار الاقتصاد الزراعي للسوق الحرة»، كريستيان ساينس مونيتور، 23 آذار 2000. من أجل التفاصيل والتحليل المعمق انظر: نقابة المزارعين القومية (ساسكاتون، إس كي، كندا)، أزمة الزراعة، معونات الاتحاد الأوروبي، وقوة التجار الزراعيين في السوق، وهذا تقرير قدم إلى لجنة مجلس الشيوخ الكندي الخاصة بالزراعة وعلم الحراجة، أوتاوا، 17 شباط، 2000.

37. أحد الأمثلة التوضيحية الحالية هو رد الفعل على إعلان قمة الجنوب في لقاء هافانا في نيسان 2000. شجب الأشكال الغربية المدخلة «للعولمة»، ودعا إلى «نظام اقتصادي عالمي يكون عادلاً وديموقراطياً»، مشدداً على «حق التنمية»، الذي ترفضه الولايات المتحدة، شاجباً أيضاً «ما يدعى بحق التدخل الإنساني»، وأي تدخل عسكري، أو اقتصادي، لمنع البلدان من تطوير «أنظمتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية الخاصة»، بكثير من التهم، والعروض. وكما هو معتاد، تم تجاهل تصريح البلدان التي تعبر عن 80٪ من سكان العالم، ولم يغطه الإعلام.

أن يسمح بتذبذب في أسعار السلع، ويعوض الخسائر المؤقتة في مكان آخر. لكن الفلاحين الفقراء لا يستطيعون القول لأبنائهم: «لا تقلقوا ربما سيكون لديكم شيء تأكلونه العام القادم». وكانت النتيجة، كما تضيف سترينج، هو أن مقاولي المخدرات يستطيعون بسهولة «العثور على مزارعين متلهفين لزراعة الكوكا، والحشيش، أو الأفيون»، الذي يمتلك دوماً سوقاً جاهزة في المجتمعات الغنية.

وثمة برامج أخرى للولايات المتحدة، والمؤسسات الدولية التي تهيمن عليها، تضخم هذه التأثيرات. ولا تشمل خطة كلينتون الحالية لكولومبيا إلا تمويلاً رمزياً لمحاصيل بديلة، وليس هناك تمويل مطلق للمناطق الخاضعة لرجال حرب العصابات، رغم أن قادة فارك عبروا تكراراً عن أملهم بأن البدائل ستقدم بحيث لن يُكره الفلاحون على زراعة الكوكا كي يبقوا على قيد الحياة. «وفي نهاية 1999، أنفقت الولايات المتحدة مبلغاً إجمالياً وصل إلى سبعمائة وخمسين ألف دولار على برامج تنمية بديلة»، كما أفاد مركز السياسة الدولية «وكلها في مناطق زراعة الخشخاش والهيروين، بعيداً عن السهول الجنوبية»، التي تُستهدف في خطة كولومبيا، والتي، على أي حال، تدعو إلى «مساعدة المدنيين، الذين يهجرهم الضغط إلى جنوب كولومبيا»، وهذا قسم من الخطة يعده المركز «مزعجاً بشكل خاص». وتصر إدارة كلينتون أيضاً ـ رغم معارضة

الحكومة الكولومبية ـ على أن أية اتفاقية سلام يجب أن تسمح بإجراءات تدمير محاصيل[38]. ولم تُمنع المقاربات البناءة، لكنها من عمل شخص آخر.

ستركز الولايات المتحدة على العمليات العسكرية، التي تحدث، بالمصادفة، لتفيد الصناعات التقنية العالية، التي تنتج عتاداً عسكرياً، وتنغمس في «كسب تأييد واسع» لخطة كولومبيا، سوية مع شركة أوكسيدنتال بتروليوم، التي تملك استثمارات ضخمة في كولومبيا، وشركات أخرى[39].

فضلاً عن ذلك، تقتضي برامج صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، أن تفتح البلدان حدودها لطوفان (مدعوم جداً) من المنتجات الزراعية من البلدان الغنية، وهذا سيؤدي، بشكل واضح، إلى القضاء على الإنتاج المحلي. أما المهجرون فهم

---

38. آدم إساكسون، «الدخول إلى أعمق»، مركز السياسة الدولية، تقرير السياسة الدولية (شباط 2000)؛ ليندا روبينسون، وورلد بوليسي جورنال (شتاء 1999. 2000)؛ «كالا، رجل حرب عصابات غامض». لاري روهتر، نيويورك تايمز، 20 تشرين الثاني، 1999، ينقل «فزع المسؤولين الكولومبيين، الذين تم التحكم بهم»؛ روهتر، «بالنسبة للكولومبيين حرب المخدرات عدو سام»، نيويورك تايمز، 1 أيار 2000، حول تأثيرات رش المواد الكيماوية، الذي يعد انتهاكاً للقواعد (المطبقة في الولايات المتحدة)، ونفي السفارة الأمريكية. انظر: الهامش 32.

39. جوين روبنسون وجيمس ويلسون، إف تي، 30 آذار، 2000؛ مايكل إسيكوف، غريغوري فيستيكا، ستيفن أمبروس، «حرب المخدرات الأخرى»، نيوزويك، 3 نيسان، 2000.

إما يُنقلون إلى أحياء الفقراء البائسة في المدن (وهكذا تتأمن نسب أجور منخفضة للمستثمرين الأجانب) أو تصدر لهم تعليمات بأن يصبحوا «مزارعين عقلانيين»، ينتجون لسوق التصدير، ويبحثون عن الأسعار الأعلى، وهذا يُترجم بـ «كوكا، وحشيش، وأفيون». وبعد أن يتعلموا دروسهم بشكل ملائم، تكون المكافأة هجوماً بالمروحيات العسكرية، بينما تدمر حقولهم الحرب الكيماوية، والبيولوجية، التي تشنها واشنطن.

ويصح الشيء نفسه كثيراً في أنحاء المنطقة الآندية. وتكشفت المسائل لفترة قصيرة أمام الجماهير تماماً كما نوقشت خطة كولومبيا في واشنطن. ففي الثامن من نيسان من عام 2000، أعلنت حكومة بوليفيا حالة الطوارئ بعد احتجاجات واسعة النطاق أغلقت مدينة كوشابامبا، ثالث أكبر مدينة في بوليفيا. وكان سبب الاحتجاج هو خصخصة نظام المياه العامة والارتفاع الحاد في أسعار المياه إلى مستوى وراء متناول كثير من السكان. في الخلفية هناك أزمة اقتصادية نسبت جزئياً إلى السياسات الليبرالية الجديدة، التي تتوجت بحرب المخدرات، التي دمرت أكثر من نصف إنتاج البلاد من أوراق الكوكا، وتركت «الفلاحين العقلانيين» معدمين. بعد أسبوع، أغلق المزارعون طريقاً عامة قرب العاصمة لا باث للاحتجاج على استئصال أوراق الكوكا، النمط الوحيد للبقاء على قيد الحياة، الذي تُرك لهم بسبب «الإصلاحات»، كما طُبقت في الفعل.

وعلقت فايننشال تايمز، التي تحدثت عن الارتفاع في أسعار المياه، وبرامج الاستئصال، قائلة: إن «البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، نظرا إلى بوليفيا كنموذج ما»، كإحدى قصص النجاح الكبرى «لإجماع واشنطن»، لكن احتجاجات نيسان كشفت أن «نجاح برامج الاستئصال في البيرو وبوليفيا نجمت عنه كلفة اجتماعية كبيرة». واقتبست الصحيفة كلام دبلوماسي غربي في بوليفيا قال: «حتى قبل أسبوعين، كانت بوليفيا تُعدُّ كقصة نجاح»، من قبل أولئك الذين «يحترمون» بلاداً بينما لا يكترثون بشعبها. ويتابع قائلاً: إن «المجموعة الدولية يجب أن تعترف الآن أن الإصلاحات الاقتصادية لم تفعل في الحقيقة أي شيء لحل مشكلات البؤس المتنامية»؛ ومن المحتمل أنها عمقتها. ووصف أمين مؤتمر الأساقفة البوليفيين، الذي توسط للوصول إلى اتفاقية لإنهاء الأزمة، حركة الاحتجاج بأنها «نتيجة لبؤس قذر. يجب أن يصغى إلى طلبات سكان الريف إذا كنا نرغب بسلام دائم»[40].

وكانت احتجاجات كوشابامبا تستهدف البنك الدولي، وشركة بيكتل، المتمركزة في سان فرانسيسكو ولندن، القوة

---

40. أسوشييتد برس، نيويورك تايمز، 10 نيسان 2000؛ بيتر مكفارن، أسوشييتد برس، بوسطن جلوب، 10 نيسان 2000؛ رويترز، أسوشييتد برس، 18 نيسان 2000؛ ريتشارد لابر، «غضب في الآنديز»، إف تي، 26 نيسان 2000؛ فرانسيس مكدوناغ، ناشيونال كاثوليك ريبورتر، 28 نيسان 2000.

المالية الرئيسية وراء الخليط المتكتل، عابر للقومية الذي اشترى نظام المياه العامة، وسط اتهامات خطيرة بالفساد، والنفاق، ثم ضاعف الأسعار لكثير من الزبائن الفقراء. وتحت ضغط من البنك، قامت بوليفيا ببيع أرصدة رئيسية إلى شركات خاصة (تقريباً دائماً أجنبية). وأدى بيع نظام المياه العام وارتفاع الأسعار إلى شهور من التمرد تتوجت بالمظاهرة التي شلتْ المدينة. والتزمت سياسات الحكومة بتوصيات البنك الدولي بأن «لا إعانات يجب أن تقدم لتحسين الزيادة في تعرفات الماء في كوشابامبا»؛ إن جميع المستخدمين، وبينهم الفقراء جداً، يجب أن يدفعوا كلفاً كاملة. ودعا الناشطون في بوليفيا، الذين استخدموا الانترنت، إلى احتجاجات عالمية، كان لها تأثير هام، ومن المفترض أن احتجاجات واشنطن على سياسات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، المتبعة آنذاك قد ساهمت في تضخيمه. تراجعت بيكتل، وقامت الحكومة بإلغاء البيع[41]. ولكن صراعاً طويلاً وصعباً يكمن في الأفق.

وحين أعلن الحكم العرفي في بوليفيا، وصف تقرير من جنوب كولومبيا المخاوف المنتشرة من أن الطائرات الدخانية

41. جيم شولتز، مركز الديموقراطية، بوغوتا، 9 نيسان 2000؛ سان خوسيه ميركوري نيوز، 8 نيسان، 2000؛ مركز الديموقراطية، 13 نيسان 2000؛ باسيفك نيوز سيرفس، 13 نيسان، 2000؛ سان فرانسيسكو إكزامينر، 19 نيسان 2000؛ إن ذيس تايمز، 15 أيار 2000.

قادمة «لإسقاط سمومها على حقول الكوكا، والتي ستقتل أيضاً المحاصيل التي يعيش عليها المزارعون، وتسبب تمزقاً اجتماعياً كبيراً، وتثير تهديد العنف الحاضر دوماً». ويعكس الخوف والغضب المنتشران «مستوى الخوف والفوضى في هذا الجزء من كولومبيا»[42].

ويكمن سؤال آخر ليس بعيداً جداً في الخلفية: أي حق تمتلكه الولايات المتحدة لتقوم بعمليات عسكرية، وتشن حرباً بيولوجية وكيماوية، في بلدان أخرى، كي تدمر محصولاً لا تحبه؟ نستطيع أن نضع جانباً الرد الكلبي بأن الحكومات طلبت هذه «المساعدة»؛ أو أي شيء آخر. بالتالي يجب أن نسأل إن كان الآخرون لهم الحق نفسه، خارج أراضيهم، للقيام بالعنف والتدمير الذي تطالب به الولايات المتحدة.

إن عدد الكولومبيين الذين يموتون من مخدرات مهلكة تنتجها الولايات المتحدة يتجاوز بكثير عدد الأمريكيين الشماليين الذين يموتون من الكوكايين، وهو أكبر بكثير بالنسبة لعدد السكان. أما في شرق وجنوب شرق آسيا، فتسبب المخدرات المهلكة، التي تنتجها أمريكا، ملايين الوفيات. وهذه البلدان مجبرة على قبول المنتجات وأيضاً الإعلان عنها، تحت تهديد

---

42. كيرك سيمبل، «الجهود المضادة للمخدرات تبذر الخوف في كولومبيا»، بوسطن جلوب، 10 نيسان، 2000.

العقوبات التجارية. ويرى الباحثون في حقل الصحة العامة أن تأثيرات «التسويق، والإعلانات العدوانية، التي تفرضها الشركات الأمريكية، مسؤولة، إلى حد كبير، عن ازدياد ضخم في نسب التعاطي بين النساء والشبان في البلدان الآسيوية حيث تُفتح الأبواب بالقوة وذلك من خلال التهديد بفرض عقوبات تجارية أمريكية حادة»[43]. أما الكارتلات الكولومبية، على خلاف ذلك، فغير مسموح لها بأن تدير حملات دعاية ضخمة يقوم فيها نظير لجو كامل Joe Camel بتمجيد عجائب الكوكايين.

وبفضل الولع الأمريكي «بالتجارة الحرة»، و«حرية التعبير» للمعلنين عن مواد قاتلة، فقد توسعت تجارة السجائر العالمية

43. آلافن ويندر، تيد تشين، وويليم مفوكو، «تأثير صادرات التبغ الأمريكي على نسب التدخين بين النساء والشبان في آسيا»، إنترناشيونال كوارترلي أوف كميونيتي هيلث إديوكيشن (1993 ـ 1994). تشين وويندر، أباكت APACT: تنظيمه وتأثيره على مقاومة إمبريالية التبغ الأمريكية، انترناشيونال كوارترلي (1991 ـ 1992) انظر أيضاً حول جلسات استماع USTR التي أجبرت البلدان الآسيوية على فتح أبوابها للمخدرات الأمريكية القاتلة، وللإعلانات العدوانية، في الوقت الذي أعلن فيه جورج بوش «حرب المخدرات» الجديدة، ورد فعل وسائل الإعلام المدهش على هذين الحدثين المتزامنين، انظر: ردع الديموقراطية، حول الوفيات الكولومبية بالمقارنة مع الأمريكية، انظر: بيتر بورن، منتدى التنمية العالمية، 6 حزيران 1988، وقد أورده حويس ميلن وتيموثي هولتز، «الشركات عابرة القوميات وصحة الفقراء»، في كيم وآخرون، الموت من أجل النمو.

جداً، في ازدياد بلغ خمسة أضعاف من 1975 إلى 1996[44]، وهذا توضيح درامي عن بعض نتائج رفاه علم اللاهوت السياسي المتعصب، الذي يرفع «التجارة» إلى الرتبة الأعلى بين القيم الإنسانية: «التجارة» ضمن علامتي اقتباس، بسبب البناء الإيديولوجي جداً للمفهوم.

نحن بالتالي مخولون، وبالفعل، ملزمون أخلاقياً بأن نسأل إن كانت كولومبيا، وتايلاند، والصين، والأهداف الأخرى للسياسات التجارية الأمريكية، والتعزيز العدواني للصادرات المهلكة، يمتلكون الحق في شن حرب عسكرية، وكيماوية، وبيولوجية في نورث كارولاينا. وإذا لم يكن لهم الحق، فلماذا؟

يمكننا أن نسأل أيضاً لماذا لا تُشن غارات من قبل قوة دلتا على المصارف، والشركات الكيماوية الأمريكية، رغم أنه ليس سراً أنها هي أيضاً منغمسة في تهريب المخدرات؟ وبوسعنا أن نسأل أيضاً: لماذا لا يجهز البنتاغون للهجوم على كندا، التي تحل الآن محل كولومبيا والمكسيك كمزودة بالماريجوانا؟ وصارت الأنواع، ذات القدرة العالية، المنتج الزراعي الأكثر قيمة لشركة بريتش كولومبيا، وأحد أهم قطاعات الاقتصاد (في

44. ستيفن بزروتشكا، «هل العولمة خطيرة على صحتنا؟»، ويسترن جورنال أوف ميديسن، أيار 2000.

كيبك ومانيتوبا أيضاً)، مع زيادة بلغت عشرة أضعاف في العامين الماضيين. أو للهجوم على الولايات المتحدة، المنتج الرئيسي للماريجوانا، وعن طريق الزراعة المائية، والتي كانت، لفترة طويلة، مركز صناعة مخدرات غير قانونية، عالية التقنية (الإي تي إس، محفزات على نمط الأمفيتامين)، هذا القطاع الأكثر نمواً لضرر المخدرات، حيث يوجد ثلاثون مليون متعاط في أنحاء العالم، وعلى الأرجح يتجاوز عدد متعاطي الهيروين والكوكايين[45].

ليست هناك حاجة لمراجعة تفصيلية للتأثيرات المهلكة للمخدرات الأمريكية. إذ استنتجت المحكمة العليا مؤخراً أنه «تبين بوضوح» أن التبغ «هو التهديد الوحيد الأكبر للصحة العامة في الولايات المتحدة»، ومسؤول عن أكثر من أربعمائة ألف وفاة سنوياً، أكثر من الإيدز، وحوادث السيارات، والكحول، والجرائم، والمخدرات اللاشرعية، والحرائق مجتمعة؛ ودعت المحكمة الكونغرس لتشريع الضوابط. ومع انحدار استخدام هذه المادة المهلكة في الولايات المتحدة، وبعد إجبار المنتجين

45. كولن نيكرسون، «تهديد من الحدود الشمالية»، بوسطن جلوب، 26 نيسان 2000. برنامج الأمم المتحدة العالمي للسيطرة على المخدرات، التقرير حول المخدرات في العالم، أوكسفورد 1997. انظر كتابي: ردع الديموقراطية للاطلاع على سجل مثير حول المصارف والشركات الكيماوية، ورد فعل واشنطن.

على دفع تعويضات ضخمة للضحايا، انتقلوا إلى الأسواق الخارجية، وهذه ممارسة عادية أخرى. فضريبة الموت لا تُحصى. وقدر عالم الأوبئة في جامعة أكسفورد ريتشارد بيتو أنه في الصين وحدها، وبين الأطفال تحت سن العشرين اليوم، سيموت خمسون مليوناً من أمراض مرتبطة بالتدخين، وهو عدد كبير بسبب عقيدة «التجارة الحرة» الأمريكية العالية الاختيار[46].

ومقارنة مع أربعمائة ألف حالة وفاة يسببها التبغ كل عام في الولايات المتحدة، حطمت الوفيات الناجمة عن المخدرات رقماً قياسياً هو ستة عشر ألف وفاة في 1997. فضلاً عن ذلك، لا يتلقى العلاج إلا 4 من كل 10 من المدمنين الذين يحتاجون إليه، بحسب تقرير للبيت الأبيض[47]. وتثير هذه الحقائق المزيد من الأسئلة حول بواعث حرب المخدرات. أما جدية القلق من تعاطي المخدرات فقد ظهرت حين كانت لجنة من البيت الأبيض تدرس خطة كلينتون، كولومبيا. ورفضت تعديلاً اقترحته العضو الديموقراطية من كاليفورنيا، نانسي بيلوزي، دعا إلى تمويل خدمات خفض الطلب على المخدرات. ومن المعروف جيداً أن العلاج والوقاية هما أكثر فعالية من الإجراءات القسرية. واكتشفت دراسة ذكرت بشكل واسع، قامت بها شركة راند،

---

46. ليندا جرين هاوس، «مقتطفات من آراء المحكمة العليا»، نيويورك تايمز، 22 آذار، 2000. بيتو، انظر: الفصل العاشر من هذا الكتاب.

47. جون دونيللي، بوسطن جلوب، 22 آذار، 2000.

ورعاها الجيش الأمريكي، والمكتب القومي لمكافحة المخدرات، أن الأموال التي صرفتْ على معالجة المخدرات المحلية كانت فعالة أكثر بـ 23 مرة من «ضبط بلد المصدر» (خطة كولومبيا لكلينتون)، وأكثر فعالية بإحدى عشرة مرة من الحرم، وبسبع مرات من فرض القانون المحلي[48].

لكن الممر الرخيص والفعال لن يُسلك. وإنما تم صنع «حرب المخدرات» لاستهداف الفلاحين الفقراء في الخارج، والفقراء في الداخل؛ باستخدام القوة، وليس من خلال الإجراءات البناءة للتخفيف من المشكلات التي تحرض عليها بشكل مزعوم، بجزء من الكلفة.

وبينما كانت تُصاغ خطة كلينتون، كولومبيا، ناقش مسؤولون كبار في الإدارة اقتراحاً من مكتب الإدارة والميزانية لأخذ مائة مليون دولار من مبلغ 3.1 بليون دولار، كان مخصصاً آنذاك لكولومبيا، وذلك لاستخدامها في معالجة المدمنين الأمريكيين. لكن هذا الطلب جوبه بمعارضة شبه جماعية، وخاصة من «قيصر المخدرات»، الجنرال باري مكافري، وتم إسقاط الاقتراح. وبالمقارنة، حين أعلن الرئيس نيكسون ـ الذي هو آخر رئيس ليبرالي من نواح عدة ـ حرباً ضد

48. وجهات نظر منشقة للمحترمة نانسي بيلوزي، والمحترم ديفد أوبي في تقرير لجنة الكونغرس، 14 آذار، 2000، وزعتها WOLA Á

المخدرات في 1971، ذهب ثلثا التمويل إلى المعالجة، التي شملت أرقاماً قياسية من المدمنين؛ وحدث هبوط حاد في الاعتقالات المرتبطة بالمخدرات، وفي عدد المساجين الفيدراليين. ومنذ 1980، على أي حال، «انتقلت الحرب ضد المخدرات إلى معاقبة المسيئين، ومراقبة الحدود، ومحاربة الإنتاج في بلدان المصدر»[49]. وكانت إحدى النتائج المترتبة على ذلك الارتفاع الكبير في الجرائم المرتبطة بالمخدرات (أحياناً دون ضحايا)، وانفجار سكاني في السجون، وصل إلى مستوى يتجاوز بكثير أي مستوى في أية بلاد صناعية، وربما كان رقماً قياسياً عالمياً، دون تأثير قابل للرصد في توفر المخدرات، أو أسعارها.

إن ملاحظات كهذه، والتي نادراً ما تكون غامضة، تثير السؤال عن هدف الحرب ضد المخدرات. فمن المعروف على نطاق واسع أنها تفشل في إنجاز غاياتها المعلن عنها، وأن الأساليب الفاشلة يتم اتباعها بحيوية، بينما تُرفض الطرق الفعالة لتحقيق الأهداف المعلنة. بالتالي من المعقول أن نستنتج أن «الحرب ضد المخدرات»، المطروحة في الشكل العقابي، الذي طبق في العشرين سنة الماضية، تنجز أهدافها، وليست فاشلة. ما هذه الأهداف؟ هناك جواب ضمني في تعليق قام به السيناتور

49. جون مايكل تونري دونيللي، بوسطن جلوب، 21 شباط 2000.

دانييل باتريك موينيهان، وهو واحد من قلة من أعضاء مجلس الشيوخ، الذين انتبهوا بدقة إلى الإحصاءات الاجتماعية، بينما كان يعلن المرحلة الأخيرة من «الحرب ضد المخدرات». قال معلقاً: إن تبني هذه الإجراءات «يجعلنا نختار مواجهة مشكلة جريمة مستفحلة تتركز بين الأقليات». ويرى عالم الجريمة مايكل تونري أن «مخططي الحرب كانوا يعرفون بدقة ما يفعلونه». وما كانوا يفعلونه هو أولاً: التخلص من «السكان الزائدين»، «الناس الذين يمكن التخلص منهم»، desechables كما كانوا يدعونهم في كولومبيا، حيث استأصلهم «التطهير الاجتماعي»؛ وثانياً: تخويف كل شخص آخر، وهذه مهمة ليست بلا أهمية في فترة يُفرض فيها شكل محلي من «التكيف البنيوي»، بكلف مرتفعة لأغلبية السكان[50].

---

50. إهمال مؤذ: العرق، الجريمة، والعقاب في أمريكا، أوكسفورد، 1995. انظر: خوان بابلو أوردونيث، ليس هناك إنسان يمكن التخلص منه (لجنة كولومبيا لحقوق الإنسان، واشنطن دي سي، 1995). أوردونيث هو ناشط حقوق إنسان آخر أجبر على الهرب من بلاده بسبب تهديدات بالقتل. حول عواقب السياسة بالنسبة لسكان الولايات المتحدة انظر: مارك وماركي لويزا ميرينغوف، الصحة الاجتماعية للأمة، أوكسفورد، 1999. القائمة الأخيرة لتقرير الصحة الاجتماعية الذي أصدرته مؤسسة فوردهام للإبداع في السياسة الاجتماعية، والتي تراقب المؤشرات الاجتماعية (كما تفعل الهيئات الحكومية في بلدان صناعية أخرى). كانت استنتاجاتهم الأكثر أهمية هي أن المؤشرات الاجتماعية فحصت الناتج السنوي الإجمالي بدقة إلى منتصف السبعينات، ولقد انخفض منذ ذلك الوقت،

وترى دراسة متعمقة «أنه بينما تفيد الحرب على المخدرات، بين فترة وأخرى، إلا أنها، وفي غالب الأحيان، تحط من شأن الصحة والأمان العام، فهي تخدم بانتظام مصالح الثروة الخاصة: المصالح التي تكشفها نماذج الرابحين والخاسرين، الأهداف، وغير المستهدفين، والممولين جيداً، وسيئي التمويل». وفقاً لـ«المصالح الرئيسية للسياسة الأمريكية الخارجية، والمحلية بعامة»، والقطاع الخاص، الذي «يملك التأثير الأكبر على السياسة»[51].

يمكن أن يناقش المرء البواعث، لكن العواقب في الولايات المتحدة، وخارجها، جلية للعيان.

تاركاً الولايات المتحدة تحت مستوى 1959، فيما يقولون إنه «ركود اجتماعي». ويتزامن التبدل مع هجوم العولمة الرسمية، والنسخة المحلية عن «الإصلاحات الليبرالية الجديدة» الانتقائية.

51. تشاين وآخرون، «حرب المخدرات في منظور»، مرجع سبق ذكره. حول نظام العدالة الجنائية في الماضي والحاضر، انظر: راندال شيلدن، ضبط الطبقات الخطيرة: مقدمة نقدية في تاريخ العدالة الجنائية (آلان وباكون، قيد الصدور).

الفصل السادس

كوبا والولايات المتحدة*

داود يواجه جالوت**

تمتلك كوبا والولايات المتحدة موقعاً مثيراً للفضول ـ وفي الحقيقة فريداً ـ في العلاقات الدولية. وليست هناك حالة مشابهة لذلك الهجوم المستمر من قوة ضد أخرى: وفي هذه الحالة هجوم القوة العظمى ضد بلاد من العالم الثالث، فقيرة، وهو هجوم اعتمد على الإرهاب، والحرب الاقتصادية، واستمر أربعين عاماً.

وفي الحقيقة، يعود التعصب الكامن وراء هذا الهجوم إلى

* هذه نسخة محررة من كلمة ألقيث في كنيسة أولد ساوث في بوسطن، 1 حزيران، 1999، ورعاها قساوسة من أجل السلام.

** الجبار الفلسطيني الذي حاربه داود ـ المغني الأكبر، لحسن سعيد الكرمي.

وقت طويل جداً. فمن الأيام الأولى للثورة الأمريكية كانت أعين الآباء المؤسسين على كوبا. وكانوا صريحين تماماً حول هذا الأمر. وكان جون كوينسي آدامز، هو الذي قال، حين كان وزيراً للخارجية: إن احتلالنا لكوبا يمتلك «أهمية فائقة للعادة» للمستقبل السياسي والتجاري للولايات المتحدة. وقال آخرون: إن مستقبل العالم يعتمد على احتلالنا لكوبا. كانت مسألة «أهمية فائقة للعادة» منذ بداية التاريخ الأمريكي، وبقيت هكذا. فالحاجة إلى امتلاك كوبا هي المسألة الأقدم في السياسة الخارجية الأمريكية.

إن العقوبات الأمريكية ضد كوبا هي الأكثر قسوة في العالم، أكثر قسوة بكثير من تلك التي فرضت على العراق، على سبيل المثال. ونُشر خبر صغير في نيويورك تايمز مؤخراً قال إن الكونغرس يمرر قانوناً للسماح للمصدرين الأمريكيين بإرسال الطعام والدواء إلى كوبا. وشرح النبأ أن هذا تم بإلحاح من المزارعين الأمريكيين. أما كلمة «مزارعين» فهي تأنق بياني يعني «المشاريع التجارية الزراعية الأمريكية»، لكن هذا يبدو أفضل لو قلت: «مزارعين». ومن الصحيح أن العمل التجاري الزراعي الأمريكي يريد العودة إلى السوق. ولم تشر هذه المقالة إلى أن تقييد بيع وتصدير الطعام والأدوية هو انتهاك فاضح للقانون الإنساني الدولي. وشجبته كل هيئة ذات صلة. حتى منظمة الدول الأمريكية المذعنة عادة، والتي نادراً ما تقف ضد

الزعيم، شجبت هذا وعدته غير قانوني وغير مقبول (انظر الفصل 12).

إن السياسة الأمريكية تجاه كوبا فريدة من نواح متنوعة، قبل كل شيء بسبب الهجوم المتواصل، وثانياً لأن الولايات المتحدة معزولة كلياً في العالم، في الحقيقة، معزولة 100٪، لأن الدولة الوحيدة التي ينبغي عليها أن تصوت بشكل آلي مع الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، هي إسرائيل، التي تنتهك الحظر علناً، مخالفة تصويتها.

إن حكومة الولايات المتحدة معزولة أيضاً عن سكانها. فبحسب آخر استفتاء للرأي اطلعت عليه، يعارض ثلثا السكان في الولايات المتحدة الحظر. لكنهم لا يأخذون بالاستفتاءات في عالم الأعمال، وهناك دليل قوي بأن القطاعات الرئيسية في عالم الأعمال، والشركات الكبرى، تعارض الحظر بشدة. وهكذا فإن عزلة الولايات المتحدة هي عنصر آخر غير عادي. فالولايات المتحدة معزولة عن سكانها، وعن صانعي القرار الرئيسيين في هذا المجتمع، الذين يسيطرون على الحكومة بشكل كبير، وعن الرأي الدولي، لكنها لا تزال، رغم ذلك، ملتزمة، وبتعصب، بسياستها التي تعود إلى جذور الجمهورية الأمريكية.

سببت كوبا هستيريا حقيقية بين المخططين. وكان هذا

صارخاً، بخاصة، في عهد كينيدي. وتصف الوثائق الداخلية لإدارة كينيدي، المتاحة حالياً، جواً مما دعي بـ «الوحشية»، و«التعصب»، بسبب فشل الولايات المتحدة في إعادة غزو كوبا. وكانت تصريحات كينيدي العامة نفسها وحشية بما يكفي. وقال علناً: إن الولايات المتحدة سيجرها حطام التاريخ إذا لم تعاود وضع كوبا تحت سيطرتها.

وفي 1997، في منظمة التجارة العالمية، حين اتهم الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة بالانتهاك الصارخ، لقواعد منظمة التجارة العالمية في الحظر، رفضت الولايات المتحدة حكمها، الأمر الذي لم يكن مفاجئاً، لأنها ترفض حكم الهيئات الدولية بعامة. لكن الأسباب كانت هامة. رفضت حكمها على أرضية تحفّظ يتعلق بالأمن القومي. فالأمن القومي الأمريكي مهدد بوجود كوبا، وبالتالي ينبغي على الولايات المتحدة أن ترفض حكم منظمة التجارة العالمية. وبالفعل، لم تجعل الولايات المتحدة ذلك الموقف رسمياً، لأنها إن فعلت ذلك ستعرض نفسها للسخرية العالمية، لكن هذا ما كان الموقف عليه، وتم التصريح به علناً، وبشكل متكرر. إنها مسألة أمن قومي؛ وبالتالي لا تستطيع النظر في حكم منظمة التجارة العالمية.

سيسركم أن تعرفوا أن البنتاغون قللت من شأن التهديد الكوبي بغزو الولايات المتحدة مؤخراً. التهديد لا يزال موجوداً، لكنه ليس خطيراً كما في السابق. وشرحت أن السبب

هو تدهور القوات العسكرية الكوبية المخيفة بعد نهاية الحرب الباردة، بعد أن توقف الاتحاد السوفياتي عن دعمها. وهكذا نستطيع أن نرتاح قليلاً؛ ولا ينبغي أن نختبئ تحت الطاولات كما علمونا أن نفعل في الصف الأول. وهذا لم يثر أية سخرية حين تم التصريح به علناً، على الأقل هنا. أنا متأكد من أنه أثار السخرية في أمكنة أخرى؛ بوسعكم تذكر رد السفير المكسيكي حين كان جون إف كينيدي يحاول أن ينظم أمناً جماعياً ضد كوبا في بداية الستينيات في المكسيك: قال السفير إنه سينسحب للأسف لأنه إذا قال للمكسيكيين إن كوبا تشكل تهديداً لأمنهم القومي، فإن أربعين مليون مكسيكي سيموتون من الضحك.

فهذه الهستيريا، والتعصب الأعمى، هما بالفعل غير عاديين، ومهمان، ويستحقان التحليل والتفكير. من أين يأتي هذا؟ يمكن أن يشرح العمق التاريخي الأمر جزئياً، لكن هناك ما هو أكثر مما هو موجود في العالم الحالي. والإطار الجيد للتفكير هو ما أصبح الآن الفرضية الرئيسية في الخطاب الفكري، في المجلات الجدية بخاصة. إنه ما يُدعى بـ«الإنسانوية الجديدة»، التي أعلنها كلينتون وبلير، ومعاونون مختلفون، برهبة وقداسة. وبحسب هذه الفرضية، التي تقرؤونها مرة بعد أخرى: نحن ندخل حقبة جديدة مجيدة، ألفية جديدة، بدأت، فعلياً، منذ عشرة أعوام حين تحررت الدولتان المتنورتان، كما تدعوان نفسيهما، من أغلال الحرب الباردة، وأصبحتا قادرتين،

بالتالي، على إعادة تكريس نفسيهما، بنشاط كامل، لمهمتهما التاريخية وهي منح العدالة، والحرية، لشعوب العالم التي تعاني، وحماية حقوق الإنسان في كل مكان، بالقوة إذا اقتضت الضرورة، الأمر الذي مُنعتا من القيام به أثناء مقاطعة الحرب الباردة لنا.

إن تجديد المهمة المقدسة واضح تماماً؛ وهو ليس متروكاً للخيال. ألقى كلينتون خطاباً رئيسياً في قاعدة نورفولك الجوية، في الأول من نيسان من عام 1999، شرح فيه لماذا يجب أن نقصف كل ما نراه أمامنا في البلقان. وقدمه وزير الدفاع، ويليم كوهن، الذي افتتح ملاحظاته بتذكير الجمهور ببعض الكلمات الدرامية التي افتتحت القرن الماضي. ذكر ثيودور روزفلت، الذي أصبح رئيساً فيما بعد، الذي قال: «إذا لم تكونوا راغبين بالقتال من أجل مُثُل عظيمة، فإن هذه المُثُل ستتلاشى». وكما افتتح ثيودور روزفلت القرن بتلك الكلمات المثيرة، اختتم، خليفته، ويليم كلينتون، القرن بالموقف نفسه.

كانت تلك مقدمة مهمة لكل من درس منهاجاً في التاريخ الأمريكي، وهو، منهاج حقيقي. إن ثيودور روزفلت، كما كانوا يعلمون، كان أحد أكثر العنصريين، والمخرفين الفائقين للعادة في التاريخ المعاصر. وكان معجباً أيما إعجاب بهتلر، ولسبب جيد. فكتاباته تصدم القارئ. وبنى شهرته من خلال المشاركة في الغزو الأمريكي لكوبا. فبحلول 1898، كانت كوبا قد

حررت نفسها من أسبانبا بعد صراع طويل، ولكن الولايات المتحدة لم تكن تتعرض لأي من هذا، وهكذا غزت كي تعرقل نجاح الصراع من أجل الاستقلال. وبسرعة تحولت كوبا إلى ما دعاه بـ «مستعمرة حقيقية» للولايات المتحدة بروفيسوران من هارفارد، حررا أشرطة كينيدي مؤخراً. وبقيت إلى عام 1959. هذا وصف صحيح. لقد حُوِّلتْ كوبا إلى «مستعمرة حقيقية» بعد الغزو الذي وُصِفَ بأنه تدخل إنساني، بالمصادفة.

كانت الولايات المتحدة معزولة تماماً في ذلك الوقت أيضاً. وكانت حكومة الولايات المتحدة معزولة، بالطبع، عن الشعب الكوبي، لكنها كانت أيضاً معزولة عن السكان الأمريكيين، الذين كانوا سذجاً بما يكفي لتصديق الدعاية، وكانوا بشكل ساحق مع تحرير كوبا Cuba libre دون أن يفهموا أن هذا كان الشيء الأخير في أذهان قادتهم، أو، من وجهة نظر أخرى، الشيء الأول في أذهانهم، لأنه كان عليهم منعه.

فالمُثُل النبيلة التي قاتل روزفلت من أجلها كانت في الحقيقة، جزئياً: منع الاستقلال من خلال التدخل الإنساني. على أي حال، في الوقت الذي خطب فيه، في 1910، كانت القيم التي يجب أن نعززها بالقوة قد توضحت بشكل أكثر درامية في مكان آخر غير كوبا، وأعني في غزو الفلبين. كان ذلك الغزو أكثر الحروب الاستعمارية إجراماً في التاريخ، وأدى إلى قتل مئات الآلاف من الفلبينيين. واعترفت الصحف أنها

مجزرة جماعية، ولكنها نصحت بأننا يجب أن نواصل قتل «المحليين» على الطريقة الإنكليزية، إلى أن «يحترموا أسلحتنا» ويحترموا، في النهاية، نوايانا الطيبة. وكان هذا أيضاً يدعى بالتدخل الإنساني.

ثمار الغزو

كانت هناك مشكلتان. قال الرئيس مكينلي: لا نستطيع الزعم، عند هذه النقطة، بأننا حصلنا على موافقة الفلبينيين، لكن هذا غير مهم لأننا حصلنا على موافقة ضمائرنا في إنجاز هذا الفعل الإنساني العظيم، وفي النهاية، هذا ما يهم. وعارض الحرب بقوة عدد قليل من الأشخاص، منهم، على سبيل المثال الأديب مارك توين، الذي عُتم عليه لمدة تسعين عاماً، وظهرت مقالاته ضد الإمبريالية في 1992. لكن مكينلي أشار إلى أن «هذا ليس وقتاً جيداً للمحرر كي يطرح أسئلة جيدة، تتعلق بالحرية والحكومة، للمُحررين». وهكذا سننتظر إلى أن يتوقفوا عن إطلاق النار على منقذيهم، وبعدها سنشرح لهم مسائل الحرية. كانت هذه هي القيم التي يُدافع عنها، بمئات الآلاف من الجثث ودمار هائل، في النصف الأول من القرن، وهذه هي القيم التي يُقال لنا الآن إننا يجب أن نقاتل من أجلها وندعمها، كما يعلن الوريث الحالي لقيم ثيودور روزفلت.

وتتطلب المسألة إيماناً كبيراً بالنظام العقائدي الأمريكي

للتلفظ بهذه الكلمات، وتوقع ألا يغضب الناس منها، وعلى ما يبدو لقد فعل هذا الإيمان فعله، إذ لم يُسجل، بحسب معرفتي، أي غضب، إلا في الدوائر الهامشية المعتادة. وكانت تلك الفترة نقطة تحول في التاريخ الحديث، وبالتأكيد في التاريخ الأمريكي، ثم في تاريخ العالم. وحتى ذلك الوقت، ومنذ الثورة، كانت الولايات المتحدة منغمسة في مهمتها الرئيسية، والتي عبر عنها مؤرخ دبلوماسي في 1969 قائلاً: إنها مهمة «قطع الأشجار، واستئصال الهنود، وتدوير حدودها الطبيعية». وكان أحد التأثيرات المفيدة لمذهب الفعالية* في الستينيات هو أن مؤرخاً بارزاً لا يستطيع التفوه بهذه الكلمات اليوم، ولا حتى مخرف شوفيني. لا أحد سيكتب هذا اليوم. يمكن أن يفكروا به، ولكنهم سيعرفون أنهم ينبغي ألا يقولوه.

وهكذا بعد «قطع الأشجار، واستئصال الهنود، وتدوير الحدود الطبيعية»، كان من الضروري الالتفات إلى عوالم جديدة لغزوها. ففي 1888 أعلن وزير الخارجية جيمس بلين الغزوات التالية. وقال إن هناك ثلاثة أمكنة تمتلك قيمة كافية لاحتلالها بسرعة: هاواي، كوبا وبويرتو ريكو. وبعد بضع سنوات، أبلغ السفير الأمريكي في هاواي واشنطن بأن «الإجاص في هاواي

---

* مذهب يؤكد على ضرورة اتخاذ الاجراءات الفعالة أو العنيفة (كاستعمال القوة لتحقيق الأغراض السياسية) ـ المورد.

في قمة نضجه الآن»، وحان قطافه، وقطفته الولايات المتحدة، وأخذت هاواي من سكانها الأصليين بمزيج من القوة الساحقة والمكر. وكانت هذه واحدة. وكان السفير يكرر، في الحقيقة، كلمات جون كوينسي آدامز، التي تعود إلى سبعين سنة مضت، والذي وصف كوبا بأنها «ثمرة لم تنضج» بعد، لكنه قال: إنها ستصبح ثمرة ناضجة، وحين تنضج ستقع في أيدينا «من خلال قوانين الجاذبية السياسية». كان هذا حوالي 1820.

كانت المشكلة طوال القرن التاسع عشر هي الرادع البريطاني. أما في الستينيات، والسبعينيات، والثمانينيات، فقد كانت الرادع الروسي. لكن العدو الكبير في القرن التاسع عشر، العدو الذي كان يجب أن يركع، كما أشير مرة بعد أخرى، فقد كان بريطانيا. لهذا السبب لا تزال كندا وكوبا لونين مختلفين على الخريطة. لقد وضع ذلك الرادع حدوداً على الحماسة التحريرية للثوريين وورثتهم. لكن آدامز أشار، بشكل صحيح تماماً، كما فعل توماس جيفرسون وآخرون، أنه مع مرور الزمن ستتغير موازين القوى، ولن يكون الرادع البريطاني فعالاً، وستتمكن الولايات المتحدة من احتلال كوبا، كما يجب أن تفعل بسبب أهميتها الفائقة للعادة بالنسبة للولايات المتحدة، بقوانين الجاذبية السياسية، أي، بالقوة. وحدث هذا في 1898. إذ غزت الولايات المتحدة كوبا كي تمنع التهديد الكبير، أي تحررها من أسبانيا. وتم احتلال بويرتو ريكو في العام نفسه،

وجاءت الفلبين كعلاوة إضافية. لم يتم التفكير بها، ولكنها بدت ثمرة ناضجة، أيضا، وتم تسميدها بكثير من الجثث.

كانت جميع تلك الأحداث مخططاً لها. وفي الحقيقة، كانت الثمرة الأضخم، والتي تمتلك نظاماً ضخماً هي الصين. فالصين كانت طوال ألفي عام إحدى أهم البلدان في العالم، وقوة تجارية وصناعية رئيسية، ولكن هذا تغير بحلول القرن التاسع عشر. وفي نهاية القرن كانت القوى الأوروبية واليابان مشغولة بتقطيع الصين، وأرادت الولايات المتحدة أن تشارك في الفعل كونها قوة ناشئة. كانت تجارة الصين أسطورة كبيرة من الأيام الأولى لنيوإنجلاند: كان تجار نيوإنجلاند ذاهبين لجني النقود من تجارة الصين. ومن أجل استغلال تجارة الصين، وأن نلعب دورنا الملائم في تقطيع الصين، كان من الضروري تحويل المحيط الهادي، والبحر الكاريبي، إلى «بحيرتين أمريكيتين»، كما عبر المخططون عن الأمر. وكان هذا يعني احتلال كوبا، والسيطرة على الكاريبي، وسرقة ما دعي ببنما من كولومبيا ـ إنجاز آخر من إنجازات ثيودور روزفلت ـ وشق القناة، واحتلال هاواي، واحتلال الفلبين كقاعدة أخرى للتجارة مع الصين، وفي الحقيقة تحويل هذين البحرين، الكاريبي، والهادي، إلى بحيرتين أمريكيتين، كما هما اليوم.

كان كل فعل من أفعال 1898 وما تبعها مرتبطاً، بطريقة أو أخرى، وعادة بشكل واضح، مع ذلك الهدف طويل الأمد.

ويشمل هذا ما دعي بلازمة ثيودور روزفلت الطبيعية لعقيدة مونرو، التي صاغت، رسمياً، حق الولايات المتحدة بحكم الكاريبي. وحصلت الغزوات المتكررة لنيكاراغوا، وغزوات وودرو ويلسون، الدموية جداً، لجمهورية الدومينيكان وهاييتي، وكان غزو هاييتي في غاية الوحشية لأنه كان مصطبغاً بالعنصرية المتطرفة، ولن تشفى هاييتي من هذا أبداً، وفي الحقيقة يمكن ألا تكون صالحة للسكنى لعقدين. بالإضافة إلى أفعال أخرى كثيرة في تلك المنطقة كانت كلها جزءاً من الإنسانوية الجديدة، التي نعيد إحياءها الآن.

وربما كان الإنجاز الرئيسي في فنزويلا، حيث نجح وودرو ويلسون، في 1920، في طرد العدو البريطاني، الذي أضعفته، في ذلك الوقت، الحرب العالمية الأولى. كانت فنزويلا تمتلك أهمية استثنائية. وكان العالم يتحول إلى اقتصاد يستند إلى النفط في ذلك الوقت. وكانت أمريكا الشمالية، أي الولايات المتحدة الأمريكية، المنتج الرئيسي للنفط في ذلك الوقت، وبقيت هكذا إلى حوالي عام 1970، لكن فنزويلا كانت مصدر نفط مهم، أحد أكبر المصادر في العالم، وكانت، في الحقيقة، أكبر مصدر مفرد إلى 1971، ولا تزال أكبر مصدِّر إلى الولايات المتحدة. وهكذا فإن طرد بريطانيا من هناك أمر مهم جداً. كانت فنزويلا تمتلك أيضاً ثروات أخرى، مثل الحديد، ولقد أغنت الشركات الأمريكية نفسها في فنزويلا لعقود ـ ولا

تزال تفعل ذلك ـ بينما دعمت الولايات المتحدة سلسلة من الديكتاتوريات المجرمة لتبقي الشعب خاضعاً.

إن «أشرطة كينيدي»، الأشرطة السرية لأزمة الصواريخ الكوبية، لا تقدم معلومات كافية بما أن كل شيء هناك تقريباً حصل بطريقة أو أخرى، لكنها تقدم معلومات عن بضعة أمور جديدة. أحد الأمور الجديدة هو شرح لأحد أسباب اهتمام الأخوين كينيدي، روبرت وجون إف. بالصواريخ في كوبا. كانا قلقين من أن تصبح عائقاً لغزو أمريكي لفنزويلا، الذي اعتقدا أنه ضروري، لأن الموقف هناك كان يخرج من السيطرة. فالصواريخ في كوبا يمكن أن تمنع الغزو. وقال جون إف. كينيدي، مشيراً إلى ذلك: إن عملية خليج الخنازير كانت عملاً صائباً. سنتأكد من أننا سنربح؛ لا نستطيع قبول أي عائق كهذا لعملنا الخيري في المنطقة. وبعد أزمة الصواريخ، وعلى عكس ما قيل في غالب الأحيان، لم تتعهد الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا. دعمت الإرهاب، وبالطبع كان الحظر موجوداً وفرض بقسوة أكبر، وهكذا بقيت الأمور جوهرياً كما هي.

تهديد كاسترو

وكما ذكرت، كانت كوبا مستعمرة حقيقية للولايات المتحدة إلى كانون الثاني 1959؛ ولم يستغرق الأمر طويلاً حتى بدأت العجلات تدور مرة أخرى. وفي منتصف 1959 ـ نمتلك

الآن الكثير من الوثائق المتاحة من تلك الفترة، ولهذا، الصورة كاملة ـ قررت إدارة إيزنهاور، بشكل غير رسمي، بأن تغزو كوبا من جديد. وفي تشرين الأول من عام 1959 كانت الطائرات المنطلقة من قواعدها في فلوريدا تقصف كوبا. وزعمت الولايات المتحدة أنها غير قادرة على فعل أي شيء حيال ذلك، وبقيت «عاجزة» أثناء الأفعال الإرهابية الأخيرة، والتي قام بها عملاء دربتهم السي. آي. إي. كالعادة.

وفي آذار من عام 1960، اتخذت إدارة إيزنهاور، سرياً، قراراً بغزو كوبا، ولكن بشرط: يجب أن يُنجز الغزو بطريقة لا تكون يد الولايات المتحدة واضحة فيها. وكان سبب ذلك هو أنهم كانوا يعرفون أن هذا سيفجر أمريكا اللاتينية إذا تبين أن الولايات المتحدة أعادت احتلال كوبا. فضلاً عن ذلك، كانت لديهم استفتاءات تشير إلى أن هناك في كوبا مستوى عالياً من التفاؤل، ودعماً قوياً للثورة؛ ومن الواضح أنه سيكون هناك الكثير من المقاومة. ولهذا كان عليهم أن يطيحوا بالحكومة، ولكن بطريقة لا تظهر تورطهم في الأمر.

بعد ذلك بوقت قصير، جاءت إدارة كينيدي. وكانت متوجهة كثيراً نحو أمريكا اللاتينية؛ ولقد قام كينيدي، قبل توليه للسلطة، بتأسيس بعثة أمريكية لاتينية لدراسة شؤون القارة. وترأس هذه البعثة المؤرخ آرثر شليسنجر، الذي نُشرَ تقريره الآن. أبلغ فيه الرئيس كينيدي عن نتائج البعثة بخصوص كوبا.

وقال: إن المشكلة في كوبا هي «انتشار فكرة كاسترو عن تولي البلد لشؤونه بنفسه». وقال إن هذه الفكرة تروق جداً في كل أنحاء أمريكا اللاتينية، حيث «توزيع الأراضي، والأشكال الأخرى من الثروة القومية، هو لصالح الطبقات المالكة. . . أما الفقراء، والمعدمون، الذين يحرضهم نموذج الثورة الكوبية، فيطلبون الآن فرصاً من أجل حياة لائقة»[1]. هذا هو تهديد كاسترو. هذا صحيح. وفي الحقيقة، إذا قرأتم وثيقة التخطيط الداخلي عبر السنين، كان هذا هو التهديد دوماً. فالحرب الباردة هي حجة للعوام. انظروا إلى السجل؛ في قضية بعد أخرى، فالأمر هو هذا بالضبط. كوبا هي ما دعيتْ بـ «فيروس» يمكن أن يصيب بالعدوى الآخرين، الذين يمكن أن تحرضهم «فكرة كاسترو عن تولي البلد لشؤونه بنفسه»، ويصدقوا أنهم يمكن أن يحصلوا على حياة لائقة أيضاً.

هذا لا يعني أن روسيا لم تُذكر. لقد ذكرت روسيا في تقرير شليسنجر يقول، في الخلفية: إن روسيا تقدم نفسها «كنموذج لتحقيق التحديث في جيل واحد»، وتقدم قروض المساعدة، والتنمية. وهكذا هناك تهديد روسي. وتم توجيهنا، بقوة، بأنه حين نفحص الإنسانوية الجديدة ليس من المفترض أن نبحث عن تلك القصص القديمة، والبالية عن الحرب

1. انظر: الفصل الأول، والهامش 3 من هذا الكتاب.

الباردة، حين منعنا الروس من القيام بأمور رائعة. ومن المهم جداً ألا نبحث، لأن المؤسسات بقيت دون تغيير، وبقي التخطيط دون تغيير، والقرارات لم تتغير. ومن الأفضل بكثير أن نضمن أن الشعب لا يعرف شيئاً عنها.

تولت إدارة كينيدي مهامها، وتواصلت الأمور حتى نهاية الحرب الباردة. وهذا لا يعني أن لا شيء تغير في نهاية الحرب الباردة؛ حدث تغير. وكان الشيء الرئيسي الذي تغير هو أنه لم يعد هناك رادع سوفياتي. وعنى هذا أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر حرية من قبل، هي وكلبها الهجومي المخلص، المملكة المتحدة. وهكذا أصبحت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، أكثر حرية الآن في استخدام القوة مما كانتا عليه حين كان هناك رادع. وتم الاعتراف بذلك على الفور. لكن هناك حاجة إلى حجج جديدة. لم يعد بوسعك القول أن كل ما نفعله هو ضد الروس.

وسقط جدار برلين في 1989 لينهي الحرب الباردة بقدر ما يهم الأمر أي عاقل. وفي تشرين الأول من عام 1989، قبل شهر من سقوطه، أصدرت إدارة بوش توجيهاً سرياً يتعلق بالأمن القومي، وقد نشر الآن، دعت فيه إلى دعم صديقنا الكبير صدام حسين، وشخصيات أخرى مشابهة في الشرق الأوسط، للدفاع عنهم ضد الروس. كان هذا تشرين أول من عام 1989. وفي آذار من عام 1990 ـ بعد أربعة أشهر من سقوط

جدار برلين ـ كان على البيت الأبيض أن يقدم عرضه السنوي للكونغرس مطالباً بميزانية عسكرية ضخمة، كانت نفسها كما في الأعوام السابقة، إلا أن الحجج كانت مختلفة. وهذا ليس الآن لأن الروس قادمون، وإنما، على ما يبدو، لأن الروس ليسوا قادمين، كان السبب ما دعوه بـ «التقدم التكنولوجي» لقوى العالم الثالث. فيما يتعلق بالشرق الأوسط، تغيرت التوجيهات منذ تشرين الأول: كانت آنذاك: «الروس قادمون». وفي آذار، كانت: يجب أن تستهدف قوات تدخلنا الشرق الأوسط كما في السابق، حيث التهديد لمصالحنا «لا يمكن أن تترك على بوابة الكرملين»، على عكس أكاذيب الأربعين سنة الماضية. في قضية بعد أخرى، تتغير الحجة، وتبقى السياسات دون تغيير، لكنها الآن دون قيود.

توضح هذا على الفور في أمريكا اللاتينية. فبعد شهر من سقوط جدار برلين غزت الولايات المتحدة بنما، وقتلت مائتي، أو ربما ألفي شخص، ودمرت الأحياء الفقيرة، وأعادت تنصيب نظام من الصيارفة ومهربي المخدرات ـ ازدادت تجارة المخدرات وعمليات غسل الأموال، كما أشارت دوائر البحث الكونغرسية ـ وإلى ما هنالك. وهذا طبيعي، حاشية في التاريخ، لكن هناك اختلافين: الاختلاف الأول هو أن الحجج كانت مختلفة. كان هذا التدخل الأول منذ بداية الحرب الباردة، الذي لم يحدث للدفاع عن أنفسنا من الروس. الهدف هذه

المرة هو الدفاع عن أنفسنا من مهربي المخدرات الهسبانيين. ثانياً، اعترفت الولايات المتحدة على الفور أنها أكثر حرية في الغزو دون أي قلق من أن أحداً ما، الروس مثلاً، يمكن أن يرد في مكان ما في العالم، كما أشار مساعد وزير الخارجية آبرامز، بسعادة.

ويصح الشيء نفسه على العالم الثالث بعامة. فالعالم الثالث يمكن أن يُزدرى الآن. لم يعد هناك مجال بعد لعدم الانحياز. وهكذا أنسى العالم الثالث ومصالحه؛ لست مضطراً للتظاهر بالاهتمام به. كان هذا واضحاً جداً في السياسة منذ ذلك الوقت.

فيما يتعلق بكوبا، حدث الأمر نفسه. تماماً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، أصبح الحظر ضد كوبا أكثر قسوة، وبمبادرة ليبرالية، بالمصادفة: كانت مبادرة توريسيللي ـ كلينتون. وكانت الحجج مختلفة. قبل ذلك، كانت الحجج هي أن الكوبيين كانوا مجساً للوحش السوفياتي على وشك أن يخنقنا؛ والآن، فجأة، جعلنا حبنا للديموقراطية نعارض كوبا.

تدعم الولايات المتحدة نوعاً معيناً من الديموقراطية. ونوع الديموقراطية الذي تدعمه وصفه، بصراحة، باحث بارز درس المبادرات الديموقراطية لإدارة ريغن في الثمانينيات، وكتب من وجهة نظر شخص من الداخل، لأنه كان في وزارة الخارجية

يعمل على مشاريع «تعزيز الديموقراطية»: وهو يدعى توماس كاروزرس. يشير إلى أنه رغم أن إدارة ريغن، التي اعتقد أنها كانت مخلصة جداً، قضت على الديموقراطية في أمكنة أخرى، إلا أنها كانت مهتمة بنوع خاص من الديموقراطية، ما دعاه بأشكال الديموقراطية «المقلوبة»، التي تترك «البنى التقليدية للسلطة» في مكانها، أي تلك التي تمتلك الولايات المتحدة علاقات جيدة وطويلة معها. طالما أن الديموقراطية تمتلك هذا الشكل، فليست هناك مشكلة.

تبقى مشكلة كوبا الحقيقية كما كانت دائماً: تهديد «فكرة كاسترو بتولي البلد لشؤونه بنفسه»، التي تشكل، باستمرار، محرضاً للفقراء، والمعدمين، الذين لا يستطيعون أن يقبلوا ما تُحشى به رؤوسهم بأنهم لا يمتلكون حق البحث عن حياة كريمة. ولسوء الحظ، تواصل كوبا جعل ذلك واضحاً، على سبيل المثال، من خلال إرسال أطباء إلى جميع أنحاء العالم، بنسبة أعلى من أي بلد آخر، رغم مشاكلها الحالية، التي هي حادة، ومن خلال الحفاظ، بشكل لا يمكن تصوره، على نظام صحي يشكل إرباكاً كبيراً للولايات المتحدة. وبسبب اهتمامات كهذه، وبسبب تعصب يعود إلى التاريخ الأمريكي القديم، فإن الولايات المتحدة، في هذه اللحظة، على الأقل، تواصل الهجوم الهستيري، وستواصل ذلك إلى أن تُردع.

ورغم أن الرادع الأجنبي، الذي لم يكن فعالاً، لم يعد

موجوداً، إلا أن العائق الأكبر لا يزال حيث كان دوماً، داخل الوطن. فثلثا السكان يعارضون الحظر حتى بدون نقاش. تخيلوا ماذا سيحدث لو نوقشت المسائل بطريقة جادة وشريفة، إن هذا يترك فرصاً ضخمة لممارسة ذلك الرادع.

الفصل السابع

ممارسة الضغط

أمريكا اللاتينية*

كانت الولايات المتحدة تؤسس، بعد نهاية الحرب العالمية، نظاماً دولياً ليست فيه أنظمة إقليمية لا تستطيع الولايات المتحدة اختراقها، والسيطرة عليها، باستثناء واحد، سيُفصل عن النظام العالمي، وتتم تقويته، ومركزته تحت سيطرتنا: وهو نصف الكرة الغربي، أو، «منطقتنا الصغيرة التي هنا»، كما دعاه وزير الحرب هنري ستيمسون.

فماذا عن «منطقتنا الصغيرة التي هنا»؟ لقد كانت على الصفحات الأمامية مؤخراً، بعد إصدار تقرير لجنة الأمم المتحدة

---

* هذا مقتطف من كلمة ألقيث في كلية جماعة كوياهوغا في كليفلاند، أوهايو، في 14 آذار، 1999. ولقد رعى الكلمة الحملة الدينية حول أمريكا اللاتينية.

حول جرائم الحرب، والفظائع، في غواتيمالا. ونسب التقرير في الحقيقة جميع الفظائع ـ وكانت وحشية، إلى حد الإبادة ـ إلى الحكومة. وكان هذا نظام الحكم، الذي نصبته الولايات المتحدة، بانقلاب عسكري في 1954؛ ودعمته بقوة منذ ذلك الوقت، حتى أثناء أسوأ الجرائم الوحشية، بحماسة متزايدة. وكان الدعم، في الحقيقة، من الحزبين.

ممارسة الضغط

قامت إدارة إيزنهاور في 1954 بالإطاحة بتجربة غواتيمالا الديموقراطية، الأولى، والوحيدة، والتي استمرت عشرة أعوام، فاتحة الطريق لفترة من القمع الوحشي، والتعذيب، الذي دعمته إدارة كينيدي بقوة، وكانت هي الإدارة التي بنت عقيدة الأمن القومي، ليس لغواتيمالا فحسب، وإنما لنصف الكرة الغربي بأسره. وقاد هذا إلى طاعون من القمع في هذا النصف من الكرة، بتورط أمريكي مباشر دعمه جونسون بقوة، بينما كانت الجرائم الوحشية تتصاعد في أواخر الستينيات، واستمر الأمر هكذا. ووصلت الفظائع إلى أوجها في الثمانينيات في عهد إدارة ريغن، التي دعمت ـ علناً وبصراحة، وفي الحقيقة بهيام ـ القتلة، الذين حددتهم لجنة الأمم المتحدة. وأجبر الكونغرس الإدارة على أن تعلن، بشكل متكرر، أن وضع حقوق الإنسان يتحسن، ليس في غواتيمالا فحسب، وإنما في السلفادور،

وهندوراس، في الوقت نفسه، بحيث تستطيع الولايات المتحدة أن تواصل دعم الأنظمة. كان الكونغرس يعرف أنه يسمع الأكاذيب؛ التي اعترف بها الآن. وقدمت لجنة الأمم المتحدة تقريراً مروعاً عن غواتيمالا؛ وثمة واحد مروع مثله سيقدم عن السلفادور.

وهناك المزيد. ففي مقدمة التقرير، أكد رئيس اللجنة أن الحكومة الأمريكية، والشركات الخاصة، «مارست الضغط للإبقاء على البنية الاجتماعية، والاقتصادية الظالمة، وعتيقة الطراز في البلاد»[1]. وأكد رئيس اللجنة ذلك لأنه في صلب المسألة، حيث تُرتكب الفظائع ويُمارس الإرهاب. ويعكس هذا البنية الاجتماعية، والاقتصادية، والتي هي بنية قمع وحشي لأغلبية السكان. وحين يحاول الشعب الحصول على بعض الحقوق وحمايتها، تهبط قبضة حديدية تدعمها القوة الكبرى في نصف الكرة الغربي. هذه هي قصة «منطقتنا الصغيرة التي هي هنا».

احتجت واشنطن قائلة أن هذا الجزء من التقرير ليس عادلاً. كان، بمعنى ما، لبقاً جداً ولطيفاً. لم تكن اللجنة

---

1. كريستيان تومستشات، بروفيسور القانون الألماني الذي ترأس لجنة التوضيح التاريخية، ولقد ذكره إدوارد هيجستروم، هوستون كرونيكل، 26 شباط، 1999.

مفوضة كي تنظر في هذا الأمر، هكذا شددوا، لكنهم تركوه دون تحليل.

في اليوم نفسه الذي نشر فيه التقرير، كان هناك إعلان آخر. أغلقت شركة فيليبس ـ فان هيوسين مصنعها في غواتيمالا ـ وهو مصنع غير عشوائي؛ أغلقت المصنع الوحيد الذي تأسست فيه نقابة عمال من بين 200 مصنع ينتج أجهزة للتصدير في غواتيمالا[2]. تحقق هذا النصر النقابي في النهاية بعد صراع دام ستة أعوام بدعم كبير من مجموعات التضامن والمقاطعة. حصلوا أخيراً على نقابة، وهكذا أغلق المعمل. قال رئيس نقابة التجارة الأمريكية الشمالية*، بشكل صائب: إن فيليبس ـ فان هيوسن تبعث رسالة للعمال في غواتيمالا: «إذا قاتلتم من أجل العدالة، إذا قاتلتم من أجل نقابة، فلن نجدد عقدكم. سنذهب».

هذه رسالة إلى العمال في غواتيمالا وفي الحقيقة، في كل مكان. إنها رسالة تدعم البنية الاجتماعية، والاقتصادية، عتيقة الطراز، والمسؤولة عن أجيال من الإرهاب، والعنف، كما أفادت لجنة الأمم المتحدة في اليوم نفسه. وهكذا تواصل

2. ستيفن غرينهاوس، نيويورك تايمز، 28 شباط، 2999.

* تأسست في 1915 وتمثل عمال الألبسة في الولايات المتحدة، وكندا، وبويرتو ريكو، ومقرها نيويورك ـ الموسوعة البريطانية.

حكومة الولايات المتحدة، والشركات الخاصة، ممارسة الضغط لدعم تلك البنية الاجتماعية، والاقتصادية، عتيقة الطراز، والتي، هي بالمصادفة، تنتهك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تضمن المادة 23 حق تشكيل النقابات من حيث المبدأ، ولكن ليس في الحقيقة. «ممارسة الضغط» هي مبالغة. يشير مصطلح «ممارسة الضغط» إلى أعوام طويلة من المجازر والمذابح والتعذيب، والتشويه، وفي الحقيقة، هجمات إبادة جماعية؛ إنه يصف 45 عاماً من إرهاب الدولة. مرة أخرى، لم تكن اللجنة مخولة للتحقيق في كيف يقود دعم البنية الاقتصادية، والاجتماعية، عتيقة الطراز، إلى الإرهاب.

هناك شيء واحد كان يجب أن يُناقش، وهذا كان سيناقشه أي صحفيين، أو معلقين، يتوفر فيهم الحد الأدنى من الصدق، وهو: لماذا حدث كل هذا؟ لماذا أطاحت الولايات المتحدة بالحكومة الرأسمالية الديموقراطية الوحيدة في غواتيمالا، ولماذا دعمت إرهاب الدولة منذ ذلك الوقت؟ لا يكفي مجرد القول أن هذا الخطأ ناجم عن تجاوزات الحرب الباردة. كانت هناك أسباب، وليس من الصعب العثور عليها.

ثمة سجل وثائقي غني بالتخطيط الأمريكي الداخلي. ففي بداية الخمسينيات كثر الحديث عن الروس والشيوعية. وإليكم ما قيل داخلياً: في 1952 حذرت الاستخبارات الأمريكية من «نفوذ شيوعي... يستند إلى دفاع عسكري عن الإصلاحات

الاجتماعية، والسياسات الوطنية المتماثلة مع الثورة الغواتيمالية، في 1944»، والذي استهل الفاصل الديموقراطي الذي استمر عشر سنوات، وأنهاه الانقلاب الأمريكي. «إن السياسات الراديكالية، والوطنية»، لهذه الحكومة الرأسمالية الديموقراطية، وبينها «اضطهاد المصالح الاقتصادية الأجنبية، وخاصة شركة الفواكه المتحدة ـ يونايتد فروت كومباني ـ»، حصلت على «دعم، أو إذعان جميع الغواتيماليين». كانت الحكومة تخلق «دعماً شعبياً للنظام الحالي»، من خلال تنظيم العمل والإصلاح الزراعي، ومواصلة «تعبئة الفلاحين الكسولين سياسياً»، بينما تقضي على قوة مالكي الأرض الكبار. فضلاً عن ذلك، «إن الدعاية الغواتيمالية الرسمية، بتشديدها على الصراع بين الديموقراطية والديكتاتورية، وبين الاستقلال الوطني، و«الإمبريالية الاقتصادية»، هي عامل مزعج في منطقة الكاريبي»[3]. إن الخلفية هي دعم الولايات المتحدة للديكتاتوريات، وخوفها الطبيعي من الاتجاهات الديموقراطية المستقلة.

وكان من المزعج أيضاً دعم غواتيمالا للعناصر الديموقراطية لبلدان كاريبية أخرى، وصراعاتها ضد

---

3. «مذكرة من قبل مدير وكالة الاستخبارات (سميث) إلى مساعد وزير الخارجية بروس، 12 كانون الأول، 1952؛ إن آي إي 84، 19 أيار، 1953. العلاقات الخارجية للولايات المتحدة 1952. 1954، المجلد الرابع.

الديكتاتوريات. وهم يمتلكون في أذهانهم الثورة الديموقراطية التي كانت تحدث في كوستاريكا في ذلك الوقت، والتي كانت تحظى بالدعم، كما زعمت الولايات المتحدة، من حكومة غواتيمالا المريعة. وأفادت الاستخبارات الأمريكية أيضاً أن الثورة الديموقراطية في عام 1944 أثارت «حركة وطنية قوية لتحرير غواتيمالا من الديكتاتورية العسكرية، والتخلف الاجتماعي، والاستعمار الاقتصادي، الذي كان نموذج الماضي»، و«ألهمت الولاء، وانسجمت مع المصلحة الذاتية لمعظم الغواتيماليين الواعين سياسياً». لقد لبت برامج الحكومة المنتخبة، الاجتماعية والاقتصادية، تطلعات العمال والفلاحين؛ ولهذا «لا يستطيع مالكو الأراضي، ولا يونايتد فروت كومباني، توقع أي تعاطف من الرأي العام الغواتيمالي»[4]. هذه هي خلفية الانقلاب العسكري الذي حدث في 1954.

كانت غواتيمالا تصبح ما دعي بـ«الفيروس»، الذي يمكن أن يصيب الآخرين بالعدوى. كانت تهدد ما يُدعى بـ «الاستقرار». وعرَّفتْ السفارة الأمريكية الاستقرار كالتالي: أصبحت غواتيمالا تشكل تهديداً متزايداً لاستقرار هوندوراس والسلفادور. إن إصلاحها الزراعي يشكل سلاح دعاية قوياً؛ أما برنامجها الاجتماعي الواسع لمساعدة العمال والفلاحين، في

4. المرجع نفسه. لمزيد من التفاصيل والتوثيق انظر: أوهام ضرورية، وردع الديموقراطية، ف 3 و8 و12.

صراع منتصر ضد الطبقات العليا، والمشاريع الأجنبية الضخمة، فيروق جداً لشعوب جيران أمريكا الوسطى، حيث تسود أوضاع مشابهة[5].

وهذا غير مقبول. هذا يدمر الاستقرار. استعاد الانقلاب الأمريكي «الاستقرار»، استعاد النظام الاجتماعي التقليدي، بواسطة العنف. وتم الحفاظ عليه بواسطة العنف الشديد. وشرع بالانقلاب، وتم دعم الأنظمة الإرهابية، بالضبط للأسباب التي أعلن عنها بوضوح: احتواء تهديد الديموقراطية، والتخلص من البرامج الاجتماعية، التي كانت تزعزع الاستقرار لأنها تروق جداً للسكان، ليس في غواتيمالا فحسب، وإنما في بلدان أخرى من المنطقة في الوقت نفسه.

إذا قرأتم الصحف التي نشر فيها خبر دراسة لجنة الأمم المتحدة، ستجدون شرحاً. وهو يقول: نعم، لقد ارتكبنا خطأ. تجاوزات الحرب الباردة، تعرفون. لن نرتكب ذلك الخطأ مرة أخرى. هناك مشكلات عدة تتعلق بالأمر. لم يكن «الخطأ» خطأ. كان مخططاً له. خُطط له، وشُرحَ، وبُرِّر على أسس عقلانية، تلك التي اقتبستها لتوي. فضلاً عن ذلك، بما أن الأسس عقلانية، ارتكب ما دعي بالخطأ، باستمرار، في أمكنة مختلفة، وأوقات مختلفة، باستخدام المسوغات الداخلية نفسها.

---

5. انظر: ف 1، الهامش 2 من هذا الكتاب.

أيضاً، لم تكن للحرب الباردة فعلاً أية علاقة بالأمر، كما يوضح هذا العرض.

ويتوضح من خلال النظر إلى علاقات القوة، في «منطقتنا الصغيرة التي هنا»، أن الحرب الباردة نادراً ما كانت مرتبطة بالمسألة. كانت هناك صلة للحرب الباردة، على أي حال. وبينما كانت الولايات المتحدة تستعد لقتل فيروس الديموقراطية الرأسمالية المستقلة، أوقفت المساعدة العسكرية لغواتيمالا، وهددت بشن الهجوم. وكان الهدف هو إجبار غواتيمالا على الالتفات إلى مصادر أخرى للدعم، من أجل المساعدة العسكرية لحمايتها من الهجوم الوشيك. كانت بلدان أخرى راغبة بشكل كامل بتقديم المساعدة، لكن الولايات المتحدة منعت الدول الأوروبية من تقديم أية مساعدة، وهكذا أجبرتْ غواتيمالا على التوجه إلى الكتلة السوفياتية، وهذا بالضبط ما أرادته الولايات المتحدة.

عند تلك النقطة نصحت السفارة الأمريكية في غواتيمالا أن الولايات المتحدة تستطيع الآن أن تتخذ خطوات لمنع «حركة الأسلحة والوكلاء إلى غواتيمالا»، وتوقف السفن في المياه الدولية ـ الأمر الذي هو، بالطبع، غير قانوني ـ «إلى درجة تمزق فيها اقتصاد غواتيمالا». كانت تلك هي الخطوة التالية، وكان الهدف منها «تشجيع الجيش، أو عنصر آخر غير شيوعي، على تولي السلطة»، أي التشجيع على انقلاب عسكري يطيح

بالفيروس الديموقراطي، ويدمره. أو سيكون البديل «استغلال الشيوعيين للموقف كي يوسعوا من سيطرتهم»، الأمر الذي «سيبرر للمجموعة الأمريكية ـ أو إذا لم تتحرك، للولايات المتحدة وحدها ـ اتخاذ إجراءات قوية»(6).

وهكذا كان المنطق هو إكراه غواتيمالا على الدفاع عن نفسها من هجومنا المهدد، وبهذه الطريقة نخلق تهديداً لأمننا، ونستغله بتدمير اقتصاد غواتيمالا بحيث نحرض على انقلاب عسكري، أو على سيطرة شيوعية فعلية، وهذا، عندئذ، سيبرر ردنا العنيف كدفاع عن النفس. هذا هو المعنى الحقيقي للدفاع عن النفس، وللحرب الباردة، وتم التعبير عنه بوضوح وحشي، وهو درس يُلقن مرة بعد أخرى.

شاهدة الديون

لننتقل إلى أمثلة أخرى عن الحفاظ على التفوق الاجتماعي، والاقتصادي، في «منطقتنا الصغيرة التي هنا»: عقد مؤخراً في عاصمة هوندوراس، تيغوسيغالبا، اجتماع لسبع عشرة دولة أمريكية لاتينية حول الدين. وقال كبير أساقفة تيغوسيغالبا، رئيس المؤتمر الأمريكي اللاتيني للأساقفة متحدثاً عن الدَّين قائلاً: «إنها ليست مشكلة أخرى نتحدث عنها، إنها المشكلة.

---

6. برايس وود، تقويض سياسة الجار الجيد، جامعة تكساس، 1985. انظر: ردع الديموقراطية، الفصل الثالث، لمزيد من النقاش.

الدَّين الخارجي هو كمثل شاهدة قبر»[7]. أوردت لاتين أمريكا برس، التي تصدر عن دوائر علم اللاهوت المحرر البيروفية، ما أقتبسه، وما ينبغي أن يُنشر على الصفحات الأمامية هنا. إنها مشكلة نخلقها، ونحافظ عليها. لكن لم تتناقل الصحف أخبار المؤتمر مطلقاً.

ثم تأتي الحقائق. وهذه أرقام البنك الدولي. إن الحقائق هي تقريباً التالية: في السبعينيات كان الدَّين الأمريكي اللاتيني حوالي ستين بليون دولار. ووصل في 1980 إلى مائتي بليون دولار. وهذه نتيجة للسياسات العلنية جداً للبنك الدولي، ولصندوق النقد الدولي، التي كانت تحث المصارف على منح قروض ضخمة، وتحث البلدان على قبول تلك القروض. وضمنت نظرياتهما الاقتصادية للجميع أن هذا سيؤدي إلى نتيجة عظيمة.

واستمرت تلك التوصيات فعلياً إلى اليوم الذي تخلفت فيه المكسيك عن إيفاء الديون، وانهار النظام الأمريكي اللاتيني. حتى ذلك الوقت كانت هناك نصيحة قوية من البنك الدولي، ومن صندوق النقد الدولي، لمواصلة تقديم القروض. في 1990 ارتفع الدَّين من مائتي بليون إلى حوالي أربعمائة وثلاثة وثلاثين بليون دولار؛ وفي نهاية 1999 كان من المتوقع أن يكون

7. لاتين أمريكا برس، البيرو، 22 شباط، 1999.

سبعمائة بليون. في غضون ذلك، من 1982 إلى 1996، تمت إعادة 740 بليون دولار إلى المصرفين الشماليين، والمؤسسات المالية الدولية كتسديد للدين. وفي 1999، صعدت فوائد الديون فقط إلى حوالي مائة وعشرين بليون دولار. انظروا إلى هذه الأرقام فحسب. من الواضح أن الدين لن يُسدد مطلقاً. من المستحيل تسديده. فهو يتضخم ويتضخم، وهو استنزاف رأسمالي للفقراء يقوم به الأغنياء، وهذا سيتواصل، ويتصاعد، دون أي تغيير[8].

سأقدم مثالاً أخيراً، من وول ستريت جورنال، وهو مقالة نُشرتْ على الصفحة الأمامية توضح المسألة[9]. تتحدث عن المكسيك منذ اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية (نافتا). جاءت نافتا، ثم حصل انهيار 1994، حين بدأ الاقتصاد المكسيكي سقوطه الكبير. تبدأ المقالة تقليدياً، وتقول أنه منذ نافتا، كانت المكسيك معجزة اقتصادية. إن اقتصادها «يتمتع بسمعة كبيرة». وهو نموذج يجب أن يُحتذى من قبل دول أخرى. والسبب هو أن المكسيك تتقيد بجميع القواعد، لا تفعل إلا ما يقوله لها صندوق النقد الدولي، أي ما تقوله لها الولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة تقرر ما يقوله لها

---

8. انظر: الفصل الثالث من هذا الكتاب.
9. جويل ميلمان، «هل نموذج المكسيك يستحق الألم؟»؛ وول ستريت جورنال، 8 آذار، 1999.

صندوق النقد الدولي. إنها تتبع جميع القواعد، وتبدو الإحصاءات الاقتصادية الضخمة عظيمة، والمستثمرون الأجانب والمكسيكيون الأثرياء يزدهرون، وكل شيء عظيم فحسب.

ولكن. تشير وول ستريت جورنال، وهذا ما يمنحها قيمة، إلى أن هناك «لكن». تملك المكسيك «سمعة عظيمة»، وهي معجزة اقتصادية، لكن السكان يُدمرون. حدث انخفاض في القوة الشرائية للمكسيكيين بنسبة 40٪ منذ 1994. وترتفع نسبة البؤس وهي في الحقيقة في ارتفاع سريع. ويقولون: قضت المعجزة الاقتصادية على جيل من التقدم؛ وصار معظم المكسيكيين أكثر فقراً من آبائهم. وتكشف مصادر أخرى أنه تم القضاء على الزراعة من خلال صادرات زراعية مدعومة من أمريكا، وانحدرت أعمال التصنيع، وهبطت أجور التصنيع حوالي 20٪، وانحدرت الأجور العامة[10]. وفي الحقيقة تشكل نافتا نجاحاً ملحوظاً: إنها أول اتفاقية تجارية في التاريخ نجحت في إلحاق الأذى بشعوب جميع البلدان التي وقعت عليها. ويا له من إنجاز!

فضلاً عن ذلك ـ وهذا قابل للتنبؤ، وتم التنبؤ به ـ تنبأ مكتب تقييم التقنية، دائرة البحث الخاصة بالكونغرس، الذي حلل نافتا، أنها إذا مرت في خطة البيت الأبيض فسوف تلحق

10. دان مكوش، إل فاينانسييرو، 3 كانون الثاني و20 كانون الأول، 1998.

الأذى بكل شعوب البلدان الثلاث. واقترحوا بدائل يمكن ألا يكون لها هذا التأثير. وقالت حركة العمال الأمريكيين الكلام نفسه بالضبط. لكن لم يظهر شيء من هذا في المناقشات في الولايات المتحدة، ولم يُسمح للصحافة الحرة بالتحدث عنه. أما التحليل الكونغرسي ـ الذي قامت به دائرة بحثه الخاصة ـ وموقف حركة العمال، فلم يسمح بالتعبير عنهما. والآن، النتائج موجودة، وتستطيعون رؤيتها، ولكن ليس من المفترض أن نربط بين هذه الأمور في أذهاننا. إلا إذا اخترنا ذلك، بالطبع.

دمرت المعجزة الاقتصادية السكان، ومما يمنح وول ستريت جورنال قيمة هي أنها أشارت إلى ذلك. ثم يقومون بعد ذلك بهذا التعليق المثير والتنويري: يقولون إن البرازيل تواجه الآن المشكلات نفسها التي واجهتها المكسيك في 1994، لكن المكسيك تمتعت «بفائدة» واحدة لم تحصل عليها البرازيل. وتلك الفائدة هي أن المكسيك ديكتاتورية. بالتالي، تستطيع إجبار الفقراء على قبول كلف الصحة الاقتصادية. لكن البرازيل تفتقر إلى تلك «الفائدة». يمكن أن تكون القيادة في البرازيل غير قادرة على تحويل الألم، وكلف القواعد التالية إلى الفقراء، بينما يستفيد الأغنياء، والمستثمرون الأجانب. هذا صحيح. المشكلة هي أن البرازيل يمكن أن تكون ديموقراطية جداً، أو ربما فوضوية جداً وغير منضبطة فحسب، كي تقدر على إجبار

تحويل الكلف إلى السكان الفقراء، بينما يحصل الأغنياء في المكسيك، والمستثمرون الأجانب، على حقوقهم، وتتم مكافأتهم بشكل ملائم.

إن هذه مشكلة قديمة، تظهر مرة بعد أخرى: أعني، مؤسسة البنى الاقتصادية، والاجتماعية، التي ينتج عنها الإرهاب والقمع. وتمت مواجهة المشكلة في مشغل استراتيجية أمريكا اللاتينية، في البنتاغون، في 1990، والتي كانت معنية بالعلاقات الأمريكية مع المكسيك. كان هذا اجتماعاً على مستوى عال، وجزءاً من تخطيط ما قبل نافتا، ورأوا في المشغل أن العلاقات بين الولايات المتحدة والديكتاتورية المكسيكة رائعة، ولكن ليست هناك مشكلة قوية: إن «انفتاحاً ديموقراطياً» قوياً في المكسيك يمكن أن يختبر العلاقة الخاصة من خلال تسليم السلطة لحكومة أكثر اهتماماً في تحدي الولايات المتحدة على أرضيات اقتصادية وقومية»[11]. شيء ما مثل غواتيمالا في 1950. يمكن أن يحدث انفتاح ديموقراطي، وهذه مشكلة، وهكذا يجب أن نفعل شيئاً ما حيال ذلك. نافتا هو ما فعلوه حيال ذلك. وكانت فكرة نافتا هي تقييد ما يُدعى الإصلاحات بالمعاهدة، وهكذا حتى إن كان هناك انفتاح ديموقراطي ـ الخطر المكروه ـ لن يقدروا أن يفعلوا الكثير حياله، لأنهم مسجونون

11. محاضر مشغل التطور الاستراتيجي لأمريكا اللاتينية، 26 و27 أيلول، 1990.

في هذه الترتيبات. والمشكلة الآن هي رؤية إن كانت البرازيل، التي تفتقر إلى فائدة الديكتاتورية، ستكون قادرة على إتباع البرامج نفسها.

الفصل الثامن

يوبيل 2000*

إن دعوة يوبيل 2000 إلى إلغاء الديون مرحب بها، وتستحق الدعم، لكنها مفتوحة على بعض التعديلات. الدين لا يُلغى. أحدهم سيدفع، ويؤكد السجل التاريخي، بعامة، ما توحي به نظرة عقلانية إلى بنية القوة: المجازفات تُجعل اجتماعية مثل الكلف بشكل شائع، في النظام الذي سمي خطأ «رأسمالية السوق الحرة».

إن مقاربة متممة يمكن أن تستحضر الفكرة الرأسمالية عتيقة الطراز، والتي تقول: إن أولئك الذين يستدينون مسؤولون عن التسديد، وأولئك الذين يقرضون يقومون بالمجازفة. فالذي استدان النقود ليس الفلاحين المحليين، ولا عمال مصنع

---

* ظهرت مقتطفات من هذه القطعة في جريدة الغارديان، لندن، 15 أيار، 1998، في سلسلة عن يوبيل 2000.

التجميع، أو سكان الأحياء القذرة. ولم تجن كتلة السكان سوى القليل من عملية الاقتراض، ولقد عانت في الحقيقة جداً من تأثيراتها. ولكن، بحسب الإيديولوجية السائدة، يجب أن تتحمل أعباء التسديد، بينما تُحول الخسائر إلى دافعي الضرائب في الغرب من قبل الإسعافات المالية لصندوق النقد الدولي (للدائنين، والمستثمرين، وليس البلدان)، وأدوات أخرى؛ «فالقروض الإسعافية الحديثة لصندوق النقد الدولي» حافظت على المعدل، «بينما ابتعد دائنو القطاع الخاص بأموال صندوق النقد الدولي، وأممت الدول المدينة، بفعالية، ديون القطاع الخاص»[1]. وتحمي المبادئ العاملة البنوك التي منحت قروضاً سيئة، والنخب الاقتصادية، والسياسية، التي أغنت نفسها عن طريق تحويل الثروات إلى الخارج، والاستيلاء على ثروات بلدانها. يمكن أن يكون الدَّين «أزمة» للفقراء الذين يتم إخضاعهم لبرامج تكيف بنيوية قاسية من أجل تسهيل تسديد الديون، بكلفة إنسانية ضخمة، وبأزمة أقل لدافعي الضرائب الشماليين، والتي، بالنسبة لهم، تُحول القروض، ذات الفوائد

---

1. جيفري ساكس، إف تي، 5 تشرين الثاني، 1998. حول التقنيات التي كافأت، بشكل فعال، المصارف من أجل إقراض غير حكيم لبلدان أمريكا اللاتينية، والتي كانت ستقضي عليها، انظر: كارين ليساكرس، المصارف، المقترضون، والمؤسسة، بيسك بوكس، 1991، وسوزان سترينج، أموال مجنونة، مطبعة جامعة مشيغن، 1998.

العالية، والخسارة، إذا لم تُسدد. ولكن، بالنسبة للثروة والامتياز، فإن الترتيبات متجانسة تماماً.

إن الدَّين الأمريكي اللاتيني، الذي وصل إلى مستويات أزمة منذ عام 1982، كان يمكن خفضه بحدة، وفي بعض الحالات، كان يمكن التغلب عليه، وذلك من خلال العودة إلى الرأسمال الهارب، رغم أن جميع الأرقام ملتبسة بالنسبة لهذه العمليات الملتبسة، والسرية في غالب الأحيان. وبحسب المدير التنفيذي الأمريكي الحالي لصندوق النقد الدولي كارين ليساكرس: «يرى أصحاب المصارف أنه لن تكون هناك أزمة دَين إذا كان الرأسمال الهارب، أي المال الذي أرسله مواطنو البلدان المدينة إلى الخارج من أجل الاستثمار، أو الحماية، متوفراً من أجل تسديد الديون»، رغم أن «أصحاب المصارف هم مشجعون نشطاء للرأسمال الهارب». وقدَّر البنك الدولي أن رأسمال فنزويلا الهارب تجاوز دينها الخارجي بحوالي 40٪ في 1987. وفي 1980 ـ 1982 وصل الرأسمال الهارب إلى 70٪ من الاقتراض لثمانية مدينين رئيسيين، بحسب بزنس ويك[2]. وهذه ظاهرة منتظمة تسبق الانهيار، كما حدث ثانية في المكسيك في 1994. وفي عام 1998 قاربت «الصفقة الإنقاذية» لصندوق النقد

---

2. ليساكرس، المصارف، المقترضون؛ شيرل بيير، مقترضة وضائعة (زيد، 1991).

الدولي لاندونيسيا الثروة المقدرة لعائلة سوهارتو. ويقدر عالم اقتصاد اندونيسي أن 95٪ من الدَّين الخارجي، الذي يصل إلى ثمانين بليون دولار، اقترضه خمسة أفراد وليس المائتي مليون، الذين يعانون من دفع الكلف، في «الدولة الستالينية، التي بنيت على قمة دودج سيتي»، كما يصف الباحث المتخصص بآسيا، ريتشارد روبيسون، اندونيسيا[3].

وحدث مع دَين البلدان الفقيرة، الإحدى والأربعين، ذات الديون الأكثر ارتفاعاً، مثل ما حدث مع مؤسسات الادخارات والقروض الأمريكية، وهي واحدة من حالات كثيرة لتحويل الخسارة، والكلفة، إلى المجتمع، وهذه عملية سرَّعها الريغانيون «المحافظون»، مع زيادة للدين، وإنفاقات الحكومة (متناسبة مع الناتج المحلي الإجمالي). إن الثروة الأمريكية اللاتينية، التي يسيطر عليها الأجانب، هي ربما أعلى بنسبة 25٪ من مساعدة مؤسسات الادخارات والقروض، ووصلت تقريباً

3. قدَّر الأخصائي في شؤون اندونيسيا، بينيدكت أندرسون، ثروة عائلة سوهارتو بثلاثين بليون دولار، وليست أقل بكثير من صفقة إنقاذ صندوق النقد الدولي (لندن ريفيو أوف بوكس، 16 نيسان، 1998). عالم الاقتصاد الاندونيسي كويك كيان جاي، والذي ذكره جيري فان كلينكن، داخل اندونيسيا، نيسان ـ حزيران 1998. روبنسون، مركز الأبحاث الآسيوية في جامعة مردوك في بيرث، المذكور في «الدولة الستالينية»، فار إيسترن إيكونوميك ريفيو، 16 نيسان، 1998).

إلى 250 بليون دولار في 1990[4].

إن الصورة قابلة للتعميم، وليس فيها من الجديد إلا القليل. وتشير دراسة للاقتصاد العالمي أن «التخلف عن تسديد العقود الخارجية للسكك الحديدية الأمريكية في 1890 كانت بنفس الوزن مثل مشكلات الديون الحالية لبلدان نامية»[5]. وتخلفت بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا عن دفع ديون للولايات المتحدة في الثلاثينيات. وبعد الحرب العالمية الثانية، أفيد عن تدفق كبير لرأس المال من أوروبا إلى الولايات المتحدة. كان بوسع الضوابط التعاونية أن تبقي الأموال في الوطن من أجل إعادة البناء بعد الحرب، ولكن بعض المحللين يزعمون أن صانعي السياسة فضلوا جعل الأوروبيين الأثرياء يرسلون رأسمالهم إلى مصارف نيويورك، وتم تحويل كلف إعادة البناء إلى دافعي الضرائب الأمريكيين. وغطى مشروع مارشال تقريباً

4. ليساكرس، المصارف، المقترضون؛ بايير، مقترضة وضائعة. من أجل إنفاق الحكومة للنمو في عهد ريغن، انظر: فريد بلوك، الدولة مصاصة الدماء، نيو برس، 1996. البرامج الحالية لإلغاء الديون (التي اعترف أنها غير قابلة للدفع) للبلدان الفقيرة ذات المديونية العالية HIPC، «هي مشروطة بقبولها لبرامج صندوق النقد الدولي للتعديل البنيوي، والتي أعيدت تسميتها بـ«انقاص البؤس وتسهيل النمو» PRGF.

5. بيتر كاوهي وجوناثان آرونسون، إدارة الاقتصاد العالمي (مجلس العلاقات الخارجية)، جامعة كولومبيا، 1993.

«الحركات الضخمة لرأس المال الهارب، والخائف»، التي تنبأ بها علماء اقتصاد بارزون[6].

ثمة سوابق أخرى ذات صلة. حين احتلت الولايات المتحدة كوبا قبل مائة عام ألغت دَين كوبا لأسبانيا على أرضية أن العبء «فرض على شعب كوبا دون موافقته، وبقوة السلاح». و دعا البحث القانوني ديوناً كهذه فيما بعد بـ «الدَين البغيض»، «وهو لا يلزم أمة»، إنه «دَين السلطة التي سببته»، ويجب ألا يتوقع الدائنون، الذين يقومون «بارتكاب عمل عدواني ضد الشعب»، بأن يُسدد دينهم من قبل الضحايا. ورفض المحكم ويليم هوارد، رئيس المحكمة العليا الأمريكية، اعتراضاً بريطانياً على إلغاء ديون كوستا ريكا قائلاً: إن البنك لم يقرض النقود من أجل «استخدام شرعي»، وهكذا فإن طلبه من أجل التسديد يجب «رفضه». ويشمل المنطق نفسه كثيراً من ديون اليوم: «الديون البغيضة» التي لا تملك سمعة قانونية، أو أخلاقية، والتي فرضت على الشعب دون موافقته، وغالباً ما تخدم في قمعه، وإغناء أسياده. إن مبدأ الدَين البغيض، «إذا طبق اليوم، سيزيل قسماً كبيراً من مديونية العالم الثالث»، كما تقول ليساكرس.

6. إيريك هيلينر، الدول وعودة ظهور النقد العالمي (مطبعة جامعة كورنيل، 1994).

هناك حلول لأزمة الديون في بعض الحالات هي أكثر بساطة ووقاية من الفكرة الرأسمالية التي لا مجال للتفكير بها، أو مبدأ الحكومة الأمريكية عن الدين البغيض. إن أمريكا الوسطى تعاني بحدة من أزمة الديون. وتعاني نيكاراغوا من أعلى دين، بالنسبة لعدد السكان، والذي يبلغ الآن 6,4 بليون دولار، وهو غير قابل للتسديد، كما هو واضح. أما الكلف الناجمة عن برامج صندوق النقد الدولي، والمصممة لضمان أن يُعوض الدائنون بنسب أعلى بكثير، فهي غير قابلة للحساب. يعود مبلغ 1,5 بليون دولار إلى أعوام سوموزا، وهذا يعني أنه «دين بغيض»، لا قيمة له. وتعود ثلاثة بلايين أخرى إلى فترة ما بعد 1990، حين استعادت الولايات المتحدة السيطرة على نيكاراغوا؛ وهذا أيضاً دين بغيض. أما ما تبقى فتتحمل مسؤوليته، بشكل مباشر، الولايات المتحدة، التي كانت تدير حرباً اقتصادية وحشية، وحرباً إرهابية إجرامية، ضد نيكاراغوا، والتي شجبتها محكمة العدل الدولية، وأمرت الولايات المتحدة أن تدفع تعويضات ضخمة، قدرت، بشكل متنوع، بحوالي 17 بليون دولار. وفقاً لذلك، إن المبدأ الوقائي، أي التقيد بالقانون الدولي، كما تحدده الهيئة القضائية الدولية العليا، سيكفي لإلغاء ديون نيكاراغوا، مع كمية جيدة تُترك. ولو كان يمكن تصور وجود مبادئ أخلاقية أولية في الثقافة الغربية النخبوية لتم الوصول إلى استنتاجات مشابهة على الفور، بشكل أكثر شمولاً،

في أوروبا والولايات المتحدة، حتى بدون أحكام محكمة العدل الدولية. لكن هذا اليوم لا يزال بعيداً جداً[7].

ويمكن القول أن القروض المصرفية تضاعفت جداً من 1971 إلى 1973، ثم «استقرت في العامين التاليين، رغم الازدياد الضخم في فواتير النفط»، من أواخر 1973، كما أفادت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مضيفة أن الازدياد الأكثر حسماً ودرامية في القرض المصرفي، ارتبط بالازدهار الرئيسي لأسعار السلع بين 1972 و1973، قبل صدمة النفط. وأحد الأمثلة هو أسعار صادرات القمح الأمريكية، التي تضاعفت ثلاث مرات[8]. وازداد منح القروض فيما بعد حين حاولت البنوك أن تعيد تدوير أموال النفط. وقاد الارتفاع المؤقت في أسعار النفط إلى دعوات متزنة إلى تدويل نفط الشرق الأوسط «ليس لصالح بضع شركات نفط فحسب، وإنما لصالح بقية البشرية أيضاً»[9]. ولم تكن هناك مقترحات مشابهة لتدويل

7. باتريسيا آدمز، ديون بغيضة (إيرثسكان، 1991)؛ ليساكرس، المصارف، المقترضون. شاهد على السلام، مستقبل مفلس: الكلفة البشرية لدين نيكاراغوا WFP 2000؛ إنفيو ماناغوا، نيكاراغوا: UCA، تشرين الثاني 1999.

8. باير، مقترضة ومفقودة؛ إيما روتشيلد، نيويورك تايمز ماجازين، 13 آذار 1977.

9. والتر لاكوير، نيويورك تايمز ماجازين، 16 كانون الأول، 1973.

الزراعة الأمريكية، ذات الإنتاجية العالية نتيجة الفوائد الطبيعية، ودراسة القطاع العام، وتنميته لسنوات طويلة، ناهيك عن الإجراءات التي جعلت الأرض متاحة، وبالكاد من خلال معجزة السوق.

كانت البنوك متلهفة لمنح الديون، ومتفائلة بخصوص الاحتمالات. وفي الفترة السابقة لكارثة 1982، وصف مدير مصرف سيتي، والتر ريستون، المعروف في العالم المالي بـ«المدور الأعظم بينهم كلهم»، وصف منح الديون لأمريكا اللاتينية بأنه خلو من المجازفة بحيث أن المصارف التجارية تستطيع بأمان أن تضاعف ثلاث مرات ديون العالم الثالث (كنسبة من الأرصدة). وبعد أن حلت الكارثة، أعلن مصرف سيتي: «لا نشعر أننا معرضون للخطر بإفراط» في البرازيل، التي ضاعفت دين المصرف في السنوات الأربع السابقة، بحيث أن تعرض مصرف سيتي للخطر لوحده وصل في البرازيل إلى أكثر من 100٪ من رأس المال. وفي 1986، بعد انهيار الازدهار الدولي في منح الديون، والذي كان فيه محركاً رئيسياً، كتب ريستون أن «أحداث الاثنتي عشرة سنة الماضية تبدو وكأنها توحي أننا، نحن المصرفيين، كنا نقوم بعملنا في تخمين الخسارة بشكل معقول»؛ وهذا صحيح بما يكفي إذا أدخلنا عامل تحويل الخسارة إلى المجتمع من خلال تدخل الحكومة، الذي يرحب به ريستون وآخرون، من المشهورين باحتقارهم

للحكومة، وتملقهم للسوق الحرة[10].

ولعبت المؤسسات المالية الدولية أيضاً دورها في الكارثة (التي حلت بالفقراء). ففي السبعينيات شجع البنك الدولي، بقوة، على الاقتراض معلناً بشكل رسمي في 1978: «ليست هناك مشكلة عامة في قدرة البلدان النامية على تسديد الدين». قبل عدة أسابيع من تخلف المكسيك عن دفع الدين في 1982، الذي أطلق الأزمة، صرحت نشرة مشتركة للبنك الدولي، ولصندوق النقد الدولي، أنه «لا يزال هناك مجال معتبر من أجل اقتراض إضافي مدعوم لزيادة القدرة الإنتاجية»: مثلاً، لمصنع الفولاذ سيكارستا في المكسيك، الذي لا فائدة منه، والذي موّله دافعو الضرائب البريطانيون في إحدى الممارسات التاتشرية المركنتلية[11].

ويستمر السجل إلى الوقت الحاضر. فقد مُدحت المكسيك بأنها انتصار للسوق الحرة، ونموذج للآخرين، إلى أن انهار اقتصادها في كانون الأول من عام 1994، مما أدى إلى

10. ليساكرس، المصارف، المقترضون. حول الخلفية انظر: بين أمور أخرى، ديفد فيليكس، «آسيا وأزمة العولمة المالية»، في دي. بيكر، جي. إبشتاين، وآر، بولن، العولمة والسياسة الاقتصادية التقدمية، مطبعة جامعة كمبردج، 1998.

11. باير، مقترضة ومفقودة؛ فيليب ويلونز، تمرير الدولار، هارفرد بزنس سكول برس، 1987.

عواقب مأساوية حلت بمعظم المكسيكيين، حتى بعد ما عانوه أثناء «النصر». وتصدح صيحات الابتهاج مرة أخرى الآن، بينما انحدرت الأجور أكثر من 25٪ منذ 1994 (العام الأول لنافتا)، بعد انخفاض حاد عن أوائل الثمانينيات، حين بدأت الإصلاحات الليبرالية؛ وانخفض الحد الأدنى الحقيقي للأجور أكثر من 80٪ من 1981 إلى 1998[12]. وحين اندلعت الأزمة المالية الآسيوية قام البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بنشر دراسات تمدح «السياسات الاقتصادية الضخمة العميقة»، و«السجل المالي، الذي يُحسد»، لتايلاند، وكوريا الجنوبية، مشيرة، بخاصة، إلى التقدم القوي «للأسواق الرأسمالية الناشئة، الأكثر ديناميكية»، أي «كوريا، ماليزيا، وتايلاند، مع اندونيسيا والفلبين، اللتين ليستا متخلفتين عن هذه البلدان». إن هذه النماذج لنجاح السوق الحرة، بتوجيه من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، «تعبر عن العمق والسيولة» التي أنجزتها، وفضائل أخرى. وحين انهارت الحكايات الخرافية، أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقريراً في 1997 تمدح فيه أعاجيب التحرر، التي، رغم أنه رافقها تدهور حاد في نمو الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشرات اقتصادية ضخمة أخرى

12. عالم الاقتصاد المكسيكي أليخاندرو نادال، «تقرير الاستثمار العالمي 1999 مليء بالعيوب على جبهات كثيرة»، ثيرد وورلد إيكونوميكز، 16 تشرين الثاني، 1999.

طوال عشرين عاماً، فقد كشفت فوراً عن وعدها، بفضل دينامية «الاقتصادات غير التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» التي يقودها «الخمسة الكبار: البرازيل، والصين، والهند، واندونيسيا، وروسيا»[13].

إن فشل التنبؤات ليس خطيئة؛ فالعناصر الأساسية للاقتصاد العالمي «لم تُفهم جيداً» (جيفري ساكس). من الصعب، على أي حال، أن نهمل الملاحظة بأن «الأفكار السيئة تزدهر لأنها تخدم مصلحة المجموعات القوية» (بول كروجمان). فالثقة بما يمكن تقديمه يدعمها أيضاً إيمان أعمى في «الدين»، الذي تعرفه السوق، بشكل أفضل (جوزف ستيغليتز)[14]. الدين، فضلاً عن ذلك، منافق، ومتعصب مثلها.

13. فيليكس، «آسيا وأزمة العولمة المالية»؛ «عولمة تنقل رأس المال: ثياب الإمبراطورية الجديدة؟»، ورقة عمل، رقم 213، جامعة واشنطن، حزيران 1998، ستظهر في سيبال ريفيو. حول انحدار مؤشرات الاقتصاد الضخم منذ بداية التحرير المالي (العولمة)، انظر: بيكر وآخرون، العولمة والسياسة الاقتصادية التقدمية؛ روبن هاهنيل، قواعد الهلع، ساوث إند، 1999)؛ جون إيتويل، ولانس تيلر، النقد العالمي في مجازفة (نيو برس، 2000).

14. جيفري ساكس، «الاقتصاد العالمي: فك ألغاز العولمة»، فورين بوليسي (ربيع 1998)؛ بول كروجمان، «دورات الحكمة التقليدية حول التطور الاقتصادي»، إنترناشيونال أفيرز، تشرين الأول 1995. جوزيف ستيغليتز، «بعض الدروس من المعجزة الآسيوية الشرقية»، ورلد بانك ريسيرش أوبزيرفر (آب 1996). عُيِّنَ ستيغليتز حالاً كعالم اقتصاد رئيسي للبنك

وطوال القرون، كانت «نظرية السوق الحرة» ذات حدين: ضبط السوق هو رائع للفقراء وغير المحصنين، ولكن الأغنياء، والأقوياء، يلوذون تحت جناحي الدولة الحامية.

كان العامل الآخر في أزمة الديون هو تحرير التدفقات المالية من بداية السبعينيات. وقامت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، بتصميم نظام بريتون وودز لما بعد الحرب لتحرير التجارة، بينما استقرت نسب التبادل، وخضعت حركات رأس المال للتنظيم، والسيطرة. واستندت القرارات إلى الاعتقاد بأن تحرير النقد يمكن أن يتدخل في التجارة والنمو الاقتصادي، وإلى الفهم الواضح بأنه سيقوِّض صناعة القرار الحكومية، وسيقضي، لهذا السبب، على دولة الرفاهة، التي تمتلك دعماً شعبياً هائلاً. ولن يؤذي فقدان السيطرة على حركات رأس المال العقد الاجتماعي، الذي رُبحَ بعد صراع صعب وطويل فحسب.

وبقي نظام بريتون وودز سارياً أثناء «العصر الذهبي» للنمو الاقتصادي، وفوائد الرفاهة الهامة. لكن إدارة نيكسون فككته، بدعم من بريطانيا وآخرين. وكان هذا عاملاً رئيسياً في الانفجار الهائل لتدفقات رأس المال في السنوات التي تلت. وتغيرت

الدولي. حول تأملاته في الأزمة الآسيوية الشرقية، انظر: محاضرات وايدر السنوية، جامعة الأمم المتحدة، 1997، «أجندة للتنمية في القرن الواحد والعشرين»، مؤتمر البنك الدولي السنوي حول اقتصاد التنمية 1997، IBRD، 1998.

بنيتها جذرياً أيضاً. ففي 1970 ارتبط 90٪ من الصفقات التجارية بالاقتصاد الحقيقي (التجارة والاستثمار طويل الأمد). وبحلول 1995 قُدِّر أن 95٪ كان متسماً بطابع المضاربة، معظمها قصيرة الأجل (80٪ بوقت إعادة هو أسبوع أو أقل)، وكان تأثير الكلي هو سحب المزيد من «مصادر الثروة إلى التمويل مما يعيق التشكل الحقيقي لرأس المال»[15].

وتؤكد النتيجة، بعامة، توقعات بريتون وودز. حصل هجوم خطير على العقد الاجتماعي، وازداد التوجه إلى حماية المنتج الوطني، والتدخلات في السوق، بقيادة الريغانيين. وأصبحت الأسواق أكثر تقلباً، مع تكرر المزيد من الأزمات. وعكس صندوق النقد الدولي فعلياً وظيفته من المساعدة على تقييد حركة رأس المال، إلى تعزيزها، بينما خدم «كفارض قانون الجماعة المقرضة»، كما قالت ليساكرس.

وتم التنبؤ على الفور بأن تحرير الأموال سيقود إلى اقتصاد نمو منخفض، وأجور متدنية، في المجتمعات الغنية. ولقد حدث هذا، أيضاً. ففي السنوات الخمس وعشرين الماضية، انحدرت نسب النمو، والإنتاجية، بشكل كبير. وفي الولايات

15. ديفد فيليكس، «اقتراح ضريبة توبن: الخلفية، المسائل، والاحتمالات، ورقة عمل»، رقم 191، جامعة واشنطن، حزيران، 1994؛ انظر: أوراقه الأخرى في محبوب الحق، إنجي كول، إيزابيل، إيزابيل غرونبرغ، ضريبة توبن: التغلب على التقلب المالي، أوكسفورد، 1996.

المتحدة، راوحت الأجور والدخل مكانها، أو انحدرت، بالنسبة للأغلبية بينما جنت النسبة المئوية القليلة التي في القمة أرباحاً هائلة. وتمتلك الولايات المتحدة أسوأ سجل الآن بين الدول الصناعية بحسب المؤشرات الاجتماعية العادية. تتبعها بريطانيا عن كثب، ويمكن العثور على تأثيرات مشابهة، لكنها أقل حدة، في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

لكن التأثيرات كانت أكثر خطراً في العالم الثالث. إن مقارنة مناطق التنمية في شرق آسيا مع أمريكا اللاتينية مضيء. تمتلك أمريكا اللاتينية أسوأ سجل في العالم في اللامساواة؛ أما شرق آسيا فتقف بين الأفضل. وينطبق الأمر نفسه على التعليم، والصحة، والرفاهة الاجتماعية بعامة. إن الواردات إلى أمريكا اللاتينية حرِّفت بشكل كبير إلى استهلاك الأغنياء؛ أما إلى شرق آسيا، فنحو الاستثمار المنتج. وعلى عكس أمريكا اللاتينية، سيطرت شرق آسيا على هرب رأس المال. ورفض الأثرياء في أمريكا اللاتينية « دفع الضرائب» وهم معفون من الالتزامات الاجتماعية بعامة[16]. لكن شرق آسيا تختلف جذرياً.

إن البلاد الأمريكية اللاتينية، التي تُعد الاستثناء الرئيسي

16. عالم السياسة الأرجنتيني أتيليو بورون، «ديموقراطية أو نيوليبرالية؟»، بوسطن ريفيو، تشرين الأول ـ تشرين الثاني، 1996؛ انظر كتابه: الدولة، رأس المال، والديموقراطية في أمريكا اللاتينية، لين راينر، 1996.

للسجل الكريه بعامة، هي تشيلي، والتي هي حالة توجيهية. انهارت تجربة السوق الحرة لديكتاتورية بينوشيت بشكل كامل في أوائل الثمانينيات. منذ ذلك الوقت، انتعش الاقتصاد بمزيج من تدخل الدولة (وبينها شركة النحاس المؤممة، والتي هي منتج رئيسي للدخل)، والسيطرة على التدفق قصير الأجل لرأس المال، وإنفاق اجتماعي متزايد.

انتشر التحرير المالي في آسيا في التسعينيات. وعُدَّ هذا، على نطاق واسع، عنصراً هاماً في الأزمة المالية التي تلت، مع إخفاقات في السوق، وفساد، ومشكلات بنيوية.

إن الدَّين مركب اجتماعي وإيديولوجي، وليس حقيقة اقتصادية بسيطة. فضلاً عن ذلك، وكما فهم، منذ وقت طويل، يخدم تحرير تدفق رأس المال كسلاح قوي ضد العدالة الاجتماعية، والديموقراطية. إن قرارات السياسة الأخيرة هي خيارات قام بها الأقوياء، وتستند إلى فائدة ذاتية متصورة، وليس إلى «قوانين اقتصادية» غامضة، لا تترك «بديلاً»، بعبارة تاتشر الوحشية. وتم اقتراح أدوات تقنية لتخفيف تأثيراتها الأكثر سوءاً منذ سنوات، لكن المصالح القوية التي تستفيد رفضتها. والمؤسسات التي تصمم الأنظمة القومية والعالمية ليست معفاة من الحاجة لتبيان شرعيتها أكثر من سابقاتها التي فُككتْ، لحسن الحظ.

الفصل التاسع

استعادة الحقوق*

ممر ملتو

تصف المنتخبات الأدبية الكنفوشيوسية الشخص النموذجي ـ المعلم ـ بأنه «الشخص الذي يواصل القيام بالمحاولة، رغم معرفته بأنها بلا جدوى». وليس من السهل طمس هذه الفكرة في الذكرى الخمسين لتوقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتقدم تقارير حقوق الإنسان المنتظمة شهادة كافية على هذه الصورة المحزنة، التي تتواصل إلى الآن، وتتضمن القوى الكبرى كما عُهد دائماً. ومن الأمثلة الحالية، نرى أن «الأذى الناتج» عن القصف الأمريكي/البريطاني الأخير للعراق، لم

---

* هذا مقتطف من كلمة ألقيت في محاضرات منظمة العفو الدولية في أوكسفورد، «عولمة الحقوق»، 9 شباط 1999. ستنشر سلسلة المحاضرات كاملة في عولمة الحقوق، ماثيو جيبني وآخرون، قيد الصدور.

يلفت إلا القليل من الانتباه[1]، والذي تم مترافقاً مع القصف الجائر لمصنع أدوية أفريقي رئيسي قبل بضعة أشهر، وأمور تافهة أخرى.

وهي أمور تافهة، إذا نُظر إليها إزاء خلفية من المآثر الأخرى: في «الفناء الخلفي» لواشنطن مثلاً، كانت الصحافة الليبرالية تمنح « لريغن وشركاه علامات جيدة» بسبب دعمهم لإرهاب الدولة في السلفادور، حين وصل إلى أوجه في أوائل الثمانينيات، ولحثهم على إرسال المزيد من المساعدة العسكرية «للفاشيين على النمط اللاتيني. . . بغض النظر عن عدد الذين قتلوا» لأن «هناك أولويات أمريكية أهم من حقوق الإنسان في السلفادور»، ويجب أن تُعاد نيكاراغوا إلى «النموذج السائد في أمريكا الوسطى»، للسلفادور وغواتيمالا، في «ترتيب إقليمي يفرضه جيران نيكاراغوا»، الدول الإرهابية، التي كانت منشغلة آنذاك بذبح سكانها بمساعدة أمريكية[2]. وهذه التعليقات هي من القطاعات اليسارية الليبرالية؛ أما الأخرى فتتبنى موقفاً أكثر قسوة.

---

1. رويترز، «وكالات الأمم المتحدة تتحدث عن الأضرار في العراق»، نيويورك تايمز، 7 كانون الثاني، 1999؛ بتسي بيسيك، «الغارات تقصف المدارس والمستشفيات العراقية»، واشنطن تايمز، 8 كانون الثاني، 1999.
2. نيو ريببليك، افتتاحيات، 2 أيار 1981؛ 2 نيسان، 1984. توم ويكر، نيويورك تايمز، 14 آذار، 1986؛ افتتاحية، واشنطن بوست ناشيونال ويكلي، 1 آذار، 1986. حول مراجعات للطيف وصلت إلى الجمهور العام انظر: أوهام ضرورية، وردع الديموقراطية.

التأويلات مختلفة وبعيدة قليلاً. ناقش مؤتمر نظمه اليسوعيون في السلفادور مشروع الدولة الإرهابي، الذي وصل إلى أوجه في الثمانينيات، واستمراره، منذ ذلك الوقت، من خلال السياسات الاجتماعية، والاقتصادية، التي فرضها المنتصرون. أشار تقريره إلى تأثير «ثقافة الإرهاب» المتبقية في «تدجين توقعات الأغلبية إزاء بدائل مختلفة عن بدائل الأقوياء»[3]. وكان الإنجاز الكبير للعمليات الإرهابية هو تدمير الآمال التي استيقظت في السبعينيات، والتي ألهمها التنظيم الشعبي في أنحاء المنطقة، وخلع ديكتاتورية سوموزا، و«الخيار المفضل للفقراء» الذي تبنته الكنيسة، التي عوقبت بقسوة بسبب هذا الانحراف عن السلوك الجيد.

إن تقرير اليسوعيين قابل للتعميم على جزء كبير من العالم الثالث؛ وعلى رقم يتنامى في الوطن، بما أن نموذج العالم الثالث عن مجتمع منقسم إلى طبقتين قد تم تدويله. وتم التعبير عن العالم الواقعي في ملاحظات للأمين العام لأنكتاد، التي تم تأسيسها «لخلق نظام تجاري عالمي ينسجم مع تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية». كان ممثلاً للأمم المتحدة في الذكرى الخمسين للنظام التجاري (الغات ومنظمة التجارة العالمية،

---

3. خوان هرنانديث، إنفيو UCA، (الجامعة اليسوعية، ماناغوا)، آذار 1994 . انظر: ف 1و5 و6 و7 من هذا الكتاب، حول السياق التاريخي.

الخ)، وعلق قائلاً: «يجب ألا يُخدع أحد بالجو الاحتفالي لهذه الاحتفالات. في الخارج هناك الألم المبرّح والخوف، وغياب الأمان حيال الوظائف، وما وصفه ثورو بـ «حياة من اليأس الهادئ»[4]. تلقى الحدث تغطية إعلامية واسعة، لكن وسائل الإعلام فضلت الجو الاحتفالي في الداخل.

تمت تغطية النتائج التدميرية لإعصار ميتش في تشرين الأول 1998 بشكل حي، لكن لم تُنقل جذورها في «المعجزة الاقتصادية»، التي أسسها «الفاشيون على النمط اللاتيني» بتوجيه من خبراء أمريكيين: نموذج تنمية قاد إلى «مستوى عال من البؤس والمحسوبية تجاه الأقلية، بينما امتلكت الأغلبية الحد الأدنى للحياة»، كما علق أسقف محافظ من هندوراس، شاجباً البرامج الجديدة التي ستطيل من الكارثة. واقتبس كلامه، في نقاش نادر لأسبابها، صحفي متمرس من أمريكا الوسطى، علق قائلاً: إن الجيوش التي دربتها الولايات المتحدة قضت على آمال التغيير، و«سببت اختفاء جميع المؤيدين الصريحين للمشاركة في الأرض»، مع مئات الآلاف من الآخرين[5].

---

4. روبن ريكوبيرو؛ بيان نُشر في انبعاث العالم الثالث (بينانغ، 1998).

5. بول جيفري، ناشيونال كاثوليك ريبورتر، 11 كانون الأول، 1998، يذكر الأسقف الهندوراسي أنجل جاراتشانا. حول تأثير استئصال الغابات، وبرامج التنمية الأمريكية، انظر أيضاً: سارا سيلفر، «زارعو البن يجدون أن الأقل هو الأكثر»، أوستن أمريكان ستيتسمان، 27 كانون الأول 1998؛

إن الصورة الكاملة مخيفة أكثر، ومرشدة، لكنني سأضعها جانباً.

تمت مراجعة التأثير المباشر للإعصار في مجلة تعنى بالأبحاث، تصدر عن الجامعة اليسوعية في ماناغوا. يسأل المحلل: «هل ميتش متحيز طبقياً؟» لقد أحدث الإعصار تأثيراً مدمراً على المزارعين الفقراء، الذين دُفعوا إلى أكثر المناطق هشاشة على المستوى الإيكولوجي، تلك الأقل ملاءمة للزراعة»: مثلاً، إلى بوسولتيجا، موقع انهيار التربة الإجرامي، الذي أرعب العالم. إلى منطقة، مصفاة سان أنطونيو، على بعد بضعة أميال، وهي «أحد أسواق نيكاراغوا الاقتصادية الأكثر رمزية»، نجحت، بشكل جيد، كما فعلت صناعات تصدير التربة بعامة، مستفيدة من الأمطار على التربة الخصبة التي تحتكرها. ودمرت إنتاج المحصول الرئيسي (الذرة والبقول)، مما شكل كارثة للمزارعين، والسكان بعامة. وتم توجيه إعادة البناء إلى تضخيم الفروق نفسها في «نيكاراغوا جديدة» محترمة جداً بسبب نموها الاقتصادي المؤثر، بينما كان السكان يهبطون إلى الدرك الذي هبطوا إليه في هاييتي. ويشمل هذا أموالاً من الخارج، بالإضافة إلى المؤسسات المحلية، التي أعيدت

دودلي ألثاوس، «استئصال الغابات أسهم في مأساة سببها ميتش في هوندوراس، كما يزعم الخبراء»، هوستون كرونيكل، 30 كانون الأول، 1998 (سنترال أمريكان نيوزباك، كانون الأول ـ كانون الثاني، 1999).

صياغتها لتلبي متطلبات المؤسسات المالية العالمية. وتم توجيه الدِّين، والبحث، والسياسة، بعامة، وأكثر من قبل، لتقديم «خدمات حصرية لأولئك الذين يستطيعون أن يدفعوا لهم»، مدمرين ما تبقى من الإصلاح الزراعي. إن «التحيز الطبقي» للإعصار وآثاره ليست «إرادة إلهية، أو لعنة أسطورية ضد الفقراء»، وإنما «نتيجة عوامل اجتماعية، واقتصادية، وبيئية ملموسة جداً»[6]. ويمكن تعميم القصة مرة أخرى على كثير من العالم.

وكان من التأثيرات الجانبية للإعصار بعثرة عشرات الآلاف من الألغام الأرضية، والتي هي تذكار للعنصر النيكاراغوي لحروب واشنطن الإرهابية في الثمانينيات. ولحسن الحظ، أرسل فريق من خبراء نزع الألغام للمساعدة، من فرنسا. ونقلت الحقائق في الصحف المعادية للعنف[7]. أما غياب الاهتمام بمكان أكثر وضوحاً ليس مفاجئاً إذا ما نظرنا إلى رد الفعل على انتهاكات أكثر عنفاً لحقوق الإنسان من نوع مشابه، تتواصل فيما

---

6. فريق نيتلابان ـ إنفيو، «وقت للفرص وللانتهازيين»، إنفيو، كانون الثاني 1998. انظر أيضاً: ديفد غونزاليس، «ميتش من؟ الولايات المتحدة تؤخر رحلات المساعدة؛ المساعدة للكونترا من خلال إكسبرس، غوث الكارثة بالقارب»، نيويورك تايمز، 16 كانون الأول، 1988، قسم نيويورك سيتي، 27.

7. رويترز، «الفرنسيون سينزعون الألغام الأرضية»، بيس ورك (كامبردج، كانون الأول 1998).

نلتقي. وربما كان المثال الأقوى هو ضريبة الموت الناجمة عن الأسلحة المضادة للأفراد التي تملأ سهل جارز في لاوس، التي كانت مسرح أعنف قصف للأهداف المدنية في التاريخ، كما يبدو، والأكثر قسوة كما يُقال: وهذا الهجوم العنيف على مجتمع فلاحي فقير قليل إذا ما قورن بحروب واشنطن في المنطقة.

حقوق جديدة؟

لنعد إلى الخلفية العامة التي تكتسب فيها الحقوق، التي بُحث عنها، حياتها، وجوهرها.

افتتح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أراضي جديدة من نواح مهمة. أغنى مملكة الحقوق المعلن عنها، وشمل جميع الأشخاص بها. وفي دراسة قانونية مهمة جداً، في الذكرى الخمسين، علقت بروفيسورة القانون في هارفارد، ماري آن جليندون، أن الإعلان «ليس عولمة لحقوق الإنسان التقليدية، التي تنتمي إلى القرن الثامن عشر، فحسب، وإنما هو جزء من «لحظة» جديدة في تاريخ حقوق الإنسان. . . تنتمي إلى أسرة أدوات الحقوق لما بعد الحرب العالمية الثانية، التي حاولت أن تطعم جذع شجرة الحرية بالعدالة الاجتماعية»، وخاصة المادتين 22 و27، «عمود» الإعلان، «الذي يرفع إلى موقع الحقوق الأساسية عدة حقوق جديدة، اقتصادية، واجتماعية،

وثقافية». ومن العدل أن نُعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خطوة أخرى نحو «استعادة الحقوق»، التي ضاعت بسبب «الغزو والطغيان»، ووعدت «بحقبة جديدة للسلالة البشرية»، متذكرين آمال توماس هوبز، منذ قرنين[8].

وتشدد جليندون أيضاً على أن الإعلان وثيقة متكاملة: ليس فيه مكان للطلب «النسبي»، الداعي إلى أن يتم إنزال حقوق معينة إلى مرتبة ثانوية، في ضوء «القيم الآسيوية»، أو أية حجة أخرى.

وتم التشديد على النتائج نفسها في دراسة لنظام حقوق الإنسان، أصدرتها الأمم المتحدة، في الذكرى الخمسين لميثاقها، وفي إسهامها الأول في المؤتمر العالمي الأول حول حقوق الإنسان، في فيينا، في حزيران من عام 1993. وفي تصريحه الذي افتتح المؤتمر شدد الأمين العام «على أهمية مسألة ترابط جميع حقوق الإنسان». وحين قدم مجلد الذكرى الخمسين قال: إن مؤتمر فيينا «شدد على أن العمل من أجل تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحمايتها،

---

8. ماري آن جليندون، «معرفة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، نوتردام لو ريفيو 5، (1998). بين، حقوق الإنسان، الجزء الثاني، 1792. بروس كوكليك، تحرير، توماس بين: الكتابات السياسية (جامعة كامبردج، 1998)

يمتلك أهمية تعادل أهمية العمل من أجل الحقوق المدنية، والسياسية»[9].

وتبنّى الفاتيكان موقفاً مشابهاً في إحيائه للذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي رسالته التي وجهها في يوم رأس السنة في 1999، شجب البابا يوحنا بولس الثاني الماركسية، والنازية، والفاشية، والإيديولوجية، التي «ليست أقل ضرراً»، إيديولوجية «الاستهلاك المادي»، التي تعد فيها «المظاهر السلبية التي تؤثر بالآخرين غير مهمة بشكل كامل»، وقال: إن «الأمم والشعوب» تفقد «حق المشاركة في القرارات التي غالباً ما تعدل حياتها على نحو عميق». فآمالها «تحطمت بوحشية» بسبب ترتيبات السوق، التي «تتركز فيها القوة المالية، والسياسية»، بينما تتذبذب الأسواق المالية بشكل شاذ، «ويمكن التلاعب بالانتخابات». إن الضمانات من أجل «الخير العام الكوني، وممارسة الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، «والتطوير المدعوم للمجتمع»، يجب أن تكون العنصر الجوهري «لرؤية جديدة للتقدم الكوني في التضامن»[10].

---

9. الأمم المتحدة وحقوق الإنسان 1945. 1995، المجلد السابع، سلسلة بلو بوكس للأمم المتحدة (الأمم المتحدة: نيويورك، قسم المعلومات العامة، 1995).

10. «احترام حقوق الإنسان، سر السلام الحقيقي». انظر: آرثر جونز: «البابا يعد النزعة الاستهلاكية تهديداً لحقوق الإنسان، «ناشيونال كاثوليك

إن نسخة فاترة من «علم لاهوت ما بعد التحرر» للفاتيكان، كما تُدعى، مقبولة في سوق الأفكار الحرة، على عكس علم لاهوت التحرير، الذي تحل مكانه. فالهرطقة الأخيرة «انقرضت تقريباً»[11]، كما يخبرنا المعلقون. ووضعت الأشكال المنقرضة في مكانها المناسب في التاريخ، مع كبير الأساقفة الذي افتتح اغتياله العقد المخيف من حرب واشنطن ضد الكنيسة، ووقحين آخرين، والمفكرين اليسوعيين البارزين، الذين حدد اغتيالهم على يد «الفاشيين على النمط اللاتيني»، المدعومين من أمريكا، نهاية هذه الكنيسة. ويختلف علماء اللاهوت في مظهر نقدي معين: «الخيار المفضل للفقراء»، الذي انقرض نوعاً ما، شجع الفقراء على المشاركة في صياغة

ريبورتر، 8 كانون الثاني، 1999. غطيت الرسالة في الصحافة القومية بإيجاز ولكن تم تجاهل محتواها على نطاق واسع (واشنطن بوست، ونيويورك تايمز، 2 كانون الثاني، 1999؛ الجملة الأخيرة لتقرير نيويورك تايمز لمحت إلى المحتوى). ولقد تلقت رسالة الفاتيكان بعض الذكر المحدود في البداية. وعثر بحث في المعطيات على إشارات مبعثرة، وبينها واحدة في الصحافة القومية: رويترز، نيويورك تايمز، 16 كانون الأول، 1998. وتلقت المسائل العامة بعض التغطية حين زار البابا المكسيك بعد بضعة أسابيع. انظر: أليساندرا ستانلي، «البابا يعود إلى المكسيك بهدف جديد: الرأسمالية»، نيويورك تايمز، 22 كانون الثاني، 1999؛ أيضاً 24 كانون الثاني، 1999. ريتشارد تشاكون، وديبغو ريبادينيرا، بوسطن جلوب، و24 و25 كانون الثاني، 1999.

11. ستانلي، نيويورك تايمز، 22 كانون الثاني، 1999.

عالمهم الاجتماعي الخاص، بينما النسخة المسموحة من الاستبدال تطلب منهم أن يتوسلوا إلى الأغنياء والأقوياء كي يمنحوهم بعض الفتات فحسب. في النسخة المسموحة، يجب على الكنيسة أن «توقظ ضمير» الأغنياء، والأقوياء، وترشدهم إلى «القيم الكاثوليكية في الكرم، والتضحية بالذات»، بدلاً من تنظيم جماعات قاعدة مسيحية يمكن أن تقدم للناس طريقة لممارسة «حق الاشتراك في القرارات، التي غالباً ما تعدل، بشكل عميق، طريقتهم في الحياة»، والذي تحول إلى التماس من أجل حكم أكثر كرماً بعد مروره في المصافي العقائدية.

وترى جليندون أن النقاش الحالي مخطئ في افتراضه أن الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، ضُمِّنتْ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «كتنازل للسوفيات»: على العكس، كان الدعم «عريض القاعدة جداً». يمكن أن نتذكر أن مثلاً كهذه كانت متأصلة جداً في القوى الشعبية المعادية للفاشية في أوروبا، وفي العالم الاستعماري، وبين سكان الولايات المتحدة كذلك. وكانت هذه الحقائق مزعجة جداً للنخب السياسية والاقتصادية الأمريكية، التي كانت تمتلك رؤية مختلفة للعالم، التي كانت تنوي تأسيسه. وعبرت عن قلقها من «الخطر الذي يواجه الصناعيين» في الوطن من «القوة السياسية، التي حققتها الجماهير حديثاً»، ومن «التطلعات الجديدة» بين الشعوب في الخارج، التي «اقتنعت أن المستفيدين الأوائل من

تنمية مصادر الثروة لبلد ما يجب أن يكون شعب هذا البلد»، وليس المستثمرين الأمريكيين. وتشكل الخطوات، التي اتُخذتْ لدرء هذه المخاطر، موضوعات رئيسية لتاريخ ما بعد الحرب، وهذه مسائل يجب أن أضعها جانباً الآن، رغم صلتها الواضحة بالموضوع.

كان هناك البعض، بالطبع، ممن رفضوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باحتقار، وعدّوه «مجموعة من العبارات الورعة»، وكانت هذه الملاحظة، التي غالباً ما اقتبسها المبعوث السوفياتي أندريه فيشنسكي، الذي يجب ألا يعوقنا سجله الخاص؛ أو عُدَّ كـ «رسالة إلى سانتا كلوز... لا الطبيعة، ولا التجربة، ولا الاحتمال تنفخ حياة في هذه القائمة من الألقاب»، التي لا تخضع لأية قيود سوى قيود الذهن، والذوق، بالنسبة لمؤلفيها في هذه الحالة، كما قالت سفيرة ريغن إلى الأمم المتحدة، جين كيركباتريك، مزدرية الفقرات الشرطية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبعد بضع سنوات، وصف السفير موريس آبرام أفكاراً كهذه بأنها «ليست أكثر من إناء فارغ يمكن أن تُسكب فيه آمال غامضة، وتوقعات خائبة»، «تحريض خطير»، وحتى مناف للطبيعة». كان آبرام يتحدث في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، شارحاً رفض واشنطن لحق التنمية، الذي شدد على ضمان «حق الأفراد، والجماعات، والشعوب بأن تشارك في

التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية المستمرة، وأن تسهم فيها، وتتمتع بها، والتي يمكن أن تتحقق فيها، بشكل كامل، جميع الحقوق الإنسانية، والحريات الأساسية». لكن الولايات المتحدة وحدها استخدمت حق النقض ضد الإعلان، وبهذا نقضت، ضمنياً، مواد الإعلان، الذي شاركت في إعادة صياغته بدقة[12].

ورغم هجوم النسبيين إلا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يستحق الدفاع عنه. ولكن دون أوهام: كانت الدولة الأقوى في العالم قائداً للمعسكر النسبي، وحتى داخل الفئة الفرعية لحقوق الإنسان، التي تتظاهر بأنها تؤيدها، «هناك نموذج ملح، وواسع الانتشار» من الانتهاكات، كما قالت منظمة العفو الدولية في مراجعة حديثة[13].

---

12. اقتباس من فيشينسكي أورده ديفد ماناسيان، «قانون حقوق الإنسان: ضمير البشرية»، مجلة إيكونوميست، 5 كانون الأول، 1998؛ اقتباس من كيركباتريك قام به جوزف رونكا، «حقوق الإنسان»، في آر. إدواردز، مع آخرين، موسوعة العمل الاجتماعي (واشنطن دي سي، NASW، 1995). انظر أيضاً: رونكا، حقوق الإنسان والسياسة الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين، مطبعة جامعة أمريكا، 1992، و«قليلاً من التواضع، من فضلكم»، هارفارد إنترناشيونال ريفيو (صيف 1998). موريس آبرام، إفادة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، البند 8، «حق التنمية»، 11 شباط، 1991.

13. منظمة العفو الدولية ـ لندن، الولايات المتحدة الأمريكية، حقوق للجميع (تشرين أول 1998). انظر: مقابلة مع بيير ساني، الأمين العام لـ AI،

النظام الاقتصادي وحقوق الإنسان

يشكل نظام حقوق الإنسان أحد الأعمدة الثلاثة، المترابطة، للنظام العالمي الجديد، الذي أسسه المنتصرون في أعقاب الحرب العالمية الثانية. والثاني هو النظام السياسي، الذي تبلور في ميثاق الأمم المتحدة؛ والثالث هو النظام الاقتصادي، الذي صيغ في بريتون وودز. فلنلق نظرة موجزة على مكونات النظام الدولي المخطط، هذه، مركزين على بعد حقوق الإنسان.

عمل نظام بريتون وودز في أوائل السبعينيات، وهي فترة دعيتْ أحياناً بـ «العصر الذهبي» للرأسمالية الصناعية في فترة ما بعد الحرب، واتسمت بنمو مرتفع للاقتصاد، وتقدم في تحقيق الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكانت هذه الحقوق تهم بشكل رئيسي مزارعي بريتون وودز، وكان توسيعها، أثناء العصر الذهبي، إسهاماً في ترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من «عبارات ورعة»، و«رسالة إلى سانتا كلوز»، إلى واقع جزئي، على الأقل.

وكان أحد المبادئ الرئيسية لنظام بريتون وودز هو تنظيم النقد، وحرَّض على هذا، بشكل كبير، الفهم بأن التحرير يمكن

أجراها دينيس برنشتاين ولاري إيفيرست، مجلة زيد (كانون الثاني 1999)، انحراف نادر عن الرفض العام، بعيد في الطرف المنشق.

أن يخدم كسلاح قوي ضد الديموقراطية، ودولة الرفاهة، ويسمح للرأسمال النقدي أن يصبح «مجلس شيوخ حقيقي»، يستطيع أن يفرض سياساته الاجتماعية، ويعاقب أولئك الذين ينحرفون برأس المال الهارب. فككت إدارة نيكسون النظام بالتعاون مع بريطانيا، ومراكز مالية أخرى. ولم تفاجئ النتائج واضعي هذا النظام.

أما بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، فقد اتسمت تلك الفترة، منذ ذلك الوقت، بنمو أكثر انخفاضاً، وبتقويض للعقد الاجتماعي، وكان هذا ملحوظاً في الولايات المتحدة، وبريطانيا. كان انتعاش التسعينيات في الولايات المتحدة أحد أضعف الانتعاشات منذ الحرب العالمية الثانية، وفريداً في تاريخها، بحيث أن أغلبية السكان بالكاد انتعشت حتى في أوج دورة العمل الأخيرة في 1989، ناهيك عن تلك التي حدثت قبل عقد. إن الأسرة النموذجية تعمل خمسة عشر أسبوعاً في العام، وهذا أعلى من المستوى الذي كان قائماً منذ عشرين عاماً، بينما راوح الدخل والثروة مكانهما أو انخفضا. أما الواحد بالمائة، الذين في القمة، فقد حققوا أرباحاً طائلة، وسجل العشرة بالمائة، الذين في القمة، مكاسب، بينما بالنسبة لمجموعة العشرة الثانية، فإن القيمة الصافية ـ الأرصدة ناقص الدين ـ فقد انخفضت أثناء انتعاش التسعينيات. أما اللامساواة، التي انخفضت باطراد أثناء العصر الذهبي، فعادت إلى مستويات ما

قبل البرنامج الجديد. وترتبط اللامساواة بساعات العمل. ففي 1970، كانت الولايات المتحدة مشابهة لأوروبا في الفئتين، لكنها الآن تبرز العالم الصناعي في كلتيهما، وتقريباً بهوامش واسعة. إنها وحيدة في الافتقار إلى عطلة مدفوعة الأجر يكفلها القانون. أما الاشتراك الحكومي العلني في جرائم الشركات، أثناء عهد ريغن، الذي تم التحدث عنه أحياناً، بشكل صحيح، في صحافة الأعمال، واستمر منذ ذلك الوقت، فقد قضى، بشكل كبير، على حقوق العمال. وتواصل كل هذا في صراع مباشر مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أي، مع الأجزاء التي رفضتها النسبية السائدة[14].

تحدثت الصحافة، بانتظام، عن عصر من «ازدهار لا يضاهى تقريباً»، في الولايات المتحدة، يجب أن تتطلع أوروبا

14. لورنس ميشيل، جارد برنشتاين، جون شميت، حالة أمريكا العاملة 1998. 1999 (مطبعة جامعة كورنيل، 1999). حول اللامساواة، ساعات العمل، الوصاية القانونية، انظر: حالة أمريكا العاملة، وفينياس باكساندال، ومارك بريسلو: الدولارات والعقل، كانون الثاني ـ شباط، 1999 (يذكر منظمة التعاون، والتنمية الاقتصادية، مراقبة التوظيف السنوية، 1998). العشر الثاني، بحث إدوارد وولف الذي ذكره آرون برنشتاين، «مد منخفض لا يخفض جميع القوارب»، بزنس ويك، 14 أيلول، 1998. حول الإجرام الريغاني انظر: الفصل العاشر من هذا الكتاب. حول قتل الشركات للبشر في إنكلترا وحصانتها انظر: جاري سلابر، دم في المصرف، آشغيت، 1999.

إلى محاكاته، وعن «اقتصاد أمريكي ناجح جداً»[15]. واستندت التقارير، بشكل رئيسي، إلى «عودة رأس المال الذي حققته الشركات الأمريكية»، التي كانت بالفعل «ضخمة»، كما كانت صحافة الأعمال تهلل في عهد كلينتون، وإلى الازدياد الكبير في أسعار البورصة، الذي حقق ازدهاراً ملحوظاً للواحد بالمائة من الأسر، التي تملك تقريباً نصف البورصة، وللعشرة بالمائة في القمة، الذين يمتلكون ما تبقى، والذين هم، بشكل مشترك، مستفيدون من 85٪ من أرباح قيمة الرصيد في «اقتصاد الحكاية الخرافية». لكن الأفعال الجيدة لا تمر دون انتباه. فالرئيس كلينتون «شُبِّه بمارتن لوثر كينغ، جي آر، واحتفي به في مؤتمر في وول ستريت»، في منتصف كانون الثاني من عام 1999، كما روت الصحف، وذكرت الصحف رئيس بورصة نيويورك، الذي «قال للرئيس كلينتون: إن الدكتور كينغ كان بالتأكيد يبتسم للحشد»، في الذكرى السنوية لكينغ، معترفاً بكم أفاد كلينتون «زاويتي الصغيرة في مانهاتن الجنوبية»[16].

وكانت حالة زوايا أخرى صغيرة مختلفة نوعاً ما.

15. بين كثير من الأمثلة الحالية، جيرالد بيكر، إف تي، 14 كانون أول، 1998، والذي يشير أيضاً إلى عيوب كبيرة في المعجزة؛ ريد إيبلسون، نيويورك تايمز، 2 كانون الثاني 1999.

16. جيمس بينيت، «في مؤتمر حول تنوع وول ستريت، الرئيس يجد بورصته الخاصة محلقة»، نيويورك تايمز، 16 كانون الثاني، 1999.

ونسبت الحكاية الخرافية جزئياً إلى «غياب أمن أكبر لدى العامل»، من قبل الرئيس الاحتياطي الفيدرالي آلان جرينسبان، الذي أورد نسبة مضاعفة تقريباً من العمال الذين يخشون التسريح في الصناعات الكبرى من 1991 إلى 1996. وكشفت دراسات أخرى أن 90٪ من العمال مهتمون بأمن الوظيفة. ففي مسح للعمال تم في 1994، قال 97٪ من المجيبين أن محاولات الحصول على تمثيل نقابي من المحتمل أن تقود إلى تسريح، وقال 41٪ من العمال غير النقابيين أنهم يعتقدون أنه من الممكن أن يفقدوا عملهم إذا حاولوا القيام بعمل تنظيمي. ويرى علماء اقتصاد العمل، بعامة، أن الانخفاض في التمثيل النقابي عامل مهم في مراوحة الأجور في مكانها، أو انخفاضها، وفي تدهور أوضاع العمل[17].

وتخبر استطلاعات الرأي أيضاً عن «ثقة المستهلك؛ التي عدلها، على أي حال، تعليق يقول: «إن التوقعات تراجعت». وعلق مدير مركز المسح في جامعة ميشيغان قائلاً:

17. آلن جرينسبان في اقتباس من إدوارد هيرمان من 22 تموز، 1997، جلسات استماع الكونغرس، «تهديد العولمة»، نيو بوليتيكس 26 (شتاء 1999). جين كورتيز، «في أية طريق تتجه الأجور»، بزنس ويك، 21 أيلول، 1998. مسح 1994، روبرت بولن وستيفاني لوس، أجر العيش، نيو برس، 1998. حول العمل النقابي والأجور، انظر: ميشيل، حالة أمريكا العاملة، ودراسات أولى في هذه السلسلة التي تصدر كل سنتين عن مؤسسة السياسة الاقتصادية.

«يبدو الأمر قليلاً وكأن الناس يقولون: لا أكسب ما يكفي كي أتدبر أمري، ولكن الأمر ليس سيئاً كما يجب أن يكون، بينما في الستينيات فكروا: كم ستصبح الأمور جيدة؟»[18].

كانت حقبة ما بعد بريتون وودز كارثة بالنسبة «للعالم النامي»، رغم أن البعض نجا، مؤقتاً على الأقل، برفضه «للدَّين»، الذي تعرفه الأسواق، بشكل أفضل، كما يعبر عالم الاقتصاد الرئيسي للبنك الدولي. يشير إلى أن «المعجزة الشرق آسيوية»، والتي «لا سابق لها في التاريخ»، تحققت بسبب ابتعادها الهام عن الصيغ الموصوفة، رغم أن نجمتها الصاعدة، كوريا الجنوبية، تعرضت لأذى كبير بعد الموافقة على تحرير النقد في أوائل التسعينيات، وهذا عامل مهم في أزمتها الحالية، كما يعتقد هو، وكثيرون من المحللين الآخرين، وخطوة نحو «الأمركة اللاتينية». وتمارس نخبة أمريكا اللاتينية ظلماً، «وإحساساً أضعف بالجماعة أكبر بكثير مما يوجد بين نظيراتها من الدول الشرق آسيوية القومية»، وهي «مرتبطة أكثر بالتمويل الأجنبي المرتفع»، وهذه عوامل تدخل في «محاكاتها الشرهة للاستهلاك الأوروبي والأمريكي، المرتفع جداً، والثقافة الرفيعة»، كما يقول عالم الاقتصاد الدولي ديفد فليكس. «ومكنت الثروة الجوالة أيضاً أثرياء أمريكا اللاتينية من أن ينقضوا

18. لويس يوتشيتيل، «إعادة تأهيل الصباح في أمريكا، نيويورك تايمز، 23 شباط، 1997.

الضرائب التصاعدية، ويحدوا من الإنفاق على التعليم الأساسي، والثانوي، بينما كانوا ينتزعون معونات كريمة من الدولة حين يعانون من الضغط المالي»، وهذه سمة نموذجية من سمات عقيدة السوق الحرة طوال قرون[19].

في تاريخه المحترم جداً للنظام النقدي الدولي، يبين باري إتشينجرين اختلافاً حاسماً بين الطور الحالي لـ «العولمة»، وحقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى، التي تشبهه جزئياً[20]. في ذلك الوقت لم تكن سياسة الحكومة قد سُيِّست بعد بحق التصويت الذكوري الكوني، ونشوء نقابات العمال، وأحزاب العمال البرلمانية. ولهذا السبب، إن الكلف الكبيرة للاستقامة المالية، التي فرضها «مجلس الشيوخ الفعلي»، يمكن تحويلها إلى الشعب. لكن الترف لم يعد متاحاً في حقبة بريتون وودز الأكثر ديموقراطية، وهكذا «حلت مكان القيود على حركية رأس المال قيود على الديموقراطية كمصدر للابتعاد عن ضغط السوق». من

---

19. جوزف ستيغليتز، « بعض الدروس من معجزة شرق آسيا»، وورلد بانك ريسيرش أوبزيرفر، آب 1996؛ أجندة للتنمية في القرن الواحد والعشرين»، التقرير السنوي للبنك الدولي حول علم اقتصاد التنمية (البنك الدولي، 1998)؛ محاضرات وايدر السنوية، جامعة الأمم المتحدة والمؤسسة العالمية لأبحاث علم اقتصاد التنمية، أيار 1997. ديفد فيليكس، «هل الدفع نحو عولمة السوق الحرة يتوقف؟» لاتين أمريكان ريسيرش ريفيو، 1998.

20. إيتشينجرين، عولمة رأس المال: تاريخ الأنظمة النقدية العالمية، مطبعة جامعة برينستون، 1996.

الطبيعي، بالتالي، أن يترافق تفكيك النظام الاقتصادي لما بعد الحرب مع هجوم حاد على الديموقراطية الحقيقية، ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من قبل الولايات المتحدة، وبريطانيا، بشكل رئيسي.

ثمة الكثير مما يمكن قوله عن هذه الموضوعات، ولكن فيما يتعلق بمظاهر حقوق الإنسان، تبدو الحقائق واضحة بشكل معقول، ومنسجمة مع توقعات مؤسسي نظام بريتون وودز.

النظام السياسي وحقوق الإنسان

إن العمود الثالث للنظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي ينتصب إلى جانب نظام بريتون وودز الاقتصادي الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو ميثاق الأمم المتحدة. إن مبدأه الأساسي هو أن التهديد، أو استخدام القوة ممنوع، إلا حين يجيزه مجلس الأمن الدولي، بشكل محدد، أو دفاعاً عن النفس ضد هجوم مسلح، إلى أن يتدخل مجلس الأمن (وفقاً للمادة 51). وليست هناك آلية تنفيذ، بصرف النظر عن الدول الكبرى، وبشكل حاسم الولايات المتحدة. لكن واشنطن ترفض، بوضوح، مبادئ الميثاق، في ممارساتها، وعقيدتها الرسمية، كما قلتُ سابقاً.

إن إطار النظام العالمي لم يعد يوجد منذ وقت طويل، حتى في كلمات، بما أن اللغة أصبحت غير ملائمة جداً

للدعم. فالمبدأ المتفق عليه هو حكم القوة. أما المحنكون فيفهمون أن الاحتكام إلى الالتزامات القانونية، والمبدأ الأخلاقي، هو شرعي كسلاح ضد أعداء منتقين، «أو، «لتمويه مواقفنا بموقف أخلاقي مستمد من مبادئ أخلاقية عامة جداً»، كما يقول دين أتشيسون. لكن لا شيء أكثر من ذلك. ويجب ألا ينظر بخفة إلى مستوى الدعم لهذا الموقف بين القطاعات المتعلمة. فالمعاني الضمنية لحقوق الإنسان لا تتطلب أي تعليق.

بإيجاز، من بين الأعمدة الثلاثة للنظام الدولي لما بعد الحرب، انهار اثنان بشكل كبير هما نظام بريتون وودز، والميثاق. أما الثالث، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيبقى، إلى حد كبير، «رسالة إلى سانتا كلوز»، كما يرى قادة الحملة النسبية.

حقوق لمن؟

كان الإبداع الرئيسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان توسيع الحقوق لتشمل جميع الأشخاص، أي الأشخاص الذين من لحم ودم، كما أشير على نطاق واسع. أما العالم الحقيقي فيختلف جذرياً. ففي الولايات المتحدة، يُعرَّف مصطلح «شخص» رسمياً بأنه يعني «فرداً، وفرعاً، وشراكة، ومجموعة مرتبطة، وجمعية، وعقاراً، ووديعة، وشركة أو منظمة أخرى

(سواء كانت منظمة تحت قوانين أية دولة أم لا)، أو أي كيان حكومي»[21]. إن هذا المفهوم «للشخص» كان سيصدم جيمس ماديسون، وآدم سميث، أو آخرين يمتلكون جذوراً فكرية في التنوير، والليبرالية الكلاسيكية. لكنه يسود، ملقياً ظلاً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان البعيد عن مقاصد أولئك الذين صاغوه ويدافعون عنه.

ومن خلال فعالية قضائية جذرية، مُنحت حقوق الأشخاص «لكيانات قانونية جماعية»، كما يدعوها بعض المؤرخين القانونيين؛ وبشكل أكثر ضيقاً، «لهيئات مدرائها»، وهذا نوع من «الاستبداد الجديد»، الذي صنعته المحاكم[22]. فالأشخاص الخالدون، الذين خلقوا حديثاً، والمحميون من التفتيش، من خلال هبة الحقوق الشخصية، يديرون الأسواق المحلية، والعالمية، من خلال عملياتهم الداخلية، أي «تحالفاتهم الاستراتيجية» مع منافسين مزعومين، وروابط أخرى. يطلبون، ويتلقون، دعماً هاماً من القوى الكبرى، التي يرمون عليها «الظل» الذي يُدعى بـ «السياسة»، إذا استعرنا مثل جون ديوي، مانحين أهمية، ليست، بالقليلة لمخاوف جون

---

21. مسح الأعمال الحالية (واشنطن دي سي) وزارة التجارة، كانون الأول، 1996.

22. مورتون جي. هورويتز، تعديل القانون الأمريكي 1870 ـ 1960، أوكسفورد، 1992.

ماديسون، قبل 200 عام، من أن القوى الكبرى يمكن أن تدمر تجربة الحكم الديموقراطي من خلال تحولها «الفوري إلى أدواتها، وطغاتها». وبينما يلحون على الدول الكبرى كي تصبح أدوات لهم، فهم ينشدون، بشكل طبيعي، عزل الساحة العامة عن الآخرين، وهذه هي العقيدة الأساسية «لليبرالية الجديدة». وعبر ديفد روكفيلر عن الفرضية الأساسية جيداً، حين علق على الميل إلى «التقليل من دور الحكومة». وهذا «شيء يفضله رجال الأعمال»، كما قال، «لكن الوجه الآخر لتلك العملة هو أنه يجب أن يحل أحد ما مكان الحكومة، ويبدو العمل بالنسبة لي وحدة منطقية للقيام بذلك. وأعتقد أن كثيراً من رجال الأعمال لم يتطلعوا إلى هذا الأمر، أو قالوا: إنه من مسؤولية شخص آخر، وليس من مسؤوليتي»[23].

وبشكل حاسم، ليس من مسؤولية الجماهير. إن الخطأ الكبير للحكومة هو أنها، وإلى درجة ما، مسؤولة أمام الجماهير، وتقدم بعض المداخل للمشاركة الجماهيرية. ويتم التغلب على الخطأ حين تُنقل المسؤولية إلى أيدي كيانات غير أخلاقية، تمتلك سلطة ضخمة، ومُنحت حقوق الأشخاص، وقادرة على التخطيط، واتخاذ القرار بمعزل عن الجماهير المزعجة.

23. «البحث عن قيادة جديدة»، نيوزويك إنترناشيونال، 1 شباط، 1999.

وتحاول المبادرات السياسية الحالية أن توسع حقوق «الأشخاص القانونيين الجمعيين» إلى ما وراء حقوق الأشخاص الذين من لحم ودم بكثير. وهذه سمات رئيسية لاتفاقيات تجارية مثل نافتا، والاتفاقية متعددة الأطراف حول الاستثمار، التي أخرجت عن مسارها بضغط من الجماهير، ولكن من المؤكد أنه سيعاد تأسيسها في شكل أكثر خفاء[24].

وتمنح هذه الاتفاقيات طغاة الشركات حقوق «المعاملة القومية»، التي لا يتمتع بها الأشخاص بالمعنى التقليدي. تستطيع جنرال موتورز أن تطلب «معاملة قومية» في المكسيك، لكن المكسيكيين الذين من لحم ودم سيكونون أعقل من أن يطلبوا «معاملة قومية» شمال الحدود. وتستطيع الشركات أيضاً، (وبفعالية)، أن تحاكم الدول القومية إذا قامت «بنزع الملكية»: ويُفسر هذا كفشل في تلبية طلبهم حول مداخل مجانية إلى الثروات والأسواق.

وحتى بدون هبة شكلية كهذه لحقوق فائقة للعادة، وفي انتهاك فظيع للمبادئ الليبرالية الكلاسيكية، يولد شيء ما مشابه من دور هذه الكيانات الجماعية كـ«أدوات وطغاة» حكومة، وأسياد أنظمة عقائدية. أحد الأمثلة الموضحة هو المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تقول: «لا أحد يجب أن

24. حول سجل اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف MAI المثير انظر: تحقيق الفائدة على حساب الناس، من تأليفي.

يُجرد، بشكل اعتباطي، من ملكيته». في العالم الحقيقي، «الأشخاص» الذين حقوقهم مؤمنة، بشكل بارز، هم الكيانات الجمعية، بمقتضى عقيدة، شكلت في الأعوام نفسها التي صيغ فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يؤكد على حق «تعويض سوي، وفعال، وعاجل» للملكية المنتزعة بـ «قيمة سوق عادلة»، كما يحدد أولئك الذين هم في موقع يسمح لهم بفرض إرادتهم. والصيغة، التي نُسبتْ إلى وزير خارجية روزفلت، كوردل هول، سميتْ «الحد الدولي الأدنى من التحضر»، في الاتفاقيات المحترمة للقانون الدولي[25].

ويمكن أن تبدو معايير تطبيق الصيغة متناقضة ظاهرياً، ولكنها ليست هكذا حين تؤخذ في الحسبان عوامل عالمية واقعية. إن الصيغة هي أساس حرب الأمم المتحدة الاقتصادية ضد كوبا طوال أربعين عاماً، وبررتها التهمة الموجهة إلى كوبا بأنها لم تحقق هذا «الحد الأدنى من التحضر». ولا تنطبق الصيغة، بأية حال، على المستثمرين الأمريكيين، وعلى الحكومة الأمريكية، الذين استولوا على الملكيات عند منعطف القرن، حين كانت كوبا تحت الاحتلال العسكري الأمريكي. ولا تنطبق أيضاً على الحكومة الأمريكية، والقوات الخاصة، التي نهبت الممتلكات الأسبانية، والبريطانية، في كوبا، والفلبين

25. آلان ستوري، «الملكية في القانون الدولي»، جورنال أوف بوليتيكال فيلوسوفي، 1998.

في الوقت نفسه: مثلاً، شركة سكك الحديد، مانيلا، التي تملكها أسبانيا. وبعد الغزو الدموي للفلبين، ألغت الولايات المتحدة الامتيازات الأسبانية لأن «بواعث إمبريالية أسبانية كانت وراءها»، على عكس الممتلكات الأمريكية التي أممتها كوبا حين استقل الكوبيون أخيراً في 1959.

ولا تنطبق الصيغة كذلك على تأسيس الولايات المتحدة، التي استفادت من الهيمنة على الأملاك البريطانية، وممتلكات الموالين، الذين كان عددهم كبيراً كعدد المتمردين في الحرب الأهلية، من خلال تدخل خارجي يُعرف الآن بـ «الثورة الأمريكية». وجنت ولاية نيويورك وحدها ما يقارب أربعة ملايين دولار من الاستيلاء على أملاك الموالين، وكان هذا مبلغاً محترماً في تلك الأيام. بالمقارنة، لا تنطبق الصيغة على نيكاراغوا. فالولايات المتحدة أجبرت نيكاراغوا على سحب طلبها للتعويضات التي حكمت بها محكمة العدل الدولية، وبعد أن استسلمت نيكاراغوا على كل الجبهات، صوت مجلس الشيوخ بغالبية 94 صوتاً مقابل 4 على حظر أية مساعدة إلى أن تلبي نيكاراغوا الحد الدولي الأدنى من التحضر: معيدة، أو مقدمة ما حددته واشنطن بأنه تعويض ملائم من أجل ملكيات مواطنين أمريكيين تم الاستيلاء عليها حين سقط سوموزا، وأرصدة المشاركين في جرائم الطاغية، والذي كان مفضلاً من قبل الأمريكيين لوقت طويل، وبينها أرصدة المنفيين

النيكاراغويين الأغنياء، والذين هم مواطنون أمريكيون على نحو ارتجاعي.

قال شاعر مشهور من القرن السابع عشر: إن القوانين، والأدوات الأخرى، هي «شباك عنكبوت»، يتم اصطياد الذباب الصغير بسرعة/ بينما يفلت الذباب الكبير»[26]. بعض الأشياء تتغير، وبعض الأشياء الأخرى تستمر.

حق الحصول على المعلومات

إن الأشخاص الجمعيين الخالدين قادرون، بسهولة، على الهيمنة على المعلومات، والأنظمة العقائدية. ذلك أن ثروتهم، وسلطتهم، تسمحان لهم بوضع إطار يعمل النظام السياسي في داخله، لكن هذه الضوابط صارت أكثر مباشرة، وذلك بعد أحكام أصدرتها المحكمة العليا تعرِّف المال بأنه شكل من أشكال التعبير. والمثال الموضح لذلك هو انتخابات 1998. إذ تجاوز 95٪ من المرشحين الرابحين منافسيهم بالإنفاق. وتجاوزت إسهامات قطاع الأعمال إسهامات العمال بنسبة 12 إلى 1؛ أما الإسهامات الفردية فقد حُرِّفتْ بحدة[27]. ومن خلال

26. كريستوفر هيل، حرية ضد القانون، بنغوين 1996.
27. مركز سياسة الرد، مذكور في دولارات وعقل، كانون الثاني ـ شباط، 1999.

وسائل كهذه، يقوم جزء صغير من السكان باختيار المرشحين بشكل فعال. وهذه التطورات هي، بالتأكيد، ليست دون صلة بالريبية المتزايدة حول الحكومة، وبعدم الرغبة حتى بالتصويت. وينبغي التنويه إلى أن هذه النتائج شجع عليها، ورحب بها، الأشخاص الخالدون، ووسائل إعلامهم، ووكلاؤهم الآخرون، الذين بذلوا جهوداً جبارة لزراعة الاعتقاد بأن الحكومة عدو يجب أن يُكره، ويُخشى منه، وليست أداة قوية للسيادة الشعبية.

إن تحقق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعتمد، بشكل حاسم، على الحقوق المعبر عنها في المادتين 19 و21: «الحصول على المعلومات، والأفكار، ومنحها من خلال أية وسائل إعلام»، ولعب دور في «الانتخابات الحقيقية» يضمن أن «إرادة الشعب يجب أن تكون أساس سلطة الحكومة». لقد فهم الأقوياء أهمية تقييد حقوق الكلام الحر، والمشاركة الديموقراطية جيداً. هناك تاريخ غني، لكن المشكلات اكتسبت أهمية زائدة في هذا القرن، حين «وعدت الجماهير أن تصبح ملكاً»، وهذا اتجاه خطير يمكن عكسه، كما قيل، بطرق جديدة من الدعاية، التي تمكن «الأقليات الذكية... من قولبة ذهن الجماهير... وتنظيم الذهن العام بصرامة من كافة النواحي، كما ينظم الجيش أجساد جنوده». ويصادف أنني أقتبس كلام مؤسس صناعة العلاقات العامة الحديثة، ليبرالي البرنامج الجديد المحترم، إدوارد بيرنيز، لكن الإدراك عادي، وعبر عنه بوضوح

المفكرون والأكاديميون الجماهيريون التقدميون البارزون، سوية مع قادة الأعمال[28].

لأسباب كهذه، إن وسائل الإعلام، والأنظمة التربوية، هي ميدان متواصل للصراع. وعُرف لوقت طويل أن سلطة الدولة ليست الشكل الوحيد من التدخل في الحق الأساسي لـ«تلقي المعلومات والأفكار، ومنحها»، وفي الديموقراطيات الصناعية، هذا الشكل بعيد عن الشكل الأكثر أهمية، وهذه مسائل ناقشها جون ديوي وجورج أورويل، هذا إذا ذكرنا مثالين بارزين. في 1946، حذرت لجنة هتشينز لحرية الصحافة، المحترمة، من أن «الوكالات الخاصة، التي تسيطر على وسائل الإعلام الجماهيرية الكبيرة»، تشكل تهديداً أساسياً لحرية الصحافة، وذلك من خلال قدرتها على فرض «بيئة من المعتقدات المفبركة»، و«التحيز كمشروع تجاري»، بتأثير من المعلنين، والمالكين. واعترفت المفوضية الأوروبية لحقوق

28. بيرنيز، دعاية (ليفرايت، 1928). انظر: أليكس كاري، تخليص الديموقراطية من المجازفة، مطبعة جامعة نيوساوث ويلز، 1995، ومطبعة جامعة إلينيوى، 1997؛ إليزابيث فونز. وولف، بيع المشروع الحر: هجوم التجارة على العمل والليبرالية، 1945 ـ 1960، مطبعة جامعة إلينوي، 1995؛ ستوارت أوين: تاريخ اجتماعي للغزل، بيسك بوكس، 1996. حول السياق العام، انظر مقالتي: المفكرون والدولة، التي أعيد نشرها في نحو حرب باردة جديدة، (بانثيون، 1982)، و«القوة والرأي»، التي أعيد نشرها في ردع الديموقراطية.

الإنسان بأن «التركيز المفرط للصحافة» يشكل خرقاً للحقوق التي تضمنها المادة 19، التي تدعو الدول إلى منع انتهاكات كهذه، وهذا موقف ناصرته مؤخراً منظمة هيومان رايتس ووتش لحقوق الإنسان[29].

وللأسباب عينها، حاول عالم الأعمال أن يضمن سيطرة الوكالات الخاصة على الإعلام، وبهذا تتمكن من حصر التفكير بـ«المعتقدات المصنعة». وهي تحاول أيضاً أن «تلغي عادات العصور»، من خلال خلق «تصورات جديدة عن المكسب الفردي، ورغبة الجماعة»، كما يشرح قادة العمل، «وتحضر الناس كي يدركوا حاجاتهم في ضوء استهلاك السلع، وليس نوعية الحياة والعمل، وأن يتخلوا عن أية فكرة حول «المشاركة في القرارات، التي غالباً ما تعدل طريقتهم في الحياة»، كما قال متطرفو الفاتيكان. إن قيام بضع شركات عملاقة بالسيطرة على وسائل الإعلام هو إسهام في هذه الغاية. تسارع التركيز، ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى التحرير الحديث للقيود، الذي يزيل حتى الحماية المتبقية للمصلحة العامة. ويتحدث بين باجديكيان، في آخر طبعة من دراسته، المتيسرة، للموضوع،

---

29. لجنة هتشينز في اقتباس ويليم بريستون، إدوارد هيرمان، وهربرت شيلر، الأمل والحماقة: الولايات المتحدة واليونيسكو 1945. 1985، مطبعة جامعة مينيسوتا، 1989. هيومان رايتس ووتش، حدود التسامح: حرية التعبير والجدل العام في تشيلي، تشرين الثاني، 1998.

عن تراجع في عدد الشركات المسيطرة من 50 في 1984 إلى 10 اليوم: هي إمبراطوريات ضخمة مثل ديزني وجنرال إلكتريك، رغم أن الطيف اتسع مع دخول روبرت مردوك[30].

ويدرس باجديكيان «التلاعب بالأنباء، الأكثر وضوحاً، من أجل تحقيق الأهداف المالية الأخرى للمالكين»، مع أهداف المعلنين، لضمان «تعزيز النزعة المحافظة، والقيم المتعلقة بالشركات»، وبشكل حاسم، «الاستهلاك المادي»، الذي «تعد فيه الجوانب السلبية المؤثرة على الآخرين دون أهمية». وسرّع من تلك العملية أيضاً ازدهار الاندماج/الكسب، الذي «عزز دولارات الإعلانات في أيدي عدد متقلص من المسوقين»، كما تقول وول ستريت جورنال في مقالة رئيسية، تصف فيها كيف «يستعرض المعلنون عضلاتهم «كي يضمنوا أن المحررين «تلقوا الرسالة» عن المحتوى المسموح، ولكن دون «محاولة الاعتداء على أمانتهم التحريرية»، كما أكد مدير رئيسي لوكالة إعلان كبرى للصحيفة نفسها[31].

- يستهدف الهجوم الكبير لأطفال الصغار، ويتسع كي ينظم

30. ستيوارت أوين، قادة الوعي: الإعلانات والجذور الاجتماعية للثقافة الاستهلاكية، (مجرو هيل، 1976؛ باجديكيان، احتكار الإعلام ـ طبعة خامسة، بيكون، 1997).

31. بروس كنيشت، «معلنو المجلات يطلبون انتباهاً أولياً إلى المقالات العدائية»، وول ستريت جورنال، 30 نيسان، 1997.

أذهان الآخرين، ومواقفهم. ويجب توسيع التوجيهات على نطاق عالمي، ويجب أن تشمل وسائل الإعلام الجديدة، التي ابتكرت، بشكل كبير، داخل قطاع الاقتصاد الصناعي الضخم، التابع للدولة. وتشير دراسة أكاديمية حديثة إلى أن الولايات المتحدة، كدولة متطورة، اتخذت «احتياطات كثيرة... كي تضمن بقاء صناعة الاتصالات عن بعد في أيد أمريكية»؛ ولكن بعد إنجاز هيمنة كونية، بفضل تدخل الدولة الحاسم، تتطلب الصناعة الآن أن يفتح جميع الآخرين أنفسهم «للمنافسة الحرة»، بحيث يتم إلغاء المادة 19 في كافة أنحاء العالم[32].

وانكشف التمسك بهذا المبدأ، بوضوح فائق للعادة، حين درست اليونيسكو مقترحات لدمقرطة نظام الإعلام الدولي للسماح بمدخل ما إلى الغالبية الكبرى لسكان العالم. لكن الحكومة الأمريكية، ووسائل الإعلام، شجبت اليونيسكو بشدة بطوفان مؤثر من الخداع والأكاذيب، التي لا تُصحح، والتي تكررت دون تغيير بعد التفنيد، والذي نادراً ما سُمح بالتعبير عنه. وعلق مؤرخ أكاديمي للعلاقة بين الولايات المتحدة واليونيسكو قائلاً: «إن المفارقة المذهلة لهذا الإنجاز، هو أن الولايات المتحدة، بعد أن برهنت أنه لا توجد سوق حرة للأفكار، هاجمت اليونيسكو من أجل تخطيطها

32. دان شيلر، الرأسمالية الرقمية (إم آي تي برس، 1999).

لتدميره». ونشرت مطبعة جامعية دراسة مفصلة لخداع الحكومة، ووسائل الإعلام، بيد أنه تم تجاهلها أيضاً. ويقدم هذا التاريخ معلومات كثيرة عن المواقف تجاه المبادئ الأساسية للحرية، والديموقراطية[33].

إن التحكم بالانترنت هو «الموضوع الساخن» حالياً. فالانترنت، والويب، تم تطويرهما، بشكل رئيسي، في قطاع الدولة لحوالي ثلاثين عاماً تقريباً، وأدخلا إلى عالم التجارة رغم إرادة ثلثي السكان، ويعدهما عالم الأعمال «المنصة الرئيسية لنشاطات العمل في الحسابات، والاتصالات، والتجارة»، و«كأضخم، وأعمق، وأسرع، وآمن سوق في العالم»، ليس للسلع فحسب، وإنما أيضاً «لبيع» الأفكار، والمواقف. ومن المتوقع منهما أن تقدما فوائد ضخمة، بالإضافة إلى وسائل جديدة لدفع مهمة تحضير المواقف، والإيمان إلى الأمام، إذا تم وضعهما تحت سيطرة الشركات، والرقابة التجارية، أي إذا كان بالإمكان أخذهما من الجمهور، مالك موجات الهواء، والفضاء السبراني، بقوة القانون، وتحويلهما إلى حفنة من «الأشخاص» الجمعيين، الخالدين، وغير المسؤولين، الذين يتمتعون بقوة عالمية فائقة للعادة. وعلق صحفي مختص بالتجارة قائلاً: إن الهدف الرئيسي هو «تحويل الويب، التي

---

33. بريستون، بريستون مع آخرين، الأمل والحماقة.

كانت انتقائية مرة، إلى آلة تسويق مطلقة، تعمل 24 ساعة»[34].

وتم اختراع برامج وتقنيات جديدة لتوجيه هذا الإبداع الجماهيري إلى التجارة، واللهو، ونشاطات أخرى آمنة، تدمر الشخصية، «التي كانت اصطفائية مرة»، والتي قدمت طريقة للهرب من القيود العقائدية، وبناء قوة جماهيرية مضادة للقوة المتمركزة، وأحياناً إلى تأثير معتبر. وكتب أخصائي أكاديمي أسترالي زائر أن الانترنت في اندونيسيا «برهن أنه مرسل من الله» للاتصال، و«تعبئة النشاط السياسي والثقافي»، وحقق نتائج لم ترحب بها النخب المحلية، وأيضاً المستفيدون الأجانب وداعمو النظام المُهدد، الفائق للعادة في فساده ووحشيته. ومن الأمثلة الأخرى المهمة هو نجاح القواعد، ومنظمات المصلحة العامة، في إفشال محاولة الدولة والشركات لتأسيس اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، سراً، وهذا إنجاز أثار ما يقارب من الهلع، وحتى الخوف من أنه يمكن أن يصبح «من الأكثر صعوبة القيام بصفقات خلف أبواب مغلقة، وتقديمها من أجل الحصول على الموافقة الروتينية للبرلمانات»، كما حذر دبلوماسيو

34. هربرت شيلر، اللامساواة في المعلومات: الأزمة الاجتماعية المتعمقة في أمريكا (روتلدج، 1996)؛ إدوارد هيرمان وروبرت متشيسني، وسائل الإعلام العالمية (كاسل، 1997)؛ شيلر، الرأسمالية الرقمية؛ مكتشيسني، إعلام غني، ديموقراطية فقيرة، مطبعة جامعة إلينوي، 1999.

التجارة. فالتغلب على هذه المخاطر أولوية كبرى لقادة الأعمال[35].

ويجب أن نتوقع أن القوة الخاصة، و«أدواتها وطغاتها»، سيحاولون ضمان أن الآخرين لا يستطيعون أن يفعلوا أي شيء سوى «متابعة المحاولة رغم أنهم يعرفون أن هذا بلا جدوى». لكن الحكمة الكونفشيوسية هي بالتأكيد مخيفة جداً. فمن الصعب نطق الكلمات بعد هذا القرن المريع، لكن كان هناك تحسن كبير في مظاهر كثيرة من الحياة والوعي الإنساني، أغنى تاريخاً من التقدم الذي تم تحقيقه سابقاً، والبطيء بشكل مؤلم، وغالباً ما يُعكس، ولكنه مع ذلك حقيقي. وخاصة في المجتمعات التي هي أكثر غنى، والتي حققت درجة هامة من الحرية، هناك كثير من الخيارات المتاحة، وبينها تغير مؤسساتي جوهري إن كانت هذه هي الطريقة الصحيحة للمتابعة. ويجب ألا نقبل، بصمت، المعاناة، والظلم المنتشرين حولنا، والاحتمالات، التي ليست ضئيلة، بحدوث كوارث كبيرة إذا واصل المجتمع البشري سيره في مساره الحالي.

---

35. مارشال كلارك، «تطهير الأرض»، تشرين أول ـ كانون أول، 1998. اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، انظر: تحقيق الربح على حساب الناس.

الفصل العاشر

الولايات المتحدة وتحدي النسبية*

شكل تبنّي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في العاشر من كانون الأول من عام 1948، خطوة إلى الأمام في التقدم البطيء نحو حماية حقوق الإنسان. إن المبدأ الأعم للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الكونية. وتمتلك فقراته الشرطية مرتبة موازية. وليست هناك أرضيات أخلاقية لـ «النسبية» الخادمة لذاتها، والتي تنتقي ما يفيدها؛ ولا للشكل الدميم، بخاصة، من النسبية، الذي يحول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى سلاح يُشرع بشكل انتقائي ضد أعداء معينين.

وتقدم الذكرى الخمسون للإعلان مناسبة مرحباً بها للتأمل بمسائل كهذه، ولاتخاذ خطوات لتحسين المبادئ، التي صادقت

---

* ظهرت هذه المقالة في الأصل في كتاب توني إيفانز، حقوق الإنسان في خمسين عاماً: إعادة تقييم، مطبعة جامعة مانشستر، 1999. وظهرت أجزاء من هذه المقالة في مجلة إنديكس أون سينسورشيب، تموز/آب، 1994.

عليها، على الأقل لغوياً، أمم العالم. إن الهوة التي تفصل الكلمات عن الأفعال لا تستدعي تعليقاً؛ فالتقارير السنوية لمنظمات حقوق الإنسان الرئيسية تقدم شهادة أكثر من مسهبة. وليس هناك نقص في اللغة المؤثرة. على المرء أن يبحث بعيداً كي يجد مكاناً لا تصدر فيه القيادة، والمفكرون، بيانات تأييد رنانة للمبادئ، وشجباً حاداً لأولئك الذين يقومون بانتهاكها، ويستثنون، بشكل ملحوظ، أنفسهم وزملاءهم، وزبائنهم.

سأقصر الانتباه هنا على حالة مفردة: أقوى دولة في العالم، تملك أيضاً مؤسسات ديموقراطية مستقرة، وقديمة، وفوائد لا مثيل لها في جميع المجالات، وبينها الاهتمامات الاقتصادية والأمنية. إن نفوذها العالمي لا يُضاهى أثناء نصف القرن الذي أصبح فيه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ساري المفعول (نظرياً). وكانت، لفترة طويلة، نموذجاً جيداً لنظام اجتماعي وسياسي يتم الدفاع عن حقوقه الأساسية. ويُشاد بها بشكل عام، في الداخل والخارج، وكقائد في الصراع من أجل حقوق الإنسان، والديموقراطية، والحرية، والعدالة. وتبقى هناك سلسلة من الاختلافات حول السياسة. : فهناك في طرف، «المثاليون الويلسونيون»، الذين يحثون على مواصلة الإخلاص للمهمة التقليدية في دعم حقوق الإنسان، والحرية، في جميع أنحاء العالم، بينما يرد «الواقعيون» قائلين: إن الولايات المتحدة يمكن أن تفتقر إلى وسائل للقيام بهذه الحملات من «التحسين

الكوني»، ويجب ألا تُهمل مصالحها الخاصة في خدمة الآخرين. وحذر مسؤولون حكوميون كبار من أننا سنذهب بعيداً إذا «منحنا المثالية سيطرة حصرية على سياستنا الخارجية»، ويوافق على هذا كثير من الباحثين، والمحللين السياسيين»[1]. وفي هذا المدى يكمن الممر إلى عالم أفضل.

ولكي نكتشف المعنى الحقيقي للمبادئ التي أعلنتْ، لا بد من أن ننطلق إلى ما وراء التأنق البياني، والتصريحات العامة، وأن نستقصي الممارسة الفعلية. ويجب أن يتم اختيار الأمثلة بعناية من أجل تقديم صورة عادلة. إن إحدى المقاربات المفيدة هي النظر إلى الأمثلة المختارة على أنها «القضية الأقوى»، ورؤية كيف تصمد أمام التفحص. والمقاربة الأخرى هي استقصاء السجل حيث التأثير أكبر والتدخل أقل، بحيث نرى المبادئ العاملة في شكلها الأنقى. وإذا أردنا أن نحدد ما عناه الكرملين بحقوق الإنسان والديموقراطية، علينا أن نخصص انتباهاً قليلاً لشجب صحيفة برافدا للتمييز العنصري في الولايات المتحدة، أو إرهاب الدولة في أنظمتها التابعة، وينبغي أن نخصص انتباهاً أقل لاحتجاج الدوافع النبيلة. إن ما يعلمنا أكثر بكثير هو الأوضاع في «ديموقراطيات الشعب» في أوروبا

1. المؤرخ ديفد فرومكن، نيويورك تايمز بوك ريفيو، 4 أيار، 1997، يلخص العمل الأخير. توماس فريدمان، نيويورك تايمز، 12 كانون الثاني، 1992.

الشرقية. إن النقطة ثانوية، وتنطبق على نطاق واسع. بالنسبة للولايات المتحدة، إن نصف الكرة الغربي هو أرضية الاختبار الواضحة، وخاصة منطقة الكاريبي في أمريكا الوسطى، حيث واجهت واشنطن بضعة تحديات خارجية تقريباً لمدة قرن. ومن الأهمية بمكان أن الممارسة نادراً ما تمت، وحين تتم، كانت تُنتقد كمتطرفة، أو سيئة.

وقبل الشروع بفحص المعنى العملياتي لإعلان حقوق الإنسان، سيكون من المفيد أن نتذكر بعض ملاحظات جورج أرويل. ففي مقدمته لرواية مزرعة الحيوان، وجه أورويل انتباهه إلى المجتمعات الحرة من سيطرة الدولة نسبياً، على عكس الوحش الشمولي، الذي كان يسخر منه. وكتب أرويل قائلاً: «إن الحقيقة الشريرة عن الرقابة الأدبية في إنكلترا هي أنها طوعية على نحو كبير. فالأفكار غير الشعبية يمكن إسكاتها، والحقائق غير الملائمة تبقى في الظلام، دون أية حاجة إلى حظر رسمي». وهو لم يستقص الأسباب بعمق، مشيراً فحسب إلى السيطرة على الصحافة «من قبل أثرياء يملكون جميع البواعث ليكونوا كاذبين في موضوعات هامة معينة»، تقويهم «موافقة ضمنية عامة»، تزرعها التربية الجيدة، «والتي لن تنفع في ذكر تلك الحقيقة المعينة». نتيجة لهذا، «كل من يتحدى الأرثوذكسية السائدة يرى نفسه مُسكتاً بفعالية مدهشة».

وبقيت المقدمة دون نشر لمدة ثلاثين عاماً وكأن هذا

حدث ليؤكد كلامه فحسب[2].

أما فيما يتعلق بالقضية التي نناقشها هنا، فقد قام المؤرخ البارز، في أكسفورد، وييل، مايكل هوارد بتلخيص «الأرثوذكسية السائدة» بشكل جيد: لقد حفظت الولايات المتحدة، طوال 200 عام، المثل الأصلية للتنوير دون أن تلوثها. . . ، وقبل كل شيء، كونية هذه القيم، رغم أنها «لا تتمتع بالمكانة التي كان يجب أن تحصل عليها في العالم من خلال إنجازاتها، وكرمها، وإرادتها الطيبة منذ الحرب العالمية الثانية»[3]. ولم يتلطخ السجل بمعاملة «السلالة الأصلية للأمريكيين المحليين سيئي الحظ، والذين أبادتهم بقسوة غادرة لا تعرف الرحمة»، (كما يقول جون كوينسي آدمز)[4] وبمصير العبيد، الذين قدموا قطناً رخيصاً سمح بانطلاقة الثورة الصناعية، وليس، بالضبط، من خلال قوى السوق؛ وبالفظائع المريعة التي قامت بها الولايات المتحدة مرة أخرى في «فنائها الخلفي»، كما كانت المدائح تردد؛ أو بمصير الفلبينيين، والهايتيين، والفيتناميين، وبضعة آخرين يمكن أن يمتلكوا تصورات مختلفة نوعاً ما.

2. برنارد كريك، تايمز ليتراري سبليمنت، 15 أيلول، 1972؛ أعيد نشرها في طبعة المكتبة للجميع من مزرعة الحيوان.

3. هوارد، «الحكم الأمريكي المرتبك»، هاربرز، آذار، 1985.

4. ويليم إيرل ويكس، جون كوينسي آدمز والإمبراطورية الأمريكية العالمية، مطبعة جامعة كينتكي، 1992.

أما التوضيح المفضل لـ«الكرم والإرادة الطيبة» فهو مشروع مارشال. وهذا يستحق فحصاً وفق مبدأ «القضية الأقوى». فسرعان ما يقدم الاستقصاء حقائق «لا ينفع ذكرها». فعلى سبيل المثال: حقيقة أنه «حالما انطلق مشروع مارشال بقوة فإن كمية الدولارات الأمريكية، التي ضُختْ في فرنسا، وهولندا، كانت مساوية، تقريباً، للأموال التي سحبتْ من خزائنهما لتمويل قوات حملاتهما في جنوب غرب آسيا، لارتكاب جرائم مروعة»[5]. وأنه تحت نفوذ الولايات المتحدة بُنيت أوروبا وفق نمط خاص، ليس تماماً ذاك النمط الذي حاولت القيام به المقاومة المضادة للنازية، رغم أن المتعاونين الفاشيين، والنازيين، كانوا راضين بعامة.

ولن ينفع ذكر أن هذا السخاء الكبير هو من الضرائب التي يدفعها الأمريكيون لقطاع الشركات، والتي كانت ممتنة في حينه، ولن ينفع إذا عرفنا، بعد سنوات، أن مشروع مارشال «مهد الطريق لكميات كبيرة من الاستثمار الأمريكي المباشر، والخاص، في أوروبا»[6]، واضعاً أساساً للشركات الحديثة،

---

5. كاهن وكاهن، التخريب كسياسة خارجية. حول التماثل البريطاني، انظر: جون سافيل، سياسة الاستمرارية، لندن، فيرسو، 1993، ومن أجل سياق أشمل انظر: مارك كورتيس، التباسات القوة، (زيد، 1995).

6. وزارة التجارة الأمريكية، 1984، هوارد واشتل، مدراء المال، إم. إي شارب، 1990.

عابرة القوميات، والتي «ازدهرت، وتوسعت، بطلبات من ما وراء البحار. . . وقد تم تمويلها في البداية من دولارات مشروع مارشال»، وحُميتْ من «تطورات سلبية» بـ «مظلة القوة الأمريكية»[7]. فضلاً عن ذلك، «كانت مساعدات مشروع مارشال حاسمة أيضاً في تعويض هرب رأس المال من أوروبا إلى الولايات المتحدة»، كما يزعم عالم الاقتصاد السياسي إيريك هيلاينر، وكانت هذه مسألة «يعيها جيداً، في الحقيقة، صانعو السياسة الأمريكيون»، الذين فضلوا أن يقوم «الأوروبيون الأثرياء» بإرسال أموالهم إلى مصارف نيويورك لأن «الضوابط التعاونية لرأس المال برهنت أنها غير مقبولة لجماعة المصارف الأمريكية». وتنبأ علماء اقتصاد بارزون بأن «ضخامة مساعدة مشروع مارشال لم تعكس كثيراً المصادر المطلوبة لإعادة إعمار أوروبا. . . وإنما بالأحرى، حجم الأموال المطلوبة لتعويض «الحركات الضخمة لرأس المال الهارب الهلع»، وكان تدفقاً «تجاوز»، على ما يبدو، مساعدة مشروع مارشال، التي قدمها دافعو الضرائب الأمريكيون، وبشكل فعال، إلى «أوروبيين أثرياء»، ومصارف نيويورك[8].

تم إخضاع «الأرثوذكسية السائدة» أحياناً إلى اختبار

---

7. بزنيس ويك، 7 نيسان، 1975.

8. هيلينر، الدول وعودة ظهور النقد العالمي، مطبعة جامعة كورنيل، 1994، من تأكيده.

واضح، في المنطقة الواضحة. ووجد الأخصائي الأكاديمي البارز في مجال حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية أن المساعدة الأمريكية «تدفقت بشكل غير متناسب إلى الحكومات الأمريكية اللاتينية، التي تعذب مواطنيها... إلى المنتهكين الفظيعين، نسبياً، لحقوق الإنسان الأساسية في نصف الكرة». ويشمل هذا مساعدات عسكرية، فائضة عن الحاجة، واستمرت في عهد كارتر[9]. وعثرت دراسات أكثر شمولاً، قام بها عالم الاقتصاد إدوارد هيرمان، على علاقة مشابهة في مناخ الاستثمار، مقترحاً أيضاً سبباً معقولاً: ترتبط المساعدة بالتحسين في مناخ الاستثمار، الذي غالباً ما يُنجز من خلال القضاء على الصحافة المستقلة، وإلى ما هنالك. النتيجة هي ترابط ثانوي بين المساعدة، والانتهاك الفظيع لحقوق الإنسان. هذا لا يعني أن الرؤساء الأمريكيين يفضلون التعذيب؛ وإنما يمتلك وزناً قليلاً بالمقارنة مع قيم أكثر أهمية. تسبق هذه الدراسات عهد ريغن، حين كانت الأسئلة لا تستحق الطرح[10].

ومن خلال «اتفاق ضمني عام توضع مسائل كهذه «في الظلام»، مع ذكريات تُطهر من «حقائق غير ملائمة».

---

9. كمباراتيف بوليتيكس، كانون الثاني، 1981.

10. تشومسكي وهيرمان، بعد الجائحة، هيرمان، شبكة الإرهاب الحقيقية (ساوث إند، 1982)

حقوق الإنسان الكونية

يشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نقطة البدء الطبيعية لاستقصاء دفاع واشنطن عن «كونية قيم التنوير». فهو مقبول، بعامة، كمعيار لحقوق الإنسان. فضلاً عن ذلك، بنت المحاكم الأمريكية القرارات القضائية على «القانون الدولي العرفي»، كما يوضحه، ويحدده، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»[11].

وصار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بؤرة انتباه كبيرة في حزيران من عام 1993، في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عُقد في فيينا. كان هناك عنوان رئيسي في نيويورك تايمز: «في محادثات فيينا، تصر الولايات المتحدة على أن الحقوق يجب أن تكون كونية». حذرت واشنطن من أنها «ستعارض أية محاولة لاستخدام التقاليد الدينية، والثقافية، لإضعاف مفهوم حقوق الإنسان الكونية»، كما أفادت إيلين سيولينو. وترأس الوفد الأمريكي وزير الخارجية، وارن كريستوفر، «الذي روج لحقوق الإنسان كما فعل نائب وزير الخارجية في إدارة كارتر». وكان «الهدف الرئيسي» لخطابه، والذي «نُظر إليه على أنه أول

---

11. رونكا، حقوق الإنسان والسياسة الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، يذكر الحكم في فيلارتيغا إزاء بينا (1980). من أجل مزيد من الحالات انظر: «حقوق الإنسان» لرونكا في موسوعة العمل الاجتماعي، لإدوارد وآخرين.

تصريح رئيسي لإدارة كلينتون حول حقوق الإنسان، هو «الدفاع عن كونية حقوق الإنسان»، وقال كريستوفر، رافضاً طلبات أولئك الذين ينشدون «النسبية الثقافية»: إن «أسوأ المنتهكين هم المعتدون في العالم، وأولئك الذين يشجعون على انتشار الأسلحة»، مشدداً على أن «كونية حقوق الإنسان تضع معياراً مفرداً للسلوك المقبول في أنحاء العالم، وهو معيار ستطبقه واشنطن على جميع البلدان». وأضاف: «إن الولايات المتحدة لن تنضم مطلقاً إلى أولئك الذين سيقوضون الإعلان العالمي» وستدافع عن كونيته ضد أولئك الذين يعتقدون «أن حقوق الإنسان يجب أن تُؤول، بشكل مختلف، في مناطق لا تسود فيها الثقافة الغربية»، وهذا يعني «الدزينة القذرة» التي ترفض عناصر الإعلان العالمي التي لا تناسبها[12].

وساد تصميم واشنطن. أما البلدان الغربية «فقد ارتاحت من أن مخاوفها الأسوأ لم تتحقق: انسحاب من العقائد الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 1948». وتم الانقضاض على «تحدي النسبية» من جديد، وأعلن المؤتمر أن «الطبيعة الكونية لهذه الحقوق، والحريات، لا تقبل الشك»[13].

ولكن بضعة أسئلة بقيت دون طرح: إذا «كان المنتهكون

12. إيلين سسيولينو، نيويورك تايمز، 15 حزيران، 1993.
13. آلان رايدنغ، نيويورك تايمز، 26 حزيران، 1993.

الأسوأ هم المعتدون في العالم، والذين يشجعون على نشر الأسلحة»، فما الذي نستنتجه عن التاجر الأكبر للأسلحة في العالم، الذي كان يتباهى آنذاك بما يعلو على النصف من مبيعات الأسلحة للعالم الثالث، والقسم الأكبر لديكتاتوريات وحشية؟ تم تسريع هذه السياسات في فترة تولي كريستوفر لمنصبه في وزارة الخارجية مع محاولات حثيثة لتعزيز المبيعات المدعومة علناً، والتي عارضها 96 ٪ من السكان، ولكنها دعمت، بقوة، من قبل الصناعة ذات التقنية العالية[14]. أو زميلاتها في بريطانيا وفرنسا، واللتين ميزتا نفسيهما بدعم السفاحين الاندونيسيين، والرونديين، من بين آخرين[15].

---

14. ويليم هارتنغ، أسلحة للجميع (هاربر كولينز، 1994)؛ هارتنغ، نيشن، 30 كانون الثاني، 1995. قال قسم الأبحاث في الكونغرس: إن الولايات المتحدة كانت مسؤولة عن 57٪ من مبيعات الأسلحة للعالم الثالث في 1992؛ إف تي، 23 تموز، 1993. وقال قسم أبحاث الكونغرس: إنه بين 11 من بائعي الأسلحة الرئيسيين للبلدان النامية من 1989 إلى 1996، قدمت الولايات المتحدة أكثر من 45٪ من الأسلحة وقدمت بريطانيا 26٪. ريتشارد جريميت، «شحنات الأسلحة التقليدية إلى الأمم النامية، 1989. 1996»، (واشنطن دي سي، قسم الأبحاث في الكونغرس)؛ جيم مان، لوس أنجيلوس تايمز، 8 تشرين أول، 1997.

15. حول الازدياد الحاد في مبيعات الأسلحة البريطانية إلى اندونيسيا في عهد تاتشر، بينما كانت الفظائع تتواصل في تيمور الشرقية، (وفي اندونيسيا أيضاً)، انظر: جون تيلور، حرب اندونيسيا المنسية: التاريخ الخفي لتيمور الشرقية (زيد، 1991)، وجون بيلجر، أصوات بعيدة (فينتاج، 1992). ولقد شرح السياسة التاتشرية عن المشتريات، وزير الدفاع، الوسيط، آلان

إن المعونات ليست لـ «تجار الموت» فحسب. مبتهجاً من احتمالات جديدة لبيع الأسلحة مع توسع الناتو، قال ناطق باسم رابطة الصناعات الجوية الأمريكية: إن الأسواق الجديدة ـ عشرة بلايين دولار للطائرات الحربية فقط، كما قدر ـ تشمل الالكترونيات، وأنظمة الاتصال، الخ. وتصل إلى «نقود حقيقية» بصناعة متقدمة بشكل عام. وشجعت الحكومة الأمريكية الصادرات بمنح، وقروض معفاة من الفوائد، وأدوات أخرى لتسهيل نقل الأموال العامة إلى الفائدة الخاصة في الولايات المتحدة، بينما تدفع «الاقتصادات الانتقالية» للإمبراطورية السوفياتية السابقة إلى إنفاق عسكري متزايد بدلاً من الإنفاق الاجتماعي، الذي تفضله شعوبها (كما تقول وكالة المعلومات الأمريكية). والموقف هو نفسه تماماً في مكان آخر[16].

كلارك: «إن مسؤوليتي هي تجاه شعبي. وفي الحقيقة لا أملأ ذهني كثيراً بما تفعله مجموعة من الأجانب بمجموعة أخرى». بحلول 1998، أصبحت بريطانيا المزود الرئيسي لاندونيسيا بالأسلحة، ليس من أجل الدفاع، ورغم احتجاجات منظمة العفو الدولية، والمنشقين الاندونيسيين، والضحايا التيموريين. وذُكرَ أن مبيعات الأسلحة تشكل على الأقل خمس صادرات بريطانيا إلى اندونيسيا (المقدرة ببليون باونداً)، وتتزعمها بريتش إيروسبيس (مارتن غريغوري، «عالم في حالة فعل»، إنتاج غرانادا لـ آي تي في، 2 و9 حزيران، 1997). حول رواندا، انظر: رواندا: الموت، اليأس، والتحدي (لندن، أفريكان رايتس، 1994).

16. جيف جيرث وتيم واينر، «صانعو الأسلحة يتوقعون أرباحاً من المبيعات مع توسع الناتو»، نيويورك تايمز، 29 حيران، 1997.

وإذا كان المعتدون هم «المنتهكون الأسوأ» لحقوق الإنسان، ماذا عن البلاد التي تقف متهمة أمام محكمة العدل الدولية، «بالاستخدام غير القانوني للقوة» في حربها الإرهابية ضد نيكاراغوا[17]، وتستخدم، بازدراء، حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الذي يدعو جميع الدول إلى التقيد بالقانون الدولي، وترفض توسلات الجمعية العمومية من أجل الشيء نفسه؟[18] هل تنطبق هذه الأحكام الصارمة على البلاد التي افتتحت حقبة ما بعد الحرب الباردة بغزو بنما، حيث، بعد أربع سنوات، صرحت لجنة حقوق الإنسان، التابعة للحكومة العميلة، أن حق تقرير المصير والسيادة لا تزال تنتهكه «حالة احتلال يقوم بها جيش أجنبي»، وشجبت انتهاكه المتواصل لحقوق الإنسان؟[19] إنني أحذف المزيد من الأمثلة الدرامية،

---

17. محكمة العدل الدولية 1986، 27 حزيران 1986، قائمة عامة، رقم 70.

18. نيويورك تايمز، 29 تشرين الأول، 1996؛ بوسطن جلوب، 4 تشرين ثاني، 1996؛ زيادة (فير) كانون الأول، 1987.

19. بنما، تقرير أمريكا الوسطى (غواتيمالا)، 4 شباط، 1994. استخدمت الولايات المتحدة حق النقض، مع بريطانيا وفرنسا، ضد قرار لمجلس الأمن ـ 23 كانون الأول، 1989 ـ يشجب الغزو، وصوتت ضد قرار للجمعية العمومية يطالب بانسحاب «القوات الأمريكية الغازية من بنما»، ويسمي الغزو «انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ولاستقلال، وسيادة، ووحدة أراضي الدول» (سين كرونين، آيرش تايمز، 11 آب، 1990). وتقدر الكنيسة أن أكثر من 650 ضحية للقصف المركز على منطقة إل تشوريللو الفقيرة في بنما سيتي ماتوا في المستشفيات، مع أعداد أخرى

مثل الهجوم الأمريكي ضد فيتنام الجنوبية من 1961 إلى 1962، حين انتقلت إدارة كينيدي من الدعم للإرهاب، الذي على النمط الأمريكي اللاتيني، إلى الاعتداء المباشر، وهذه حقائق لا يزال «من غير النافع إدخالها في التاريخ[20].

وهناك المزيد من الأسئلة التي تثيرها تحفظات واشنطن (التي لم ينقلها الإعلام) بخصوص إعلان مؤتمر فيينا. فالولايات المتحدة تضايقت لأن الإعلان «تضمن أن أي احتلال أجنبي هو انتهاك لحقوق الإنسان»[21]. ورفضت الولايات المتحدة هذا الإعلان كما ترفض، كالعادة، مع عميلتها إسرائيل حق الشعوب «التي جردت بالقوة من حق تقرير المصير، والحرية، والاستقلال. . . وخاصة الشعوب التي ترزح تحت

مجهولة. واصل الرئيس، الذي نصبته أمريكا، إضراباً عن الطعام في آذار 1990 كي يحتج على عدم إرسال الولايات المتحدة للمساعدة الاقتصادية الموعودة. ويحاكم سكان إل تشوريللو الولايات المتحدة للتعويض عن الأضرار أمام محكمة حقوق الإنسان في الأمريكيتين. تقرير أمريكا الوسطى، 19 آذار، 1998.

20. لدراسة معلومات أفرج عنها مؤخراً ودلائل أخرى، ورد الفعل التأويلي، انظر: إعادة التفكير بكاميلوت، ومراجع الفصل الأول في هذا الكتاب.

21. مساعد وزير الخارجية الأمريكي لحقوق الإنسان جون شاتوك، ذكره جوزف رونكا، «نحو بناء السلام/ ثقافات حقوق الإنسان: لماذا الولايات المتحدة مقاومة هكذا؟»، الجمعية الأمريكية للقانون الدولي، مجموعة الاهتمام لنشرة الأمم المتحدة الإخبارية حول عقد من القانون الدولي، المجلد 13، شباط، 1997.

أنظمة استعمارية، وعنصرية، واحتلال أجنبي، أو أشكال أخرى من الهيمنة الاستعمارية... وحقها في الصراع لاستعادة هذه الحقوق وفقاً للميثاق، ومبادئ أخرى للقانون الدولي»، وهذه حقائق تبقى أيضاً غير منقولة إعلامياً، رغم أنها يمكن أن توضح المعنى، الذي يدافع فيه عن حقوق الإنسان[22].

ومن غير المفحوص أيضاً كيف أن كريستوفر «شجع حقوق الإنسان تحت إدارة كارتر». كانت إحدى الحالات في 1978، حين كانت الناطقة باسم «الدزينة القذرة»، في مؤتمر فيينا، والتي هي اندونيسيا، تعاني من نقص الأسلحة في هجومها ضد تيمور الشرقية، والذي كان يقترب آنذاك من مستوى الإبادة الجماعية، بحيث كان على إدارة كارتر أن ترسل المزيد من الأسلحة إلى صديقتها المتعطشة للدماء[23]. وأثير سؤال آخر بعد عام، حين حاولت إدارة كارتر، بيأس، أن تبقي الحرس القومي لسوموزا في السلطة بعد أن ذبح أربعين ألف

22. قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة يشجب «الإرهاب في كل مكان وكل من يمارسه»، ومر بمائة وثلاثة وخمسين صوتاً مقابل صوتين (الولايات المتحدة وإسرائيل عارضتا، وهندوراس امتنعت)؛ النشرة الصحفية للأمم المتحدة جي إي/ 7603، 7 كانون أول 1987. للمناقشة انظر: أوهام ضرورية. للمزيد حول هذه المسائل انظر كتابي: قراصنة وأباطرة؛ وبالاشتراك مع أليكسندر جورج، إرهاب الدولة الغربية (بوليتي، 1991).

23. تشومسكي وهيرمان، صلة واشنطن وفاشية العالم الثالث، الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان، المجلد 2؛ تشومسكي، نحو حرب باردة جديدة؛ تيلور، حرب اندونيسيا المنسية.

مدني، وأخيراً أجلت القادة بالطائرات المموهة بإشارات الصليب الأحمر ـ وهذه جريمة حرب ـ إلى هوندوراس، حيث تمت إعادة تشكيلهم كقوة إرهابية، تحت إشراف النازيين الجدد في الأرجنتين. وكان السجل أكثر سوءاً في أمكنة أخرى من المنطقة[24].

وتدخل مسائل كهذه أيضاً بين الحقائق «التي لا ينفع» ذكرها.

إن اللغة السامية في مؤتمر فيينا، وعنه، لم يلطخها التحقيق في تقيد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل المدافعين الرئيسيين عنه[25]. وأثيرت هذه المسائل، على أي حال، في فيينا، في جلسة استماع علنية عقدتها المنظمات غير الحكومية. وكشفت إسهامات الناشطين، والباحثين، والمحامين، وآخرين من بلدان كثيرة «دلائل مرعبة عن انتهاكات ضخمة لحقوق الإنسان، في جميع أنحاء العالم، نتيجة لسياسات المؤسسات المالية الدولية»، «إجماع واشنطن» بين

---

24. بيتر كورنبله، نيكاراغوا: ثمن التدخل (مؤسسة دراسة السياسة، 1987)، والتر لافيبر، ثورات حتمية، نورتون، 1983. حول سجل كارتر/كريستوفر الدموي في السلفادور، انظر: نحو حرب باردة جديدة؛ هيرمان، شبكة الإرهاب الحقيقية، تشومسكي، تحويل المد. تصاعد إرهاب الدولة المدعوم أمريكياً في المنطقة بحدة في عهد ريغن، كما هو معروف جيداً. انظر كتابي: تحويل المد، ومصادر أخرى عديدة).

25. من أجل بعض الاستثناءات المبعثرة انظر: الهامش 65.

قادة العالم الحر. فهذا الإجماع «النيوليبرالي» يُقنِّعُ ما يُمكن أن يُدعى «عقيدة السوق الحرة الموجودة فعلاً»: فنظام السوق له فائدة كبرى للضعفاء، وغير المحصنين، رغم أن الأغنياء والأقوياء يجب أن يلوذوا تحت جناحي الدولة الراعية. يجب أن يُسمح لهم أيضاً بأن يستمروا في «الهجوم المدعوم على مبدأ التجارة الحرة»، التي شُجبت في دراسة أكاديمية للفترة النيوليبرالية لما بعد 1970 قام بها عالم اقتصاد أمانة الغات، باتريك لو (الذي هو الآن مدير البحث الاقتصادي لمنظمة التجارة العالمية)، والذي قدر التأثيرات المقيِّدة للإجراءات الريغانية على أنها أعلى بثلاث مرات منها في بلدان صناعية أخرى كبيرة، بما أنها «أشرفت على الانتقال الكبير إلى نظام الحماية منذ الثلاثينيات»، ناقلة الولايات المتحدة من كونها «بطلة العالم في التجارة الحرة، متعددة الأطراف، إلى أحد منافسيها الرئيسيين»، كما علق مجلس العلاقات الخارجية في دراسة عن تلك الفترة[26].

يجب أن يُضاف أن تحليلاً كهذا يحذف الأشكال الرئيسية للتدخل في السوق من أجل فائدة الأغنياء: تحويل الأموال العامة إلى الصناعة المتقدمة، والتي تشكل، بالفعل، الأساس

---

26. باتريك لو، المتاجرة بحرية (صندوق القرن العشرين 1993). شفيق الإسلام، «الرأسمالية في صراع»، فورين أفيرز، عدد خاص عن «أمريكا والعالم» (شتاء 1989 ـ 90).

لجميع القطاعات الديناميكية للاقتصاد الأمريكي، وغالباً تحت قناع «الدفاع». وصعَّد الريغانيون هذه الإجراءات مرة أخرى، وكانوا الأوائل في مدح أمجاد السوق الحرة، للفقراء في الداخل والخارج. وكان البريطانيون، في القرن الثامن عشر، رواد هذه الممارسات العامة، التي كانت سمة رئيسية من سمات التاريخ الاقتصادي منذ ذلك الوقت، وهي تشكل جزءاً كبيراً من سبب الفجوة المعاصرة بين العالم الأول، والعالم الثالث، (والتي اتسعت طوال سنوات، مع اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء في جميع أنحاء العالم)[27].

---

27. للمناقشة المرتبطة بنظام الحماية انظر: بول بيروش، علم الاقتصاد وتاريخ العالم (مطبعة جامعة شيكاغو، 1993). من بين مصادر أخرى كثيرة انظر: دراسة فريدريك كليرمونت الكلاسيكية، صعود وهبوط الليبرالية الاقتصادية (دار آسيا للنشر، 1960؛ أعيد طبعه وتحديثه، شبكة العالم الثالث، 1996). حول الصورة العامة، انظر كتابي: نظم العالم القديمة والجديدة، ف 2. حول الدور التاريخي لنظام الدولة (غالباً العسكري) في التطور الاقتصادي في الولايات المتحدة، انظر: ناثان روزنبرغ، داخل الصندوق الأسود (مطبعة جامعة كمبردج، 1982)، جون تيرمان، وآخرون، المشروع العسكري والتغير التقني (إم آي تي برس، 1985)؛ ريتشارد نيلسون وآخرون، أنظمة الابتكار القومية (مطبعة جامعة أكسفورد، 1993)؛ ودراسات خاصة عديدة. حول الفجوة المتنامية بين العالم الأول والعالم الثالث، انظر تقرير الأمم المتحدة حول التنمية، 1992و 1994. للمناقشة، انظر كتابي: نظم العالم القديمة والجديدة؛ إيريك توسان وبيتر دركر، مع آخرين، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، دفاتر للدراسة والبحث (أمستردام، المؤسسة الدولية للأبحاث والتربية،

لم يذكر الإعلام الرسمي جلسة الاستماع التي عقدتْ في فيينا حسب علمي، لكن مواطني العالم الحر يستطيعون أن يعرفوا عن هموم الغالبية العظمى من سكان العالم حول حقوق الإنسان من هذا التقرير، والذي نُشر في طبعة من ألفي نسخة في نيبال[28].

الحقوق المدنية والسياسية

إن الفقرات الشرطية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان غير معروفة في الولايات المتحدة، لكن بعضها معروف. إن المادة الأكثر شهرة هي المادة 13(2)، التي تقول: إن «كل شخص يمتلك الحق بمغادرة أي بلاد، وبينها بلاده». وكان يتم استحضار هذا المبدأ، بهيام كبير، كل عام، في يوم حقوق الإنسان، في العاشر من كانون الأول، في مظاهرات وشجب حاد للاتحاد السوفياتي لأنه رفض السماح لليهود بالمغادرة. وكي نكون دقيقين، إن الكلمات التي اقتبست لتوها هي التي

1995). حول الموقف داخلياً في الولايات المتحدة، انظر بشكل خاص: النشرة التي تصدر كل سنتين، حالة أمريكا العاملة، عن مؤسسة السياسة الاقتصادية. الطبعة الأخيرة هي طبعة لورنس ميشيل، جارد برنشتاين، وجون شميت، حالة أمريكا العاملة 1998 ـ 1999 (مطبعة جامعة كورنيل، 1999).

رابطة النساء العالمية للسلام والحرية (جنيف) والمؤسسة الدولية لحقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية (كاتماندو)، العدالة مرفوضة! (كاتماندو؛ كارنالي أوفسيت برس، 1994).

استحضرتْ، ولكن ليس العبارة التي تلي: «وأن يعود إلى بلاده». وتم التعبير عن دلالة الكلمات المحذوفة في الحادي عشر من كانون أول 1948، بعد يوم من تصديق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حين أصدرت الجمعية العمومية، بالإجماع، القرار 194، الذي يؤكد على حق الفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم، أو تلقي تعويضات في حالة اختيارهم عدم العودة، وتم التشديد عليه بانتظام منذ ذلك الوقت. لكن كان هناك «اتفاق ضمني عام» بأن ذكر الكلمات المحذوفة «لن ينفع»، ناهيك عن الحقيقة الساطعة، والواضحة، بأن أولئك الذين يحضون الطغاة السوفيات على التقيد بالمادة 13، بتهليل كبير، كانوا هم معارضيها الأساسيين.

ومن العدل أن نضيف أنه تم التغلب على الريبية في النهاية. ففي جلسة الأمم المتحدة، التي عقدتْ في كانون الأول من عام 1993، غيرتْ إدارة كلينتون السياسة الأمريكية الرسمية، وانضمت إلى إسرائيل في معارضة قرار الأمم المتحدة 194، والذي أعيد التأكيد عليه بـ 127 صوتاً مقابل 2. وكالعادة، لم يكن هناك تغطية أو تعليق على الأمر. ولكن، على الأقل، التناقض هو خلفنا: فالنصف الأول من المادة 13 فقد صلته بالموضوع، وترفض واشنطن رسمياً نصفها الثاني، الآن[29].

29. جولز كاجيان، ميدل إيست إنترناشيونال، 17 كانون الأول، 1993؛ ميدل

دعونا ننتقل إلى المادة 14، والتي تصرح أن «جميع البشر يمتلكون الحق باللجوء، والتمتع به، في بلدان أخرى، هرباً من الاضطهاد»: إن الهايتيين، على سبيل المثال، وبينهم 87 ضحية، أسرهم حصار كلينتون، وأعيدوا إلى مقبرتهم، بانتباه ضئيل، بينما كان يتم افتتاح مؤتمر فيينا[30]. وكان السبب الرسمي هو أنهم يهربون من البؤس، وليس من الإرهاب المتفشي للعصبة العسكرية، كما زعموا. لكن أساس هذا الفهم لم يُشرح.

وقالت سيولينو في تقريرها عن مؤتمر فيينا قبل بضعة أيام: «إن بعض منظمات حقوق الإنسان انتقدت الإدارة بحدة لأنها فشلت في الوفاء بوعود حملة الرئيس كلينتون حول حقوق الإنسان»، وكانت «القضية الأكثر درامية» هي «قرار واشنطن بأن تعيد بالقوة القارب الهاييتي المحمل بأشخاص ينشدون اللجوء السياسي». وحين ننظر إلى المسألة بشكل مختلف، نرى أن الأحداث توضح التزام واشنطن البلاغي الكبير «بكونية حقوق الإنسان»، إلا إذا كان يمكن استخدامها بشكل انتقائي ضد الآخرين.

إيست جستيس نيتورك، شباط ـ آذار 1994. حول الخلفية ووضع قرار الأمم المتحدة 194، انظر: توماس وسالي ماليسون، مشكلة فلسطين في القانون الدولي والنظام العالمي، لونغمان، 1986، ف 4.

30. رويترز، «مجموعة فلاحي هاييتي تدعم عقوبات الأمم المتحدة»، بوسطن جلوب، 18 حزيران، 1993.

وأيدت واشنطن المادة 14 بهذه الطريقة منذ كارتر، وشجع (كريستوفر) «حقوق الإنسان» من خلال إجبار أشخاص بائسين في زورق على العودة إلى التعذيب في ظل ديكتاتورية دوفالييه Duvalier، الحليف المحترم، الذي ساعد على تحويل هاييتي إلى منصة تصدير للشركات الأمريكية، التي تريد عملاً فائق الرخص والوحشية، أو، إذا استخدمنا المصطلحات التي تفضلها الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية: لتحويل هاييتي إلى «تايوان الكاريبي». وتمت المصادقة رسمياً على انتهاكات المادة 14 في اتفاقية بين ريغان ودوفالييه. وحين أطاح انقلاب عسكري بالرئيس الهاييتي الأول، الذي انتُخب ديموقراطياً، في أيلول من عام 1991، مجدداً الإرهاب بعد استراحة قصيرة، فرضت إدارة بوش حصاراً لإعادة طوفان اللاجئين إلى غرفة التعذيب[31].

وشجب «سياسة بوش المستحقة للشجب، وغير القانونية،

31. حول سياسات كارتر، انظر: تشومسكي وهيرمان، بعد الجائحة. حول السنوات اللاحقة، انظر: أمريكاز ووتش/التحالف القومي للاجئين الهاييتيين، الوكالة اليسوعية للاجئين، الولايات المتحدة الأمريكية، لا مرفأ في العاصفة، أيلول، 1993. من أجل الخلفية الهاييتية، انظر: بين كتب أخرى، آمي ويلينتز، الفصل الممطر (سيمون وشوستر)، 1989). ، كتابي عام 501، ف 8؛ بول فارمر، استخدامات هاييتي (كومون كرج، 1994)؛ ديدر مكفادين، بيير لارامي، واللجنة الأمريكية الشمالية حول أمريكا اللاتينية (ناكلا)، مع آخرين، هاييتي: تقاطع طرق خطير، ساوث إند، 1995.

وغير المسؤولة، حول اللاجئين»[32]، المرشح بيل كلينتون، الذي جعل عمله الأول، كرئيس، الحصار، غير القانوني، أكثر قسوة، مع إجراءات أخرى لدعم العصبة، التي نعود إليها.

مرة أخرى يقتضي العدل أن نعترف بأن واشنطن تخلت، لوقت وجيز، عن رفضها للمادة 14 في قضية هاييتي. في أثناء الأشهر القليلة من الديموقراطية (من شباط إلى أيلول 1991)، اكتسبت إدارة بوش حساسية مفاجئة، وقصيرة العمر، تجاه المادة 14 بينما تراجع دفق اللاجئين إلى وشل، وفي الحقيقة، انعكس، حين عاد الهاييتيون إلى بلادهم في لحظة أملها. من بين الهاييتيين الأربعة وعشرين ألفاً، الذين اعترضتهم القوات الأمريكية من 1981 إلى 1990، سمحت واشنطن لثمانية وعشرين طلباً بالحصول على اللجوء هرباً من الاضطهاد السياسي، ومنحت 11 (بالمقارنة مع خمسة وسبعين ألفاً من سبعة وخمسين ألفاً من الكوبيين). وأثناء الفاصل الديموقراطي، الذي استمر سبعة شهور، بقيادة الرئيس آرستيد، وبعد أن تراجع العنف والقمع بشكل جذري، سمح لعشرين طلباً من مجموعة لاجئين تبلغ خمس النسبة. وعادت الممارسة إلى وضعها العادي بعد الانقلاب العسكري، والإرهاب المتجدد[33].

وحين قلقت من أن الاحتجاجات يمكن أن تجعل الإبقاء

32. أمريكان ووتش، لا مرفأ في العاصفة.

33. آمي ويلنتز، نيو ريببليك، 9 آذار، 1992؛ انظر كتابي: عام 501، ف 8، لمزيد من التفاصيل.

على الحصار صعباً، ناشدت إدارة كلينتون بلداناً أخرى كي تريح الأمم المتحدة من أعباء إيواء اللاجئين. وكان الخوف من تدفق للاجئين السبب الرئيسي الذي قُدِّم بأنه مصلحة «أمن قومي»، يمكن أن تبرر التدخل العسكري، وأثار الكثير من الجدل. وأغفل الجدل المرشح الواضح تانزانيا، التي كانت قادرة على إيواء مئات الآلاف من الرواندييين، وبالتأكيد ستكون قادرة على المجيء لإنقاذ الولايات المتحدة المحاصرة من خلال قبول المزيد من الوجوه السوداء.

وعلى أي حال، تم إخفاء احتقار المادة 14. لكن مقالة في الصفحة الأمامية لصحيفة السجل حول قوانين الهجرة الجديدة القاسية تسجل عرضاً للحقيقة وتشرح الأسباب:

> ولأن الولايات المتحدة سلحتْ، ومولتْ، الجيش الذي أرسلتهم وحشيته إلى المنفى، كان قلة من السلفادوريين قادرين على الحصول على وضع اللاجئين الذي مُنح للكوبيين، والفيتناميين، والكويتيين، وجنسيات أخرى في مناسبات مختلفة. أما القانون الجديد فيُعد كثيراً منهم مجرد أهداف للترحيل رغم أنهم كانوا يهربون، وهو صراع استمر من 1979 إلى 1992، حيث قتل أكثر من سبعين ألف شخص في السلفادور، قتل معظمهم الجيش، الذي تدعمه أمريكا، وفرق الموت، التي تدعمها بدورها، والتي أجبرت كثيراً من الناس على الهرب إلى الولايات المتحدة[34].

34. لاري روهتر، نيويورك تايمز، 19 نيسان، 1997.

ويشمل الأمر نفسه أولئك الذين فروا من حروب واشنطن الإرهابية الأخرى في المنطقة.

إن تأويل المادة 14 هو بالتالي مبدئي تماماً: «الضحايا الذين يستحقون» يقعون تحت المادة 14؛ و«الضحايا الذين لا يستحقون» لا يقعون. وتحدد الفئتين وكالة الإرهاب، ومصالح القوة السائدة. ولكن الحقائق لا تؤثر في دور واشنطن كمحاربة صليبية، تدافع عن كونية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من التغير النسبي. والحالة هي بين حالات كثيرة توضح الحذف في تحليل أرويل: السماح السهل بالتناقض، حين يكون مفيداً.

الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية

تدخل المادتان 13 و14 في فئة الحقوق المدنية والسياسية. ويعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً بفئة ثانية: وهي الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. لكن هذه تُرفض على نطاق واسع في الغرب. ووصفت السفيرة الأمريكية إلى الأمم المتحدة جين كيركباتريك هذه الفقرات الشرطية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنها «رسالة إلى سانتا كلوز... لا الطبيعة، ولا التجربة، ولا الاحتمال تنفخ حياة في هذه القوائم من الألقاب، والتي لا تخضع لأية قيود عدا قيود الذهن وميول مؤلفيها». ورفضها، بنبرة معتدلة، ممثل الولايات المتحدة في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السفير موريس آبرام،

الذي أكد في 1990 أن الحقوق المدنية والسياسية يجب أن تكون لها «الأولوية»، مما يتعارض مع مبدأ كونية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[35].

وتوسع آبرام وهو يشرح رفض واشنطن لتقرير المشاورات العالمية حول حق التنمية، المعرف بأنه «حق الأفراد، والجماعات، والشعوب في المشاركة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية المستمرة، وبالإسهام بها، وبالتمتع بها أيضاً، والتي تتحقق فيها كل حقوق الإنسان، والحريات الأساسية بشكل تام». لكن آبرام أبلغ المفوضية بأن «التنمية ليست حقاً». وبالفعل، تؤدي مقترحات التقرير إلى نتائج تبدو كأنها «منافية للطبيعة والعقل»، ومنها، على سبيل المثال، أن البنك الدولي يمكن أن يُلزم بأن «يلغي دَيناً أو يمنح المال لبناء نفق، أو سكة حديد، أو مدرسة». وتابع آبرام قائلاً أن أفكاراً كهذه «ليست أكثر من إناء فارغ يمكن أن تُسكب فيه آمال غامضة وتوقعات ناقصة»، أو تشكل «تحريضاً خطيراً»[36].

وإذا شرحنا فرضية آبرام بدقة، يمكن أن نفهم الخطأ الجوهري لـ«حق التنمية المزعوم» على أنه تأييده الضمني للمبدأ

---

35. رونكا، «حقوق الإنسان».
36. إفادة، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حول البند 8، «حق التنمية»، 11 شباط، 1991.

الذي يقول:

> إن كل شخص يمتلك الحق بمستوى حياة ملائم لصحته، وسعادته، هو وأسرته، يتضمن الطعام، واللباس، والسكن، والعناية الطبية، والخدمات الاجتماعية الضرورية، وحق الأمن في حال البطالة، والمرض، والعجز، والترمل، والشيخوخة، أو أي فقدان آخر للرزق في ظروف خارج سيطرته.

وإذا لم يكن هناك حق تنمية، فعندئذ تكون هذه المقولة أيضاً «إناء فارغاً». وفقاً لذلك، هذا المبدأ لا يمتلك مكانة أيضاً: ليست هناك حقوق كتلك التي أكدتها المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً، التي اقتبست لتوها.

ورفضت الولايات المتحدة وحدها، مستخدمة حق النقض، الإعلان حول حق التنمية، وبهذا استخدمت حق النقض ضد المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً[37].

من غير الضروري أن نسهب حول وضع المادة 25 في أغنى بلاد في العالم، والتي تمتلك مستوى من البؤس أعلى بمرتين من أي مجتمع صناعي آخر، وهو حاد بخاصة بين

---

37. جوزف رونكا، «حاشية لحقوق الإنسان»، الجمعية الأمريكية للقانون الدولي: النشرة الإخبارية للمجموعة المهتمة بحقوق الإنسان (خريف 1995).

الأطفال. وكان تقريباً واحد من بين كل أربعة أطفال، تحت السادسة، يقع تحت خط البؤس سنة 1995، بعد أربع سنوات من الانتعاش الاقتصادي، وهذا أعلى بكثير من المجتمعات الصناعية الأخرى[38]. ورغم أن بريطانيا تحرز تقدماً، «إلا أن واحداً من بين كل ثلاثة أطفال بريطانيين يولد في البؤس»، كما تورد الصحف، بما أن «بؤس الأطفال تضاعف ثلاث مرات منذ انتخاب مارغريت تاتشر»، و«هناك ما يقارب مليوني طفل بريطاني يعانون من سوء الصحة، وإعاقة النمو، بسبب سوء التغذية». وعرقلت البرامج التاتشرية الميل إلى تحسين صحة الطفل، وقادت إلى حركة صاعدة في أمراض الأطفال، التي تمت السيطرة عليها، بينما استُخدمت الأموال العامة لأهداف مثل المشاريع غير القانونية في تركيا، وماليزيا، لتشجيع مبيعات الأسلحة بصناعة تمولها الدولة[39]. وبحسب «عقيدة السوق الحرة الموجودة فعلاً» بقي الإنفاق العام بعد سبع عشرة سنة من بشارة تاتشر دون تغيير، كما كان حين تولت السلطة[40].

38. ميشيل وآخرون، حالة أمريكا العاملة، 1996، 1997 (إم. إي، شاربي، 1997).

39. أوبزيرفر، 12 كانون الثاني، 1997؛ اندبندنت، 24 و25 تشرين ثاني، 1996؛ الغارديان ويكلي، 5 كانون الثاني، 1997، أوبزيرفر، 19 كانون الثاني، 1997.

40. جون بليندر، «ثورة عرضية»، إف تي، 17 كانون الثاني، 1997 (42 ـ 25 من الناتج الإجمالي المحلي السنوي، كما يفيد، في 1978 ـ 79 و1995 ـ

وفي الولايات المتحدة، عانى ثلاثون مليوناً من البشر، الذين تم إخضاعهم لسياسات مشابهة، من الجوع بحلول 1990، وهذا ازدياد بنسبة 50٪ عن 1985، وبينهم 12 مليون طفل يفتقرون إلى الطعام الكافي لدعم النمو والتطور (قبل تراجع 1991). ووقع 40٪ من الأطفال تحت خط البؤس في أغنى مدينة في العالم. أما فيما يتعلق بمؤشرات اجتماعية مثل وفيات الأطفال، فتقع الولايات المتحدة في أدنى مرتبة بين الدول الصناعية الأخرى، إلى جانب كوبا، التي تمتلك أقل من 5٪ من الناتج الإجمالي المحلي السنوي لكل فرد في الولايات المتحدة، ومرت في سنوات طويلة من الهجوم الإرهابي، ومن حرب اقتصادية متزايدة القسوة، تشنها القوة العظمى في نصف الكرة[41].

ونظراً لفوائدها الفائقة للعادة، فإن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى بين النسبيين، الذين يرفضون كونية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بفضل المادة 25 وحدها.

وتوجه القيم نفسها المؤسسات المالية الدولية، التي تسيطر

---

96). بحسب تقرير البنك الدولي للتنمية، 1996، ازدادت ميزانية الحكومة المركزية في بريطانيا كنسبة من الناتج القومي الكلي (الحالي) بما يقارب 10 ٪ من 1980 إلى 1994. احصائيات مقارنة في جيل أومفيد، نشرة الباحثين الآسيويين المهتمين (تشرين الأول ـ إلى كانون الأول، 1997).

41. تشومسكي، نظم العالم القديمة والجديدة، ف 2، وقوى واحتمالات، ف 5.

عليها الولايات المتحدة بشكل كبير. وكان البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، «كارهين كبيرين لحقوق الإنسان»، كما علق رئيس لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فيليب ألستون، في تصريحه المكبوح، واللبق في خضوعه، لجلسة فيينا المضادة. وأضاف نوري عبد الرزاق، من منظمة تضامن الشعوب الآفرو ـ آسيوية: «إن سياسات المؤسسات المالية الدولية تسهم في صناعة البؤس بين شعوب العالم، وفي تدهور البيئة الكونية، وانتهاك حقوق الإنسان الأكثر جوهرية».

أمام انتهاكات مباشرة كهذه لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ربما سيكون من النافل أن نذكر رفض اتخاذ حتى خطوات قليلة لتشجيعها. وتقدر اليونيسيف أن ألف طفل يموتون كل ساعة من أمراض يمكن الوقاية منها بسهولة، وأكبر من هذا الرقم مرتين من النساء يتوفين، أو يعانين من عجز في الحمل، أو وضع الأطفال بسبب غياب العلاجات، والرعاية البسيطة. وتقول اليونيسيف: إن ضمان توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية، على المستوى العالمي، يتطلب ربع النفقات العسكرية السنوية «للبلدان النامية»؛ حوالي 10٪ من النفقات العسكرية الأمريكية[42]. وكما أشير، تشجع الولايات

42. يونيسيف، تقدم الأمم 1996 (يونيسيف هاوس، 1996).

المتحدة بنشاط الإنفاق العسكري لـ«البلدان النامية»؛ أما إنفاقها فيبقى على مستويات الحرب الباردة، بينما يزداد اليوم فيما يتراجع الإنفاق الاجتماعي بشكل حاد. وتراجعت المساعدات الخارجية الأمريكية بشكل حاد في التسعينيات، رغم أنها كانت مسبقاً بائسة جداً بالنسبة للدول النامية، وواقعياً غير موجودة، إذا استثنينا الدولة الغنية، التي هي المتلقي الرئيسي، (إسرائيل العميلة لأمريكا)[43].

ويورد المقرر الخاص ليندرو ديسبوي في «تقريره النهائي» إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تشخيص منظمة الصحة العالمية لـ «البؤس المدقع» بأنه «القاتل الأكبر في العالم، الذي لا يرحم، وأكبر سبب للمعاناة على الأرض»: «ليست هناك كارثة أخرى بالمقارنة مع تدمير الجوع، الذي سبب، في العامين الماضيين، وفيات أعلى مما قُتل في الحربين العالميتين سوية». وتم التأكيد على الحق بالحصول على مستوى للحياة ملائم للصحة والرفاهة في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما يقول، وفي الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، «الذي يؤكد، بخاصة،

43. تُمنح مصر، التي تُعد المتلقي الثاني، المساعدة لضمان التزامها بالتحالف الأمريكي الإسرائيلي، وهذا جزء جوهري من نظام السيطرة على المناطق المنتجة للنفط، وأيضاً عامل في موقع تركيا المنتظم بين المتلقين الرئيسيين للمساعدة.

على الحق الأساسي لكل شخص بأن يكون حراً من الجوع»[44]، ولكن من المنظور النسبي العالي للغرب، لا تمتلك مبادئ اتفاقيات حقوق الإنسان هذه، مكانة، رغم أنه تم التقيد بها رسمياً.

ثمة اختلافات أخرى في التأويل فيما يتعلق بالمادة 25. وطلبت بلدان عالم ثالثية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم وسائل «لوقف تدفق المواد الخطرة» إلى البلدان الفقيرة، القلقة من أن «بيع المنتجات السامة، والنفايات، بأسعار زهيدة، للتخلص منها، يهدد الحقوق الأساسية للحياة، والصحة الجيدة»، التي يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقالت محققة الأمم المتحدة: «إن البلدان الغنية ترسل كميات كبيرة من النفايات السامة» إلى العالم الثالث، وما كان يعرف سابقاً بالمقاطعات السوفياتية. وقالت الصحف إنها «قالت: إن المعلومات التي جمعتها تظهر انتهاكات خطيرة لحق الحياة والصحة»، و«في بعض الحالات قادت إلى المرض، والاضطرابات، والعجز الجسدي، والذهني، وحتى إلى الموت». وكانت معلوماتها، على أية حال، محدودة، لأنها لم تتلق «سوى تعاون قليل من البلدان النامية أو الشركات»، ولم تتلق أية مساعدة مطلقاً من الولايات المتحدة، التي كانت تتحرك

---

44. ديسبوي، تحقيق الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، لجنة حقوق الإنسان، المجلس الاقتصادي، والاجتماعي، 1996، 28 حزيران، 1996.

للقضاء على مهمتها[45].

وتصرح المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن «الجميع لهم حق العمل، والاختيار الحر للوظيفة، وبظروف عمل عادلة ومفضلة، وحماية ضد البطالة، إذا اقتضت الضرورة»، سوية مع «تعويض يضمن لكل شخص، وأسرته، وجوداً لائقاً بالكرامة البشرية، تضاف إليه، عند الضرورة، وسائل أخرى من الحماية الاجتماعية». لا نحتاج إلى التريث عند احترام واشنطن لهذا المبدأ. فضلاً عن ذلك، «يمتلك الجميع حق تشكيل نقابات عمالية والانضمام إليها من أجل حماية مصالحهم».

شُجع الحق الأخير في الولايات المتحدة تقنياً، رغم أن الآليات القانونية، والإدارية، تضمن أنه يتم انتهاكه بشكل متزايد. في الوقت الذي أنهى فيه الريغانيون عملهم، كانت الولايات المتحدة بعيدة بما يكفي عن الطيف بحيث أن منظمة العمل الدولية، التي نادراً ما تنتقد الأقوياء، أصدرت تزكية بأن تلتزم الولايات المتحدة بالمعايير الدولية، في استجابة لشكوى من اتحاد العمال الأمريكي، وهيئة المنظمة الصناعية، حول حل

45. إليزابيث أولسون، «الغرب يعيق التحقيق حول التخلص من النفايات كمسألة حقوق»، نيويورك تايمز، 5 نيسان، 1996.

الإضراب من خلال اللجوء «إلى عمال استبدال مستمرين»[46]، وبصرف النظر عن جنوب أفريقيا، لم تسمح أية دولة صناعية أخرى بهذه الطرق لضمان أن تبقى المادة 23 كلمات جوفاء؛ ومع التطورات اللاحقة في جنوب أفريقيا، يمكن أن تقف الولايات المتحدة في عزلة رائعة في هذا المنحى الخاص، رغم أنها لم تنجز، حتى الآن، المعايير البريطانية، مثل السماح للموظفين باستخدام زيادات أجر انتقائية من أجل إغراء العمال لرفض الحقوق النقابية، والمساومة الجماعية[47].

في دراسة للآليات المستخدمة لإبقاء المادة 23 معطلة قالت بزنس ويك: إنه منذ بداية سنوات ريغان الأولى «شنت الصناعة الأمريكية إحدى أكثر الحروب المضادة للنقابات نجاحاً، من خلال تسريح غير قانوني لآلاف العمال بسبب ممارستهم لحقوقهم التنظيمية». وحصلت تسريحات غير قانونية في ثلث جميع انتخابات التمثيل في أواخر الثمانينيات مقابل 80٪ في أواخر الستينات. ولم يكن هناك من ملجأ للعمال، حين قامت إدارة ريغن بتحويل الدولة القوية، التي غذتها، إلى دولة رفاهة متسعة للأغنياء، متحدية القانون الأمريكي، بالإضافة

---

46. جون هوير، أمريكان بروسبكت، صيف 1992. انظر كتابي: عام 501، ف 11.

47. كيث هاربر، الغارديان، 24 أيار، 1994؛ انظر: العدد نفسه حول قانون «التفحص» الصعب، وأدوات أخرى لتقويض حقوق العمال.

إلى القانون الدولي العرفي المحفوظ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وشرحت المجلة أن الهدف الرئيسي للإدارة هو إلغاء الحقوق، «التي ضمنها قانون فاغنر»، الذي وضع الولايات المتحدة في التيار الرئيسي للعالم الصناعي[48]. كان هذا هدفاً رئيسياً منذ أن سُنَّتْ شروط البرنامج الجديد، ورغم أن مشروع إفشال انتصار الديموقراطية، والطبقة العاملة، توقف أثناء الحرب، إلا أنه تواصل حين وصل السلام، بفعالية كبيرة ونجاح يُعتد به[49]. و قدم أحد مؤشرات النجاح سجل تصديق مواثيق منظمة العمل الدولية، التي تضمن حقوق العمال. وتمتلك الولايات المتحدة، حتى الآن، السجل الأسوأ في نصف الكرة الغربي، وفي أوروبا، باستثناء السلفادور وليتوانيا. فهي لا تعترف حتى بالمواثيق العادية حول عمل الأطفال، وحق التنظيم[50].

ونوهت لجنة المحامين لحقوق الإنسان أن «الولايات المتحدة عليها ديون مستحقة لمنظمة العمل الدولية تصل إلى

48. «مكان العمل: لماذا تحتاج أمريكا إلى نقابات، ولكن ليس من النوع الذي تملكه الآن»، بزنيس ويك، 23 أيار، 1994.
49. فونز. ولف، بيع المشروع الحر. من أجل الخلفية، انظر: أليكس كاري، تخليص الديموقراطية من المجازفة (مطبعة جامعة إلينيوي، 1996)، مجموعة من المقالات الرائدة حول هذه الموضوعات.
50. تقرير العمل العالمي 1994 (جنيف، منشورات آي إل أو، 1994).

6,92 مليون دولار». وعرض هذا الامتناع عن التمويل «عمليات منظمة العمل الدولية لخطر حقيقي»؛ إن خطط واشنطن لتخفيضات أكبر في تمويل المنظمة «سيؤثر بشكل رئيسي على قدرتها في تقديم المساعدة التقنية في الميدان»، وبهذا تقوم الولايات المتحدة بتدمير المادة 23 على نطاق عالمي(51). وليس هذا إلا جزءاً فحسب من الدين الضخم للمنظمات الدولية، التي ترفض الولايات المتحدة دفعه (في انتهاك لإلزامات المعاهدة. وتُقدر المستحقات غير المدفوعة للأمم المتحدة بـ 1,3 بليون دولار. وكتب الأمين العام كوفي أنان: «ستبقى أبوابنا مفتوحة فقط لأن دولاً أخرى تقدم جوهرياً قروضاً معفاة من الفوائد من أجل تغطية النقص الأمريكي، ليس حلفاء الناتو فحسب. . . وإنما الدول النامية، مثل باكستان، وحتى فيجي»(52). بعد بضعة أسابيع، وكانت لا تزال رافضة للدفع، صوت مجلس الشيوخ، بتسعين صوتاً مقابل عشرة، بأن «الأمم المتحدة يجب أن تشكر الولايات المتحدة من أجل إسهاماتها»، وأن تخفض التزاماتها، «وصرحت علنياً لجميع الدول الأعضاء كم أنفقت الولايات

---

51. في المصلحة القومية: تقرير 1996 ـ الذي يصدر كل أربع سنوات ـ عن حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية (نيويورك وواشنطن، دي سي: لجنة المحامين لحقوق الإنسان، 1996).

52. أنان، «الفاتورة غير المسددة التي تشل الأمم المتحدة»، نيويورك تايمز، 9 آذار، 1998.

المتحدة على دعم قرارات مجلس الأمن الدولي، منذ الأول من كانون الثاني، 1990»[53].

إن الهجوم، غير القانوني، على النقابات، الذي ينتهك المادة 23، له تأثيرات كثيرة. فهو يسهم في تقويض معايير الصحة والأمان في مكان العمل، الذي اختارت الحكومة ألا تفرضها، مما قاد إلى حوادث صناعية في عهد ريغن[54]. ويساعد أيضاً على تقويض الديموقراطية الموجودة، بما أن أشخاصاً، بمصادر محدودة، يفقدون بعض الطرق القليلة، التي يستطيعون، من خلالها، الدخول إلى الساحة السياسية. ويسرِّع خصخصة التطلعات، حالاً، وإلغاء الإحساس بالتضامن، والتعاطف، وقيم إنسانية أخرى كانت في قلب الفكر الليبرالي الكلاسيكي، ولكنها متناقضة مع الإيديولوجية السائدة للقوة، والامتياز. وترى وزارة العمل الأمريكية أن إضعاف النقابات يفسر جزءاً كبيراً من المراوحة في الأجور، أو انخفاضها، في عهد الريغانيين، وكان هذا «تطوراً مرحباً به، وله قيمة عالية»، كما وصفت وول ستريت جورنال الانحدار في كلف العمل من ارتفاع 1985 إلى أدنى درجة في العالم الصناعي، هذا إذا وضعنا إنكلترا جانباً[55].

53. باربارا كروسيت، نيويورك تايمز، 27 آذار، 1998.

54. بزنيس ويك؛ انظر: الهامش 48.

55. وول ستريت جورنال، 13 أيلول، 1993. حول استمرار العملية أثناء انتعاش التسعينيات، انظر: ميشيل، حالة أمريكا العاملة.

وكان رئيس هيئة الاحتياطي الفيدرالي آلن جرينسبان، متفائلاً جداً في شهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ للمصارف في شباط من عام 1997، بخصوص «التوسع الاقتصادي القابل للدعم» بفضل «تقييد شاذ للزيادات في التعويضات، والذي يظهر، بشكل رئيسي، على أنه نتيجة غياب أمن أكبر لدى العامل»، وهو بوضوح أمنية من أجل مجتمع جيد، ومع ذلك، سبب آخر يجعل النسبيين الغربيين يرفضون المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تحتوي على «الحق بالأمان». ويشير التقرير الاقتصادي للرئيس في شباط 1997، والذي يفتخر بإنجازات إدارة كلينتون، بشكل ملتو، إلى «تغيرات في مؤسسات عمل السوق، وممارساتها» كعامل في «التقييد الهام للأجور»، الذي يدعم صحة الاقتصاد[56].

إن «اتفاقيات التجارة الحرة»، التي تُسمى هكذا بشكل مغلوط وشائع، تحتوي على سمات مهمة من الحماية الجمركية، وهي «اتفاقيات» فقط إذا ما حذفنا الرأي الشعبي، وتسهم في هذه التغيرات الحميدة. وتم كشف بعض الآليات في دراسة رعتها أمانة عمل اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية، «حول تأثيرات الإغلاق الفوري للمصنع على مبدأ حرية الاجتماع، وحق العمال بالتنظيم في البلدان الثلاث». ونُفذت

---

56. افتتاحية، ملتيناشيونال مونيتور، آذار 1997.

الدراسة تحت قواعد نافتا استجابة لشكوى قدمها عمال الاتصالات حول ممارسات عمل غير قانونية قامت بها سبرينت. وشجعت الشكوى هيئة علاقات العمل القومية، التي أمرت بفرض عقوبات تافهة بعد سنوات من التأخير، وهذا هو الإجراء المعتاد. إن دراسة نافتا، التي قام بها عالم اقتصاد العمل في جامعة كورنيل، كيت برونفينبرينر، أجيز نشرها في المكسيك وكندا، لكن إدارة كلينتون أخرتها. وهي تكشف تأثيراً هاماً لنافتا على حل الاضرابات. تم تبديد نصف جهود التنظيم النقابي بتهديدات من رب العمل بتحويل الإنتاج إلى الخارج، على سبيل المثال، من خلال وضع لافتات تقول: «تحويل العمل إلى المكسيك»، أمام مصنع كان فيه دافع إلى التنظيم النقابي. وهذه التهديدات ليست مزاحاً. فحين تتكلل جهود التنظيم النقابية بالنجاح، يقوم أرباب العمل بإغلاق المصنع بأكمله، أو جزئياً وهذا أعلى بنسبة ثلاثة أضعاف من نسبة ما قبل نافتا (حوالي 15٪ من الوقت). والتهديدات بإغلاق المصنع هي أكبر بمرتين في الصناعات الأكثر تجوالاً (مثلاً، الصناعة إزاء البناء)[57].

إن هذه الممارسات، وغيرها، من التي ذكرتْ في دراسة

57. برونفينبرينر، «سنغلق»، ملتيناشيونال مونيتور، آذار 1997، تستند إلى الدراسة التي أشرفت عليها: «تقرير نهائي: تأثيرات إغلاق المصنع أو تهديد إغلاق المعمل لحق العمال في التنظيم».

نافتا، هي غير قانونية، لكن هذه صفة تقنية، كما أوضحت إدارة ريغان، يبزها الإسهام في تقويض حق التنظيم، الذي ضمنته، رسمياً، المادة 23، أو، بكلمات أكثر لباقة، سببت «تغييرات في مؤسسات عمل السوق وممارساته»، والتي تسهم في «تقييد هام للأجور»، بفضل «غياب أمن أكبر لدى العامل»، ضمن نموذج اقتصادي قدم بفخر كبير إلى عالم متخلف، وأعجبت به، بشكل كبير، القطاعات ذات الامتيازات.

وتم استخدام عدد من الأدوات من أجل إلغاء التعهد «بعدم الانضمام مطلقاً إلى أولئك الذين سيدمرون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان». (كريستوفر) في حالة المادة 23. إن التفكيك المتزايد لنظام الرفاهة، والذي اختزل بحدة منذ السبعينيات، يقود كثيراً من النساء الفقيرات إلى سوق العمل، حيث سيعملن بالأجر الأدنى أو أقل منه، وبفوائد محدودة، بعدد من الإعانات الحكومية لإغراء أرباب العمل من أجل تفضيلهن على العمال ذوي الأجور الأدنى. إن التأثير المحتمل لهذا الأمر هو تخفيض الأجر إلى حده النهائي، مما سيحدث تأثيرات غير مباشرة في مناطق أخرى. ومن الأدوات الأخرى أيضاً استخدام عمال السجون في النظام المتسع بشكل كبير للضبط الاجتماعي. فشركة بوينغ، التي تحتكر إنتاج الطيران المدني الأمريكي ـ والتي تساعدها إعانة كبيرة من الدولة طوال 60 عاماً ـ لا تحول تسهيلات الإنتاج فحسب إلى الصين، وإنما

أيضاً إلى السجون التي تبعد بضعة أميال عن مكاتبها في سياتل، وهذا واحد من بين أمثلة عديدة[58]. ويقدم عمل السجون فوائد جمة. فهو منظم، ومدعوم بشكل علني، ومجرد من الفوائد، و«مرن»، ومتوفر عند الحاجة، ويُترك لدعم الحكومة حين لا تكون هناك حاجة إليه.

إن الاعتماد على عمل السجون يستفيد من تراث غني. ذلك أن التطور الصناعي السريع في المنطقة الجنوبية الشرقية منذ قرن، استند، بشكل كبير، إلى العمال السود المحكومين، والذين كانوا يؤجرون لمن يدفع أكثر. وقامت هذه الإجراءات بإعادة تشكيل كثير من البنية الأساسية لنظام المستعمرات الزراعية بعد إلغاء الاسترقاق، وهي تخدم الآن التطور الصناعي. واستمرت الممارسات إلى العشرينيات، وحتى الحرب العالمية الثانية في منطقة المسيسيبي. وأشار رجال الصناعة الجنوبيون إلى أن عمل المحكومين «يمكن الاعتماد عليه، وهو أكثر إنتاجاً من عمل الأحرار»، ويتغلب على مشكلة دورة العمل، وعدم استقراره. وهو أيضاً «يزيل خطر وكلفة الإضرابات»، التي كانت مشكلة جدية في ذلك الوقت، وكانت تُحل بلجوء الدولة إلى العنف، الذي دمر فعلياً الحركة العمالية. إن عمل المحكومين يخفض أيضاً أجور «عمل الأحرار» كثيراً

58. بول رايت، «سفر عمل العبودية»، أخبار السجن القانونية، كفيرت أكشن كوارترلي، ربيع 1997.

كما في حالة «إصلاح الرفاهة». وأفادت الدائرة الأمريكية للعمل أن «مالكي المناجم في ألاباما يقولون: إنهم لا يستطيعون جني الأرباح دون تخفيض أجور العمال المحكومين المنافسين»[59].

إن انبعاث هذه الآليات طبيعي جداً بما أن السكان الزائدين يساقون إلى السجون بشكل لا سابق له.

ولا يقتصر الهجوم على المادة 23 على الولايات المتحدة. تفيد المنظمة الدولية لنقابات العمال الحرة أن «النقابات تقمع في جميع أنحاء العالم، وفي مزيد من البلدان أكثر من قبل»، بينما «ازداد البؤس والظلم في البلدان النامية، التي حولتها العولمة إلى مكان تنحدر فيه معايير العمل بشكل لولبي، ودائم، وذلك لجذب الاستثمار، وتلبية طلبات المشروعات، التي تنشد ربحاً سريعاً»، بينما «تنحني الحكومات لضغط سوق المال، وليس لضغط منتخبيها»، انسجاماً مع «إجماع واشنطن»[60]. وهذه ليست عواقب «القوانين الاقتصادية»، أو ما «قررته السوق الحرة، بحكمتها اللانهائية الغامضة»[61]، كما يُزعم بشكل

59. أليكس ليشتنشتاين، «عبر القضبان القوية للسجن»، في ميلفن ستوكس وريك هالبرن، السلالة والطبقة في الجنوب الأمريكي منذ 1890 (بيرغ 1994).

60. روبرت تيلور، إف تي، 13 حزيران، 1997.

61. جون كاسيدي، «من قتل الطبقة الوسطى؟»، نيو يوركر، 16 تشرين الول، 1995.

شائع. بالأحرى، إنها نتائج خيارات سياسية متروية في ظل عقيدة السوق الحرة الموجودة فعلاً، والتي شرع بها أثناء فترة «إخضاع رأس المال الواضح للأعمال»، كما تقول صحف الأعمال[62].

إن احتقار الفقرات الشرطية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان متأصل عميقاً بحيث لا يُحس بأي خروج عن الموضوعية حين تصفق مقالة على الصفحة الأمامية لحكومة العمال البريطانية القادمة لأنها نقلت عبء الضرائب عن «المشاريع والأعمال الضخمة»، ووضعتها على عاتق العمال، و«الطبقة الوسطى»، وهذه خطوات «أبعدت بريطانيا عن بلدان مثل ألمانيا وفرنسا، اللتين لا تزالان تصارعان نقابات مولعة بالقتال، ومناخات استثمار مقيدة، وفوائد رفاهة مرتفعة الثمن»[63]. إن «البلدان» الصناعية لا تصارع مطلقاً الأطفال الجائعين، والأرباح الضخمة، أو الزيادات السريعة في مرتبات الموظفين الإداريين التنفيذيين CEO، (قفزت في عهد تاتشر إلى ضعف الزيادة في الولايات المتحدة، التي تحتل المرتبة الثانية)[64]؛ وهذا موقف معقول بمقتضى «الاتفاقية العامة

62. جون ليسيو، بارونز، 15 نيسان، 1996.
63. يوسف الإبراهيم، نيويورك تايمز، 3 تموز، 1997.
64. لورنس ميشل وجارد برنشتاين، حالة أمريكا العاملة، 1994. 95، إم. إي. شارب، 1994.

الضمنية» بأن «البلاد» تساوي «الأعمال، والمشاريع الضخمة»، سوية مع الأعراف العقائدية حول صحة الاقتصاد، والأخير هو مفهوم تقني تجمعه علاقة ضعيفة مع صحة السكان (الاقتصادية، الاجتماعية، أو حتى الطبية).

إن رفض واشنطن للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يُذكر أحياناً[65]، لكن المسألة يتم تجاهلها بشكل عام في تيار المديح الذاتي، وإذا أثيرت تولد، في غالب الأحيان، عدم الفهم.

ولنأخذ بعض الأمثلة النمطية: تفيد مراسلة نيويورك تايمز باربارا كروسيت أن «العالم عقد مؤتمراً لحقوق الإنسان في فيينا في 1993، وتجاسر على أن يضمن مفهومات كونية»، لكن «أمم العالم الثالث المذعورة» أعاقت التقدم. والدبلوماسيون الأمريكيون «محبطون من عدم رغبة كثير من الدول باتخاذ مواقف علنية شديدة إزاء حقوق الإنسان»، رغم أن «الدبلوماسيين يقولون: إنه من الأسهل الآن التعامل بموضوعية مع منتهكي حقوق الإنسان، قضية بعد أخرى»، ذلك أن الحرب الباردة انتهت الآن، «والدول النامية، المدعومة من الكتلة

---

65. أثناء مؤتمر فيينا، انظر: آلان رادينغ، «حقوق الإنسان: الغرب يتلقى بعض الأسئلة الفظة»، نيويورك تايمز، 20 حزيران، 1993، وخاصة بيث ستيفنز من مركز الحقوق الدستورية، «النفاق في الحقوق»، نيويورك تايمز، 24 حزيران، 1993.

السوفياتية»، لم تعد «تمرر، بشكل روتيني، قرارات تشجب الولايات المتحدة، والغرب بعامة، أو أهدافاً مثل إسرائيل، وجنوب أفريقيا القائمة على نظام الأبارتيد». مع ذلك، التقدم صعب، «بوجود كثير من الناس يقدمون خدمات شفوية لمفهوم حقوق الإنسان بمجمله في الميثاق، وفي الإعلان العالمي، وكل هذا»، لكن هذا لم يعد موجوداً، كما علقت السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة مادلين ألبرايت (والتي أصبحت وزيرة للخارجية)[66]. في يوم حقوق الإنسان، شجب محررو نيويورك تايمز البلدان الآسيوية، التي ترفض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتدعو، بدلاً من ذلك، إلى «تلبية الحاجات الأكثر أساسية للناس كالطعام، والمأوى، والعناية الطبية، والدراسة»[67]، انسجاماً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

التفكير مباشر. إن الولايات المتحدة ترفض مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهكذا فهي غير عملية. وبدعم هذه المبادئ، فإن البلدان الآسيوية هي، بالتالي، ترفض الإعلان.

مشوشة من الجدل القائل «أن حقوق الإنسان» تشمل

---

66. باربارا كروسيت، «إهمال حقوق الإنسان»، نيويورك تايمز، 28 نيسان، 1996؛ «بالنسبة للولايات المتحدة، نجاح مختلط في أصوات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان»، نيويورك تايمز، 18 كانون أول 1995.

67. افتتاحية، «الهجوم الجديد على حقوق الإنسان»، نيويورك تايمز 10 كانون أول، 1995.

الطعام والمأوى، درست سيث فيسون «فكرة معمرة في الولايات المتحدة هي الدبلوماسية الصينية، مركزة على التغاير بين التأكيد الأمريكي على الحرية الفردية، والإصرار الصيني على أن الصالح العام يسمو فوق الحقوق الفردية». تدعو الصين إلى حق الحصول «على الطعام، واللباس، والمأوى، والثقافة، وحق العمل، والراحة، والأجر المعقول»، وتنتقد الولايات المتحدة لأنها لا تعتنق هذه الحقوق، المؤكد عليها في الإعلان العالمي، وهي «حقوق فردية»، ترفضها الولايات المتحدة[68].

مرة أخرى، التفكير مباشر بما يكفي، حالما يتم تبني المبادئ الموجهة إلى الداخل.

شروط حقوق الإنسان

وبتأثير من الحركات الشعبية في الستينيات، فرض الكونغرس شروط حقوق الإنسان على المساعدة العسكرية وامتيازات التجارة مجبراً البيت الأبيض على العثور على طرق متنوعة للتنصل. وأصبحت هذه الطرق مثيرة للسخرية في عهد ريغان، الذي تميز بتصريحات منتظمة عن «التحسينات» في سلوك القتلة، والجلادين العملاء، أثارت سخرية كبيرة من منظمات حقوق الإنسان، ولكن لم يؤد هذا إلى تغيير في

68. سيث فيسون، «الصين تقلب الطاولات، وتخطئ الولايات المتحدة حول حقوق الإنسان»، نيويورك تايمز، 5 آذار، 1997.

السياسة. وتتضمن الأمثلة، التي بالكاد تستحق النقاش، الدول العميلة في أمريكا الوسطى. قلَّتْ الحالات الفظيعة، بدءاً بالمتلقي الأكبر للمساعدة الأمريكية إلى آخر القائمة. وشجبت منظمات حقوق الإنسان البارزة، وبانتظام، ما تمارسه إسرائيل من «تعذيب منظم للفلسطينيين، وإساءة معاملتهم تحت الاستجواب»[69]، والإعدام الذي يُنفذ بعيداً عن المحاكم؛ وإضفاء طابع قانوني على التعذيب؛ الزج في السجن دون تهمة[70]؛ بالإضافة إلى انتهاكات أخرى. بالتالي، إن المساعدة الأمريكية لإسرائيل غير قانونية، كما هو واضح، بحسب القانون الأمريكي، كما أشارت هيومان رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية باستمرار (مثل المساعدة لمصر، وتركيا، وكولومبيا، ومتلقين كبار آخرين)[71]. وقالت منظمة العفو الدولية، مرة أخرى، في تقريرها السنوي حول المساعدة العسكرية الأمريكية،

69. التعذيب وإساءة المعاملة: استجواب إسرائيل للفلسطينيين من الأراضي المحتلة (هيومان رايتس ووتش، 1994).

70. موشي رينفيلد، هاآريتس، 5 آذار، 1998. سجلت منظمة العفو الدولية قائمة بأسماء 21 سجيناً لبنانياً في السجون الإسرائيلية، نقلوا سراً من لبنان إلى إسرائيل من 1986 إلى 1994، ومعظمهم سجنوا دون تهم، الآخرون حكم عليهم في المحاكم العسكرية الإسرائيلية لكنهم بقوا في السجن بعد أن نفذوا أحكامهم.

71. التعذيب وإساءة المعاملة: حقوق الإنسان والمساعدة الأمنية للأمم المتحدة (منظمة العفو الدولية، أيار 1996).

وحقوق الإنسان: «في كل أنحاء العالم، وفي أي يوم مفترض، من المحتمل أن يتم ترحيل، أو تعذيب، أو قتل، أو اختفاء رجل أو امرأة أو طفل على يد حكومات، أو مجموعات سياسية مسلحة. وغالباً ما يقع جزء من اللوم على الولايات المتحدة»، وهذه ممارسة «تجعل من ربط الكونغرس لتقديم المساعدة العسكرية الأمريكية بسجل حقوق الإنسان لبلد ما مسخرة»[72].

إن أموراً كهذه لا تثير اهتماماً نظراً «للاتفاقية الضمنية العامة» بأن القوانين لا تُلزم إلا حين تملي ذلك مصالح القوة.

وتلجأ الولايات المتحدة، بانتظام، إلى فرض العقوبات، زاعمة أنها تعاقب منتهكي حقوق الإنسان، ولأسباب تتعلق بالأمن القومي. من بين 116 حالة من العقوبات، التي استخدمت منذ الحرب العالمية الثانية، فرضت الولايات المتحدة وحدها 80٪ منها، وهي إجراءات غالباً ما تلقت شجباً عالمياً، وخاصة تلك التي فُرضتْ على كوبا منذ 1961، والتي هي الأسوأ حتى الآن[73]. ودعت برامج حقوق الإنسان الشعبية والكونغرسية أيضاً، من بداية السبعينيات، إلى فرض عقوبات

---

72. منظمة العفو الدولية، التعذيب وإساءة المعاملة.

73. مارك سومرز، «العقوبات تصبح أسلحة اختيار»، كريستيان ساينس مونيتور، 3 آب، 1993 . ريتشارد جارفيلد، جوليا ديفن، وجوي فاوسي، «التأثير الصحي للعقوبات الاقتصادية»، نشرة أكاديمية نيويورك الطبية (شتاء 1995).

ضد دول منتهكة لحقوق الإنسان بشكل سافر؛ وكانت أفريقيا الجنوبية هدفاً رئيسياً خارج المجال السوفياتي. وكان للضغوط، التي مورست على نطاق عالمي، تأثيرها. ففي 1976 دعت الجمعية العمومية صندوق النقد الدولي «إلى الامتناع فوراً عن تقديم الاعتمادات لجنوب أفريقيا». في اليوم التالي، وبمبادرة أمريكية/ بريطانية، مُنحت جنوب أفريقيا من تمويل صندوق النقد الدولي أكثر من كل بقية أفريقيا السوداء، وفي الحقيقة أكثر من أية بلاد في العالم عدا بريطانيا والمكسيك. وحاولت إدارة كارتر القادمة (عبثاً) عرقلة الجهود الكونغرسية لفرض شروط حقوق الإنسان على تمويل صندوق النقد الدولي لجنوب أفريقيا (زاعمة أنها عارضت «عوامل غير اقتصادية»، والتي أدخلتها بحجج مخادعة لإعاقة قروض إلى فيتنام)[74]. وبعد الكثير من التأخر والمراوغة، فرضت العقوبات أخيراً في 1985 و(رغم فيتو ريغان) في 1986، لكن الإدارة «فتحت كوى فاضحة» سمحت بزيادة الصادرات الأمريكية 40 ٪ بين 1985 و1988 بينما ازدادت الواردات الأمريكية 14 ٪ بعد انخفاض أولي. «كان التأثير الاقتصادي الرئيسي انخفاضاً في رأس المال المستثمر، وتراجعاً في عدد الشركات الأجنبية»[75].

74. جيم موريل، مركز السياسة العالمية، إنكوايري، 17 نيسان، 1978.

75. جي مكدوجال وريتشارد نايت، في كتاب من إعداد روبرت إدجار، فرض

إن دور العقوبات يتوضح بشكل درامي في حالة صوت «الدزينة القذرة»، اندونيسيا. بعد فشل عملية سي آي إي ضخمة لإثارة تمرد في 1958، لجأت الولايات المتحدة إلى طرق أخرى للإطاحة بحكومة سوكارنو. قطعتْ المساعدة، باستثناء المساعدة العسكرية والتدريب. وهذه طريقة متبعة عادة للتحريض على انقلاب عسكري، تم في 1965، بمساعدة أمريكية متصاعدة بينما قام نظام سوهارتو بذبح ربما نصف مليون من البشر أو أكثر في بضعة شهور، ومعظمهم من الفلاحين، الذين لا يملكون أرضاً. لم يكن هناك شجب في الكونغرس، ولم تقدم مساعدة للضحايا أية وكالة غوث أمريكية رئيسية. على العكس، أثارت المذبحة (التي قارنتها السي آي إي بمذابح ستالين، وهتلر، وماو) سعادة غير مقنَّعة في حادثة موضحة جداً، من الأفضل أن تُنسى[76]. وبسرعة جعل البنك الدولي اندونيسيا المقترض الأكبر الثالث. وتبعته الولايات المتحدة، وحكومات، وشركات غربية أخرى.

لم يُفكر بالعقوبات حين تابعت الحكومة الجديدة جمع

العقوبات على الأبارتيد (آفريكا وورلد برس، 1990)، جارفيلد وآخرون، «التأثير الصحي للعقوبات الاقتصادية».

76. للمراجعة، انظر: كتابي عام 501، ف 5. انظر: كاهن وكاهن، التخريب كسياسة خارجية، حول عمليات 1985، التي لا تزال مخفية بشكل كبير في السجل المفرج عنه.

أسوأ سجلات حقوق الإنسان في العالم، أو في مجرى اعتدائها الإجرامي في تيمور الشرقية. على أي حال، حظر الكونغرس التدريب العسكري الأمريكي بعد مجزرة ديلي في 1991. أما فيما بعد فقد ساد النموذج نفسه. أعلنت وزارة خارجية كلينتون، مختارة برشاقة ذكرى الغزو الاندونيسي، أن «قرار الكونغرس لم يحظر حصول اندونيسيا على التدريب بأموالها هي»، وهكذا يمكن أن يستمر رغم الحظر، بينما تقوم واشنطن بالدفع ربما من جيب آخر. ولم يحظ هذا التصريح إلا بانتباه قليل[77]. وتحت «حجاب السرية» المعتاد عبرت (لجنة مخصصات الكونغرس) عن «غضبها» مرددة «أن الكونغرس نوى، وينوي أن يمنع التدريب العسكري في اندونيسيا»: لا نريد أن يدرب موظفو الحكومة الأمريكية الاندونيسيين، كرر عضو من الهيئة بقوة، ولكن دون تأثير[78]. وبدلاً من فرض العقوبات، أو حتى الحد من المساعدة العسكرية، نشدت

---

77. رويترز، نيويورك تايمز، 8 كانون أول، 1993، بضعة سطور عن صفحة داخلية.

78. إيرين وو، فار إيسترن إيكونوميك ريفيو، 30 حزيران، 1994. أشكال أخرى من المغالطة كُشفتْ في 1998: تيم واينر، «التدريب الأمريكي للقوات الاندونيسية يستمر رغم الحظر»، نيويورك تايمز، 17 آذار، 1988، ومن أجل تفاصيل أكبر، آلان نيرن، «قتلة اندونيسيا»، مجلة ذ نيشن (الأمة)، 30 آذار، 1998. حول ما يتبع، انظر: ف 4 من هذا الكتاب، والمصادر الواردة.

الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وقوى أخرى أن تُغني نفسها من خلال الاشتراك في جرائم اندونيسيا.

واستمر الإرهاب، والعدوان الاندونيسي، دون عائق، مترافقاً مع القمع الوحشي للعمال في بلاد تبلغ الأجور فيها نصف الأجور في الصين. وبدعم من ديموقراطيي مجلس الشيوخ، تمكن كلينتون من إعاقة شروط العمل وحقوق الإنسان المرتبطة بمساعدة اندونيسيا. وحين أعلن عن تعليق دراسة ممارسات اندونيسيا مع العمال، قام الممثل التجاري ميكي كانتور بمدح اندونيسيا لأنها «تجعل قانون العمل، وممارستها في هذا المجال، منسجمين مع المعايير الدولية جداً»، وهذه نكتة لا طعم لها[79].

ويوضح المسألة أيضاً سجل العقوبات ضد هاييتي بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في أيلول من عام 1991، والذي أطاح بحكومتها الأولى، المنتخبة ديموقراطياً، بعد توليها للحكم لمدة سبعة أشهر. تعاملت الولايات المتحدة مع انتخاب الرئيس آرستيد برعب، بعد أن توقعت، بثقة، فوز مرشحها الخاص، مسؤول البنك الدولي مارك بازن، الذي تلقى 14٪ من الأصوات. وكان رد فعل واشنطن تحويل المساعدة إلى العناصر المعارضة لآرستيد وكما نوهت، أن تنفذ طلبات اللجوء للمرة

79. إيكونوميست، 2 نيسان، 1994. ضربة مضادة (مؤسسة دراسات السياسة)، 15 شباط و15 آذار، 1994.

الأولى، مستعيدة التحدي المألوف للمادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أن نشرت العصبة العسكرية حكم الإرهاب، وقتلت الآلاف. وأعلنت منظمة الدول الأمريكية عن فرض حظر، لكن إدارة بوش دمرته بسرعة بإعفائها للشركات الأمريكية، معدلة، بشكل رائع، العقوبات، كما شرحت الصحافة، في «حركتها الأخيرة» للعثور «على طرق أكثر فعالية لتسريع انهيار ما تدعوه الإدارة حركة غير قانونية في هاييتي»[80]. وبقيت التجارة الأمريكية مع هاييتي ناشطة في 1992، وازدادت إلى النصف تقريباً حين وسع كلينتون انتهاكات الحظر، وبينها صفقات قامت بها الحكومة الأمريكية، التي حافظت على روابط وثيقة مع الجلادين، والقتلة الحاكمين؛ وكم كانت وثيقة لا نعرف، بما أن إدارة كلينتون ترفض أن تعيد إلى هاييتي مائة وستين ألف ورقة من الوثائق التي استولت عليها القوات الأمريكية «كي تتجنب عمليات كشف مربكة» عن تورط حكومة الولايات المتحدة مع النظام الإرهابي، بحسب هيومان رايتس ووتش[81]. سمح للرئيس آرستيد أن يعود بعد أن تم إخضاع المنظمات الشعبية، التي قادته إلى السلطة، لثلاث سنوات من الإرهاب، وبعد أن تعهد بتبني البرنامج الليبرالي

---

80. باربارا كروسيت، نيويورك تايمز، 5 شباط، 1992.
81. كينيث روث، المدير التنفيذي لهيومان رايتس ووتش، رسالة، نيويورك تايمز، 21 نيسان، 1997. حول التجارة، انظر: «النظم العالمية القديمة والجديدة»، مجلة زيد، تشرين ثاني، 1994.

الجديد، والمتطرف، لمرشح واشنطن المهزوم.

وكشف مسؤولو وزارة العدل الأمريكية أن إدارتي بوش وكلينتون جعلتا الحظر بلا معنى من خلال إجازة شحنات غير قانونية من النفط إلى العصبة العسكرية وداعميها الأثرياء، وأبلغتا شركة تيكساكو للنفط بأنها لن تُعاقب لانتهاكها التوجيه الرئاسي لتشرين الأول، 1991 الذي يحظر الشحنات. أما المعلومات، والتي صدرت كما هو معروف قبل يوم من نزول القوات الأمريكية «لاستعادة الديموقراطية» في 1994، فلم تصل بعد إلى الجمهور العام، ومن غير المحتمل أن ترشح للدخول في السجل التاريخي[82]. وكانت هذه بين طرق عديدة اتبعت لضمان أن القوى الشعبية، التي نشرت الديموقراطية في هاييتي، سيكون لها صوت لا يذكر في أية «ديموقراطية» مستقبلية. وأعلنت إدارة كلينتون عن هذا كتمرين مهيب في «استعادة الديموقراطية»، المثال الممتاز لعقيدة كلينتون[83]، من أجل

---

82. مستشار الأمن القومي أنطوني ليك، نيويورك تايمز، 26 أيلول، 1993؛ 23 أيلول، 1994. حول الإجراءات التي استخدمت لفرض «الديموقراطية المستعادة» لبرامج مرشح واشنطن المهزوم، انظر: «استعادة الديموقراطية»، وكتاب قوى واحتمالات، ف 5. من أجل تفاصيل أشمل: ليزا مكجوان، القضاء على الديموقراطية، ورفض العدالة الاقتصادية (فجوة التنمية، 1997)؛ لوري ريتشاردسون، تغذية الاتكالية، الديموقراطية المتضورة جوعاً (غراس روتس إنترناشيونال، 1997).

83. توماس كام، وروبرت جرينبيرجر، وول ستريت جورنال، 15 تشرين ثاني، 1995.

التصفيق العام، بصرف النظر عن أولئك الذين يروننا كأننا نضحي بالكثير من أجل قضية «التحسن العالمي». لا شيء من هذا يجب أن يفاجئ الناس الذي فشلوا في تحصين أنفسهم ضد «الحقائق غير المفيدة».

وعبرت عن الدلالة العملية للعقوبات صحيفة وول ستريت جورنال، حين تحدثت عن الدعوة إلى فرض عقوبات اقتصادية على نيجيريا. ويقول العنوان الرئيسي: «معظمهم يوافقون، عقوبات نيجيريا لن تطير، على عكس الأمر في جنوب أفريقيا، الحظر يمكن أن يؤذي الغرب»[84]. بإيجاز: إن الالتزام بحقوق الإنسان أداتي. حين تُخدم مصلحة ما، تكون هذه الحقوق مهمة، وحتى عظيمة؛ وحين لا تكون هناك مصلحة يسود المعيار البراغماتي. وهذا يجب ألا يفاجئنا أيضاً. فالدول ليست وكالات أخلاقية؛ أما البشر فهم كذلك، ويستطيعون فرض معايير أخلاقية على مؤسسات قوية. إذا لم يفعلوا، ستبقى الكلمات الرائعة أسلحة، أي، أسلحة مهلكة. إن الحرب الاقتصادية الأمريكية ضد كوبا طوال أربعين عاماً هي مثال ساطع. فالحظر الأمريكي الأحادي ضد كوبا منذ 1961، الأطول في التاريخ، هو أيضاً فريد في منعه للطعام والدواء. وحين أزال

84. رفض منح الطعام والدواء: تأثير الحظر الأمريكي على الصحة والغذاء في كوبا (الجمعية الأمريكية للصحة العالمية، موجز إداري، 1997).

انهيار الاتحاد السوفياتي حجة الأمن التقليدية، وأنهى المساعدة من الكتلة السوفياتية، استجابت الولايات المتحدة، من خلال جعل الحظر أكثر قسوة، متذرعة بحجج جديدة، كانت ستجعل أرويل يجفل: كان قانون الديموقراطية الكوبية، الذي استهله الديموقراطيون، ودعمه الرئيس كلينتون، بقوة، يقوض العقوبات المفروضة على سفاحي هاييتي. واكتشف تحقيق استغرق عاماً، قامت به الجمعية الأمريكية للصحة العالمية، أن هذا التصعيد للحرب الاقتصادية الأمريكية أدى إلى «ضريبة بشرية مأساوية»، وسبب «عجزاً غذائياً خطيراً»، و«انتشاراً مدمراً لمرض عصبي أصاب عشرات الألوف». وأدى أيضاً إلى نقص حاد في الأدوية، والمؤن الطبية، والمعلومات الطبية، تاركاً الأطفال يعانون في «عذاب مؤلم» بسبب عدم توفر الأدوية. وعكس الحظر تقدم كوبا في تأمين الخدمات المائية للسكان، وقوض صناعتها التقنية الحيوية المتقدمة، من بين نتائج أخرى. وأصبحت هذه التأثيرات أكثر سوءاً بعد فرض قانون الديموقراطية الكوبية، الذي خفض المبيعات المرخصة، وهبات الطعام والمؤن الطبية بنسبة 90 ٪ في العام. «وتم تجنب كارثة إنسانية وذلك فقط لأن الحكومة الكوبية حافظت على نظام صحي يُعد مثالاً متفوقاً في العالم الثالث»[85].

---

85. جارفيلد، «التأثير الصحي للعقوبات الاقتصادية». وين سميث، في هذه الأوقات، 9 كانون أول 1996. أنطوني كيرباتريك، «العقوبات على الصحة

وهذه لا تُحسب انتهاكات لحقوق الإنسان؛ والتفسير العام المطروح هو أن هدف العقوبات هو التغلب على الانتهاكات الكوبية لحقوق الإنسان.

شجبت الأمم المتحدة الحظر مراراً. أما لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية فقد شجبت القيود الأمريكية على شحنات الطعام والدواء إلى كوبا، وعدته خرقاً للقانون الدولي. وشجبت منظمة الدول الأمريكية، بالإجماع، توسيع الحظر (قانون هيلمز ـ بيرتون؛ تقنياً، الحرية والتضامن الديموقراطي الكوبي). وفي آب من عام 1996، حكمت هيئتها القضائية، بالإجماع، بأن المرسوم ينتهك القانون الدولي.

وكان رد إدارة كلينتون هو أن شحنات الدواء لم تُمنع حرفياً، وإنما مُنعتْ بشروط مرهقة، ومهددة، بحيث أنه حتى أضخم الشركات غير راغبة بمواجهة الاحتمالات (عقوبات مالية ضخمة وسجن لما تحدده واشنطن بأنه انتهاكات «للتوزيع

في كوبا»، المبضع 348/ 9040 (30 تشرين ثاني، 1996)؛ كوبا آبديت، شتاء 1997. ديفد ماركوس، «الاتحاد الأوروبي يتراجع بخصوص قانون تجارة أمريكا وكوبا»، بوسطن جلوب، 12 نيسان، 1997. انظر أيضاً: جوان كاميرون، «قانون الديموقراطية الكوبية لعام 1992: «المضامين الدولية»، فليتشر فورم، شتاء ـ ربيع 1996؛ بيتر موريسي، «الولايات المتحدة، التجارة العالمية، وقانون هيلمز ـ بيرتون»، كرينت هستوري، شباط 1997.

الملائم»، حظر السفن والطيران، وتعبئة الحملات الإعلامية، الخ. . .). وبينما مُنعت شحنات الطعام فعلياً، ترى الإدارة أن هناك «وفرة في الممونين» في مكان آخر (بكلفة أعلى جداً)، بحيث أن الانتهاك المباشر للقانون الدولي ليس انتهاكاً. وصرحت الإدارة بأن تقديم الأدوية إلى كوبا سيكون مؤذياً لمصالح السياسة الخارجية الأمريكية. وحين اشتكى الاتحاد الأوروبي إلى منظمة التجارة العالمية بأن قانون هيلمز ـ بيرتون، بمعاقبة واسعة الطيف للأطراف الثلاثة، ينتهك الاتفاقيات التجارية، رفضت إدارة كلينتون حكم منظمة التجارة العالمية، كما فعلت الإدارات السابقة، حين خاطبت محكمة العدل الدولية شكوى نيكاراغوا عن الإرهاب الدولي الأمريكي والحرب الاقتصادية غير القانونية، (التي أيدتها المحكمة دون جدوى). وفي رد يتجاوز الريبة شجب كلينتون كوبا لعدم امتنانها (مقابل قانون الديموقراطية الكوبية»، وهي إيماءة وشيكة لتحسين العلاقات الكوبية ـ الأمريكية[86].

كان الموقف الرسمي لإدارة كلينتون هو أن كوبا تشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، وهكذا فمنظمة التجارة العالمية منتدى غير ملائم: «تستند سياسة الحزبين، منذ أوائل الستينيات، على فكرة أن هناك نظاماً معادياً على بعد تسعين

---

86. موريس مورلي وكريس مجيليون، تقرير واشنطن حول نصف الكرة (مجلس شؤون نصف الكرة)، 3 حزيران، 1997.

ميلاً من حدودنا، وأن كل ما يُفعل لتقوية ذلك النظام لن يشجعه على أن يواصل عداءه فحسب، وإنما سيخلق حالاً من عدم الاستقرار في أجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية وذلك من خلال سيطرته»[87]. وانتقد هذا الموقف المؤرخ آرثر شليسنجر، الذي كتب كشخص «انخرط في سياسة إدارة كينيدي إزاء كوبا». قال: إن إدارة كلينتون أساءت فهم أسباب العقوبات. كانت إدارة كينيدي قلقة من «أن تثير كوبا المتاعب في نصف الكرة» ومن «الارتباط السوفياتي»، لكن هذه الأمور هي خلفنا الآن، وهكذا فإن السياسات تشكل مفارقة تاريخية[88].

وشرح شليسنجر في الخفاء معنى عبارة «إثارة المتاعب في نصف الكرة»، بلغة كلينتون: محاولة خلق حال من عدم الاستقرار في أمريكا اللاتينية. وحين كتب شليسنجر تقريره للرئيس كينيدي، المنتخب حديثاً، عن استنتاجات مهمته في أمريكا اللاتينية في أوائل 1961، وصف التهديد الكوبي بأنه «انتشار فكرة كاسترو حول تولي البلاد لشؤونها بنفسها»، وأضاف فيما بعد أنها مشكلة خطيرة حين «يكون توزيع الأرض، وأشكال أخرى من الثروة القومية لصالح الطبقات المالكة بشكل كبير» في كل أمريكا اللاتينية، «بينما الفقراء والمحتاجون، الذين يحرضهم مثال الثورة الكوبية، يطلبون الآن

87. رسالة، نيويورك تايمز، 26 شباط، 1997.

88. انظر: ف 1، هامش 3، في هذا الكتاب.

فرصاً من أجل حياة كريمة». وشرح شليسنجر أيضاً تهديد «الصلة السوفياتية»: «في غضون ذلك، يرفرف بجناحيه ـ أي الاتحاد السوفياتي ـ مقدماً قروض تنمية ضخمة، ويعرض نفسه كنموذج لتحقيق التحديث في جيل واحد»[89].

وتعترف الولايات المتحدة رسمياً بأن «الإعاقة المتعمدة لشحنات الطعام، والمؤن الطبية»، إلى السكان المدنيين، تشكل «انتهاكاً للقانون الدولي المتعلق بالمساعدات الإنسانية»، و«تؤكد من جديد أن أولئك الذين يرتكبون أفعالاً كهذه، أو يأمرون بارتكابها، سيُحملون فردياً مسؤولية هذه الأفعال»[90]. والإشارة هنا هي إلى البوسنة والهرسك. إن رئيس الولايات المتحدة هو، بشكل واضح، «مسؤول فردياً عن هذا النوع «من الانتهاكات للقانون الدولي المرتبط بالمساعدات الإنسانية». أو سيكون مسؤولاً لولا تلك «الاتفاقيات الضمنية العامة» حول التطبيق الانتقائي، والذي يسود، بتلك القوة المطلقة، بين النسبيين الغربيين بحيث أن الحقائق البسيطة هي، في الحقيقة، غير قابلة للكشف.

89. قرار اقترحته الولايات المتحدة على مجلس الأمن وبلدان أخرى، ذكر في رفض منح الطعام والدواء.

90. ريتشارد سميث، «التدمير الخلاق: التنمية الرأسمالية وبيئة الصين»، نيو ليفت ريفيو 222 (آذار ـ نيسان 1997). السجل مشابه في كل مكن آخر في المنطقة.

وعلى عكس جرائم كهذه، إن تشويهات الإدارة المنتظمة حول حقوق الإنسان في الصين هي موضوع للنقاش. ومن الجدير بالذكر أنه نادراً ما تتم إثارة كثير من المسائل الحساسة: وبشكل رئيسي الظروف المريعة للعمال حيث المئات، ومعظمهم من النساء، يُحرقون حتى الموت، وهم مسجونون في المصانع؛ أكثر من ثماني عشرة ألف حالة وفاة من حوادث صناعية في 1995، بحسب أرقام الحكومة الصينية؛ وانتهاكات أخرى فادحة للمواثيق الدولية(91). لقد تم شجب ممارسات العمل لدى الصين، ولكن بشكل محدود فحسب، مثل استخدام عمال السجون كصادرات إلى الولايات المتحدة. في أوج المواجهة بين الولايات المتحدة والصين حول حقوق الإنسان، أفادت المقالات الأولى في الصحف أن حملة واشنطن من أجل حقوق الإنسان لاقت بعض النجاح: «وافقت» الصين على طلب للسماح لمفتشي الضرائب الأمريكيين بالمزيد من الزيارات إلى السجون الصينية للتأكد من أنها لا تنتج بضائع للتصدير إلى الولايات المتحدة، وقبلت أيضاً طلبات أمريكية «لنشر الليبرالية، وقوانين هي «عناصر حساسة لاقتصاد السوق»، وكل الخطوات المرحب بها نحو «دائرة فاضلة»(92).

---

91. توماس فريدمان، نيويورك تايمز، 21 كانون الثاني و23 كانون الثاني، 1993.

92. شيلا تيفت، كريستيان ساينس مونيتور، 22 كانون أول، 1993. ريس إرليتش، كريستيان ساينس مونيتور، 9 شباط، 1994. انظر: الهامش 58.

لا تنشأ ظروف «العمل الحر» في هذا السياق. وهي، على أي حال، تسبب مشكلات أخرى. يقول «المسؤولون والمحللون الصينيون»: إن تضاعف الوفيات الناجمة عن حوادث صناعية في 1992 «وظروف عمل سيئة جداً»، «مضافاً إليها ساعات كثيرة، وأجر غير ملائم، والتعرض للضرب الجسدي أحياناً، تثير اضطراب عمل لا سابق له بين مغامرات الصين الأجنبية المشتركة المزدهرة». و«تكشف هذه التوترات عن الفجوة الكبيرة بين الرأسماليين الغربيين المنافسين، الذين تغريهم العمالة الصينية الرخيصة، وعمال فطموا على أمن العمل الاشتراكي، وشبكة أمان فوائد من المهد إلى اللحد». ولا يفهم العمال حتى الآن أنهم حين يدخلون إلى العالم الحر سوف «يُضربون إذا ما أنتجوا بضائع ذات نوعية سيئة، ويسرحون إذا ما أغفوا أثناء ساعات العمل الطويلة»، ومن أجل أفعال أخرى سيئة كهذه، ويُسجنون في مصانعهم كي يحرقوا حتى الموت. ولكن على ما يبدو الغرب يتفهم الأمر، وهكذا فالصين لا تُطالب بشرح انتهاكاتها لحقوق العمل؛ وإنما تُطالب بتوضيح مسألة تصدير منتجات السجون إلى الولايات المتحدة.

ومن السهل شرح هذا الفرق. فمصانع السجون هي صناعة تملكها الدولة، وتتدخل الصادرات إلى الولايات المتحدة بالأرباح، على عكس ضرب العمال، وقتلهم، ووسائل أخرى لتحسين الميزانية. وما يوضح المبادئ العاملة هو حقيقة أن

القواعد تسمح للولايات المتحدة أن تصدر بضائع السجن. إذ بينما كانت الصين تخضع للنظام الأمريكي بخصوص تصدير بضائع مصنوعة في السجن إلى الولايات المتحدة، كانت ولايتا كاليفورنيا وأوريغون تصدران ثياباً مصنوعة في السجن إلى آسيا، وبينها ملابس الجينز المرغوبة، والقمصان، وشورتات تُسمى، بنحو غريب، بريزون بلوز. ويكسب السجناء أقل بكثير من الحد الأدنى من الأجر، ويعملون في ظروف «عمل العبيد»، كما يزعم ناشطو حقوق السجون. لكن إنتاجهم لا يتدخل في الحقوق التي تهم (وفي الحقيقة، يعززها بطرق كثيرة، كما أشير). وهكذا فالاعتراض سيكون خارج مكانه[93].

وبما أن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر قوة فهي تصنع قوانينها الخاصة، وتستخدم القوة، وتشن الحرب الاقتصادية متى شاءت. وتهدد أيضاً بفرض العقوبات على البلدان التي لا تلتزم بأفكارها المرنة، بشكل ملائم، عن «التجارة الحرة». ووظفتْ واشنطن تهديدات كهذه بفعالية كبيرة

---

93. فيليب شينون، نيويورك تايمز، 15 أيار، 1994؛ شيلا تيفت، فازلور راهمان، كريستيان ساينس مونيتور، 25 أيار، 1994؛ ملتيناشيونال مونيتور، حزيران 1994. فرانك تشالوبكا وأديت ليكسوثاي، السياسة التجارية الأمريكية وتدخين السجائر في آسيا (المكتب القومي للبحث الاقتصادي، نيسان، 1996). انظر: ردع الديموقراطية، ف 4 و5، للتفاصيل حول 1989 ـ 1990. انظر: ف 5 في هذا الكتاب.

ـ وصادقت على الغات ـ كي تفتح الأسواق الآسيوية، بالقوة، لصادرات الولايات المتحدة من التبغ، والإعلانات، مستهدفة، بشكل رئيسي، الأسواق المتنامية للنساء، والأطفال. وقدمت وزارة الزراعة الأمريكية معونات لشركات التبغ من أجل التشجيع على التدخين في ما وراء البحار. وحاولت البلدان الآسيوية أن تدير حملات توعية مضادة للتدخين، لكن معجزات السوق، التي فرضتها قوة الدولة الأمريكية من خلال التهديد بفرض العقوبات، قضت عليها. إن فيليب موريس، الذي كان يملك في 1992 ميزانية للإعلان عن التبغ، والتشجيع على التدخين، تصل إلى 9 بليون دولار، أصبح أضخم معلن في الصين. وكان التأثير الناجم عن التهديدات الريغانية هو زيادة الإعلان، والتشجيع على التدخين (وخاصة الأنواع الأمريكية) بشكل حاد في اليابان، وتايوان، وكوريا الجنوبية، سوية مع استخدام هذه المواد المهلكة. ففي كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، تضاعفت نسبة النمو في التدخين أكثر من ثلاث مرات حين فُتحت الأسواق للمخدرات الأمريكية المهلكة بالإكراه في 1988. هذا وقد وسعت إدارة بوش التهديدات لتشمل تايلاند في 1989، في اللحظة نفسها التي أعلنت فيها عن «حرب مخدراتها»؛ وكانت وسائل الإعلام لطيفة بما يكفي كي تغفل هذا التزامن، متجاهلة أيضاً الاستنكارات الغاضبة التي أطلقها الطبيب الرئيسي المحافظ جداً سي. إيفيريت كوب. وقدر عالم

الأوبئة في جامعة أكسفورد، ريتشارد بيتو، أنه سيموت من بين الأطفال الصينيين، الذين تحت العشرين، خمسون مليوناً من أمراض ناجمة عن التدخين، وهذا إنجاز يحتل مرتبة عالية حتى وفقاً لمعايير القرن العشرين[94].

وبينما تشجع قوة الدولة هذه الانتهاكات الجوهرية لخدمة مصالح قطاع الأعمال الزراعية، إلا أنها تتبنى إجراءات انتقائية جداً في حالات أخرى. ففي سياق «الحرب ضد المخدرات»، لعبت الولايات المتحدة دوراً فاعلاً في الفظائع الكثيرة التي نفذتها قوات الأمن، وميليشياتها، في كولومبيا، التي تُعد المنتهك الأول لحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية، والمتلقي الأكبر للمساعدة والتدريب الأمريكيين، والذي لوحظ تزايدهما في عهد كلينتون بشكل يتناغم مع الممارسة التقليدية التي ذكرناها سابقاً. فالحرب ضد المخدرات «أسطورة»، كما تفيد منظمة العفو الدولية، متفقة مع محققين آخرين. إن قوات الأمن تعمل، بشكل وثيق، مع تجار المخدرات، ومالكي الأراضي بينما تستهدف الضحايا المعتادين، وبينهم قادة الجماعة، وعمال حقوق الإنسان والصحة، والناشطون النقابيون، والطلاب، والمعارضة السياسية، ولكنها تستهدف الفلاحين بشكل رئيسي،

94. المرجع نفسه. منظمة العفو الدولية، فعل المنظمة: أوراق كولومبيا (شتاء 1997).

في بلاد يُعد الاحتجاج فيها جريمة. وتقول منظمة العفو الدولية: إن «جميع الوحدات العسكرية تقريباً، التي اتهمتها منظمة العفو الدولية بقتل المدنيين منذ عامين، كانت تفعل هذا بأسلحة قدمتها الولايات المتحدة»، والتي تواصل تقديمها، مترافقة مع التدريب[95].

مواثيق دولية أخرى

يدعو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جميع الدول إلى تعزيز الحقوق والحريات، التي أعلن عنها، وأن تعمل «لضمان الاعتراف بها، والتقيد بها عالمياً، وبشكل فعال»، من خلال وسائل متنوعة، بينها المصادقة على المعاهدات، والتشريعات المساعدة. هناك العديد من المواثيق الدولية، التي تُحترم كثيراً كما يُحترم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن ميثاق حقوق الطفل، الذي تبنته الأمم المتحدة في كانون الأول 1989، صادقت عليه جميع البلدان عدا الولايات المتحدة، والصومال، (التي لا تملك حكومة). وبعد تأخير طويل، صادقت الولايات المتحدة على الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، «وهذه هي المعاهدة الرئيسية لحماية» الفئة الفرعية من الحقوق التي

95. انتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة (هيومان رايتس ووتش / نقابة الحريات المدنية الأمريكية، كانون الأول 1993). حول ميثاق حقوق الطفل، انظر: ستيفن راتنر، فورين بوليسي (ربيع 1998).

يزعم الغرب أنه يدعمها. بيد أن هيومان رايتس ووتش، ونقابة الحريات المدنية الأمريكية ACLU، تشيران في تقريرهما إلى عدم تقيد أمريكا بشروطه. وضمنت إدارة بوش أن تكون المعاهدة معطلة، أولاً: «من خلال سلسلة من التحفظات، والتصريحات، والتفاهمات» من أجل إزالة الشروط التي يمكن أن توسع الحقوق، وثانياً، من خلال الإعلان بأن الولايات المتحدة مذعنة بشكل كامل للشروط المتبقية. والمعاهدة «ليست ذاتية النفاذ»، أولا يرافقها تشريع ملزم، بحيث لا يمكن أن توضع موضع التنفيذ في المحاكم الأمريكية. وكانت المصادقة «فعلاً فارغاً للأمريكيين»، كما يقول تقرير هيومان رايتس ووتش، ونقابة الحرية المدنية الأمريكية[96].

إن الاستثناءات حاسمة لأن الولايات المتحدة تنتهك المعاهدة «في جوانب مهمة»، كما يقول التقرير[97]. ومن الأمثلة على ذلك إدخال الولايات المتحدة لتحفظ محدد على المادة 7 من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي تصرح بأن «لا أحد يجب أن يتم إخضاعه للتعذيب، أو لمعاملة، أو عقوبة

96. من أجل أمثلة أخرى، انظر: الهامش 44. انظر أيضاً: ف 9، هامش 13 من هذا الكتاب.

97. يونيسيف، حالة أطفال العالم؛ (منظمة العفو الدولية، كانون ثاني، 1994). أسوشييتد برس، بوسطن جلوب، 2 حزيران، 1994. مشروع هيومان رايتس ووتش للأطفال، الولايات المتحدة: زعيمة عالمية في إعدام الأحداث (هيومان رايتس ووتش، آذار 1995).

قاسية، وغير إنسانية، أو مذلة». وسبب ذلك هو أن الأوضاع في السجون الأمريكية تنتهك الشروط كما تُفهم بعامة، كما تنتهك أيضاً، بشكل خطير، شروط المادة 10 حول المعاملة الإنسانية للسجناء، وحول حق «الإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعية»، الذي ترفضه الولايات المتحدة. ويتعلق تحفظ أمريكي آخر بعقوبة الإعدام، والتي لا تُستخدم بشكل أكثر حرية من المعتاد فحسب وإنما «تُطبق بطريقة تتسم بالتمييز العنصري»، كما يقول تقرير منظمة العفو الدولية، ونقابة الحريات المدنية الأمريكية، بالإضافة إلى دراسات أخرى. فضلاً عن ذلك، أفادت هيومان رايتس ووتش «أن عدد الجانحين الأحداث، الذين يجلسون في صف الإعدام، هو أعلى من أي عدد في أية بلاد في العالم»[98]. ووجد تحقيق في حقوق الإنسان أجرته الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة تنتهك الميثاق المتعلق بإعدام الأحداث (الذين ارتكبوا جرائم قبل أن يبلغوا الثامنة عشر من العمر)؛ وتنضم إلى الولايات المتحدة في هذه الممارسات إيران، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، واليمن. إن الإعدامات نادرة في البلدان الصناعية، وتتناقص في جميع أنحاء العالم، لكنها تزداد في الولايات المتحدة، حتى بين الأحداث،

---

98. «الإعدامات الأمريكية ملطخة بالتحيز، يقول تقرير الأمم المتحدة»، لوس أنجيلوس تايمز؛ بوسطن جلوب، 4 نيسان، 1998.

وأصحاب الاحتياجات الخاصة، والنساء، كما يقول تقرير الأمم المتحدة[99].

وتقبل الولايات المتحدة ميثاق الأمم المتحدة ضد التعذيب وأشكال أخرى من المعاملة أو العقاب القاسي واللاإنساني، أو المحط من كرامة الإنسان، لكن مجلس الشيوخ فرض قيوداً، جزئياً، كي يحمي حكماً للمحكمة العليا يسمح بالعقاب الجسدي في المدارس[100].

وتعد هيومان رايتس ووتش أيضاً إجراءات الأحكام «غير المتناسبة» و«مفرطة القسوة» بأنها تشكل انتهاكاً للمادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تمنع «العقوبة، أو المعاملة القاسية، وغير الإنسانية، والمذلة». والإشارة المحددة هي إلى قوانين تعامل «امتلاك أونصة من الكوكايين»، أو «بيعاً في الشارع» بقيمة عشرين دولاراً، بأنه جريمة أكثر خطراً من اغتصاب طفل في سن العاشرة، أو إحراق بناء يقطنه بشر، أو قتل إنسان آخر في حين كان ينوي إلحاق أذى كبير بالذي قتله»، كما يقول قاض فيدرالي. ومنذ بداية «الليبرالية الجديدة» الريغانية، ارتفعت نسبة الزج في السجون، والتي كانت مستقرة

---

99. رونكا، حقوق الإنسان والسياسة الاجتماعية.

100. قاس وعادي (هيومان رايتس ووتش، آذار 1997). ستيفن دونزيجر، مع آخرين، الحرب الحقيقية على الجريمة: تقرير لجنة العدالة الجنائية القومية (هاربر كولينز، 1996). رويترز، نيويورك تايمز، 23 حزيران، 1997.

في فترة ما بعد الحرب، فجأة وبسرعة، وتضاعفت ثلاث مرات تقريباً في عهد ريغان، وواصلت صعودها الحاد منذ ذلك الوقت، بازة منذ وقت طويل، المجتمعات الصناعية. إن نسبة 84٪ من أحكام السجن هي بسبب إساءات غير عنيفة، ومعظمها مرتبطة بالمخدرات (وحيازتها). وشكل مرتكبو مخالفات مرتبطة بالمخدرات 22٪ من الأحكام في السجون الفيدرالية في 1980، و42 ٪ في 1990، و58 ٪ في 1992. وعلى ما يبدو تبز الولايات المتحدة العالم كله في سجن سكانها، (ربما تشترك في هذه الميزة مع روسيا والصين، حيث المعلومات غير مؤكدة). وفي نهاية 1996، وصل رواد السجون إلى رقم قياسي هو 1,2 مليون سجين، وازداد بنسبة 5٪ على العام السابق، حين وصل رقم نظام السجون الفيدرالي إلى 5٪ فوق طاقته، ووصلت سجون الولاية إلى النسبة نفسها تقريباً. في غضون ذلك استمرت نسب الجرائم في التراجع[101].

في 1998 كان هناك في السجون الفيدرالية، وسجون الولاية، أو السجون المحلية تقريباً 1,7 مليون سجين. وتناقصت الأحكام العادية على جريمة القتل، وجرائم أخرى أعنف، بشكل ملحوظ، بينما ارتفعت الجرائم المرتبطة بالمخدرات، مستهدفة، بشكل رئيسي، الأمريكيين الأفارقة، وخلقت ما دعاه

101. راندهال شيلدن وويليم براون، العدالة الجنائية (وادزورث، قيد الطباعة)، ف 12. مع حلول الألفية الجديدة، اقترب عدد السجناء من مليونين.

عالما جريمة بـ «الأبارتيد الأمريكي الجديد»[102].

إن نسب الجريمة في أمريكا، التي بينما هي مرتفعة، ليست خارج مدى المجتمعات الصناعية، بصرف النظر عن القتل بالمسدسات، الذي يعكس ثقافة المسدس الأمريكية. إن الخوف من الجريمة، على أية حال، مرتفع جداً ويزداد، وهو، ناتج، بشكل كبير، «عن عوامل متنوعة لا تتعلق إلا قليلاً، أو لا تتعلق، بالجريمة نفسها»، كما ترى لجنة العدالة الجنائية القومية (بالإضافة إلى دراسات أخرى). وتتضمن العوامل ممارسات وسائل الإعلام، و«دور الحكومة، والصناعة الخاصة، في إذكاء خوف المواطنين». إن التركيز محدد جداً: مثلاً، هناك متعاطو مخدرات في الغيتو، ولكن لا يُقال أن هناك مجرمين في الأوساط الحاكمة، والتنفيذية، رغم أن وزارة العدل تقدر كلفة الجريمة التي ترتكبها الشركات بأنها أعلى من جريمة الشارع من 7 إلى 25 مرة، أما الوفيات المرتبطة بالعمل فهي أعلى بست مرات من جرائم القتل، والتلوث يؤدي إلى وفيات أكبر بكثير من الجريمة[103].

ورأت دراسات الخبراء بانتظام أنه «ليست هناك علاقة

102. دونزيجر، الحرب الحقيقية على الجريمة.

103. المصدر نفسه. كريستي، ضبط الجريمة كصناعة. تونري، إهمال مؤذ. حول الاستخدام التقليدي لنظام العدالة الجنائية لضبط «الطبقات الخطيرة»، انظر أيضاً: ريتشارد بوني وتشارلز وايتبريد، إدانة الماريجوانا (مطبعة جامعى فيرجينيا، 1974).

مباشرة بين مستوى الجريمة وعدد حالات الزج في السجن» (لجنة الاتحاد الأوروبي). وأشار كثير من الباحثين في علم الجريمة إلى أنه بينما حدت «السيطرة على الجريمة» من العلاقة مع الجريمة، إلا أنها مرتبطة جداً بالسيطرة على «الطبقات الخطيرة»؛ اليوم، التي يطرحها جانباً النموذج الاجتماعي والاقتصادي المصمم لعولمة النموذج البنيوي للعالم الثالث المقسوم بحدة إلى طبقتين. وكما لوحظ في الحال، إن «الحرب الأخيرة ضد المخدرات» كانت موقتة كي تستهدف، بشكل رئيسي، الذكور السود؛ وكانت هذه التوجهات القوية كافية لإيضاح ذلك. ومن خلال تبني هذه الإجراءات، علق السيناتور دانييل باتريك موينيهان: «إننا نختار أن يكون لدينا مشكلة جريمة متفاقمة تتركز بين الأقليات». وقال الباحث في علم الجريمة مايكل توني، موضحاً التفاصيل، وبينها الأساليب العرقية التي يتبعها النظام من الاعتقال إلى إصدار الحكم، والتي يمكن أن تعزى جزئياً إلى الترابط العرقي الطبقي الوثيق، ولكن ليس بشكل كامل: «كان مخططو الحرب يعرفون بدقة ما كانوا يفعلونه»[104].

وكما عرف على نطاق واسع، لم يكن «للحرب على المخدرات» تأثير مهم في تعاطي المخدرات، أو تسعيرة

---

104. كريستي، ضبط الجريمة كصناعة.

الشارع، وهي أقل فعالية بكثير من البرامج التربوية، والعلاجية. ولكن هذا لا يعني أنها لا تخدم هدفاً. فلقد كانت نظيراً «للتطهير الاجتماعي»: إزالة أو استئصال «السكان الفائضين»، والذي قامت به قوات الدولة الإرهابية في كولومبيا، ودول إرهابية أخرى. وهي تخيف أيضاً بقية السكان، وهذه أداة عادية لفرض الطاعة. وتتوضح سياسات كهذه كجزء من برنامج تركيز الثروة بشكل جذري أما بالنسبة لأغلبية السكان، فراوحت ظروف المعيشة والأجور في مكانها، أو تدهورت. وبالتالي، من الطبيعي للكونغرس أن يقضي بأن ترفض الخطوط التوجيهية لإصدار الأحكام والسياسة أي اعتبار لتلك العوامل مثل البؤس والحرمان، والروابط الاجتماعية وغيرها بأنها «غير ملائمة». وتتناقض هذه المتطلبات مع السياسة الجنائية الأوروبية، كما يقول الباحث في علم الجريمة نيلز كريستي، ولكنها معقولة مفترضين أنه «في ظل لغة المساواة»، فإن الكونغرس «يتصور العملية الجنائية كمحرك ضخم للسيطرة الاجتماعية» (اقتباس من كبير القضاة بازيلون)[105].

---

105. بوليت توماس، وول ستريت جورنال، 12 أيار، 1994. كريستي، ضبط الجريمة كصناعة؛ دونزيجر، الحرب الحقيقية على الجريمة، حول «المجمع الصناعي للسجن»؛ راندهال شيلدن، «صناعة ضبط الجريمة وإدارة السكان الفائضين»، كلمة قرئت في الاجتماع السنوي للجمعية الغربية لعلم الجريمة، شباط ـ آذار، 1997، في هونولولو.

إن الوزن الواسع «لصناعة السيطرة على الجريمة» المتسعة جذب انتباه المال والصناعة، اللذين رحبا به كشكل آخر من أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد، وهو محرض كينسي* Keynesian، يمكن أن يقارب في الحال نظام البنتاغون في وزنه، كما يقدر البعض. وقالت وول ستريت جورنال: «إن رجال الأعمال يجنون الفوائد»، ويشمل ذلك صناعة البناء، الشركات القانونية، مجمع السجون الخاصة المزدهر، و«الأسماء الأرفع في عالم المال» مثل جولدمان ساكز، برودينشال، وآخرين «يتنافسون لتأمين بناء السجن بعقود خاصة معفاة من الضريبة». وتقف في الخط أيضاً «مؤسسة الدفاع... التي تشم رائحة خط جديد من الأعمال» في المراقبة ذات التقنية العالية، وأنظمة التحكم من نوع كان سيعجب به الأخ الأكبر(**). وتقدم الصناعة أيضاً فرصاً جديدة لاستخدام الشركات لعمالة السجن، كما ناقشنا سابقاً[106].

وتم تقييد مواثيق دولية أخرى قُدِّمتْ إلى الكونغرس بأنها «غير ذاتية النفاذ»، أي أنها تمتلك دلالة رمزية كبيرة. وحقيقة أن

* نسبة إلى المنظِّر الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينيس والذي قال إن الإدخار لا يقود إلى تراكم رأس المال، وفضل تقييد الاستهلاك لتحقيق هذه النتيجة ـ الموسوعة البريطانية.

** إشارة إلى رواية 1984 لجورج أرويل ـ المعرِّب

106. رونكا، «حاشية لحقوق الإنسان».

المواثيق غير سارية المفعول في المحاكم الأمريكية، حتى ولو كان مصادقاً عليها، أثارت «قلقاً كبيراً» لدى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولدى منظمات حقوق الإنسان الأخرى. وعبرت اللجنة أيضاً عن قلقها من أن «البؤس وعدم توفر التعليم يؤثران، بشكل معاكس، على الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه المجموعات في قدرتهم على التمتع بالحقوق بمقتضى الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، على أساس المساواة»، حتى من أجل الفئة الفرعية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تصرح الولايات المتحدة أنها تؤيدها. وبينما مدحت اللجنة (بشكل صائب) الالتزام الأمريكي بحرية التعبير، إلا أن اللجنة شككت بمبدأ واشنطن المعلن بأن «النقود شكل من أشكال التعبير»، كما أيدت المحاكم ذلك في الأعوام الأخيرة، وكان لهذا تأثيرات كبيرة جداً على النظام الانتخابي[107].

إن الولايات المتحدة هي زعيمة العالم في الدفاع عن حرية التعبير، وربما كانت هكذا، بشكل فريد، منذ الستينيات[108]. أما بالنسبة للحقوق المدنية، والسياسية، فإن سجل الولايات المتحدة في الداخل يحتل مرتبة عالية بمعايير المقارنة، رغم أن تقييماً جدياً يجب أن يأخذ بالحسبان الظروف

---

107. انظر: هاري كالفن، تراث هام: حرية التعبير في أمريكا (هاربر آند رو، 1988).

108. تقرير هيومان رايتس ووتش العالمي (هيومان رايتس ووتش، 1997).

المطلوبة للتمتع بهذه الحقوق، وأيضاً «التآكل المتسارع للعملية المطلوبة، وحماية حقوق الإنسان في الولايات المتحدة» نظراً «لأن السلطات الأمريكية قوضت، على المستوى الفيدرالي، ومستوى الولاية، حقوق المجموعات المعرضة للخطر، جاعلة من عام 1996 عاماً مزعجاً لحقوق الإنسان»، ذلك لأن الرئيس لم يفشل في «حفظ الحقوق التي تتعرض للهجوم» فحسب وإنما أحياناً كان سباقاً في استئصال حماية حقوق الإنسان»، إن الشروط الاجتماعية، والاقتصادية، للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواثيق الأخرى، تعمل بقدر ما أعطاها الصراع الشعبي، طوال سنوات كثيرة، قوة. إن السجل الأول داخل الأراضي القومية مخز، وسجل حقوق الإنسان في الخارج فضيحة. أما تهمة «النسبية»، التي وجهتْ إلى آخرين، والتي هي صحيحة بشكل كامل، فتفوح منها رائحة النفاق.

لكن جزءاً كبيراً من الحقائق، «ترك في الظلام»، دون أية حاجة لأي حظر رسمي.

الفصل الحادي عشر

تراث الحرب*

تقديس الحرب

منذ ثمانمائة عام، قال حاج أسباني وهو في طريقه إلى مكة: «المحاربون منهمكون في حروبهم أما الناس فمرتاحون»، يواصلون حياتهم، بينما تواصل الفئات المتحاربة طقوسها القديمة من التشويه المستديم والقتل. لكن أصول هذه الطقوس ليست واضحة جداً. ويرى بعض علماء الإناسة أنها تعود إلى أصول الزراعة، بعد أن ترك تراجع الصيد البشر في حاجة إلى رمز رفيع، ووسائل «للحفاظ على المجد القديم، والرفقة، التي وجدت سابقاً أثناء حملات الصيد». أما القيود على النخبة المحاربة، التي وصفها الحاج الأسباني، داخل أوروبا على

* هذه نسخة محررة ومحدثة من كلمة ألقيت في 13 نيسان، 1997، كجزء من محاضرات هانا السنوية في الفلسفة، في جامعة هاملاين.

الأقل، فيمكن أن تُربط بما دُعي أحياناً بـ «تقديس الحرب»، أي الاندماج بين العسكر والكنيسة. وتكشف سجلات الكنيسة، التي تنتمي إلى ذلك الزمن، محاولات لخلق نوع ما من المجال للكنيسة نفسها، ولغير المقاتلين بعامة. ويعلن مرسوم يعود إلى 1045 «أنه يجب ألا يحصل هجوم على رجال الدين، والرهبان، والراهبات، والنساء، والحجاج، والتجار، وزوار المجالس، والكنائس، والأراضي المحيطة بها، والمقابر، والأديرة، وأراضي الإكليروس، والرعاة وقطعانهم، والحيوانات الزراعية، والعربات في الحقول، وأشجار الزيتون».

وإذا عاد المرء إلى المصادر العربية حول الغزوات الإفرنجية، التي يدعوها الغرب بالحملات الصليبية، سيعرف إلى أي مدى تم التقيد بهذا المرسوم، الذي أصدره مجلس ناربون Narbonne، خارج ملكيات الكنيسة. فاللاجئون الذين كانوا يفرون إلى بغداد بعد غزو القدس في 1099، بعد نصف قرن، أفادوا أن الغزاة نهبوا، ودمروا جميع البلدات، والمدن في طريقهم، وقتلوا الفلاحين، وسكان البلدات، وحين وصلوا إلى المدينة المقدسة ـ بحسب مؤرخين معاصرين ـ «تدفق المحاربون الشقر، الذين يرتدون الدروع، في الشوارع بسيوف مشرعة، وذبحوا الرجال، والنساء، والأطفال، ونهبوا المنازل، وسلبوا المساجد، ولم يتركوا مسلماً واحداً حياً داخل أسوار المدينة». وحين توقف القتل بعد، بضعة أيام، كان هناك آلاف

من البشر يتمددون على برك من الدماء على عتبات منازلهم، أو إلى جانب المساجد. كانت هناك جماعة يهودية في القدس لقيت المصير نفسه. وانسحبت الجماعة أخيراً إلى الكنيس الرئيسي، الذي أحرقه الغزاة الفرنجة ودمروه، بينما أولئك الذين نجحوا في الهرب تم أسرهم، وقتلهم، وأحرق البقية أحياء. وهكذا انتهت الحملة الصليبية الأولى بدم المغزوين يسيل في الشوارع بينما كان الفرسان، وكما قالوا: «يبكون من فرط المتعة»، جاؤوا إلى كنيسة الضريح «وشبكوا أيديهم الملطخة بالدماء سوية وهم يصلون»، وهذا اقتباس من كتاب تاريخي غربي يتحدث عن هذا الموضوع. ولم يطمس المؤرخون الغزاة أنفسهم هذه الحقائق في ذلك الوقت. وصفوا كيف سلق محاربو الكنيسة «رجالاً وثنيين في القدور»، ثم خوزقوا الدجاج على السفافيد، وأكلوه مشوياً». وشعر أحد المؤرخين أنهم ذهبوا بعيداً أكثر من اللازم بقليل: «لم تقدم قواتنا على أكل الموتى من المسلمبن، والعرب، فحسب، وإنما أكلت الكلاب أيضاً». يجب أن يكون هناك بعض الحدود في النهاية.

ويروي مؤرخ عربي أن ريتشارد قلب الأسد اتبع، فيما بعد، الممارسات نفسها، وكان يقيد السجناء، الذين يشكلون عبئاً، مع بعضهم بعضاً ـ الجنود الأسرى مع نساء وأطفال أسرهم ـ ويرسلهم إلى جنود الصليب، الذين ينقضون عليهم بوحشية بسيوفهم الضالعة، ورماحهم، وبالأحجار إلى أن يتم

إخماد جميع صرخات الانتحاب». ووصلت عمليات التدمير، والفظائع، إلى أوجها مع غزو القسطنطينية في 1204، الذي قاد إلى مجازر ضخمة، ونهب، ومذابح، وتدمير لكثير من آثار الحضارتين اليونانية، والرومانية، وإلى قتل شامل للمدنيين، والكهنة، والرهبان، وغيرهم. وبعد وقت قصير، اتبع الغزاة المغول، بقيادة جنكيز خان، النهج نفسه، في المناطق نفسها.

وكان هذا كله، لدى الجانب المسيحي، جزءاً من «تقديس الحرب»، ما يدعوه المؤرخون الحديثون بـ «الإصلاحي الإكليركي للمقاتلين غير المتدينين»، محاولة لإضفاء بعد روحي على الفظائع والأعمال الوحشية لعصر الفروسية. ويقول مؤرخ بريطاني حديث:

إن الفارس الذي ينضم إلى الحملات الصليبية يستطيع الحصول على الجانب الروحي الذي تاقت إليه روحه بحماسة، أي على خلاص تام، وصفح عن الذنوب. يمكن أن يمارس القتل طوال اليوم خائضاً في الدم إلى كاحله، ثم حين يخيم الليل يركع باكياً من المتعة، وبالفعل «يبكي من فرط المتعة» ـ كما عبروا هم أنفسهم عن ذلك ـ على مذبح الضريح، ذلك ألم يكن هو أحمر من معصرة النبيذ؟

ويتابع المؤرخ نفسه قائلاً: «إن المرء يستطيع فهم شعبية الحملات الصليبية»، وهذه ليست المحاولة الأولى، وبالتأكيد

ليست الأخيرة، لوضع وشاح النبالة على مشروع كريه، ومخز كهذا.

وتندرج جمع هذه المسائل، بين مسائل أخرى، يمكن أن تنشأ في الذهن حين نقرأ اليوم لغة مؤثرة عن صراع الحضارات القادم، نموذج الحقبة الجديدة التي تبزغ الآن، وبالطبع ما ذكرته الآن ليس إلا حبة من جبل.

لنعد إلى مرسوم مجلس ناربون في 1045. تذكروا الاستثناءات التي وضعت قائمة بها: يجب ألا تُشن هجمات على رجال الدين، والرهبان، والراهبات، والنساء، الخ. فهذه القائمة من الاستثناءات تشير، بشكل ما، إلى أهداف الحرب ـ بكلمات أخرى، تلك التي يجب أن تُستثنى ـ وتراثها. ما وصفه الحاج الأسباني كان، بلا شك، صحيحاً، لكنها كانت لحظة غير عادية البتة. فالأعمال البطولية الفذة لمحاربي الصليب، ولجنكيز خان هي أكثر نموذجية.

وربما كانت الحدود القصوى للوحشية ـ الوحشية المدونة، على الأقل ـ هي في التواريخ الأولى، في التوراة. وأفترض أنه ليس هناك، في المعايير الأدبية كلها، شيء يمجد الإبادة الجماعية، بحماسة، واتقاد وإخلاص، مثل وصايا الإله المحارب لشعبه المختار، فعلى سبيل المثال، إن وصاياه المرسلة إلى الملك شاؤول من خلال النبي صموئيل، الذي كان

الأكثر حكمة بين القضاة، والذي نقل الأمر إلى شاؤول كي يهاجم عماليق، ويقتل جميع الرجال، والنساء، والأطفال، والرضع، والثيران، والخراف، والجمال، والحمير، والسبب هو أنه منذ قرون وقف العماليق Amalekites في طريق العبرانيين، الذين كانوا يغزون أرضهم المقدسة. وشاؤول، كما يمكن أن تتذكروا، استثنى شخصاً واحداً هو ملك عماليق، وبعض الماشية. وحين اكتشف صموئيل الأمر، جن من الغضب، وقطّع الأسير أمام سيد جلعاد Gilgal. وهكذا تتواصل القصة.

تأثر الفرنجة بهذه الدروس، بالتأكيد، كما تخبرنا سجلاتهم. كما تأثر بها الإنكليز «الورعون»، الذين غزوا هذه البلاد، ورأوا أنفسهم كورثة للإسرائيليين، واستولوا على أرضهم الموعودة، وخلصوا البلاد من «سلالة المحليين الأميركيين، سيئة الحظ، التي نقوم بإبادتها بقسوة ووحشية لا تعرف الرحمة». هذه هي الطريقة التي وصف بها جون كوينسي آدامز المشروع فيما بعد، بعد وقت طويل من إسهامه، الدال جداً، فيه، وفي الحقيقة كان يدخل طوراً جديداً، بعيداً في الغرب.

ولم يبدأ الاعتراف بالخطيئة الأصلية لتاريخنا إلا في السنوات الأخيرة. وهذا واحد من كثير من التراثات الإيجابية لتخمر الستينيات، والذي كان له تأثير هام، وكما آمل، مستمر في رفع المستوى الأخلاقي والثقافي لهذا المجتمع.

الغزوات الأوروبية

كان التاريخ الأوروبي وحشياً على نحو خاص، ويشمل هذا غزوه لمعظم أنحاء العالم. وكانت هذه الغزوات تقريباً حروباً صغيرة من وجهة النظر الأوروبية، كما أشار مؤرخون عسكريون بارزون. أي أنها لم تكن مثل الحروب التي كان يشنها الأوروبيون ضد بعضهم بعضاً. خذوا الثورة الأمريكية كمثال: كانت الثورة الأمريكية نوعاً من العرض الجانبي بالنسبة للبريطانيين. ففي السنوات نفسها تماماً، كانوا يشنون حرباً بوزن مماثل في الهند، هي حرب الماراثاوي Marathi. وكانت الثورة الأمريكية نفسها جزءاً هامشياً من الحروب العالمية، التي كانت تجري بين القوى الأوروبية الرئيسية. ونجحت الثورة هنا بشكل كبير لأنه صادف في تلك اللحظة أن بريطانيا كانت تقف ضد بقية القوى الأوروبية الرئيسية، ولم تستطع أن تخصص انتباهاً كبيراً للحرب الصغيرة التي كانت تجري هنا، في الوقت نفسه الذي كانت تجري فيه حرب صغيرة في الهند، وتجري حرب رئيسية مع فرنسا وإسبانيا وآخرين. وكانت القوى الكبرى، وخاصة فرنسا وبريطانيا، تخوضان حرباً هنا، حرباً طويلة، وكانت أجزاء مختلفة من السكان المحليين تدعم جانباً أو آخر. ما ندعوهم بالموالين كانوا يدعمون البريطانيين؛ وما ندعوهم بالوطنيين كانت تدعمهم فرنسا؛ وخاض الكثير من القتال القوتان الكبيرتان ـ البريطانية والفرنسية ـ بمساعدة محلية.

وأعتقد أن هذا سيكون، على الأرجح، طريقة أكثر صحة لوصف الحرب الثورية.

وإذا ما التفتنا إلى جزء آخر من العالم، كانت قوات روبرت كليف تزيد بنسبة عشرة مقابل واحد في معركة 1757 الحاسمة، التي مهدت الطريق لاستيلاء شركة الهند الشرقية على البنغال، مما مهد للغزو البريطاني للهند كلها. كانت البنغال غنية بشكل فائق للعادة، ، بحيث أن الفاتحين، والغزاة التجاريين البريطانيين ذهلوا من ثروتها. وكانت الهند المركز التجاري، والصناعي، للعالم في القرن الثامن عشر. وكانت، على سبيل المثال، تنتج من الحديد أكثر من كل أوروبا. ومن المذهل أن المناطق الغنية، والمنتجة بشكل فائق للعادة، أصبحت، طوال القرون، رموزاً لليأس وغياب الأمل، مثل بنغلادش وكلكتا. وهذه سمة نموذجية من سمات الغزو الأوروبي، الذي يقول الكثير عن ميراث الحروب الصغيرة، من وجهة نظر الغزاة.

هاييتي هي مثال آخر. من المحتمل أنها كانت أغنى مستعمرة في العالم، ومصدراً لكثير من ثروة فرنسا. وهي تواجه الآن اختفاء محتملاً في العقود القليلة القادمة. مثال آخر هو جزر الهند الشرقية East Indies، أي اندونيسيا المعاصرة، التي قدمت حوالي 20٪ من الدخل القومي لهولندا الغنية جداً حتى الحرب العالمية الثانية، وكحاشية صغيرة، يمكن أن نضع في ذهننا أن مساعدة مشروع مارشال لفرنسا وهولندا، القوتين

الإمبرياليتين الرئيسيتين، غطى تقريباً كلف محاولاتهما الدموية للحفاظ على مستعمراتهما في جنوب شرق آسيا فحسب.

ربما كانت العوامل الرئيسية للغزو الأوروبي هو تقدم ضئيل في التقنية العسكرية، ولكنني أعتقد أنها، بشكل رئيسي، ثقافة الوحشية: «العنف التدميري الشامل للحرب الأوروبية»، الذي «روَّع» الشعوب المغزوة من جزر الهند الشرقية إلى العالم الجديد، كما يقول المؤرخ العسكري البريطاني جيوفري باركر. ويشير تاريخ شركة الهند الشرقية إلى أن «الحرب في الهند كانت لا تزال رياضة، بينما كانت في أوروبا علماً». وبالفعل، وصل آدم سميث إلى استنتاجات مشابهة في ذلك الوقت، شاجباً ما دعاه بـ«الظلم الوحشي للأوروبيين»، مفكراً بشكل رئيسي بالإنكليز، الذين كان اهتمامه الرئيسي منصباً عليهم بشكل ملائم. أما المستوطنون الإنكليز، الذين وصلوا إلى هنا، فقد واصلوا تراث الوحشية المطلقة في الحروب ضد الهنود وتوسيع الأراضي القومية. على سبيل المثال: غزو أندرو جاكسون لفلوريدا الإسبانية، والذي كان حدثاً مهماً بطرق عديدة، والحرب التنفيذية الأولى في تاريخ أمريكا.

وهذا تراث أصبح هو التراث المهيمن. وفي الحقيقة يجب أن تنظروا نظرة ثاقبة إلى التاريخ الحديث لتعثروا على حرب ليست حرباً تنفيذية تنسجم مع المبادئ المؤسساتية، والتي تتطلب أن يعلن الكونغرس الحرب. خيضت حرب جاكسون

التنفيذية ضد من كانوا يُدعون بـ «السيمينولز» Seminoles. ودعوا بـ «القطعان المختلطة للهنود والزنوج الخارجين عن القانون». الهنود الخارجون عن القانون والعبيد الفارون: هكذا عبر الغزاة عن الأمر. وعلَّمتْ تكتيكات جاكسون «الفعالية المفيدة» للإرهاب، كما علق وزير الخارجية جون كوينسي آدامز في ورقة مشهورة بررت الفظائع الضخمة، والعدوان وغزو الحرب التنفيذية، إنها ورقة رسمية أعجبت كثيراً جيفرسون، وباحثين بارزين من القرن العشرين.

ينبغي أن أضيف أن حروب الإبادة هذه تعيش في الوعي القومي. ومؤخراً نُشرت مقالة على الصفحة الأولى في وول ستريت جورنال حول التغيرات في الممارسات المطبخية في الولايات المتحدة مع مرور الأعوام. وبدأت بنقاش لـ«حساء السيمنول» Seminole دون أثر من الارتباك. والسيمنولز هو جالب الحظ أيضاً لفريق جامعي لكرة القدم يتنافس بانتظام من أجل البطولة القومية. ولو أن النازيين فازوا في الحرب العالمية الثانية ربما لخدم اليهود والغجر كجالبي حظ لجامعة ميونيخ. بعامة، ينظر الرابحون والخاسرون إلى ميراث الحرب بشكل مختلف.

استمرت هذه التقاليد بعد غزو الأراضي القومية. ففي مطلع هذا القرن، كانت القوات الأمريكية تحرر الفلبين، محررة عدة مئات الآلاف من الأرواح من أحزان الحياة وعذاباتها.

وكانت الصحف متأثرة جداً بهذا المسعى البطولي الكريم، ووصفته ببعض الصحة. وقاد الحرب مقاتلون هنود متقدمون في السن كانوا يقتلون «المزيد من الزنوج» كما قالوا، وهكذا كان كله شائعاً. وأفادت الصحف، بشكل إيجابي جداً، أن القوات الأمريكية «كانت تذبح السكان المحليين على الطريقة الإنكليزية»، بحيث أن «المخلوقات المضللة، التي تقاومنا ستحترم أسلحتنا على الأقل»، وتعترف، فيما بعد، بنوايانا الجيدة. وكانت المخلوقات المضللة، تلك التي نجت من الموت، تذعن بالفعل لذبحها، كما شرح عالم اجتماع أمريكي بارز. كان يطور فرضية دعاها «الإذعان دون إذعان». إنها الطريقة التي يقال أن الطفل يذعن بها ضمنياً حين يمنعه والداه من الجري إلى شارع مزدحم. سيرى الطفل فيما بعد أن منعه كان لصالحه، بكلمات أخرى، كان بالفعل يذعن. وينطبق الأمر نفسه على المخلوقات المضللة التي تقاومنا.

وتتواصل هذه الموضوعات دون تغيير يُذكر حتى اليوم الحاضر، وهكذا، فهي، في الحقيقة، تحاكي الحروب ضد الهنود. وبُعثت من جديد، أثناء حروب الهند الصينية، في الأدب العسكري والشعبي. ففي أثناء الحرب، والحروب الإرهابية الأمريكية في أمريكا الوسطى في الثمانينيات، شرحت المجلة الليبرالية الرئيسية أنه يجب أن نواصل «بغض النظر عن عدد القتلى» لأننا لدينا مهمة مثل القديسين ـ الذين سموا أنفسهم

هكذا ـ الذين ارتكبوا المجازر ضد هنود نيوإنجلاند بينما هم يحملون الكتاب المقدس؛ ومثل أسلافهم؛ وكثيرين آخرين مثلهم: القطعان المغولية لجنكيز خان، على سبيل المثال، أو قبائل أتيلا الهوني، أو الرومان أو الآشوريين، أو العبرانيين، الذين غزوا أرض كنعان، هذا إذا اقتطعنا عينات من قائمة طويلة.

ويمكن أن تعكس الوحشية الخاصة للحرب الأوروبية تاريخ أوروبا نفسها. ففي المركزين الأساسيين للحضارة الغربية ـ فرنسا وألمانيا ـ وطوال مئات السنين، كانت المهمة الأرفع، والأكثر نبالة، هي ذبح بعضها بعضاً. وانتهت هذه المهمة السامية في 1945، لأن علم الحرب، الذي أتقنته الحضارة الأوروبية، وصل إلى مستوى غرائبي بحيث أن الحادثة التالية ستكون الأخيرة، دون أن تترك ميراثاً للحرب، على الأقل، لأي شخص، كي يسجله في تاريخ، أو فن.

القرن العشرون

إن تراث غزو العالم واضح بما يكفي. وإذا لم نذكر إلا المثال الأكثر وضوحاً نستطيع القول بأن الأجزاء الوحيدة من العالم التي تطورت خارج أوروبا هي الأجزاء التي نجت من قبضتها: الولايات المتحدة، التي انضمت إلى المشروع نفسه بعد أن تحررت من إنكلترا واليابان، مع بعض مستعمراتها التي

في رعايتها. ومن الجدير بالذكر أن اليابان، رغم أنها قوة إمبريالية وحشية جداً، إلا أنه صادف أنها عاملت مستعمراتها بشكل مختلف عن البقية. فهي لم تصبح كهاييتي وبنغلادش، وإنما تطورت بالنسبة نفسها مثل القوة الإمبريالية. وبعد الحرب العالمية الثانية، ونتائجها، واصلت هذا النمو، وأصبحت مركز منطقة النمو الشرق آسيوية.

وفي القرن العشرين، أصبح السكان المدنيون، مرة أخرى، هدفاً رئيسياً، كما في أيام التوراة، وحروب الفرنجة، وحقب دموية أخرى. وافتتح النازيون أراضي جديدة بالإبادة الجماعية المعتمدة على الصناعة. وتذكروا أن هذه كانت القوة الصناعية، والتقنية، الأكثر تقدماً في العالم، والمركز الثقافي للغرب، بالإضافة إلى ذلك. ووصلت الهجمات العسكرية، خاصة التي تستهدف المدنيين، إلى أوجها حين قصف الحلفاء ألمانيا واليابان. وكان أكثر هذه الهجمات هولاً، قبل هيروشيما وناغازاكي، هو القصف الناري لطوكيو في آذار 1945، الذي قتل من ثمانين ألفاً إلى مائتي ألف مدني. ولم يكن أحد ينتبه كثيراً إلى الأرقام آنذاك، وهكذا فإن التقديرات تتباين بشكل واسع. ولقد ترك هذا القصف أكثر من نصف مليون في حال من التشرد في المدينة غير المحصنة. وكان الهدف من القصف الناري هو إشعال عاصفة نارية هائلة في المدينة وذلك كون منازلها مصنوعة من الخشب، والأمر كله يمكن أن يتحول إلى

وحشية مريعة، كما حدث. وأزال هذا القصف أيضاً طوكيو من قائمة أهداف القصف النووي، على أساس أن الدمار الزائد لن يكون مؤثراً، ولن يفعل أكثر من تكويم الحطام فوق الحطام، والجثث فوق بعضها. وبعد الحرب استنتج مركز مسح القصف الاستراتيجي الأمريكي أن «كثيراً من الناس فقدوا حياتهم في طوكيو بسبب النار في فترة ست ساعات أكثر مما حدث في أي وقت في تاريخ البشرية». وأحيا الذكرى الخمسين لهذا العمل الوحشي تقرير حي ومريع في مجلة فار إيسترن إيكونوميك ريفيو في هونغ كونغ، مجلة الأعمال الرئيسية في آسيا، والتي هي محافظة جداً. أما هنا، في الولايات المتحدة، فقد مرت الذكرى دون إنتباه إلى درجة أنه لم يحدث رد فعل، ولم يتحدث أحد عن الموضوع سوى تعليق في واشنطن بوست: «إذا كان هذا ما حدث من أجل النصر، فهذا ما ينبغي فعله».

وحدث كل هذا مترافقاً مع شجب قاس جداً لليابان لأنها لم تعترف بشكل كامل بخطيئتها في قصف قاعدة عسكرية في مستعمرة أمريكية أخذتْ من سكانها بالقوة والخداع منذ نصف قرن. كان قصف بيرل هاربور جريمة، ولكن في حشد من الجرائم من الصعب الادعاء أنها تحتل مرتبة عالية. وكما يظهر الاعتذار الياباني الذي نقتبس منه هنا، فقد عبرت اليابان رسمياً «عن توبة صادقة عن ماضيها، وعن العدوان، والحكم الكولونيالي» للصين، وبلدان أخرى في آسيا. لكن هذا البيان

الياباني الرسمي شُجب بقوة في الولايات المتحدة، وترافق هذا الشجب مع مقالات صحفية معتدلة عن الأخطاء الغريبة في الشخصية اليابانية التي تمنعهم من الاعتراف بالخطيئة. وكان السبب هو أن الاعتذار ترافق مع ذكر لحقيقة أنه كانت هناك فظائع إمبريالية أخرى في آسيا، وهذه إشارة ضمنية إلى أن سجلات هولندا، وإنكلترا، وفرنسا، والولايات المتحدة لم تكن أيضاً نقية البتة. وهذا مثير للغضب، وكان الاستنتاج هو أن اليابانيين كانوا يتوقون مرة أخرى للتملص من الخطيئة فحسب. وإذا ما نظر الآسيويون إلى المسألة بشكل مختلف، ورحبوا، بالفعل، باليابانيين أولاً، فإن هذا سيظهر مرة أخرى أنهم «مخلوقات مضللة».

كان قصف دريسدن في أوروبا المثيل الأقرب إلى القصف الناري لطوكيو؛ وحدث في الوقت نفسه تقريباً. دمرت القوات الأمريكية، والبريطانية، المدينة، وقتلت عشرات الآلاف من سكانها، ودمرت الكثير من منجزات الحضارة الغربية، ومرت الذكرى الخمسون متزامنة مع الذكرى الخمسين لقصف طوكيو. وأثارت تحليلاً معتبراً للذات في بريطانيا، ولكنني لا أستطيع العثور على أية إشارة إليها هنا. تذكروا أن بريطانيا كانت في ذلك الوقت تتعرض لهجوم خطير، الأمر الذي لم تجربه الولايات المتحدة منذ حرب 1812. وكان للبريطانيين تجربة مباشرة مع ميراث الحرب. لكن الولايات المتحدة لم تمتلك أية

تجربة، بصرف النظر عن حربها الأهلية الإجرامية، منذ 1812. وبرأيي، إن سجلاً مطولاً من الغزو الناجح ليس جيداً للشخصية، وأعتقد أن التاريخ يميل إلى تقوية هذا الحكم. ومن الأمثلة الحديثة على هذا، ربما كان هتلر القائد الأكثر شعبية في التاريخ الألماني، في فترة ما قبل ستالينغراد.

واستمر استهداف المدنيين بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن، بحرص، لضمان أن يصبحوا غير قادرين على الدفاع أو الرد. والمثال الأبرز على هذا هو الحرب في الهند الصينية. وكي نذكركم بالحقائق الأساسية: بمساعدة من الولايات المتحدة ـ وفي الحقيقة مساعدة مشروع مارشال ـ حاولت فرنسا أن تعاود غزو مستعمرتها السابقة بعد الحرب العالمية الثانية. وأدى هذا إلى مقتل نصف مليون فيتنامي. انسحبت فرنسا في 1954، وكان هناك حل دبلوماسي يدعو إلى توحيد البلاد في سنتين مع انتخابات؛ وفصل مؤقت للقوات المسلحة عبر إخضاعها للإدارة المدنية لمدة سنتين؛ ومن ثم التوحيد تحت الانتخابات. نحن نعرف رد الفعل الأمريكي على هذا الأمر؛ فقد تم نشر الوثائق. وفي الحقيقة، نشرها في أوراق البنتاغون دانييل إلسبرغ، ولكنها أخرجتْ من التصنيف منذ ذلك الوقت. وعارضت الولايات المتحدة، بقوة، حل جنيف السياسي. أما داخلياً، وفي تقرير الأمن القومي الرئيسي، فقد دعيتْ بـ«الكارثة»، وقررت الولايات المتحدة، داخلياً، وبعد بضعة أيام من حل جنيف أنه مهما

حدث فإن الولايات المتحدة لن تسمح بحدوث الحل السياسي. وتضمن عبارة مثيرة. قال: في حال «انقلاب شيوعي محلي، أو تمرد لا يشكل هجوماً مسلحاً» ـ عبارة حاسمة ـ فإن الولايات المتحدة سترد بسلسلة من الإجراءات، والتي يمكن أن تصل إلى مهاجمة الصين، إذا اقتضت الضرورة».

إن الأسلوب مثير، والخطط أيضاً. وتم اختيار الصياغة بطريقة تظهر، بوضوح شديد، أن الولايات المتحدة ستنتهك عمداً المبدأ الأساسي للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، الذي يعلن أن استخدام القوة هو دوماً غير شرعي إلا حين تتعرض دولة لهجوم مسلح، وفي رد فوري قبل رد مجلس الأمن. ولكن الحل كان كما يلي: «في حال حصول انقلاب شيوعي محلي ـ نقرر طبيعته ـ أو تمرد لا يشكل هجوماً مسلحاً»، ستتخذ إجراءات عسكرية، وبينها إعادة تسليح اليابان، وهجمات على الصين، وجعل تايلاند «نقطة محورية» لنشاط الولايات المتحدة التدميري في المنطقة، وإلى ما هنالك. إن هذا الانتهاك الصارخ، والمتعمد، للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، تكرر عاماً بعد آخر، وبالصياغة نفسها. وكان هذا واضحاً في أوراق البنتاغون، وكان هذا بالفعل إحدى حالات الكشف القليلة المثيرة في أوراق البنتاغون. وكان معظم ما ظهر واضحاً تماماً، لكن هذا كان جديداً. ولم يدخل بعد إلى معظم سجلات البحث. وعلى ما يبدو اعتبر «حساساً جداً بحيث لا

تمكن معالجته»، رغم أنه مر خمسة وعشرون عاماً على نشره، وهو مهم جداً. هذه هي أصول توسع الحرب بعد أن دمرت الولايات المتحدة اتفاقيات جنيف.

التوسيع الأمريكي للحرب

دمرتْ الولايات المتحدة اتفاقيات جنيف، ونصبت نظاماً إرهابياً نموذجياً، على النمط الأمريكي اللاتيني، في فيتنام الجنوبية، وقتلت حوالي سبعين ألف فيتنامي بحلول 1960. لكن القمع الوحشي حرض على المقاومة. وكان النظام الذي نصبته الولايات المتحدة مهلهلاً بحيث أنه حالما كان يحدث أي رد فعل على قمعه يبدأ بالانهيار على الفور. واعترضت جي إف كينيدي مشكلة: كانت الدولة العميلة تنهار. وكان عليه إما أن ينسحب، أو يلجأ إلى التصعيد. اختار التصعيد. وفي 1961 و1962 هاجمت الولايات المتحدة فيتنام الجنوبية بشكل مباشر. وأرسلت القوات الجوية الأمريكية لقصفها. وكان الطيارون الأمريكيون ينفذون حوالي ثلث مهماتهم بحلول 1962. صحيح أن الطائرات كانت مموهة بعلامات فيتنامية جنوبية، لكن هذا كان معروفاً، وتناقلته الأنباء. وفي 1961 و1962 أجازت إدارة كينيدي أيضاً تدمير المحاصيل (في انتهاك لمواثيق جنيف). وفي 1963، بعد عامين، كان النظام العميل في فيتنام الجنوبية في حالة استقرار وسلام. وشكا سفير كينيدي، هنري كابوت لودج، سرياً، من أن النظام العميل لم يكن «دولة بوليسية قوية

جداً . . . لأنه، على عكس هتلر الألماني، ليس فعالاً، ولم يكن قادراً على كبح «المعارضة السرية الكبيرة، وذات التنظيم الجيد، التي يحرضها، بقوة وعناد، حقد متأجج»، ضد النظام العميل، والغزاة الأجانب، الذين فرضوه. وبالمصادفة، وكما تكشف هذه المصطلحات وتظهر بقية الوثائق التدوينية، رغم بعض الادعاءات القليلة، لم يكن هناك شك جدي، على المستوى الداخلي، بأن الولايات المتحدة كانت في حال حرب مع فيتنام الجنوبية. ومهما كان تفكيركم بشرعية التدخل الفيتنامي الشمالي في فيتنام، إلا أن الحقيقة هي أنه لم يحصل تدخل فيتنامي شمالي مباشر حتى مشتبه به إلا بعد سنوات، بعد أن وسعت الولايات المتحدة الحرب إلى قصف فيتنام الشمالية.

وبسبب هذه الأخطاء، أي غياب فعالية هتلرية في القمع، واتخاذ خطوات نحو حل دبلوماسي، تمت الإطاحة بالنظام العميل من خلال انقلاب عسكري دعمته إدارة كينيدي بقوة. وجاء هذا كتنفيذ للسياسة التي طلبها كينيدي، في الحقيقة، إلى النهاية ـ كان أحد الصقور الحقيقيين في إدارته ـ أي أن النصر العسكري في فيتنام الجنوبية يجب أن يُضمن قبل أن يُنظر في أي حل دبلوماسي، أو انسحاب للجيش الغازي، الذي أرسله. وهناك الكثير من التشوش حيال هذا في الولايات المتحدة، مرتبط بكثير من نظريات اغتيال كينيدي، لكن السجل غني جداً، وواضح، ومتماسك بشكل غير عادي.

وفي شباط من عام 1965 صعّدتْ الولايات المتحدة الحرب ضد فيتنام الجنوبية بشكل جذري وبدأت أيضاً، جانبياً، بقصف منتظم لفيتنام الشمالية ولكن بمستوى أقل. وكانت هذه مسألة جماهيرية كبيرة في الولايات المتحدة: هل ينبغي أن نقصف فيتنام الشمالية؟ لقد تم تجاهل قصف فيتنام الجنوبية. والأمر نفسه يظهر في التخطيط الداخلي، الذي نملك حوله سجلاً غنياً الآن، ليس من أوراق البنتاغون فحسب، وإنما من أطنان من الوثائق، التي لم تعد مصنفة، والتي أطلقت في العامين الأخيرين. وظهرت، مرة أخرى، إحدى أهم حالات الكشف المثيرة لأوراق البنتاغون: أنه لم يكن هناك تخطيط للقصف التصعيدي لفيتنام الشمالية. كان هناك تخطيط موسوس جداً حيال قصف فيتنام الشمالية تم تحديده بعناية، ومتى يجب تنفيذه، والكثير من الكفاح من أجله. إن قصف فيتنام الجنوبية الذي بلغ ثلاثة أضعاف قصف فيتنام الشمالية بالكاد نوقش. وهناك بعض القرارات العرضية هنا وهناك. والأمر نفسه يظهر في مذكرات مكنمارا الأخيرة. فهو يناقش، بشكل مطول جداً، قصف فيتنام الشمالية. لكنه لا يذكر قصف فيتنام الجنوبية حرفياً. ويذكر ما فعله في الحادي والعشرين من كانون الثاني 1965، والذي كان بالفعل يوماً مهماً: دارت مناقشة كبيرة حول إن كان يجب قصف فيتنام الشمالية. لكنه لا يذكر ما نعرفه من وثائق أخرى، أنه في اليوم نفسه، أجاز للمرة الأولى، استخدام

الطائرات النفاثة لتصعيد القصف ضد فيتنام الجنوبية، بعد كل ذلك القصف الشمولي، الذي كان يحدث طوال سنوات، لكن هذا لم يُذكر.

أعتقد أن سبب هذا واضح، بشكل لا يسر، في الوعي العام، وفي التخطيط الداخلي، ولكنه يستحق الانتباه، هذا إن كان البشر راغبين بالنظر في المرآة. والسبب هو أن قصف فيتنام الشمالية كان مكلفاً للولايات المتحدة. كان مكلفاً في الرأي العالمي لأنه كان قصفاً لما كان يُعدُّ آنذاك دولة تمتلك سفارات، وإلى ما هنالك. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك خطر من أن يحدث رد. كانت الولايات المتحدة تقصف سكة حديد صينية داخلية تمتد من جنوب غرب الصين إلى جنوب شرقها. ونصبت عبر الجزء الشمالي من فيتنام بسبب الطريقة التي نصب بها الفرنسيون سكك الحديد. وكانت الولايات المتحدة تقصف السفن والسفارات الروسية. الصين وروسيا يمكن أن تردا. وهكذا فالأمر كان خطيراً. كان هناك كلفة كبيرة لقصف فيتنام الشمالية. من ناحية، كان القصف الأكبر، والشامل لفيتنام الجنوبية غير مكلف. لم يكن هناك شيء يستطيع الفيتناميون الجنوبيون القيام به حيال ذلك. وفقاً لذلك، لم تكن مسألة في ذلك الوقت. لم تكن هناك احتجاجات على الأمر. وفعلياً لم يكن هناك أي احتجاج. كانت الاحتجاجات كلها متمحورة حول قصف فيتنام الشمالية، لكنها اختفت من التاريخ، وهكذا يجب

ألا تُذكر في مذكرات مكنمارا، أو في مذكرات أخرى، وكما قلت: لم يكن هناك حتى أي تخطيط لذلك. كان هناك قرار عرضي فحسب، لا يكلفنا أي شيء، فلماذا لا نقتل المزيد من البشر؟ إنها حادثة مثيرة تخبركم الكثير عن التفكير الذي كان يجري من الأيام الأولى إلى الوقت الحاضر. نحن لا نتحدث عن التاريخ القديم كما حين نتحدث عن عماليق، وحروب الفرنجة، وجنكيز خان.

اتسعت الحرب عندئذ. وسعت الولايات المتحدة الحرب إلى لاوس وكمبوديا. وكما في فيتنام، ولاوس وكمبوديا، أيضاً، كانت الأهداف مدنية بشكل رئيسي. وكان الهدف الرئيسي دوماً هو فيتنام الجنوبية. وشمل هذا قصف كثيف لدلتا ميكونغ المكتظة بالسكان، وغارات جوية استهدفت جنوب سايغون، كانت تستهدف، بشكل محدد، القرى والبلدات. كانوا يقررون: «لننفذ غارة بطيران البي 52 ضد هذه البلدة». وشُنَّتْ عمليات إرهابية ضخمة مثل «سبيدي إكسبرس»، و«البحار الشجاع»، وعمليات أخرى، استهدفت، بشكل رئيسي، تدمير القاعدة المدنية للمقاومة.

يمكن أن تقولوا: إن مجزرة ماي لاي كانت حاشية صغيرة لإحدى هذه العمليات، غير دالة في السياق. كان الصاحبيون (الكويكرز) يمتلكون عيادة في الجوار، وعرفوا عنها على الفور لأن الناس كانوا يأتون جرحى ويروون القصص. لم يضايقوا

أنفسهم حتى بالإخبار عنها لأنها كانت عادية، وتحدث طوال الوقت. لا شيء خاصاً حيال مجزرة ماي لاي. لكنها حظيت بكثيرة من الاهتمام فيما بعد، بعد الكثير من التعتيم، وأعتقد أن السبب واضح: يمكن أن يلقى اللوم على الجنود المتطوعين، نصف المجانين، في الميدان، الذين لم يعرفوا من كان سيطلق النار عليهم في المرة التالية، وحُرف الانتباه بعيداً عن القادة، الذين كانوا يديرون الفظائع بعيداً عن المشهد، مثلاً: الذين يخططون لغارات البي 52 على القرى. وحُرف الانتباه أيضاً عن المدافعين في الوطن، الذين كانوا يشجعون كل هذا ويدافعون عنه. كلهم يجب أن يحصلوا على الحصانة من النقد، ولكن لا بأس من القول أن اثنين من الجنود، نصف المجانين، فعلوا شيئاً ما مخيفاً. وطلبت مني صحيفة نيويورك ريفيو أوف بوكس أن أكتب مقالة عن مجزرة ماي لاي حين كُشفتْ، ولقد فعلت ذلك، ولكنني بالكاد ذكرتها. تحدثت عن السياق، الأمر الذي أعتقده صحيحاً.

كان واضحاً في أوائل السبعينيات أن الولايات المتحدة قد ربحت الحرب تماماً. وأنجزت أهداف حربها الأساسية، والتي، كما كشف السجل الوثائقي، كانت ضمان أن ذلك التطور الناجح، والمستقل، في فيتنام، لن يكون ما يدعى بـ الفيروس»، الذي يصيب الآخرين بالعدوى، ويقودهم إلى إتباع المسار نفسه، وربما يقود إلى تكيف ياباني مطلق مع آسيا مستقلة،

كقلب صناعي لنوع من نظام جديد في آسيا خارج السيطرة الأمريكية. وخاضت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية في منطقة المحيط الهادئ، بشكل كبير، لمنع تلك النتيجة، ولم تكن راغبة بقبولها بعد الحرب مباشرة. بعد سنوات قال مكجورج بندي، الذي كان مستشار كينيدي وجونسون للأمن القومي: إن الولايات المتحدة كان يجب أن تنسحب من فيتنام في 1966، بعد المذبحة في اندونيسيا. وكان هذا يشبه كثيراً ما حدث مؤخراً في رواندا. فالجيش إما قتل أو شجع على قتل حوالي نصف مليون إلى مليون شخص في غضون بضعة أشهر، بدعم وتشجيع أمريكي مباشر. وقضى هذا، بشكل نهائي، على الحزب السياسي الوحيد المستند إلى الجماهير في البلاد. واستهدفت المجزرة، في المقام الأول، فلاحين لا يملكون أرضاً. ووصفت السي آي إي تلك المجزرة بأنها تشبه مجازر ستالين، وهتلر، وماو. وتم الترحيب بها هنا بسعادة واضحة، في الطيف السياسي، وكثيراً بين الجماهير. يجب أن تُقرأ كي تُصدق. وهي بالتأكيد ستختفي من التاريخ. إنها مربكة كثيراً فحسب، رغم أنها متوفرة علناً. وكانت فكرة بندي هي أنه بما أن فيتنام قد تم تدميرها بشكل كبير، ولُقِّح المحيط بالأسلوب الاندونيسي، لم يعد هناك أي خطر حقيقي من أن يصيب الفيروس بالعدوى أي شخص، وكانت الحرب تدل على حماقة بالنسبة للولايات المتحدة بشكل أساسي.

بعد الحرب

حسناً، تواصلت الحرب. وتركنا خلفنا تراثاً مرعباً: ربما قُتل أربعة ملايين شخص في الهند الصينية، وملايين كثيرة يُتِّمتْ، أو أقعدتْ، وحولت إلى لاجئين، وتم تدمير ثلاث بلدان، وليس فيتنام فحسب. وفي هذه اللحظة لا يزال الناس في لاوس يموتون من قنابل صغيرة غير منفجرة، والتي هي من مخلفات أضخم قصف للمناطق المدنية في التاريخ، والذي فاقه فيما بعد قصف كمبوديا.

أما في فيتنام، فقد شكل جزءاً من تراث الحرب في الحاضر التأثير المتواصل للحملة غير المسبوقة من الحرب الكيماوية، التي تمت في عهد إدارة كينيدي. تلقت الحرب الكيماوية، في الحقيقة، كمية جيدة من التغطية الإعلامية هنا. والسبب هو أن الجنود الأمريكيين تأثروا بها. وهكذا، فأنتم تعرفون عن العامل البرتقالي*، والديوكسين، وتأثيرهما على الجنود الأمريكيين؛ الذي حظي بتغطية إعلامية. وبالطبع، تأثر كثيرون، وهذا لا يشكل جزءاً بسيطاً من التأثير الذي حل بالفيتناميين، لكن هذا لا يجذب أي انتباه، رغم أن هناك بعض الانتباه أحياناً. ولم أعثر إلا على بضع مقالات عن الموضوع. إذ نشرت وول ستريت جورنال مقالة رئيسية عن الأمر في شباط

* مبيد للأعشاب ـ المورد.

1997 قالت فيه: إن نصف مليون طفل ولدوا بتشوهات ناجمة عن الديوكسين، نتيجة لملايين الأطنان من المواد الكيماوية، التي أشبعتْ فيتنام الجنوبية، أثناء المحاولات الأمريكية لتدمير المحاصيل وكساء الأرض، والتي بدأت مع إدارة كينيدي. وأفادت أيضاً أن العلماء اليابانيين، الذين يعملون مع العلماء الفيتناميين، اكتشفوا نسباً من تشوهات ولادة في القرى الجنوبية أعلى بأربع مرات منها في الشمال، الذي استثني من هذا الرعب الخاص. ناهيك عن أكوام الآنية التي تحتوي على أجنة مجهضة، مولودة ميتةٍ، أحياناً تدمرها سرطانات نادرة، وهي تملأ غرف المستشفيات في جنوب فيتنام، وتتحدث عنها الصحافة الأجنبية، بين الفينة والفينة، أو المواد التقنية المنشورة هنا، بالإضافة إلى اضطرابات صحية وافرة ما تزال نسبتها مرتفعة جداً في الجنوب، رغم أنها غير موجودة في الشمال. ويعترف تقرير وول ستريت جورنال أن الولايات المتحدة مسؤولة عن الفظائع التي تذكرها، والتي لا تزال تحدث كارثة بفيتنام الجنوبية. وتفيد أيضاً أن فيتنام تلقت بعض المساعدة الأوروبية، واليابانية، كي تحاول التغلب على الكارثة، ولكن الولايات المتحدة، التي «استنفدت عاطفياً» بعد خسارة الحرب، لم تكترث بالأمر». وتعني «خسارة الحرب» أن الحرب لم تحقق هدفها الأعلى من الغزو الكلي، لم تحقق إلا أهداف الحرب الأساسية، والتي هي تدمير الفيروس، وتلقيح المنطقة. ولكن

المسألة هي أننا عانينا كثيراً من تدمير الهند الصينية، ولقد «استنفدنا عاطفياً» من هذا، بحيث لا يمكن توقع أن نقدم مساعدة للتغلب على ميراث العدوان، ناهيك عن بعض الشعور بالإثم حيال ذلك[1].

كانت المادة الأخيرة، التي قرأتها عن هذا الأمر، قبل هذه، منذ بضع سنوات، في 1992، في القسم العلمي من نيويورك تايمز، وهي للمراسلة في جنوب شرق آسيا باربارا كروسيت[2]. تفيد أنه كان هناك شعور بين العلماء بأن فشلنا في الانخراط في هذا المظهر الخاص لتراث الحرب ليس فكرة جيدة. وكتبت قائلة: إن رفضنا لدراسة تأثيرات الحرب الكيماوية هو خطأ، والسبب هو أن فيتنام «تجهز مجموعة سيطرة شاملة». والنقطة هي أن الفيتناميين الجنوبيين هم الذين تم رشهم فحسب، وتعرض كثير منهم لخطر جسيم بينما لم يتم رش الشماليين، وكما تعرفون، يمتلكون الجينات نفسها، وإلى ما هنالك، وهكذا فالأمر نوع من التجريب المسيطر عليه، فإذا ما قبلنا عروض التعاون الفيتنامية، يمكننا تعلم الكثير عن تأثيرات الديوكسين من هذه التجربة الهامة، ويمكن أن تكون النتائج مفيدة لنا. ولهذا من العار ألا ننتهز الفرصة. ولكن هذا

---

1. بيتر والدمان، «في فيتنام، ألم تشوهات الولادة يستدعي حرباً قديمة إلى الذهن»، وول ستريت جورنال، 18 شباط، 1997.
2. باربارا كروسيت، نيويورك تايمز، 18 آب، 1992، قسم العلم.

ليس خطأنا، ولا تأتي أفكار أخرى إلى الذهن؛ فنحن منهكون جداً على المستوى العاطفي بحيث لا نستطيع أن نقدم أية مساعدة.

يجب أن أقول إن هذا المستوى من الجبن الأخلاقي يمكن أن يحطم بعض الأرقام القياسية، لكن الصورة الكاملة لا تزال أكثر إدهاشاً. في ما يجب أن يكون، كما أعتقد، إنجاز الدعاية الأكثر إدهاشاً في التاريخ، نجحت الولايات المتحدة في نقل اللوم إلى الفيتناميين. وظهر أننا الضحايا الأبرياء حين هاجمناهم ودمرناهم، ولكن فضلاً عن ذلك، نحن مقدسون بحيث لا ننشد جزاء جريمتهم ضدنا. لا نطلب إلا أن يعترفوا بخطيئتهم ويعتذروا، هذا مال قاله جورج بوش في خطاب نشر على الصفحة الأولى في نيويورك تايمز. وإلى جانبه تماماً كان هناك عمود آخر، واحدة من مواد كثيرة تشجب اليابانيين وتتساءل: أي خطأ ثقافي هذا، أو مرض وراثي، يجعل من المستحيل بالنسبة لهم أن يعترفوا بالجرائم التي ارتكبوها.

ويستمر المشهد سنوياً، دون أن يحرض على أي تعليق. ويستمر اليوم، في الحقيقة، ويصل باستمرار إلى ارتفاعات جديدة، وتقريباً قابلة للتصور. وظهر مؤخراً أن الفيتناميين كانوا موافقين في النهاية على مواجهة خطيئتهم قليلاً، وعلى دفع تعويضات مقابل جرائمهم ضدنا. فهناك مادة نشرتها نيويورك

تايمز في الصفحة الأولى تفيد أن فيتنام وافقت على أن تدفع لنا الديون التي جلبها على نفسه النظام العميل، الذي نصبناه في فيتنام الجنوبية كغطاء للهجوم العسكري، وهكذا تقول نيويورك تايمز: نستطيع الآن «أن نحتفل بنهاية فصل قاس في التاريخ الأمريكي». على الأقل بدأ المجرمون يواجهون خطيئتهم، وبالتالي سنغفر لهم، بشهامة، بما أنهم، على الأقل، يدفعون مقابل ما فعلوه، بالإضافة إلى أنهم يعترفون به، رغم أننا لا نستطيع أن ننسى مطلقاً ما فعلوه بنا، كما حذرهم جورج بوش، وآخرون، بقسوة.

حسناً، ربما في أحد الأيام ستدفع حكومة جديدة في أفغانستان الديون التي سببها النظام السوفياتي العميل في كابول كغطاء لغزو روسيا لأفغانستان في 1979 بحيث تستطيع روسيا الاحتفال بنهاية فصل قاس في تاريخها، وربما يمكن أن تتغلب على حقيقة أنها مستنفدة عاطفياً؛ وربما سيعترف الأفغان، في النهاية، بخطيئتهم بسبب مقاومتهم للغزو الروسي، الذي ربما سبب مقتل مليون شخص، ودمر البلاد، الأمر الذي ازداد سوءاً بتدعيم أمريكا للقوات الإرهابية التي دمرت ما تبقى من المكان. على أي حال، هذا لن يحدث. والسبب هو أن روسيا خسرت تلك الحرب، وبعد ذلك بوقت قصير، انهارت، جزئياً نتيجة لتلك الهزيمة. وفي تشرين الأول من عام 1989، اعترفت

حكومة غورباتشوف رسمياً بأن هجومها على أفغانستان كان غير قانوني، وغير أخلاقي، وأن الجنود الروس البالغ عددهم ثلاثة عشر ألف، والذين قتلوا، والكثيرين الذين تبقوا في الخلف، في السجون الأفغانية، كانوا منخرطين في انتهاك أعراف السلوك، والقانون الدولي. وحصل ذلك الاعتراف في 1989 في عناوين في الصفحات الأولى في الولايات المتحدة وبلغة، تعتد بالفضيلة الذاتية، تحدثت عن الشيوعيين الأشرار، والملحدين، الذين بدؤوا أخيراً ينضمون إلى الحضارة الغربية، رغم أنه من الواضح أن أمامهم طريقاً طويلاً يجب أن يجتازوه.

ولا يمكن التوقع إطلاقاً أن الولايات المتحدة ستحذو حذو روسيا فيما يتعلق بسلوكها العنيف في الهند الصينية. وكان هذا جلياً، مرة أخرى، في الإعجاب الشديد بمذكرات مكنمارا، التي حققت أفضل المبيعات. تتذكرون أنه شُجبَ كخائن، أو مُدح لشجاعته من قبل آخرين، لأنه قال: إن الولايات المتحدة ارتكبت أخطاء كانت مكلفة لنا. ولقد شُجبَ أو مُدِحَ بسبب اعتذاره، ليس من أجل اعتذاره من الضحايا في الهند الصينية ـ لم يعتذر منهم مطلقاً ـ وإنما من أجل اعتذاره للأمريكيين. سأل إن كانت «الكلف المرتفعة» مبررة، مشيراً إلى القتلى الأمريكيين، وإلى الضرر الذي لحق بالاقتصاد الأمريكي، و«الوحدة السياسية» للولايات المتحدة. لم يكن هناك اعتذارات للضحايا، وبالتأكيد لم يكن هناك أي تفكير بمساعدة أولئك

الذين يواصلون المعاناة والموت. على العكس، إنها مسؤوليتهم في أن يدفعوا لنا تعويضات، ويعترفوا بخطيئتهم. ومن المذهل حقاً أنه كان بين أولئك الذين يمدحون مكنمارا، بسبب تبنيه لهذا الموقف، بعض القادة الأخلاقيين، الذين عارضوا الحرب في فيتنام بقوة. مدحوا مكنمارا لأنه تبنى موقفهم في النهاية، الذي، إن كانوا يفكرون ـ وأعتقد أنهم لا يفعلون ذلك ـ يعني أن موقفهم هو أنه من الرائع الهجوم على بلاد أخرى وتدميرها طالما أن الأمر لا يكلفنا الكثير، بغض النظر عن التأثيرات، ثم أن نجعلها تقبل اللوم، وتدفع لنا تعويضات للكلف التي جلبناها عليها من خلال تدميرها. أشك إن كان أي شخص سيوافق على أن هذا هو موقفهم، لكنه الموقف الذي يعبرون عنه ضمنياً.

إن الدروس العامة للتاريخ واضحة بما فيه الكفاية. ويواجه الخاسرون تراث الحرب. لدينا آلاف الأعوام من السجلات المتماسكة حول ذلك. الأقوياء مستنفدون عاطفياً، أو يهيمن عليهم تملق الذات بحيث لا يستطيعون لعب أي دور، أو تحمل أية مسؤولية، رغم أن قيامهم بتصوير أنفسهم كضحايا يعاني في شكل غير عادي من أشكال الجبن الأخلاقي. إنه خطوة جيدة إلى ما هو أبعد من «تقديس الحرب»، والأشكال الجديدة التي اتخذها، مع نشوء الأديان العلمانية للحقبة الحديثة، وبينها حقبتنا.

ومن دروس التاريخ الأخرى هو أنه من السهل جداً أن

نرى جرائم الشخص الآخر، وأن نعبر عن ألم نابع من القلب، وعن غضب حيالها، والذي يمكن أن يبرر بشكل جيد، ويمكن أن يقود أحياناً إلى مساعدة الضحايا، وكل هذا جيد، كمساعدة الاستبداد السوفياتي لضحايا الجرائم الأمريكية، التي تمت فعلاً. ولكن وفقاً للمبادئ الأخلاقية الأولية ليس هذا الأداء مؤثراً. فالحد الأدنى من الفضيلة الأخلاقية سيكون الرغبة بأن تسلط الضوء على نفسك بصراحة وصدق. هذا هو الحد الأدنى. أما في المتابعة إلى ما وراء هذا الحد الأدنى العاري فإن الفضيلة الأخلاقية تقتضي الفعل من أجل فائدة الضحايا، والضحايا الذين سيسقطون في المستقبل، إذا لم تعالج أسباب الجرائم بصدق وفعالية. وبين هذه الأسباب هناك البنى المؤسساتية، التي تبقى دون تغيير، والتي تتدفق منها السياسات، وأيضاً المواقف السياسية والأنظمة العقائدية التي تدعمها، وتقود إلى أمور من النوع الذي كنت أتحدث عنه. وهذه مسائل أعتقد أنها يجب أن تهمنا كثيراً جداً، وينبغي أن تكون في لب البرنامج التربوي في مجتمع حر من بداية الطفولة حتى سن الرشد.

الفصل الثاني عشر

تحيات الألفية*

افتتح عام 2000 بلازمات، زاد منها علم دلالات الأعداد: كورس من تملق الذات، اجترارات كئيبة حول شر أعدائنا غير القابل للفهم، واللجوء المعتاد إلى فقدان ذاكرة انتقائي لتمهيد الطريق. ينتج عن ذلك بعض الأمثلة التوضيحية التي يمكن أن توحي بنوع التقييم الذي كان محتمل الظهور، حين تنتشر قيم مختلفة في الثقافة الفكرية.

لنبدأ بالابتهال المألوف حول الوحوش التي واجهناها خلال القرن، وذبحناها في النهاية، وهذا طقس له ميزة امتلاك جذور في الواقع. إن جرائمها الكريهة مدونة في الكتاب المترجم حديثاً، الكتاب الأسود للشيوعية، الذي ألفه الباحث

---

* ظهرت أقسام من هذه المقالة في الأصل كتعليق في موقع زد نيت ZNet، 12 كانون الثاني، 2000.

الفرنسي ستيفان كورتوا Stephane Courtois، وآخرون، والذي كان موضوع دراسات مصدومة مع بداية الألفية الجديدة. والأكثر جدية، على الأقل بين التي اطلعت عليها، هي دراسة الفيلسوف السياسي آلان ريان، الباحث الأكاديمي المميز، والمعلق الديموقراطي الاجتماعي، في العدد الأول من نيويورك تايمز بوك ريفيو[1].

يقول ريان: إن الكتاب الأسود يحطم في النهاية «الصمت على أهوال الشيوعية، صمت الناس الذين هم محتارون فحسب من مشهد كثير من المعاناة العبثية بشكل مطلق، والتي لا معنى لها، وغير القابلة للشرح». ما يكشف عنه الكتاب سيفاجئ، دون شك، أولئك الذين رتبوا، نوعاً ما، أن يبقوا غير واعين لجدول الاستنكارات الحادة، والكشوفات المفصلة «لأهوال الشيوعية»، التي كنت أقرأها منذ طفولتي، وبشكل ملحوظ في أدب اليسار في الثمانين سنة الماضية، ناهيك عن التدفق الثابت، في الصحف، والمجلات، والأفلام، والمكتبات، التي تطفح بالكتب، والتي تتراوح بين الرواية والدراسات، وكلها غير قادرة على رفع حجاب الصمت. ولكن ضعوا هذا جانباً.

يقول ريان: إن الكتاب الأسود هو مثل «الملاك

---

1. آلان رايان، «إمبراطورية الشر»، نيويورك تايمز بوك ريفيو، 2 كانون الثاني، 2000.

المدوّن». إنه «إدانة قوية لجريمة» مقتل مائة مليون شخص، «إحصاء جثث ضحايا تجربة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وسيكولوجية ضخمة، فشلت بالكامل». إن الشر الكلي، الذي لم يُخلصه أي إيحاء بإنجاز في أي مكان، يسخر من «الملاحظة التي تقول: إنك لا تستطيع أن تصنع عجة دون بيض مكسور».

إن رؤية طيبتنا الجوهرية ـ المصابة بخلل، باعتراف الجميع ـ بالمقارنة مع وحشية العدو غير المفهومة، ما يدعى بـ«المؤامرة المتكشفة عن وحدة متراصة، وتناغم، والتي لا ترحم» (جون. إف. كينيدي)، الهادفة إلى «طمس» أية شظية من الأخلاق في العالم (روبرت مكنمارا)، تلخص، بتفاصيل محكمة، صور نصف القرن الماضي، (وبالفعل ما بعده، رغم أن الأعداء، والأصدقاء، ينتقلون بسرعة، إلى الحاضر). وبصرف النظر عن كمية كبيرة من المنشورات المطبوعة، ووسائل الإعلام التجارية، فقد تم التعبير عنها بحيوية في الوثيقة الداخلية الصادرة عن مجلس الأمن القومي، رقم 68 لعام 1950، والتي تُعرف، بشكل واسع، بأنها الوثيقة المؤسسة للحرب الباردة، ولكن نادراً ما يتم ذكرها، ربما بسبب الارتباك من اللغة المسعورة، والهستيرية، لرجلي الدولة المحترمين: دين أتشيسون، وبول نيتز[2].

---

2. من أجل عينة من المادة الكاشفة جدا، والتي كالعادة، أو بشكل متنوع، أهملت، انظر: ردع الديموقراطية، ف 1.

كانت الصورة دوماً مفيدة بشكل كبير. وبعد أن تجددتْ اليوم مرة أخرى فهي تسمح لنا أن نمحو سجل الفظائع الرهيبة الذي أعده «طرفنا» في الأعوام الماضية. في النهاية، لا تُعد هذه الأخطاء شيئاً حين تُقارن بالشر المطلق للعدو. مهما كانت الجريمة كبيرة، فهي كانت «ضرورية» لمواجهة قوى الظلام، التي عرفت هويتها الآن. وبأقل كمية من الندم نستطيع، بالتالي، مواصلة مسارنا التاريخي، أو ربما الصعود إلى مرتفعات أكثر شموخاً في ملاحقة ما يُدعى، دون مفارقة، بـ«مهمة أمريكا»، رغم أنه، وكما ذكّرنا مراسل نيويورك تايمز، مايكل واينز: في فجر الانتصار الإنساني في كوسوفو، يجب ألا نُغفل بعض «الدروس الرزينة الهامة»: «الانقسام الإيديولوجي العميق بين العالم الجديد المثالي، المشغول بإنهاء الظلم، وعالم قديم يؤمن بحتمية الصراع اللانهائي»[3]. العدو هو تجسيد لشر مطلق، ولكن حتى أصدقاؤنا أمامهم طريق طويل قبل أن يرتقوا إلى مرتفعاتنا، التي تسبب الدوار. مع ذلك، نستطيع التقدم إلى الأمام، «نظيفي الأيدي، وأنقياء القلب»، كما يلائم أمة يحرسها الله. وبشكل حاسم، نستطيع أن نرفض، بسخرية، أي تحقيق أحمق في الجذور المؤسساتية لجرائم نظام الدولة القائم على الشركات، كمجرد توافه لا تلوث، بأية طريقة، صورة الخير

---

3. مايكل واينز، نيويورك تايمز ويك إن ريفيو، مقالة رئيسية، 19 حزيران، 1999.

إزاء الشر، والتي لا تعلّم أية دروس، «رزينة جداً»، أو غير رزينة، ولكن ما يكمن في الأمام هو انكشاف مفيد لأسباب واضحة جداً بحيث لا حاجة للتوسع فيها.

الإدانة الإجرامية وتملق الذات

يختار ريان بشكل عقلاني، ومثل آخرين، الدليل آ، عن الإدانة الإجرامية، المجاعات الصينية بين 1958 و1961، التي أدت إلى ضريبة موت تراوحت بين 25 إلى 40 مليون شخص، كما يقول، وهو عدد ضخم من المائة مليون جثة التي ينسبها «الملائكة الكاتبون» إلى «الشيوعية» (مهما كان هذا، ولكن دعونا نستخدم المصطلح التقليدي). وتم التحدث عن الجريمة الصادمة نفسها بعد بضعة أسابيع في المجلة نفسها على أنها البرهان المطلق على شر العدو المطلق. لكن الجريمة غير مفهومة بالنسبة لنا، كما يقول جون بيرنز، وإذا نظرنا إلى ماو «من خلال موشور قيمنا»؛ فعندها لا يسعنا إلا أن نصاب بالرعب، ونحتار من أنه «قتل من أبناء شعبه أكثر مما فعل أي قائد آخر في التاريخ» من خلال التسبب في المجاعة، وجرائم أخرى كريهة، ولكنها لا تقارب هذا التحدي للقيم المهمة التي ندافع عنها، غير القابل للتصور[4].

4. جون بيرنز، «طرق القائد العظيم»، نيويورك بوك ريفيو، 6 شباط، 2000. انظر: رسائل، نيويورك تايمز بوك ريفيو، 27 شباط، 2000.

تستحق هذه الجريمة الوحشية، وبشكل كامل، الشجب الذي تلقته طوال سنوات كثيرة، والذي تجدد هنا. ومن الملائم، فضلاً عن ذلك، أن ننسب سبب المجاعة إلى الشيوعية. وتم الوصول إلى هذا الاستنتاج رسمياً في عمل عالم الاقتصاد أمارتيا سين، الذي تلقت مقارنته للمجاعة الصينية مع سجل الهند الديموقراطية انتباهاً خاصاً حين منح جائزة نوبل منذ بضعة أعوام[5].

كتب سين في أوائل الثمانينيات قائلاً: إن الهند لم تعاني من مجاعة كهذه منذ أن حررت نفسها من الحكم البريطاني. وعزا الفرق بين الهند والصين، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى «النظام السياسي المؤلف من صحافة، ومعارضة متصارعة» في الهند، بينما عانى نظام الصين التوتاليتاري من «التضليل» الإعلامي الذي منع رداً جدياً على المجاعة، كان هناك «ضغط سياسي قليل» من مجموعات المعارضة والجماهير المطلعة[6].

ويقف هذا المثال «كإدانة إجرامية» دامغة للشيوعية

---

5. جين دريز وأمارتيا سين، الجوع والفعل العام، أوكسفورد، 1989، ف 11. يقدران الوفيات الناجمة عن المجاعة بـ 5.16 مليون إلى5.29 مليون. انظر أيضاً: سين، «التنمية الهندية: دروس وما هو ليس دروساً»، دايدالوس، 1989.

6. دريز وسين، الجوع والفعل العام.

الشمولية، كما يشدد، بالضبط، ريان، وبيرنز، ومؤلفو الكتاب الأسود، ومعهم رهط لا يحصى له عدد قبلهم. ولكن قبل أن نغلق الكتاب على الإدانة، ربما نرغب بأن نلتفت إلى النصف الآخر من مقارنة سين بين الهند والصين، والتي لا تبدو، نوعاً ما، كأنها تظهر إلى السطح مطلقاً، رغم دورها المحوري في حجة سين الجوهرية، وتشديده الكبير عليها.

كان هناك «تشابهات مذهلة تماماً» بين الهند والصين، ويشمل ذلك نسب الوفيات، حين بدأ التخطيط التنموي قبل خمسين عاماً، كما يقول سين ومساعده جان دريز، «ولكن هناك شكاً قليلاً بأن الصين تمتلك سبقاً ضخماً وحاسماً بالمقارنة مع الهند فيما يتعلق بنسبة انتشار الأمراض، والوفيات، وطول العمر»، كما في التعليم، ومؤشرات اجتماعية أخرى. فمن عام 1949 إلى 1979 «أنجزت الصين تحولاً هاماً في الصحة والغذاء»، بينما «لم يحصل تحول مشابه في الهند». نتيجة لذلك، وكما في 1979، «أصبحت حياة الصيني العادي أكثر أمناً من الهندي العادي»[7]. ولو تبنت الهند برامج الصين الاجتماعية، «لحصل نقص في الوفيات يبلغ 3,8 مليون في السنة في منتصف الثمانينيات». «ويشير هذا إلى أنه في كل ثماني سنوات، أو ما يقارب ذلك، يموت المزيد من الناس في

7. سين، سبق ذكره.

الهند ـ بالمقارنة مع نسب الوفيات في الصين ـ أكثر من العدد الكلي الذي مات في المجاعة الصينية الضخمة (رغم أنها كانت أكبر مجاعة في العالم في هذا القرن)». «وتبدو الهند بأنها تملأ خزانتها بمزيد من الهياكل العظمية كل ثماني سنوات أكثر مما وضعت الصين هناك في سنوات خزيها»، 1958 ـ 1961[8].

في كلتا الحالتين، تتعلق النتائج بـ«المواقف الإيديولوجية» للنظامين السياسيين، كما يقول سين ودريز: ففي الصين هناك توزيع متساو نسبياً للمصادر الطبية، وخدمات الريف الصحية، وللطعام، وبرامج أخرى موجهة إلى احتياجات غالبية السكان، وكل هذا غير موجود في الهند. فإنجازات الصين الملحوظة في مسائل الحياة والموت لا يمكن أن تُعزى، بأي شكل، إلى استراتيجية أمنية قائمة على «النمو»، إذ كانت نسب النمو مشابهة لتلك التي في الهند. وإنما تُعزى إلى «أمن يقوده الدعم» ـ برامج اجتماعية ـ بحيث أن الجهود الصينية كانت ضخمة جداً، وكانت الإنجازات مترابطة. وتذكروا أن هذه هي برامج «تجربة ضخمة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، ونفسية فاشلة بشكل كامل»، تجربة دون سمات علاجية حين يُنظر إليها «من خلال موشور قيمنا الخاصة».

إن «إنجازات الصين في رفع معدل متوسط العمر،

---

8. دريز وسين، الجوع والفعل العام.

وتحسين نوعية الحياة إلى مستويات غير عادية بالنسبة للبلدان الفقيرة»، انتهت في 1979، حين «توقف الانحدار في نسبة الوفيات في الصين، على الأقل، أو من المحتمل أنه تراجع»[9]. ويمكن أن يكون سبب التراجع هو إصلاحات السوق التي أدخلت في ذلك العام[10]. فهذه قادت إلى «أزمة عامة في الخدمات الصحية». وتطلبت الصيغ الليبرالية الجديدة العادية «صرامة ـ مالية حادة»، قضت على «العناية الطبية، والصحية، في الأرياف»، والتي كانت عناصر نظام زراعي مشاعي. كانت تأثيرات تدمير هذا «العمود الداعم لخدمات الصين الطبية، المبتكرة والشاملة»، «حادة بشكل خاص على النساء وعلى الأطفال الإناث». ومنذ عام 1979، كان هناك «انحدار ثابت في نسبة الإناث مقابل الذكور في السكان»، وانخفاض سنتين في المتوسط المتوقع لعمر الإناث، بعد ارتفاع ثابت في فترة ما قبل الإصلاح[11].

وكان استنتاج سين هو أن «البلدان تحصد كما تزرع في حقل الاستثمار في الصحة ونوعية الحياة»[12]. ويمر نصف هذا

---

9. أمارتيا سين، «بقاء النساء على قيد الحياة كمشكلة تنمية»، نشرة الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم (تشرين ثاني، 1989)؛ دريز وسين، الجوع والفعل العام.
10. سين، «بقاء النساء على قيد الحياة»؛ دريز وسين، الجوع والفعل العام.
11. سين، «بقاء النساء على قيد الحياة».
12. سين، «التطور الهندي».

الاستنتاج الجيد في مصافي الإيديولوجية الغربية، النصف الذي يمكن استغلاله لتدعيم الموقف النموذجي للقطاعات صاحبة الامتيازات، وبينها قطاع المفكرين، عبر القرون: الهلع والصدمة من الشر الغامض للأعداء الرسميين، والإعجاب بذواتنا الرائعة.

لنفترض، بعد تغلبنا على فقدان الذاكرة، أننا نطبق الآن منهج الكتاب الأسود، ومراجعيه، على القصة بأكملها، وليس على النصف المقبول عقائدياً فحسب. نستنتج بالتالي أن «التجربة» الديموقراطية الرأسمالية في الهند، منذ 1917، سببت عدداً من الوفيات أكبر بكثير من الوفيات التي حدثت في التاريخ الكامل «للتجربة الضخمة... للشيوعية التي منيت بفشل ذريع» في كل مكان منذ 1917: ما يزيد على مائة مليون وفية بحلول 1979، وعشرات الملايين من الوفيات منذ ذلك الوقت، في الهند وحدها.

تصبح «الإدانة الإجرامية» لـ «التجربة الديموقراطية الرأسمالية» أكثر قسوة إذا التفتنا إلى تأثيراتها بعد سقوط الشيوعية: ازدياد الهياكل العظمية في الخزانة»، وخاصة بين الإناث، في الصين، نتيجة للإصلاحات الليبرالية الجديدة؛ وملايين الجثث في روسيا، حين اتبعت روسيا الوصفة الواثقة للبنك الدولي، التي تقول: إن «البلدان التي تتبنى الليبرالية بشكل سريع وشامل ستتحول بسرعة أكبر من تلك التي لا تفعل

ذلك»[13]، عائدة إلى ما يشبه ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، وهذه صورة مألوفة في «العالم الثالث». لكنك لا «تستطيع صنع عجة دون أن تكسر البيض»، كما يمكن أن يقول ستالين، وكما يذكرنا أولئك الذين يعاينون نتائج منتقاة بصدمة ومقت[14].

وتصبح الإدانة أكثر قسوة بكثير حين نفكر بالمناطق الواسعة التي بقيت تحت الوصاية الغربية، مقدمة في الحقيقة سجلاً «ضخماً» من الهياكل العظمية، «ومعاناة لا طائل، ولا هدف منها، وغير قابلة للشرح»[15]. وتصبح أكثر قسوة إذا فكرنا بتأثيرات الإصلاحات الليبرالية الجديدة، التي فُرضت بشروط «إجماع واشنطن»، والمبررة باسم «عبء الديون»: إن هذا بناء إيديولوجي، وليس حقيقة اقتصادية بسيطة[16]. لنأخذ

---

13. اقتباس قام به جوزف ستيغليتز، عالم الاقتصاد الرئيسي للبنك الدولي المستقيل حديثاً، «من الذي سيحرس الحراس؟» تشالينج (تشرين ثاني ـ كانون أول، 1999).

14. «رأينا جميعاً البيض المكسور، ولكن لم ير أحد العجة مطلقاً»، يعلق رايان، موسعاً استنتاجه الملحوظ بأن الأوضاع في روسيا، في 1989 كانت سيئة، أو أسوأ مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى؛ «لقد كسر ماو الكثير من البيض الكريه لصناعة العجة» (بيرنز، «طرق قائد عظيم»).

15. رايان، «إمبراطورية الشر». للمراجعة انظر: «المنتصرون»، في كتابي ردع الديموقراطية؛ و«عملاق الجنوب»، في كتابي عام 501.

16. انظر ف 7 و8 في هذا الكتاب. مصطلح إصلاح هو أيضاً بناء إيديولوجي. وهو لا يشير إلى إجراءات بول بوت كإصلاحات ـ فقط تلك الإجراءات التي هي، بالتعريف، «جيدة» لأنها تنسجم مع متطلبات القوة الغربية.

مثالاً واحداً: يشير ثلاثة أخصائيين في أفريقيا إلى أن هذه الإصلاحات «ساعدت في التعجيل بحدوث كارثة قضت على جميع المكتسبات الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والصحية العامة، التي اكتسبتْ في الستينيات، والسبعينيات»[17]، بكلفة بشرية لا يمكن حسابها، أو على الأقل لم يحسبها أحد.

وتكتسب الإدانة المزيد من القوة حين نضيف إلى الحساب الدمار الذي سببته هجمات القوة الغربية المباشرة، وعملائها، أثناء الأعوام نفسها. لا يحتاج السجل إلى مراجعة حول هذه النقطة، رغم أنه من الظاهر أن الرأي المحترم يجهله كما كان يجهل الجرائم التي ارتكبتها الشيوعية قبل ظهور الكتاب الأسود.

ويقول ريان: إن مؤلفي الكتاب الأسود، لم ينفروا من مواجهة «المسألة الكبيرة»: «غياب الأخلاق النسبي لدى الشيوعية والنازية». ورغم أن «إحصاء الجثث يرجح كفة الميزان ضد الشيوعية»، يرى ريان أن النازية تنخفض إلى الدرك الأسفل من الانحطاط الأخلاقي. ويبقى دون طرح ذلك «السؤال الكبير»، الذي يطرحه «إحصاء الجثث»، حين يتم التغلب على فقدان الذاكرة، الذي يخدم إيديولوجياً.

---

17. بروك تشويبف، كلود تشويبف، وجويس ميلن وآخرون، «علاجات نظرية، علاجات بعيدة: SAPs والتبيؤ السياسي للبؤس والصحة في أفريقيا»، في الموت من النمو.

كي أوضح نفسي أقول: إنني لا أعبر عن أحكامي؛ وإنما عن تلك التي تأتي، بوضوح ودون لبس، من المبادئ التي يتم توظيفها لتأسيس حقائق مفضلة، أو تلك التي تأتي إذا تمت إزالة المصافي الإيديولوجية.

ارتفع تملق الذات في العام الأخير من الألفية[18]. ربما يكفي أن نتذكر ملاحظة مارك توين عن أحد الأبطال العسكريين العظام في حملة الذبح الجماعي في الفلبين، التي افتتحت القرن المجيد الذي خلفنا: إنه «الهجاء مجسداً»؛ ليس هناك أداء ساخر يستطيع «الوصول إلى الكمال» لأنه «يحتل تلك القمة بنفسه». وتذكرنا الإشارة بمظهر آخر من روعتنا، بصرف النظر عن الفعالية في ارتكاب المجازر، والتدمير، والقدرة على تمجيد الذات، التي ستدفع أي هجّاء إلى اليأس: وهو رغبتنا بمواجهة جرائمنا بصدق، وهذه جزية لسوق الأفكار الحرة المزدهرة. إن المقالات الموجعة، المضادة للإمبريالية، التي ألفها أحد أبرز كتاب أمريكا لم تُمنع، كما يحدث في الدول الشمولية؛ وهي متاحة بحرية للجمهور العام، ولكن بعد تأخير بلغ 90 عاماً.

وللعدل، يجب أن يُذكر أن جوقة تملق الذات، التي أغلقت الألفية، قاطعتها بعض الألحان النشاز. وأثيرت الأسئلة

18. من أجل عينة، انظر كتابي: الإنسانوية العسكرية الجديدة.

عن تماسك التزامنا بالمبادئ الموجهة: «العقيدة الكونية» التي تقول إن «المعايير الكونية لحقوق الإنسان كانت تضع، على الأقل، بعض الحدود على السيادة»، كما أوضحت كوسوفو وتيمور الشرقية، والأخيرة مثال مثير، بما أنه لم تكن هناك مسألة سيادة، إلا لأولئك الذين يمنحون اندونيسيا حق غزو تجيزه حارسة الأخلاق الدولية.

طرحت هذه المسائل في مقالة إخبارية رئيسية عن الموضوع نُشرت في نيويورك تايمز ويك إن ريفيو، وهي مقالة نشرت على الصفحة الأولى ألفها كريج ويتني[19]. يرى فيها أن «العقيدة الجديدة» القائلة بأن الفكر «العالمي كان يبزغ» من المحتمل أنها تفشل في «اختبارها الأقسى»: الهجوم الروسي الماكر على غروزني[20].

لم يكن ويتني، على ما يبدو، مقتنعاً بالشرح الذي قدمه الرئيس كلينتون قبل أربعة أيام حين قال: أيدينا مقيدة لأن «نظام

19. ويتني، «المنطقة المشاع في القتال من أجل حقوق الإنسان»، نيويورك تايمز، ويك إن ريفيو، 12 كانون أول، 1999.

20. ربما يمكن إضافة أن الصور المريعة لبقايا غروزني المدمرة أحضرت إلى الذهن على الفور ما رأيته في منطقة ثان هوا قرب هانوي في 1970، بالإضافة إلى مستشفى المقاطعة. كان الدمار أكثر سوءاً إلى أبعد في الجنوب، تحت خط العرض عشرين، وفي فيتنام الجنوبية؛ وفي كل البلدان التي تعرضت لعدوان أمريكي إجرامي، وكانت المناطق الريفية هي التي عانت أكثر من غيرها.

العقوبات يجب أن تفرضه الأمم المتحدة»، وسيمنعه الفيتو الروسي[21]. وتوضح مأزق كلينتون قبل وقت قصير وذلك حين دعت الأمم المتحدة، مرة أخرى، وبمائة وخمسة وخمسين صوتاً مقابل اثنين (الولايات المتحدة وإسرائيل) إلى إنهاء عقوبات واشنطن المفروضة على كوبا[22]. وليست العقوبات المفروضة على كوبا هي العقوبات الوحيدة التي تنجو من مأزق كلينتون فحسب. إن أكثر من نصف سكان العالم يخضعون لعقوبات أحادية قسرية فرضتها الولايات المتحدة، وفقاً لتفويض جديد من الأمم المتحدة تم تأسيسه رداً على قرار للجمعية العمومية في 1997 يشجب «الإجراءات الاقتصادية الأحادية القسرية ضد البلدان النامية، والتي لا يجيزها أعضاء الأمم المتحدة، أو تتناقض مع مبادئ القانون الدولي، . . . وتلك التي تنتهك المبادئ الأساسية لنظام التجارة متعدد الأطراف»[23].

---

21. «كلمات كلينتون للصحافة»، نيويورك تايمز، 9 كانون الأول، 1999، مقتطفات من مؤتمر صحفي في 8 كانون الأول، 1999.

22. «الأمم المتحدة تصد الولايات المتحدة مرة أخرى حول كوبا»، رويترز، انترناشيونال هيرالد تريبيون، 11 تشرين ثاني، 1999، ستة أسطر. وتم التصويت في 9 تشرين ثاني، 1999.

23. سوميشوار سينغ، «استهداف نصف العالم بالعقوبات الأمريكية الأحادية»، ثيرد وورلد إيكونوميكس (16 ـ 31 كانون الثاني، 2000). انظر أيضاً: دبليو. باومان كتر، جون سبيرو، ولورا دي أندريا تايسون، فورين أفيرز (آذار. نيسان، 2000). ينوه المؤلفون أنه «أثناء السنوات العديدة الأخيرة،

وشجبت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضاً إجراءات كهذه في نيسان 1999. وشجب الاتحاد الأوروبي أيضاً «الإجراءات الاقتصادية الأحادية القسرية التي تنتهك القانون الدولي». رداً على ذلك، وافقت الولايات المتحدة على أن العقوبات متعددة الأطراف مفضلة، لكنها احتفظت لنفسها بحق «أن تتصرف بشكل أحادي إذا كانت مصالح قومية مهمة، أو قيم جوهرية موضع نزاع»، مثل معاقبة شعب كوبا، لأنه رفض الانحناء لإرادة واشنطن[24].

إن العقوبات المفروضة على كوبا هي أقسى عقوبات في العالم. وكانت سارية المفعول منذ 1960، لكنها أصبحت أكثر حدة، وأدت إلى ضريبة موت بشرية كبيرة، حين تلاشت في النهاية «المؤامرة المنظمة، والتي لا ترحم»، وصار من المستحيل الاحتكام إلى تهديد خطير تشكله كوبا على الأمن

فرضت أمريكا شكلاً ما من العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب ضد. . . نصف سكان العالم»، ويعارضون هذه العقوبات لأنها «لم تحقق أهدافها»، و«غالباً ما تلحق الضرر بأولئك الذين يحاولون المساعدة»؛ والهدف الأخير بديهي، لا يحتاج إلى دليل، ويبقى بديهياً في وجه دليل ساحق بأن العقوبات تؤذي المستفيدين المزعومين، ولكن ليس الهدف الرسمي، كما في الحالة المشهورة للعراق.

24. سينغ، «استهداف نصف العالم». حول العقوبات على كوبا، وخلفيتها، وبواعثها، وتأثيراتها، انظر: «الهيام بالأسواق الحرة»، في كتابي تحقيق الفائدة على حساب الناس. انظر ف 6 و8 و10 في هذا الكتاب.

القومي، والذي هو أقل بكثير من التهديد الذي يمكن أن تشكله الدانمارك، أو لوكسمبورغ، على الاتحاد السوفياتي. ولا تُعد هذه الإجراءات الأحادية القسرية كـ «نظام عقوبات»، على أي حال. إنها «بدقة مسألة سياسة تجارة ثنائية وليست مسألة ملائمة للدراسة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة»، هكذا شرحت الولايات المتحدة الأمر في رد على تصويت للأمم المتحدة (على لسان نائب المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة بيتر برلي، الذي تحدث أمام الجمعية العامة، وكررت وزارة الخارجية ذلك). كرر حرفياً رد واشنطن على الأصوات منذ سبع سنوات، قال فيليب ريكر، الناطق باسم وزارة الخارجية: «إن الحظر التجاري قانون أمريكي سوف ننفذه». ولا يهم ما يمكن أن يفكر به العالم، أو يقرره[25].

وهكذا ليس هناك تناقض بين الموقف من الشيشان،

25. «الأمم المتحدة تشجب الحظر الأمريكي ضد كوبا للعام الثامن»، وكالة الصحافة الفرنسية، 10 تشرين ثاني، 1999. بشكل منفصل، دعتْ الأمم الإيبيرو. أمريكية، الواحدة والعشرون، الولايات المتحدة، إلى إلغاء قانون هيلمز. بيرتون، وصرحت، مرة أخرى، أنه ينتهك قرارات الأمم المتحدة. شجبت ماليزيا الحظر لأنه «سبب ضرراً اقتصادياً ضخماً، ومعاناة مجهولة للكوبيين»، بالإضافة إلى أنه ينتهك قواعد التجارة. باتريسيا جروج. إنتر برس سيرفس، 9 تشرين ثاني، 1999؛ برناما، وكالة الأنباء الماليزية الوطنية، 10 تشرين ثاني، 1999. كان الحظر قد شجب بأنه انتهاك للقانون الدولي من قبل جميع الهيئات.

والموقف من كوبا، وليس هناك مثال مضاد لتقيد كلينتون الشديد بالقانون الدولي في الممارسة بخصوص ملاءمة «نظام عقوبات». وفضلاً عن ذلك، إن تصويت الأمم المتحدة الأخير، الذي يشجب الولايات المتحدة، ورد فعل واشنطن، كان أيضاً لا يشكل حدثاً، على الأقل لأولئك الذين يتلقون معلوماتهم من الصحافة القومية، والتي لم تتحدث عن هذا الأمر.

لنرجئ المثالين المقنعين لـ «العقيدة الجديدة»، ونلتفت إلى اختبارات أخرى حول إخلاصنا للمثل العليا التي يعلن عنها، وهي أكثر إرشاداً من الهجوم الروسي على الشيشان، والذي لا يطرح «الاختبار الأقسى» لـ «العقيدة الجديدة»، أو لا يشكل اختباراً البتة، وربما كان هذا سبب إيراده باستمرار، وتفضيله على الاختبارات المهمة والمرشدة. مهما كانت الجرائم الروسية عنيفة، من المفهوم أنه لا يمكن القيام حيالها إلا بالقليل جداً، كما لا يمكن أن يقام إلا بالقليل لردع حروب أمريكا الإرهابية في آسيا الوسطى في الثمانينيات، أو تدميرها لفيتنام الجنوبية، ثم الهند الصينية برمتها، في سنوات سابقة. حين تهتاج قوة عسكرية عظمى، فإن كلف التدخل تكون مرتفعة جداً بحيث لا يمكن تقديرها: فالردع يجب أن يأتي من الداخل بشكل أكبر. ولاقت محاولات كهذه النجاح في حالة الهند الصينية، وأمريكا الوسطى، رغم أنه ليس إلا نجاحاً محدوداً جداً كما يكشف مصير الضحايا بوضوح، أو سيكشف، إذا كان يمكن تصور

النظر إلى النتائج بصدق، واستخلاص النتائج الملائمة.

اختبارات أكثر جدية

لنلتفت، إذاً، إلى اختبارات أكثر جدية لـ«العقيدة الجديدة»: رد الفعل على الفظائع الذي انتهت بسهولة، وليس من خلال التدخل، ولكن من خلال سحب المشاركة فحسب. وعلى ما يبدو، تقدم هذه الحالات الاختبارات الأوضح والأكثر تثقيفاً لـ «العقيدة الجديدة»، كما للقديمة. وأحد الاختبارات، الذي يحتاج إلى معالجة منفصلة، هو التحرك لتصعيد الإرهاب الذي تدعمه أمريكا في كولومبيا، واحتمالاته المشؤومة (انظر الفصل الخامس). وتوضح عدة اختبارات أخرى، بوضوح كبير، محتوى «العقيدة الجديدة»، كما تم تأويلها عملياً.

كُتبت مقالات صحفية كثيرة في 1999 عن وفاة الرئيس الكرواتي فرانجو تودجمان Franjo Tudjman، وهو مستنسخ عن ميلوسيفيتش، وكان يتمتع بعلاقات ودية مع الغرب بعامة، رغم أن أسلوبه الفاشستي، وفساده، «سببا له نقداً قاسياً من المسؤولين الأمريكيين، والأوروبيين الغربيين». مع ذلك، سيُذكر بأنه «أب كرواتيا المستقلة»، الذي «تحقق إنجازه الأكبر في العمليات العسكرية، التي حدثت في أيار وآب من عام 1995»، حين نجحت جيوشه في إعادة السيطرة على الأراضي الكرواتية، التي احتلها الصرب، «مما أدى إلى هجرة جماعية للصرب

الكرواتيين إلى صربيا»[26]. وتلقى «الإنجاز الكبير» أيضاً بضع كلمات في مقالة طويلة نُشرتْ في نيويورك تايمز لديفد بيندر، الذي غطى المنطقة بتميز كبير لسنوات كثيرة: وافق تودجمان بتردد على المشاركة في مفاوضات دايتون التي أدارتها أمريكا في أواخر 1995، بعد أن «أنهى عمله في طرد الصرب من ما أعده أرضاً كرواتية نقية، أي كرايينا»[27].

كانت مرحلة شهر آب من الحملة العسكرية التي دعيت أوبيرشن ستورم (عملية العاصفة) أضخم عملية تطهير عرقي في حروب الانفصال اليوغوسلافية. وأفادت الأمم المتحدة أن «حوالي مائتي ألف صربي هربوا من منازلهم في كرواتيا أثناء القتال وبعده على الفور»، بينما «القلة التي بقيت تم إخضاعها لانتهاكات عنيفة». بعد بضعة أسابيع قام ريتشارد هولبروك، الذي قاد دبلوماسية كلينتون، «بإخبار تودجمان أن الاعتداء الكرواتي كانت له قيمة كبيرة للمفاوضات»، و«حث تودجمان» على توسيعه، كما يقول في مذكراته من أجل إنهاء حرب، مما

26. مايكل جوردان، كريستيان ساينس مونيتور، 13 كانون اول، 1999: نموذجي بشكل عادي.

27. «مات تودجمان: كرواتي قاد بلداً خارج يوغوسلافيا»، نيويورك تايمز، 11 كانون أول، 1999. انظر أيضاً: زوران رادوسافليجيفيتش، بوسطن جلوب، 24 كانون أول، 1999، منوها بنقد تودجمان لدعمه الكروات البوسنيين الانفصاليين، وإحياء رموز ماضي كرواتيا ما قبل النازية، ولكن ليس من أجل التطهير العرقي، وفظائع أخرى.

أدى إلى طرد تسعين ألف صربي. وشرح وزير الخارجية وارن كريستوفر أننا «لم نعتقد أن ذلك النوع من الهجوم يستطيع فعل أي شيء سوى خلق كثير من اللاجئين، وأن يؤدي إلى مشكلة إنسانية. من ناحية أخرى، وكان الاحتمال المرتبط به دوماً هو أنه سيبسط المسائل» تحضيراً لدايتون. وعلق كلينتون قائلاً: إن عملية التطهير العرقي الكرواتية يمكن أن تبرهن على أنها مساعدة في حل النزاع في البلقان، رغم أنها إشكالية بسبب خطر الرد الصربي. وكما أفيد في ذلك الوقت، صادق كلينتون على مقاربة ضوء أصفر، أو «على ضوء كهرماني مموه بالأخضر»، فهمه تودجمان على أنه تشجيع ضمني على «الإنجاز الكبير». إن التطهير العرقي الشامل لم يكن إشكالياً، وإنما مجرد «مشكلة إنسانية»، بصرف النظر عن خطر الرد[28].

في دراسة قام بها بيندر للعمليات الكرواتية ونشرها في مجلة أكاديمية قال: «ما أذهلني، مرة بعد أخرى... كان غياب الاهتمام الكلي في الصحافة الأمريكية، وفي الكونغرس الأمريكي»، بالتورط الأمريكي: «ويبدو أن لا أحد أراد تفسيراً، ولو جزئياً» لدور «مرتزقة MPRI»، (تم إرسال جنرالات أمريكيين

28. «تقرير الأمين العام اللاحق لقرار الجمعية العمومية 53/55، سقوط سريبرينيكا»، 15 تشرين الثاني، 1999. كريستوفر، تيم جوداه، الصرب (مطبعة جامعة ييل، 1997). ديفد بيندر، «دور الولايات المتحدة في مسألة كرايينا»، مديتيرينيان كوارتيرلي، 1997.

متقاعدين لتدريب الجيش الكرواتي، وتقديم النصيحة له، بعقد من وزارة الخارجية)، أو «لاشتراك الجيش الأمريكي وعناصر الاستخبارات»[29]. وشملت المشاركة المباشرة: قصف الطيران الأمريكي لقواعد صواريخ أرض ـ جو الصربية في كرايينا لإزالة أي تهديد للطائرات والمروحيات الكرواتية المهاجمة، كما يضيف بيندر، مورداً مجلات عسكرية أمريكية؛ تقديم التقنية الأمريكية المتطورة، والمعلومات الاستخباراتية؛ «التي لعبت دوراً مهماً» في تحويل 30٪ من الأسلحة الإيرانية المرسلة سراً إلى البوسنة إلى كرواتيا؛ وعلى ما يبدو في التخطيط للعملية كلها.

وحققت محكمة جرائم الحرب الدولية حول الاعتداء، وقدمت تقريراً من مائة وخمسين صفحة بقسم يحمل عنوان: «الإدانة. عملية العاصفة، قضية واضحة»[30]. واستنتجت المحكمة أن «الجيش الكرواتي نفذ إعدامات سريعة، وقام بقصف عشوائي للسكان المدنيين، وبالتطهير العرقي»، لكن التحقيق تمت عرقلته بسبب «رفض واشنطن تقديم دليل حساس طلبته المحكمة»، وبدا كأن همته فترت. إن «عدم الاهتمام الكلي تقريباً» بالتطهير العرقي، وفظائع أخرى ارتكبتها الأيدي اليمينية، لا يزال مستمراً، وتوضح عدم الاهتمام مرة أخرى،

---

29. بيندر، «دور الولايات المتحدة في مسألة كرايينا».
30. راي بونر، نيويورك تايمز، 21 آذار، 1999.

أثناء وفاة تودجمان، بينما كنا نفكر بمشكلة تماسكنا في تشجيع «العقيدة الجديدة»، والتي كشفتها ورطة الشيشان.

إن أحد الذين يتم الزعم بأنهم خاضعون للتحقيق في محكمة جرائم الحرب الدولية من أجل الفظائع التي ارتكبت أثناء عملية العاصفة هو أجيم سيكو Agim Ceku، وهو عميد سابق في الجيش الكرواتي بزغ كقائد لجيش تحرير كوسوفو أثناء قصف الناتو ثم عينته القوى المحتلة KFOR قائداً لقوة حماية كوسوفو TMK، التي شكلت في أيلول 1999 للمساعدة في السيطرة على الإقليم، الذي مزقته الحرب. وأكدت الأمم المتحدة، والمصادر الغربية، أن سيكو هو خاضع للتحقيق، و«يمكن أن يُدان بارتكاب جرائم حرب يُزعم أنها ارتُكبتْ أثناء التطهير العرقي للصرب من قبل الجنود الكروات». «وقالت مصادر مطلعة على التحقيق مع سيكو: إن الجرائم الأكثر خطورة، والتي ربط بها، ارتكبتْ في كرايينا، في 1993، حين كان يقود اللواء التاسع، الناشئ، في الجيش الكرواتي». «وكان هذا اللواء المعزز بالمرتزقة مثيراً للخوف لأنه كان الأكثر قسوة في منطقة كانت تمتزج فيها النزعة القومية الكرواتية مع فساد إجرامي لمافيا العالم السفلي». وكان سيكو أيضاً «أحد القادة الذين دربتهم القوات الأمريكية قبل عملية العاصفة سيئة الصيت، التي تمت في آب 1995، والتي طردت معظم صرب كرواتيا المتمردين من كرايينا إلى صربيا»، وهي عملية «تم فيها

تطهير عرقي لحوالي ثلاثمائة ألف صربي»، مع أعداد مجهولة من الذين قتلوا، والمئات الذين «لا يزالون مفقودين». «إن الدبلوماسيين الأمريكيين، الذين كانوا الأكثر دعماً لخلق قوة حماية كوسوفو، أوحوا أن أية إدانة لسيكو من المرجح أن يُمنع تسربها، وأن تُحجب عن العامة»[31].

ويتعرض سيكو أيضاً «لنقد شديد» في تقرير سري للأمم المتحدة يغطي الفترة الممتدة بين الواحد والعشرين من كانون الثاني إلى التاسع والعشرين من شباط 2000، ويتهم القوة التي قادها بأنها ارتكبت «نشاطات إجرامية: عمليات قتل، إساءة معاملة وتعذيب، محافظة غير قانونية على النظام، سوء استخدام السلطة، التخويف، وانتهاك الحياد السياسي، وخطب الكراهية». إن قوة حماية كوسوفو، التي شكلها الناتو لتقدم «خدمات لرد الكارثة»، والمستمدة من جيش تحرير كوسوفو، تقوم بدلاً من ذلك «بقتل الناس وتعذيبهم»، بينما تقوم الأمم المتحدة «بدفع رواتب كثير من رجال العصابات». وكانت هذه القوة «تدير أيضاً عمليات ابتزاز باسم الحماية في كوسوفو. . . طالبة «إسهامات» من أصحاب البقاليات، ورجال الأعمال، والمتعاقدين»، وربما أعمال دعارة، لاجئة إلى الإرهاب

---

31. توم ووكر، سندي تايمز، لندن، 10 تشرين الأول، 1999.

والتهديد بالقتل، وأفرجت بالقوة عن المجرمين المعتقلين[32].

ويبدو من المرجح أن دور سيكو هنا سيكون «طي الكتمان». وقال دبلوماسي مقرب إلى برنارد كوتشنر، الممثل الخاص للأمم المتحدة: «إذا فقدناه ستحل كارثة. حين تأتي إلى المستوى الثاني من قوة حماية كوسوفو، فستصل إلى حفنة من قطاع الطرق المحليين»[33].

ولا يزال «اختباراً قاسياً» أيضاً للعقيدة الجديدة رد الفعل على قبول تركيا كمرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي في كانون الأول 1999. ونجحت التغطية المسهبة في إغفال المسألة الواضحة: عمليات الإرهاب الضخمة، وتشمل التطهير العرقي الشامل، والذي تم بمساعدة، وتدريب أمريكي حاسمين، ازدادا في عهد كلينتون حين وصلت الفظائع إلى مستوى تجاوز بكثير الجرائم التي حرضت، كما زعم، على قصف الناتو لصربيا. صحيح أن بعض الأسئلة قد طُرحتْ: ونشرت نيويورك تايمز عنواناً: «السؤال الأول لأوروبا: هل تركيا حقاً أوروبية؟»[34]. إن الفظائع، المدعومة أمريكياً، تستحق عبارة. إن حرب تركيا «ضد المتمردين الأكراد خفَّتْ»، تماماً كما كانت حرب صربيا،

---

32. جون سويني وجين هولسو، «قوات الرد على كارثة كوسوفو، تقف متهمة بالجريمة والتعذيب»، أوبزيرفر، لندن، 12 آذار، 2000.
33. ووكر، سندي تايمز.
34. ستيفن كينزر، نيويورك تايمز، 9 كانون الأول، 1999.

الأقل بكثير، والتي تمت قبل القصف، ضد المتمردين الألبان، «ستخف» لو أن الولايات المتحدة زودت بلغراد بطوفان من الأسلحة ذات التقنية العالية، والدعم الدبلوماسي، ونظرت الصحافة، والجماعة الفكرية، إلى اتجاه آخر. قبل وقت قصير، وصف ستيفن كينزر كيف كانت «بهجة كلينتون متجلية في تركيا» (كما قال العنوان) حين زار ضحايا الزلزال، محدقاً بعاطفة إلى عيني طفل حمله برقة، وعارضاً بطرق أخرى أيضاً «قدرته الأسطورية على الاتصال مع الناس»، الأمر الذي توضح، بشكل حي، في عمليات الإرهاب الضخمة التي تواصل إثارة «انعدام كلي تقريباً للاهتمام»، بينما نعجب بأنفسنا بسبب الإخلاص لحقوق الإنسان، فريد في التاريخ[35].

أضيفت حاشية توضيحية، بهدوء، في منتصف كانون الأول. إذ قامت القوات البحرية التركية والإسرائيلية، ترافقها سفينة حربية أمريكية، بمناورات في شرق المتوسط، وكان هذا تحذيراً واضحاً «لحث سوريا على التفاوض مع إسرائيل» برعاية أمريكية[36].

35. كينزر، نيويورك تايمز، 20 تشرين الثاني، 1999.

36. لويس ميكسلر، «تركيا، وإسرائيل تنضمان إلى عرض القوة»، أسوشييتد برس، بوسطن جلوب، 16 كانون أول، 1999.

وبشكل ملائم، كان رئيس تركيا بين قلة من رؤساء الدول الذين حضروا جنازة تودجمان. ولم يأت آخرون بسبب الاعتراضات على «حكم تودجمان الفاشستي، ورفضه للتعاون «مع محاكم الأمم المتحدة لجرائم الحرب»[37]، ولكن التطهير العرقي، والفظائع الأخرى التي ارتكبها تودجمان، وأصدقاؤه الأتراك، لا تصل إلى شاشة الرادار. وهذا يؤدي إلى فهم جيد حين يتم تصور الأحداث من «خلال موشور قيمنا الخاصة»، بما أن جرائم الحكومتين التركية والكرواتية تمت برعاية من إدارة كلينتون.

وحصل اختبار آخر لـ «العقيدة الجديدة» في منتصف تشرين الثاني، في الذكرى العاشرة لاغتيال ستة مفكرين أمريكيين لاتينيين بارزين، مع آخرين كثيرين، بينهم رئيس جامعة السلفادور الرئيسية، في مجرى اهتياج إجرامي آخر لكتيبة نخبوية من قوات الإرهاب، التي تديرها أمريكا، والتي تُدعى «الجيش السلفادوري»، والتي خرجت لتوها من جلسة تدريب قام بها أفراد الوحدات الخاصة الأمريكية Green Berets، وتوجت عقوداً من الفظائع المريعة. ولم تظهر أسماء المفكرين اليسوعيين، الذين قتلوا، في الصحافة الأمريكية. ولن يذكر أسماءهم أو يقرأ

37. ستيفن إرلانجر، «تودجمان يتلقى توبيخاً من الغرب بعد وفاته»، 14 كانون أول، 1999.

كلمة مما كتبوه إلا قلة، في تباين حاد مع المنشقين في صفوف العدو الوحشي. ومثل الأحداث نفسها، تثير المقارنة أسئلة ليست قليلة الأهمية، لكن هذه بعيدة عن الأجندة.

ولا حاجة إلى المزيد من الكلام عن المثالين، اللذين قُدما كتوضيح لالتزامنا بالمبادئ السامية: تيمور الشرقية وكوسوفو. أما بالنسبة لأرض تيمور الشرقية، التي تديرها البرتغال، فلم يحدث أي «تدخل»، وإنما إرسال لقوة الأمم المتحدة، التي تقودها أستراليا، بعد أن وافقت واشنطن أخيراً على أن تشير إلى الجنرالات الاندونيسيين أن اللعبة انتهت، بعد أن دعمتهم خلال أربعة وعشرين عاماً من ارتكاب المذابح والقمع، الأمر الذي تواصل أثناء فظائع 1999، مرة أخرى ليتجاوز هذا كل ما يُنسب إلى ميلوسيفيتش في كوسوفو قبل قصف الناتو. وبعد أن سحب كلينتون، في النهاية، دعمه للفظائع الاندونيسية، بسبب الضغط المحلي المتصاعد، والضغط الدولي (من أستراليا بشكل رئيسي)، وبعد أن دمرت البلاد تقريباً، وطرد 85٪ من السكان من منازلهم، وقتل عدد مجهول، واصل كلينتون الوقوف جانباً. لم يتم إسقاط الطعام من الجو لمئات الآلاف من اللاجئين الذين يتضورون جوعاً في الجبال، ولا أي شيء إلا توبيخات، بين الفينة والفينة، للجيش الاندونيسي، الذي واصل أسر مئات الآلاف في الأراضي الاندونيسية، حيث لا يزال كثيرون منهم هناك. ورفض كلينتون أيضاً أن يقدم مساعدة مهمة، ناهيكم عن

التعويضات التي يجب أن تُدفع إذا كان للمبادئ السامية أي معنى[38].

ويُقدم ذلك الأداء الآن على أنه لحظات كلينتون العظيمة، ومثال ممتاز على «العقيدة الجديدة» المحرضة على التدخل دفاعاً عن حقوق الإنسان، وتجاهل السيادة (التي لم توجد). وهنا في الحقيقة ليس فقدان الذاكرة انتقائياً: إن «كلمة» كلي ستكون أقرب إلى الصواب.

أما الكلام الحالي عن كوسوفو في وسائل الإعلام، وبين كثير من الباحثين، هو أن الناتو «رد على تشريد أكثر من مليون كوسوفي من وطنهم»، وذلك من خلال القصف، كي ينقذهم «من أهوال المعاناة، أو من الموت»[39]. ولقد عُكس التوقيت، بشكل حاسم، بطريقة كانت روتيناً من البداية. وفي دراسة مفصلة لنهاية عام، ترفض وول ستريت جورنال القصص عن «حقول القتل»، التي صنعت لمنع «سلك الصحافة المصاب بالإعياء، من التوجه نحو قصص مضادة عن مدنيين قتلتهم قنابل الناتو»، ولكنها، مع ذلك، تستنتج أن عمليات الطرد، والفظائع التي حصلت، «يمكن أن تكون كافية لتبرير حملة القصف، التي

38. انظر: ف4، في هذا الكتاب، والمراجع الواردة.
39. المؤرخ ديفد فرومكن، عبور كوسوفو (فري برس، 1999).

قام بها الناتو»، والتي عجلت قي حدوثها، كما هو متوقع[40].

إن التفكير عادي الآن: يجب أن تتخلى الولايات المتحدة وحلفاؤها عن الخيارات التي بقيت متاحة ـ والتي لوحقت فيما بعد ـ ويقصفوا، مع توقع، تحقق بسرعة، بأن النتيجة ستكون كارثة إنسانية كبرى تبرر القصف. فضلاً عن ذلك، كان من الضروري للسي آي إي أن تساعد رجال عصابات حرب تحرير كوسوفو في محاولتهم، المصرح بها علناً، للتحريض على رد فعل صربي قاس ووحشي على قتل رجال الشرطة والمدنيين الصرب، وبهذا يثيرون الرأي الغربي لدعم القصف المخطط له؛ ويبدو أن السي آي إي عملت تحت غطاء المراقبين الدوليين، وهكذا خربت مهمتهم، كما في حالة مراقبي الأسلحة في العراق في الوقت نفسه[41]. والتبرير الآخر هو أنه في حال لم يقم الناتو بالقصف، ربما كان سيحدث شيء مشابه بأية حال[42]. هذه هي «العقيدة الجديدة» في شكلها الأكثر إثارة للإعجاب، وربما التبرير الأكثر غرائبية لعنف الدولة حتى الآن،

---

40. انظر: ف 3 من هذا الكتاب والمراجع الواردة.
41. آلن ليتل، «كيف تورط الناتو في صراع كوسوفو»، سندي تيليغراف، لندن، 27 شباط، 2000؛ توم ووكر وإيدان لافيرتي، «السي آي إي ساعدت جيش عصابات كوسوفو»، سندي تايمز (لندن)، 12 آذار، 2000؛ آلن ليتل، صراع أخلاقي: الناتو في الحرب، فيلم وثائقي للبي بي سي، 12 آذار، 2000.
42. انظر: ف 3 من هذا الكتاب.

والذي يضع جانباً العواقب الأخرى، وبينها تأثيرات قصف الأهداف المدنية في صربيا، و«تطهير» كوسوفو أمام بصر قوات الناتو المحتلة، ورفض الولايات المتحدة للمساعدة في التخلص من خمسة وعشرين ألف قنبلة عنقودية، غير منفجرة، والتي تقتل الناجين في كوسوفو[43]، مع احتمال قدوم الأسوأ.

ويبدو السجل كأنه يكشف عن تماسك ملحوظ، كما يمكن أن يتوقع المرء. لماذا ينبغي أن نتوقع التناقض حين تبقى العوامل المؤسساتية، التي تدعم السياسة سليمة، ودون تغيير؟ هذا إذا طرحنا السؤال الممنوع. إن الحديث عن «المعايير المزدوجة» هو مجرد تملص؛ وفي الحقيقة، هو تملص جبان حين نفكر بما حذف تحت مبدأ فقدان الذاكرة الاختياري.

43. جوناثان ستيل، «الولايات المتحدة ترفض إزالة القنابل العنقودية في كوسوفو، والموت يكمن في الحقول»، الغارديان، لندن، 14 آذار، 2000.

الفصل الثالث عشر

القوة على الساحة المحلية*

إن التركيز على الولايات المتحدة مشوِّه، ويجب أن نعوضه: الولايات المتحدة قوية، ولكنها ليست قوية جداً. إنها أغنى دولة في العالم، وتمتلك فوائد لا تُضاهى، وكانت هكذا طوال عدة مئات من السنين، لكن الاقتصاد العالمي كان ما يُدعى بثلاثي الأقطاب طوال ثلاثين عاماً، وفيه تحالفات وصراعات معقدة، وهناك مراكز قوى أخرى.

كانت بنية القوة العالمية في 1945 واضحة بشكل غير عادي وفق المعايير التاريخية. قبل نصف قرن من هذا، كانت الولايات المتحدة قد أصبحت أكبر قوة اقتصادية في العالم،

---

* هذا مقتطف من محاضرة الذكرى الثانية لباري آمييل ونورمان ميلبرن ترست، والتي ألقيت في 5 أيار، 1998، في مؤسسة التربية، لندن. وظهرت نسخة أطول بكثير، في الأصل، في مجلة نيو ليفت ريفيو 230 (تموز ـ آب 1998).

ولكنها كانت لاعباً صغيراً، نسبياً، في المشهد العالمي. وبحلول 1945 تغير هذا الأمر جذرياً، لأسباب واضحة: لحق أذى كبير بالمجتمعات الصناعية، أو دُمِّرتْ، بينما ازدهر الاقتصاد الأمريكي أثناء الحرب؛ وكانت الولايات المتحدة تمتلك نصف ثروة العالم، وقوة عسكرية لا تُضاهى، وتتمتع بالأمن؛ وكانت في موقع يسمح لها بتنظيم قسم كبير من العالم، وفعلت ذلك بمساعدة «شريكتها الأصغر»، كما وصفت وزارة الخارجية البريطانية، بأسى، الحقيقة الجديدة للزمن.

عبر عن الفكرة العامة، بدقة كافية، المؤرخ الدبلوماسي البارز جيرالد هينز (وأيضاً المؤرخ الرئيسي للسي آي إي)، في كتاب صدر مؤخراً[1]. يقول: بعد الحرب العالمية الثانية تولت «الولايات المتحدة، بدافع من المصلحة الذاتية، مسؤولية رفاهة النظام الرأسمالي العالمي»، والتي هي صيغة عادلة بما يكفي، ولكن كي نفهمها يجب أن نقوم ببعض الترجمات. والترجمة الأولى هي أن كلمة «رأسمالي» لا تعني رأسمالياً. وإنما ما تشير إليه هو مراكز قوة تمولها الدولة وتحميها، أي «كيانات قانونية جماعية»، كما يسميها المؤرخون القانونيون، وهي مستبدة داخلياً، عصية على محاسبة الجماهير، ومنحتها المحاكم الأمريكية حقوقاً فائقة للعادة، في انتهاك جذري للمثل الليبرالية

1. جيرالد هينز، أمركة البرازيل (مصادر بحثية، 1989).

الكلاسيكية. ولهذا السبب شجب المحافظون سيطرة الشركات ـ كما دعي الأمر ـ على أمريكا، وهذه ذرية تلاشت منذ ذلك الوقت، بغض النظر عن التسمية. وشُجبت سيطرة الشركات بأنها «نوع من الشيوعية»، وعودة إلى البنى «الإقطاعية، وليس هذا دون سبب. وقدم المفكرون التقدميون، الذين دعموا العملية بشكل عام، تخميناً مشابهاً، وبينهم وودرو ويلسون[2]. وبصرف النظر عن «قوتها، وسيطرتها على الثروة، وفرص العمل»، كما يقول، فهي أصبحت «منافسة للحكومة نفسها». وبشكل أكثر صحة، كانت هذه الشركات تلقي فوق المجتمع ظل ما ندعوه بالسياسة، كما عبر جون ديوي بعد ذلك بقليل، موضحاً بعض النقاط حول الحدود القصوى على الديموقراطية حين تحكم «حياة البلاد»، وأنظمة الإنتاج، والمعلومات، وغيرها، طغم مستبدة خاصة، في نظام وصفه بأنه «إقطاعية صناعية»: النظام المعاصر[3].

كانت عملية سيطرة الشركات، وشكل كبير، رداً على حالات الفشل الذريعة للسوق في أواخر القرن التاسع عشر، وكانت تحولاً من شيء يمكن أن يُدعى الرأسمالية الامتلاكية إلى إدارة الأسواق من خلال كيانات قانونية جمعية ـ المؤسسات المندمجة، الكارتلات، وتحالفات الشركات ـ المترابطة مع دول

2. انظر: ف 145 والهامش 14 في هذا الكتاب.
3. انظر: ف 14 والهامش 13 في هذا الكتاب.

قوية، ومع بيروقراطيات دولية، تنظم القوة الخاصة وتدعمها. فالمهمة الرئيسية للدول هي، جوهرياً، إلقاء المخاطرة والكلفة على عاتق المجتمع، وخصخصة القوة والربح. وهذه اتجاهات تحركت إلى الأمام في عهد الريغانيين، والتاتشريين، وعقائد الديموقراطيين الجديدة. وضعوا في أذهانكم أنه رغم كل الحديث عن تحجيم الدولة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أن الدولة استمرت في النمو، وبشكل ملحوظ، في الثمانينيات، والتسعينيات، فيما يتعلق بالناتج الإجمالي السنوي.

إن صيغة هينز ليست مزيفة، ولكن ينبغي أن نفهم كلمة «رأسمالية» على أنها تشير إلى الترتيبات الاجتماعية التي كانت ستفضح آدم سميث أو ريكاردو أو جيمس ماديسون، أو، من أجل تلك المسألة، حتى الحزب الجمهوري الأمريكي في منتصف القرن التاسع عشر. من الصعب أن نتذكر الآن، ولكن في ذلك الوقت، عارض الحزب الجمهوري أجور العمال على أنها ليست مختلفة جداً عن العبودية، التي أطيح بها في الحرب الأهلية[4]. إن هذه الأفكار عميقة في التراث الأمريكي، دون الفائدة الملتبسة للمفكرين الراديكاليين. ينبغي أيضاً أن نفهم عبارة «المصلحة الذاتية» في صيغة هينز. فهي لا تشير إلى

4. انظر: مايكل ساندل، سخط الديموقراطية (مطبعة جامعة هارفرد، 1996).

مصلحة الشعب، إلا بمصادفة بعيدة، وهذه بديهية قديمة قدم آدم سميث.

إذا وضعنا هذه الترجمات في الذهن، نستطيع قبول وجهة النظر التقليدية القائلة أن الولايات المتحدة تولت، بعد الحرب العالمية الثانية «بدافع من المصلحة الذاتية، مسؤولية رفاهية النظام الرأسمالي العالمي». وتطورت تلك المسؤولية إلى عدة برامج ذات صلة: الأول، والأكثر أهمية، يتعلق بالمجتمع المحلي.

هناك عقيدة تقليدية حول المشهد المحلي الحالي، وما ينطوي عليه، بالنسبة لبقية العالم، الذي لم يستفد، حتى الآن، مما يدعى «قيم أمريكا التجارية، والفردية العاصفة». وتعبر عن الصورة العادية للمشهد المحلي، على سبيل المثال، مقالة رئيسية في نيويورك تايمز. العنوان هو: «أمريكا مزدهرة ومعتدة بنفسها»، وربما كثيراً هكذا، وتتابع كي تشرح أن الأمريكيين يمتلكون «ثقة بلا حدود»، «وتوقعات بنجاح اقتصادي بلا حدود»، في «التوهج السعيد للإزدهار الأمريكي»، الحكاية الخرافية التي توسعها أمريكا منذ 1991»، «نجاح اقتصادي مهم» تحت إدارة «آلان جرينسبان المقدس»[5]. ووصفت مقالة أخرى

---

5. ديفد سانغر، «أمريكا مزدهرة، ومعتدة بنفسها، مثلما كانت اليابان»، نيويورك تايمز، ويك إن ريفيو، 12 نيسان، 1998؛ جيرالد بيكر، «هل هذا عظيم، أم ماذا؟»، إف تي، 31 آذار، 1998.

نشرت في الصفحة الأولى من نيويورك تايمز ما دعته بـ «أمريكا سمينة وسعيدة»، تتمتع بالازدهار الاقتصادي الحالي، الأطول والأكثر صحة في التاريخ الأمريكي[6]. وكان في الحقيقة حكاية خرافية للبعض. وتقدم كل من المقالتين، اللتين ذكرتهما، المثال نفسه، وأعني سوق البورصة. كان هناك تضخم كبير في الأرصدة، والذي هو بالتأكيد حكاية خرافية للشركات؛ وكانت صحافة الأعمال منتشية من نمو الأرباح في السنوات القليلة الماضية. ودعي «فائقاً للعادة»، و«مذهلاً»، «باهراً»، و«هائلاً»، وأعتقد أن الصفات نفدت منهم.

لكن هذا ليس دون إشكال. رصدت بزنيس ويك مشكلة؛ ونشرت مقالة بعنوان «المشكلة الآن: ماذا نفعل بكل تلك الأموال»، بما أن «الأرباح المتدفقة» تغمر خزائن أمريكا التي تهيمن عليها الشركات. وبعد وقت قصير ساء الأمر أكثر: «فالأرصدة السائلة للشركات غير المالية وصلت إلى رقم مربك هو ستمائة وتسعة وسبعين بليون دولار»، مسببة «مشكلات مزعجة» لشركة بوينغ، وإنتل، وجنرال موتورز، وأخرى مثلها[7]. ولحسن الحظ،

---

6. سيلفيا نصار، «عدم تعلم دروس إيكون 101»، نيويورك تايمز، ويك إن ريفيو، 3 أيار، 1998.

7. «المشكلة الآن: ماذا نفعل بكل تلك النقود»، بوسطن جلوب، 12 كانون أول، 1994؛ «إغراء ضخم بحيث لا يمكن تضييعه»، بزنيس ويك، 10 شباط، 1997.

هناك حل، وهناك إجماع بين الحزبين عليه، وأعني، خفض الضرائب على أرباح رأس المال. وهذا، لفائدة الجميع، وليس فقط للواحد بالمائة الذين في القمة، والذين بالنسبة لهم هذا نصف دخلهم. وسبب هذا هو تحرير الأموال للاستثمار، لأن الثلثين المذهلين لترليون دولار اللذين يسببان مشكلات مزعجة كهذه لا يكفيان. يجب أن أقول إن إبقاء هذا كله في اليد، برصانة ملائمة، يحتاج إلى ثقافة جيدة.

ماذا عن تضخم الحكاية الخرافية منذ 1991؟ حسناً، صحيح أنه حطم أرقاماً قياسية جديدة؛ فهو أولاً الانتعاش الأول في التاريخ الأمريكي، الذي لم ترافقه زيادات في الثروة والدخل، بصرف النظر عن النسبة المئوية القليلة التي في القمة. وهو أيضاً أضعف انتعاش في فترة ما بعد الحرب، مشابه لانتعاشات السبعينيات، والثمانينات، الضعيفة. وفي الحقيقة، إن نسبة نمو دخل الفرد في الاقتصاد الأمريكي أثناء 1997 هو تقريباً بمعدل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي؛ لكنه أدنى مما كان في الخمسينيات والستينيات. وهي أيضاً فترة انخفاض في النمو الإنتاجي، والذي هو نذير للمستقبل.

وهكذا فإن هذا يثير بعض الأسئلة: كيف يمكن أن نحصل على ربح باهر حين يكون التضخم الخرافي هو الأضعف منذ الحرب العالمية الثانية؟ حسناً، هناك جواب بسيط على هذا:

ترك معظم السكان خارج القصة. وهكذا، بالنسبة لثلثين من العمال، الدخل العادي هو أدنى مما كان في أواخر السبعينيات. وفي أواخر الثمانينيات، والتي كانت فترة انتعاش، ازداد الجوع في الولايات المتحدة بنسبة 50٪ لحوالي ثلاثين مليون من السكان. وفي حوالي 1980 كانت الولايات المتحدة شبيهة بمجتمعات صناعية أخرى في ما يدعى إجراءات نوعية الحياة، في أمور مثل البؤس، وسوء التغذية لدى الأطفال، ومعدل الوفيات، ونسبة السكان الموجودة في السجون، اللامساواة، وإلى ما هنالك، لكنها الآن في المقدمة. ازدادت ساعات العمل، وعلى ما يبدو يعمل الأمريكيون شهراً إضافياً في العام على عكس ما حدث منذ خمسة وعشرين عاماً، وراوحت الأجور في مكانها، وانحدرت أنظمة الدعم، وتدهورت ظروف العمل. هذا وقد مدحت وول ستريت جورنال انخفاض كلف العمل في الولايات المتحدة إلى أدنى درجة في العالم الصناعي، وصارت الثانية بعد إنكلترا، وعدته «تطوراً مرحباً به، أهميته فائقة للعادة»، وهذا جزء من كون الولايات المتحدة سعيدة، وراضية.

وتضاعف التسريح غير القانوني لمنظمي النقابات ثلاث مرات في الثمانينيات، بالإضافة إلى انتهاكات أخرى للقانون، تواصلت في عهد كلينتون. وأبلغت إدارة ريغن عالم الأعمال رسمياً أنها لن تطبق القوانين، ونقلت صحافة الأعمال هذا الخبر

بشكل صحيح[8]. وهذا عامل كبير في ازدياد اللامساواة، والهجوم على الأجور والدخل. وإذا عدتم إلى صفحات الأعمال في نيويورك تايمز، فإنها تروي القصة بشكل مباشر: مثلاً، في مقالة بعنوان: «اقتصاد أمريكا البطيء إلى حد الضجر»، والذي فيه معظم الناس «لا يسرعون نحو أي مكان»، وتوقعاتهم محدودة[9]. ولنعد إلى عنوان: «أمريكا مزدهرة ومعتدة بنفسها»، وإلى ما هنالك. وهذا كله يُعقل طالما أننا نفهم أن كلمة «أمريكا» تعني أنها لا تشير إلى الأمريكيين، وإنما تشير إلى أقلية صغيرة، تتمتع بالامتيازات، والتي هي في الحقيقة جمهور نيويورك تايمز، هؤلاء هم الناس الذين تلتقي بهم في المطاعم الفاخرة، وغرف الاجتماعات، وغيرها، وهم بالفعل معتدون بأنفسهم، ومزدهرون، وسعداء، وواثقون.

دعونا نسلط انتباهنا على آلان جرينسبان، الذي ترأس المعجزة في التسعينيات. قدم مؤخراً شهادة أمام لجنة مجلس الشيوخ المصرفية حول المعجزة، والتي نسبها جزئياً إلى «غياب أمن أكبر لدى العامل»[10]. العمال مخوَّفون؛ هم خائفون من

---

8. بزنيس ويك، 23 آذار، 1994.

9. لويس يوتشيتيل، «اقتصاد أمريكا البطيء: لا يذهب إلى أي مكان بسرعة»، نيويورك تايمز، قسم المال والأعمال، 8 آذار، 1998.

10. آلان جرينسبان، شهادة أمام لجنة مجلس الشيوخ المصرفية، شباط 1997: «التوسع الاقتصادي القابل للدعم» كان بفضل «كبح عادي للزيادة في التعويضات، والذي يظهر على أنه نتيجة غياب أكبر للأمان لدى العامل».

طلب أجر كاف وفوائد، وهذا شيء جيد يجعل الأمريكيين واثقين، ومعتدين بأنفسهم، إذا فهمتم كلمة «أمريكيين» بشكل جيد. ويفتخر التقرير الاقتصادي للرئيس، بشكل كبير، باقتصاد الحكاية الخرافية، والذي يعزوه إلى «تقييد مهم في الأجور»، ينتج «عن تبدلات في مؤسسات سوق العمل وممارساتها»[11]. ويُترجم هذا في الإنكليزية كأشياء مثل عدم تنفيذ القوانين ضد الإخماد غير القانوني للإضرابات، والسماح باستبدال دائم للعمال، وذكرت منظمة العمل الدولية الولايات المتحدة من أجل هذا الأمر، لكن لا أحد ينتبه. وهناك عوامل أخرى في الحكاية الخرافية. ربح كيتربيلار، منتج البناء، إضراباً رئيسياً في إيلينوي، وألحق أذى كبيراً بإحدى النقابات الرئيسية، يونايتد أوتو وركرز. كيف فعلوا ذلك؟ لقد فعلوها من خلال استئجار عمال استبدال دائمين، يُعدون غير قانونيين في جميع أنحاء العالم، وأيضاً من خلال استخدام الفوائد الباهرة التي تقاسموها مع أعوانهم لإنشاء طاقة إنتاجية زائدة في الخارج، والتي يستطيعون أن يزودوا أسواقهم منها حتى ولو كانت مصانع كيتربيلار في إيلينوي مضربة. لاحظوا أن استخدام الأرباح لإنشاء طاقة إنتاجية زائدة في الخارج ليست من أجل الربح أو الفعالية، وإنما من أجل حرب طبقية: أي، إنها طريقة للهجوم

11. «التقرير الاقتصادي للرئيس»، شباط، 1997. هذا «واقتباس جرينسبان سابق الذكر في افتتاحية»، ملتيناشيونال مونيتور، آذار 1997.

على العمال الأمريكيين، وهكذا تم استخدامها. رأس المال متنقل، أما العمال فلا، ولسوء الحظ، الروابط الدولية ضعيفة جداً.

أجرى جرينسبان مؤخراً حديثاً مع محرري صحيفة في الولايات المتحدة. وتحدث بهيام عن معجزات السوق، والعجائب التي يشتريها خيار المستهلك، وغير ذلك. وأورد أيضاً بعض الأمثلة: الانترنت، الحواسيب، معالجة المعلومات، الليزر، الأقمار الصناعية، الترانزستورات[12]. إنها لقائمة مثيرة: هذه أمثلة مدرسية عن الإبداع، والإنتاج، في القطاع العام. فيما يتعلق بالانترنت، فقد صُمِّم طوال ثلاثين سنة، وطوِّر، وتم تمويله، بشكل رئيسي، من القطاع العام، وبشكل أكبر من البنتاغون، ثم من مؤسسة العلم القومية، أي تمويل معظم الأدوات، وبينها الخردة، والبرامج، والأفكار الجديدة، والتقنية، وإلى ما هنالك. ولم يُسلم إلا في العامين الماضيين لأشخاص مثل بيل غيتس، الذي يجب أن تحترموه بسبب صدقه على الأقل: فهو يرد سبب نجاحه إلى قدرته على «استقبال، وتوسيع» أفكار الآخرين، الآخرين الذين في القطاع العام[13].

12. ملاحظات لآلان جرينسبان، رئيس هيئة نظام الاحتياطي الفيدرالي، في المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية لمحرري الصحف، واشنطن، دي سي، 2 نيسان، 1998.

13. مذكور في «ميكروسوفت تبحث مستقبلها»، ساينس، 27 شباط، 1998.

وفي حالة الانترنت، أغلق اختيار المستهلك إلى درجة الصفر، وأثناء مراحل التطور الحاسمة كان الشيء نفسه ينطبق على الحاسوب، ومعالجة المعلومات، وما تبقى، إلا إذا كنا نعني بالمستهلك الحكومة؛ أي، الإعانة العامة.

وفي الحقيقة، من بين جميع الأمثلة التي أوردها جرينسبان، فإن الوحيد الذي يمكن أن يرتفع فوق مستوى نكتة هو الترانزستورات، وهي حالة مثيرة. طُوِّرتْ الترانزستورات في مختبر خاص ـ مختبرات بيل تيليفون لـ إي تي آند تي AT & T ـ التي قدمت أيضاً إسهامات رئيسية في الخلايا الشمسية، وعلم الفلك الإشعاعي، ونظرية المعلومات، وكثير من الأمور الهامة الأخرى. ولكن ما دور الأسواق وخيار المستهلك في هذا؟ حسناً، مرة أخرى، إنه صفر. كانت تي آند تي شركة محتكرة تدعمها الحكومة، وهكذا لم يكن هناك خيار مستهلك، وكشركة محتكرة تستطيع طلب أسعار مرتفعة: في النتيجة، تُفرض ضريبة على الجماهير يستطيعون استخدامها لمؤسسات مثل مختبرات بيل، حيث يستطيعون القيام بكل هذا العمل. وهكذا مرة أخرى، إنها ممولة من قبل الجمهور. وثمة مثال يوضح هذه النقطة: حالما تفككت الصناعة، تلاشت مختبرات بيلز من الوجود، لأن الجمهور لم يعد يدفع لها: ويعمل ورثتها معظم الأحيان في مشاريع تطبيقية، قصيرة الأمد. ولكن هذه هي فقط بداية القصة. في الحقيقة، ابتكرت مختبرات بيل

الترانزستورات، لكنها استخدمت تقنية زمن الحرب، والتي مرة أخرى، دعمت من قبل الجمهور واستهلتها الدولة. فضلاً عن ذلك، لم يكن هناك أحد كي يشتري ترانزستورات في ذلك الوقت، لأن إنتاجها كان مكلفاً جداً. وهكذا، كانت الحكومة، طوال عشر سنوات، هي الوسيط الرئيسي، وخاصة للترانزستورات ذات الأداء العالي. وفي 1958 كانت مزوِّد بيل تيليفون، ويسترن إليكتريك، تنتج مئات الآلاف من هذه، ولكن للاستخدامات العسكرية فحسب. وقدم التدبير الحكومي مبادرات تجارية، ووجه تطور التقنية، والتي يمكن عندها أن تنشر في الصناعة[14]. هذا «خيار المستهلك»، و«معجزة السوق»، في الحالة الوحيدة التي تستطيع النظر فيها إليها دون سخرية. وفي الحقيقة هذه القصة قابلة للتعميم. فالقطاعات الدينامية للاقتصاد تعتمد بشكل حاسم على إعانة عامة ضخمة، وابتكار، وإبداع؛ والأمثلة التي قدمها جرينسبان هي معظمها بعض الحالات الأكثر درامية من هذا. إنها مجموعة خيارات كاشفة. وكثير من هذا متنكر كدفاع، ولكن هذا ليس كل شيء، ينطبق الأمر نفسه على التقنية الحيوية، والأدوية، وغيرها.

ومن الطبيعي أن يشعر عالم الأعمال بالسرور من كل

14. توماس ميسا، «تطور الترانزيستور»، في كتاب مريت رو سميث وآخرين، المشروع العسكري والتغير التقني: منظورات التجربة الأمريكية (إم آي تي برس، 1985).

هذا: الجماهير تدفع الكلف، وتتحمل المجازفات، (نوع من الاشتراكية للأغنياء)، وتتم خصخصة القوة والربح، وهذه في الحقيقة هي نظرية السوق القائمة. ويعود هذا قروناً إلى الوراء، ولكنه صحيح الآن بنحو درامي. وتجعله حالات خاصة أكثر درامية. خذوا مثلاً القائد السابق للثورة المحافظة في الكونغرس، نيوت غنغريتش. إنه ينبوع بلاغة مؤثرة جداً عن أخلاق العمل والخروج من دورة الاتكال: كيف يجب أن يتعلم الأطفال، الذين في سن السابعة، المسؤولية، وذلك النوع من الشيء. ولكنه احتفظ، عاماً بعد آخر، بالبطولة في الحصول على إعانات لناخبيه الأغنياء، في قطاع جورجيا حيث الاقتصاد هو أكثر اعتماداً على الإعانات الفيدرالية أكثر مما هو في معظم الأمكنة[15]. كانت شركته المدرة المفضلة هي لوكهيد ـ مارتن، التي تحصل سنوياً على 200 مليون دولار من الضرائب في الولايات المتحدة. وأحياناً، رغم كل هذا، تفلس لوكهيد ـ مارتن، وحين تفلس، تخطو الحكومة إلى الأمام، كما في عهد إدارة نيكسون، بمائتي مليون دولار من ضمانات القروض. كان هذا الأداء هو الذي قاد السيناتور بروكسماير إلى اشتقاق عبارة «رفاهة الشركات». إذاً، هذه هي نزعة المحافظة في مجلس النواب. وقائد أغلبية مجلس الشيوخ، ترينت لوت هو هكذا

15. انظر كتابي: قوى واحتمالات، ف 5.

أيضاً. وصفته فايننشال تايمز بأنه «أكثر منتجي لحم الخنزير نجاحاً في 1997»، وهذا صحيح تماماً. إذاً، هذه هي نزعة المحافظة في مجلس الشيوخ[16].

ويستمر الأمر. سأورد مثالاً أخيراً فحسب: هناك قصة على الصفحة الأولى في نيويورك تايمز حول «الاقتصاد الجديد المزدهر» في «ولاية الأمة الأكثر جمهورية»، بـ «فقدانها العميق للثقة بالحكومة الفيدرالية»، و«تراثها في الاعتماد على الذات»، التي صادف أنها إيداهو[17]. يشيرون، كما هو معتاد، إلى أن هناك جانباً سلبياً للمعجزة الاقتصادية: حطمت إيداهو أيضاً الأرقام القياسية القومية في إساءة معاملة الأطفال وفي الزج في السجن، وتم القضاء على النقابات، وعلامات القراءة تنحدر، وغير ذلك. لكنه اقتصاد جديد مزدهر، والولاية الأكثر جمهورية، وإلى ما هنالك. ولا نعلم من المقالة أي شيء عن المعجزة الاقتصادية، وهكذا نبحث في مكان آخر. مثلاً، بوسعكم الإطلاع على منشورات مختبر إيداهو القومي للهندسة والبيئة. وهذا مختبر قومي، تديره بشكل مشترك وزارة الطاقة، وشركة لوكهيد ـ مارتن، وهذا إسهام خاص يرمز إلى الاعتماد

---

16. انظر: ويليم هارتنغ وجينيفر واشبرن، «لوكهيد مارتن: من الحرب إلى الرخاء»، ذا نيشن، 2 آذار، 1998.

17. تيموثي إيجان، «إيداهو تزدهر والسجون تمتلئ، ويتراجع الانفاق على الفقراء»، نيويورك تايمز، 16 نيسان، 1998.

على الذات، وفقدان الثقة بالحكومة الفيدرالية. تفتتح النشرة قائلة: «قام الأمريكيون باستثمارات ضخمة في مختبر إيداهو القومي»، منذ أن تأسس في 1949، كي يقدم لنا طاقة نووية، وأسطولاً نووياً. في العام الماضي وظفت وزارة الطاقة ثمانمائة وخمسين مليون دولار في هذا المركز وحده، والذي هو «المخبر الهندسي الأول في نظام وزارة الطاقة للمختبرات القومية». ومهمته هي أن «يحول التقنيات المطورة فيدرالياً إلى صناعة خاصة وإلى ثقافة أكاديمية»(18). في الثقافة الأكاديمية، البحث والتطوير هما ممولان فيدرالياً أيضاً، بقوة كبيرة؛ ودوره هو نوع من القمع لتحويل الأموال العامة إلى أرباح خاصة. لاحظوا العبارة: «يحول التقنيات المطورة فيدرالياً إلى صناعة خاصة». هذا هو دور الحكومة في اقتصاد المشاريع الحرة. ففي إيداهو ليس مختبر وزارة الطاقة مختبر طاقة نووية فحسب؛ إنه أيضاً للتخلص من النفايات المشعة، والمعالجة الكيماوية، «لأكثر المواد تعقيداً في العالم وأكبر مجمع للاختبار»، مختبر «تقنية أداتية سريعة»، يجب أن «يثوِّر الطريقة التي تُصنع بها السيارات ومنتجات أخرى» ـ بعد أن تُقدم هبات دافع الضريبة إلى القطاع الخاص ـ وهو مركز حاسوب عملاق لضمان أن الولايات المتحدة تبقى سباقة في تطوير الحواسيب. وللمساعدة

18. داخل مختبر إيداهو للهندسة والبيئة، أيلول، 1997.

على ذلك، فرضت إدارة كلينتون تعرفة ضخمة على الحواسيب اليابانية العملاقة، التي كانت تنافس الأمريكية: إسهام رائع في التجارة الحرة. إن تحركات إدارة كلينتون التي من هذا النوع ـ التدخل لفرض التعرفة ـ تتسلسل من الحواسيب العملاقة إلى الطماطم المكسيكية، والتي حظرتها التعرفات لأن المستهلكين الأمريكيين كانوا يفضلونها[19]. هناك قوانين حول هذا، ولكن القوانين ليست للأغنياء والأقوياء، إنها من أجل أمكنة مثل هاييتي. وتقول نشرة وزارة الطاقة نفسها أن أحد أهداف المختبر القومي هو «مساعدة الشركات الناشئة في جذب وتأمين منح الولاية والمنح الفيدرالية وخطوط الاعتمادات»، وهذا ما يُعرف بالمبادرة التجارية والفردية العاصفة. وباختصار، الجماهير تستثمر بشكل كبير، طوال خمسين عاماً، تسلم الهبات إلى القوة والربح الخاصين، والآن نُعجب بهذا الاقتصاد المزدهر الجديد، في ولاية الأمة الأكثر جمهورية، بانعدام ثقتها المتأصل بالحكومة الفيدرالية، وتراثها في الاعتماد على الذات.

مرة ثانية، إن معالجة كل هذا تحتاج إلى ثقافة جيدة، ولكن هذه هي الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد الحقيقي، وفقاً لنظرية سوق قائمة فعلاً. وبالطبع ليس في الولايات المتحدة

---

19. بوب ديفز، «في النتيجة، تعرفات آي تي سيITC المرتفعة على اليابان تحمي صانعي الحواسيب العملاقة في أمريكا»، وول ستريت جورنال، 29 أيلول، 1996؛ ديفد سانغر، نيويورك تايمز، 12 تشرين أول، 1996.

فحسب؛ فهذه حقائق أولية عن التاريخ الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر، حين مهدت إنكلترا الطريق. وهو مفهوم جيد في عالم الأعمال، هذا إذا كان الإيديولوجيون لا يفهمونه. في النهاية، هم الذين صمموه. وأزال كساد الثلاثينيات أية معتقدات متبقية بأن الرأسمالية الحقيقية يمكن أن تكون قابلة للنمو؛ فإجراءات البرنامج الجديد بالكاد أثرت به، لكن الحرب العالمية الثانية تغلبت عليه. حققت الحرب العالمية الثانية نجاحاً كبيراً على المستوى الاقتصادي؛ كان هناك نوع من الاقتصاد شبه القيادي، يقوده مدراء شركات تدافعوا إلى واشنطن كي يديروه، وفهموا الدروس. وتم التنبؤ بثقة، في مجلس الإدارة، بأن الولايات المتحدة ستعود إلى الكساد بعد الحرب؛ ولهذا يجب فعل شيء ما. كانت صحافة الأعمال صريحة حول المسألة. وأفادت فورشن، وبزنس ويك، أن الصناعة، ذات التقنية العالية، لا تستطيع أن تحيا في «اقتصاد نظري، تنافسي، غير مدعوم، وقائم على المشاريع الحرة»، (وخاصة صناعة الطائرات، رغم أن الفكرة كانت أكثر عمومية)، و«الحكومة هي المنقذ الوحيد الممكن لها»[20].

وكان السؤال الوحيد هو كيف. حسناً، لقد فهموا بشكل

20. مذكور في فرانك كوفسكي، هاري ترومان وندبة حرب 1948 (سينت مارتن، 1993). من أجل صحافة الأعمال، بعامة، حول الإنفاق العسكري إزاء الاجتماعي، انظر: تحويل المد؛ وردع الديموقراطية.

جيد على التمام. وتمت مناقشة مهمة في صحافة الأعمال في أواخر الأربعينيات. وفهموا أن الإنفاق الاجتماعي يمكن أن يخدم في تحفيز الاقتصاد وتقويته، ولكنهم فضلوا بديلاً آخر ولجأوا إليه بسرعة؛ وأعني، وزارة الطاقة، ناسا، لجنة الطاقة النووية: نظام البنتاغون برمته. وكانت هناك أسباب جيدة، ليست اقتصادية، ولكنها أكثر أهمية. إن للإنفاق الاجتماعي أثراً سلبياً: له تأثير دمقرطة. ولهذا فإن الناس يمتلكون آراء حول ضرورة بناء مستشفى أو مدرسة أو شق طريق أو أي شيء. ولكنهم لا يمتلكون آراء حول أي نوع من الطائرات يجب أن تصنع، أو أي نوع من أجهزة الليزر. وهكذا تتخلص من تأثير الدمقرطة إذا انتقلت إلى نظام البنتاغون. فضلاً عن ذلك، يميل الإنفاق الاجتماعي إلى أن يكون معيداً للتوزيع، بينما نظام البنتاغون هو هبة خالصة للقوة الخاصة، وبدون تأثيرات جانبية سلبية. وهو أيضاً سري. ومن السهل بيعه؛ تجعل الناس يرتعدون من الرعب فحسب، وحينها سيدفعون من أجله، وفي غضون ذلك يستطيع آلان جرينسبان، وآخرون مثله، أن يحيكوا أخيلة فنتازية للجماهير.

فيما يتعلق بالحاضر يكمن دور الدولة في خلق صناعة عالية التقنية، وحمايتها فحسب، ويجب أن تتدخل أيضاً للتغلب على إخفاقات الإدارة، وكان هذا دراميا تماماً في السبعينيات. في ذلك الوقت كان هناك الكثير من القلق حول المستوى

المنخفض للإنتاج ونمو الاستثمار، وفشل الإدارة الأمريكية غير الكفء في مجاراة الطرق اليابانية الأكثر تقدماً. وكانت هناك دعوات جماهيرية إلى ما دُعي بـ «إعادة» تصنيع الولايات المتحدة. واستجاب البنتاغون ببرنامج دعي مانتيك Mantech (صناعة التقنية). وكانت الأهداف، كما وصفها البنتاغون، هي تصميم «مصنع المستقبل»، لدمج تقنية الحاسوب والأتمتة في الإنتاج والتصميم، وتطوير التقنية الصناعية المرنة والفعالية الإدارية[21]. وكان الهدف هو تعزيز حصة السوق والقيادة التقليدية للصناعة الأمريكية بالطريقة التقليدية، من خلال مبادرة الدولة وأموال دافعي الضرائب. وكانت هناك أيضاً فائدة جانبية: يستطيع مصنع المستقبل أن يختزل قوة العمل، ويسيطر عليها. وهذه قصة قديمة. خذوا مثلاً الأتمتة: كانت الأتمتة غير فعالة بحيث كان يجب تطويرها في القطاع العام لفترة طويلة، ثم سُلِّمتْ في النهاية إلى الصناعة الخاصة. حين تم تصميمها في قطاع الدولة صُمِّمتْ بطريقة محددة جداً، غير متأصلة في التقنية، ودُرس هذا الموضوع بشكل جيد[22]. كان يمكن تطوير

21. توم شليسنجر، «العمل، الأتمتة، والتنمية الإقليمية»، في جون تيرمان مع آخرين، عسكرة التقنية العالية (إم آي تي برس، 1984)؛ جيمس سيفر، «الإنفاق العسكري، التغير التقني، والنمو الاقتصادي: شكل متنكر من السياسة الصناعية؟» جورنال أوف إيكونوميك إشوز (آذار، 1987).

22. انظر: ديفد نوبل، قوى الإنتاج: تاريخ اجتماعي للأتمتة الصناعية (مطبعة جامعة أوكسفورد، 1986).

الأدوات الآلية، التي يتحكم بها الحاسوب، كي تقوي الميكانيكا، وتتخلص من طبقات إدارية لا فائدة منها. ولكن هذا تم إنجازه بطريقة معاكسة: أنجز لزيادة طبقات الإدارة، ولتعطيل مهارة العمال. ومرة أخرى هذا ليس قراراً تقنياً، أو اقتصادياً، وإنما قرار سلطة، وبشكل أساسي، جزء من حرب طبقية. والشيء نفسه يمكن أن يُفعل مع مصنع المستقبل، حين يُصمم في القطاع نفسه، دون أن يلاحظه أحد، بالطبع، ما عدا عالم الأعمال، السعيد تماماً حياله.

توسع برنامج التقنية الصناعية بسرعة في عهد إدارة ريغن التي تجاوزت العرف كثيراً في انتهاك مبادئ السوق من أجل الأغنياء، بينما كانت مليئة باللغة المجنحة تجاه الفقراء. ففي عهد ريغن قام فرع البحث الرئيسي في البنتاغون، وكالة مشاريع أبحاث الدفاع المتطورة DARPA بتشجيع ناشط لتقنيات مختلفة في حقول متنوعة، مثل الحسابات المتوازية الضخمة، مصدر التقنية الرئيسية في الحواسيب العملاقة، وتقنية المعلومات، منهجية العمل على الانترنت، والذي استهلته في الحقيقة، وإلى ما هنالك. وشجعت أيضاً على تأسيس الشركات المبتدئة. نشرت مجلة ساينس، مجلة الأكاديمية الأمريكية لتقدم العلم، مقالة أشارت فيها إلى أن «وكالة مشاريع أبحاث الدفاع المتطورة في البنتاغون أصبحت قوة سوق محورية» في عهد ريغان وبوش، ونقلت تقنيات جديدة إلى «صناعات ناشئة»، إنها

مصدر أساسي لوادي السيليكون[23] Silicon Valley. وضاعفت إدارة ريغن أيضاً حواجز الحماية الجمركية؛ وحطمت الأرقام القياسية لما بعد الحرب كلها في الحماية الجمركية. وكان الهدف هو إبعاد المنتجات اليابانية المتفوقة، وشمل هذا الفولاذ، وصناعة السيارات، شبه الموصِّلات، الحواسيب، ليس لإنقاذ الصناعات فحسب، وإنما لوضعها في موقع مهيمن من أجل انتصار السوق، كما دعي في التسعينيات، بفضل كبير من الإعانات العامة الضخمة، وابتكار وتطوير القطاع العام، والحماية الجمركية، إسعافات مالية مباشرة مثل كونتيننتال إلينيوي، وإلى ما هنالك. ومن المدهش أن نراقب القصة متحولة إلى المصطلحات الصحيحة سياسياً، التي تقرؤونها، وتسمعونها.

---

23. إليزابيث كوركوران، ساينس، 2 نيسان، 1993. من أجل خلفية عامة، انظر: نظم العالم القديمة والجديدة، ف 2.

الفصل الرابع عشر

السيادة الاجتماعية والاقتصادية*

في العام الماضي، صيغت كثير من المسائل السياسية بلغة فكرة السيادة، أي حق الكيانات السياسية بإتباع مسارها الخاص ـ والذي يمكن أن يكون جيداً، أو سيئاً ـ وأن تفعل ذلك دون تدخل خارجي. أما في العالم الخارجي فهذا يعني تدخل القوة الأعلى تمركزاً، بمركزها الرئيسي في الولايات المتحدة. وتُسمى هذه القوة العالمية الممركزة بمصطلحات متنوعة، بحسب أي مظهر من مظاهر السيادة، والحرية، يحمله المرء في ذهنه. فأحياناً تُدعى إجماع واشنطن، أو مجمع خزينة وول ستريت، أو الناتو، أو البيروقراطية الاقتصادية العالمية (منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)، أو

---

* هذه مقتطفة من خطاب ألقي في ألبوكويركي، إن إم، في 26 شباط، 2000، في الذكرى العشرين لمركز مصادر بلدان نصف الكرة.

مجموعة الدول السبع (البلدان الغربية الصناعية الغنية)، أو مجموعة الدول الثلاث، أو بشكل أكثر دقة، عادة، مجموعة الدولة الواحدة. وفي منظور أكثر أصولية نستطيع وصفها بأنها مجموعة من الشركات الضخمة، والتي ترتبط غالباً مع بعضها بعضاً بتحالفات استراتيجية، تدير اقتصاداً عالمياً، هو، في الحقيقة، نوع من ميركنتلية الشركات التي تتميز باحتكار القلة في معظم القطاعات، وتعتمد، بشكل كبير، على قوة الدولة لتحميل المجتمع الخسارة والكلفة، وإخضاع العناصر المتمردة.

في العام الماضي، نشأت مسائل السيادة في مجالين: أحدهما يتعلق بحق المستقبل بأن يكون آمناً من التدخل العسكري. وهنا، تنشأ المسائل في نظام عالمي مبني على دول ذات سيادة. والمجال الثاني هو: مسألة حقوق الدولة صاحبة السيادة في وجه التدخل الاجتماعي والاقتصادي. وهنا تنشأ المسائل في عالم تهيمن عليه شركات متعددة القوميات، وخاصة المؤسسات المالية، والإطار الكامل الذي أنشئ لخدمة مصالحها: مثلاً، المسائل التي نشأت درامياً في احتجاجات سياتل المضادة لمنظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني 1999.

دعوني أنتقل إلى الموضوع الثاني، وهذا هو الموضوع الذي سأتريث عنده في هذا النقاش: مسائل السيادة، والحرية، وحقوق الإنسان، التي تنشأ في الحقل الاجتماعي، والاقتصادي. أولاً، تعليق عام: لا تمتلك السيادة قيمة في

ذاتها. وهي تمتلك قيمة فحسب بقدر ما ترتبط بالحرية، والحقوق، وهي إما تعززها أو تدمرها. أريد أيضاً أن أسلم جدلاً بشيء ما يمكن أن يبدو كأنه جلي، لكنه بالفعل مثير للجدل: وأعني أنه، أثناء التحدث عن الحرية والحقوق، نضع في ذهننا الكائنات البشرية: أي الأشخاص الذين من لحم ودم، وليس الكيانات القانونية، والسياسية التجريدية مثل الشركات، أو الدول، أو رأس المال. إذا كانت هذه الكيانات تمتلك أية حقوق بأية حال، الأمر القابل للتشكيك، فإنه ينبغي أن تكون مشتقة من حقوق الناس. هذه هي العقيدة الليبرالية الكلاسيكية الجوهرية. وكانت أيضاً المبدأ الموجِّه للصراعات الشعبية طوال قرون، لكنه تمت معارضتها بقوة. عارضتها العقيدة الرسمية، وقطاعات الثروة والامتياز، وهذا ينطبق على الحقلين: السياسي والاجتماعي/ الاقتصادي.

الحقل السياسي

في الحقل السياسي، الشعار المألوف هو «السيادة الشعبية في حكومة من قبل الشعب وللشعب»، لكن الإطار العملياتي مختلف تماماً. فالإطار العملي هو أن الشعب يُعدُّ عدواً خطيراً. يجب أن يسيطر عليه من أجل مصلحته. تعود هذه المسائل قروناً إلى الوراء، إلى الثورات الديموقراطية الحديثة الأولى في إنكلترا القرن السابع عشر، وفي المستعمرات الأمريكية الشمالية

بعد قرن. وفي الحالتين، هُزِمَ الديموقراطيون، ليس بشكل كامل، وبالتأكيد ليس بشكل دائم، بطريقة ما. ففي إنكلترا القرن السابع عشر، لم يرغب قسم كبير من السكان بأن يحكمهم ملك، أو برلمان. وتذكروا أن هذين النمطين كانا متنافسين في الرواية العادية للحرب الأهلية، ولكن، كما في معظم الحروب الأهلية، لم يرغب جزء جيد من السكان بأي منهما. وكما تعبر منشوراتهم، كانوا يريدون أن يحكمهم «أبناء بلد مثلنا، يعرفون ماذا نريد»، وليس «فرساناً وسادة يسنون لنا القوانين، يتم اختيارهم بسبب الخوف، ولا يفعلون شيئاً سوى قمعنا، ويجهلون آلام الشعب»[1].

وشجعت الأفكار نفسها المزارعين المتمردين في المستعمرات بعد قرن، لكن النظام الدستوري وضعَ بشكل مختلف تماماً. وصُمِّم لمنع تلك الهرطقة. وكان الهدف من ذلك «حماية الأقلية الغنية من الأغلبية»، وضمان أن «يحكم البلاد أولئك الذين يملكونها». كانت هذه هي كلمات المزارع القيادي، جيمس ماديسون، ورئيس كونغرس المستعمرات، والرئيس الأول للمحكمة العليا، جون جي. وساد تصورهما، لكن الصراعات استمرت، وكانت تأخذ أشكالاً جديدة باستمرار؛ وهي حية الآن تماماً. على أي حال، بقيت عقيدة

1. انظر: ردع الديموقراطية، ف 12.

النخبة بدون أي تغيير يُذكر[2].

وإذا انتقلنا بسرعة إلى القرن العشرين ـ سأركز هنا على الجانب الليبرالي من الطيف، الأمر أكثر قسوة في الجانب الآخر ـ نجد أن السكان يُعدون «جهلة، وفضوليين غرباء» يكمن دورهم في أن يكونوا «مشاهدين»، وليس «مشاركين»، بصرف النظر عن الفرص الدورية لاختيارهم بين ممثلي القوة الخاصة[3]. وهذه تُدعى الانتخابات. ففي الانتخابات، يُعد الرأي العام غير مهم إطلاقاً إذا تصارع مع مطالب القلة الغنية، التي تمتلك البلاد. ونحن نرى هذا يحدث الآن، في الحقيقة.

والمثال الساطع على ذلك ـ هنالك أمثلة كثيرة ـ يتعلق بالنظام الاقتصادي العالمي: ما يُدعى بالاتفاقيات التجارية. وكما توضح استطلاعات الرأي بشكل جلي، تعارض الجماهير العامة معظم ما يجري، لكن المسائل لا تظهر في الانتخابات. وهي

---

2. ماديسون، انظر: قوى واحتمالات، ف 5؛ لمزيد من النقاش، انظر: «إذعان بلا إذعان»: «تأملات في نظرية وممارسة الديموقراطية»، كليفلاند ستيت لو ريفيو 44 (1996). جي، فرانك موناغان، جون جي (بوبز ميريل، 1935).

3. والتر ليبمان. من أجل مناقشة أوسع، انظر كتابي: نحو حرب باردة جديدة، ف 1 و2؛ وأوهام ضرورية، ف 1؛ وردع الديموقراطية، ف 12. من أجل خلفية عامة، انظر: العمل الرائد لأليكس كاري، مقالات أعيد نشرها في: تخليص الديموقراطية من المجازفة (مطبعة جامعة إلينيوي، 1997).

ليست مسألة في الانتخابات لأن مراكز القوى ـ أقلية الأغنياء ـ موحدة في دعمها لتأسيس نوع خاص من النظام الاجتماعي الاقتصادي. فما يُناقش هو مسائل لا يأبهون بها، مثل مسألة الشخصية، أو مسائل الإصلاحات، التي لن تُنفذ. وهذا نموذجي جداً، ويوضح الافتراض بأن دور الجمهور ـ كغرباء فضوليين، أو مشاهدين ـ هو أن يكون مشاهداً فحسب. وإذا تاق الجمهور العام، كما يفعل دوماً، إلى التنظيم، ودخول الحقل السياسي، كي يشارك، ويعبر عن اهتماماته، فهذه مشكلة. إنها ليست ديموقراطية: «إنها أزمة ديموقراطية»، وينبغي أن يتم التغلب عليها.

وكل هذه اقتباسات من الجانب الليبرالي، والتقدمي، من الطيف الحديث، ولكن المبادئ معتنقة بشكل وحشي، وكانت الأعوام الخمسة والعشرون الماضية واحدة من تلك الفترات المنتظمة التي شُنَّتْ فيها حملة رئيسية من أجل التغلب على أزمة الديموقراطية المتصورة، ولاختزال الجماهير إلى دورها الملائم كمشاهدين لامبالين، وهامدين، ومطيعين. هذا هو الحقل السياسي.

الحقل الاجتماعي والاقتصادي

هناك شيء مشابه في الحقل الاجتماعي والاقتصادي. كانت هناك صراعات مماثلة، ووثيقة الصلة لوقت طويل جداً.

ففي الأيام الأولى للثورة الصناعية في الولايات المتحدة، في نيوإنجلاند، وقبل مائة وخمسين عاماً، كان هناك صحافة عمالية حية جداً، ومستقلة، تديرها نساء شابات من المزارع، وعمال من البلدات. ولقد شجبوا: «انحلال وإخضاع» النظام الصناعي الناشئ حديثاً، والذي أكره الناس على تأجير أنفسهم كي يعيشوا. ومن الجدير بالذكر، وربما من الصعب أن نتذكر، أن أجور العمال لم تُعد مختلفة جداً عما كان يحصل عليه العبيد الأقنان في ذلك الوقت، ولم يقل ذلك عمال المصانع فحسب، وإنما كثيرون في التيار الرئيسي: مثلاً، أبراهام لنكولن، أو الحزب الجمهوري، أو حتى افتتاحيات نيويورك تايمز (التي يمكن أن ترغب بالنسيان). وعارض العمال العودة إلى ما دعوه بـ «المبادئ الملكية» في النظام الصناعي، وطالبوا بأن يملك المصانع من يعمل فيها: روح المبادئ الجمهورية. وشجبوا ما دعوه بـ «روح العصر الجديدة ـ تجمع الثروة ولا تفكر إلا بنفسك» ـ وهذه رؤية تحط من قدر الحياة الإنسانية يجب إدخالها إلى أذهان الناس بجهود ضخمة، والتي، في الحقيقة، كانت تُبذل لقرون[4].

في القرن العشرين، تقدم أدبيات صناعة العلاقات العامة مخزن معلومات غنياً جداً، ومرشداً، حول كيفية زرع «روح

4. انظر كتابي: قوى واحتمالات، ف 4.

العصر الجديدة» من خلال خلق حاجات زائفة، أو من خلال «تنظيم العقل العام كما ينظم الجيش أجسام جنوده» (إدوارد بيرنيز)، وإحداث «فلسفة لا جدوى» وانعدام الهدف في الحياة، من خلال تركيز الانتباه البشري على «الأشياء الأكثر زيفاً، التي تشكل كثيراً من الاستهلاك المطابق للزي الحديث»[5]. إذا كان يُمكن إنجاز هذا الأمر، حينها سيقبل الناس الحيوات، التي بلا معنى، والخاضعة، الملائمة لهم، وسينسون الأفكار التخريبية عن التحكم بحياتهم.

وهذا مشروع هندسة اجتماعية رئيسي. وكان مستمراً طوال قرون، لكنه أصبح أكثر قوة وضخامة في القرن الماضي. وهناك الكثير من الطرق لتنفيذه. بعضها من النوع الذي ذكرته، والتي هي واضحة بحيث لا داعي لتوضيحها. وأخرى هي تدمير الأمن، وهنا، أيضاً، هناك عدد من الطرق. وإحدى الطرق لتدمير الأمن هي نقل العمل. إذا كان المرء عقلانياً يجب عليه أن يفترض أحد الأهداف الرئيسية «للاتفاقيات التجارية»، المسماة هكذا خطأ (شددوا على مسماة خطأ، لأنها ليست عن التجارة الحرة: ففيها عناصر قوية من أنواع مختلفة مضادة للسوق، وهي بالتأكيد ليست اتفاقيات، على الأقل إن كان

5. بيرنيز، انظر: ف 9، والهامش 28، في هذا الكتاب. ستيوارت إيوين، قادة الوعي (مجرو هيل، 1976).

الناس يهمون، لأن الناس معارضون لها، وأحد عواقبها الرئيسية هي تسهيل تهديد نقل العمل، والذي هو طريقة جيدة لترسيخ النظام من خلال تدمير الأمان لدى العمال، ولا حاجة لأن يكون الأمر واقعياً لأن التهديد يكفي.

النصيحة الأخرى هي تشجيع ما يُدعى «مرونة سوق العمل». دعوني أقتبس كلام البنك الدولي، الذي عبر عن المسألة بوضوح. قال: «إن زيادة مرونة سوق العمل ـ رغم الاسم السيئ الذي حصل عليه كتعبير لطيف عن تخفيض الأجور، وصرف العمال، كما هو الأمر فعلاً ـ هي مسألة جوهرية في جميع مناطق العالم. . . وتتضمن الإصلاحات الأكثر أهمية رفع القيود عن تنقل العمل، ومرونة الأجور، بالإضافة إلى قطع الروابط بين الخدمات الاجتماعية، وعقود العمل»[6]. وهذا يعني إلغاء الفوائد، والحقوق، التي تم اكتسابها، بعد أجيال من الصراع المرير.

وحين يتحدثون عن رفع القيود عن مرونة الأجور، فهم يعنون مرونة نحو الأسفل، وليس نحو الأعلى. ويتحدثون عن تنقل العمل وهذا لا يعني حق الناس في أن ينتقلوا إلى أي

6. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية، 1995. ذكر مع نقاش قام به جيروم ليفنسون، «النظام المالي العالمي: هندسة فيها عيوب»، فليتشر فورم 23 (شتاء ـ ربيع 1999).

مكان يريدون، كما تطلبت نظرية السوق الحرة منذ آدم سميث، وإنما حق تسريح الموظفين ساعة يشاؤون. وفي ظل نسخة العولمة، المبنية على الاستثمار، يجب أن تكون الشركات، ورؤوس الأموال، حرة في التنقل، ولكن ليس البشر، لأن حقوقهم ثانوية، أو عرضية.

إن هذه «الإصلاحات الضرورية»، كما يسميها البنك الدولي، هي مفروضة في أجزاء كبيرة من العالم كشروط للمصادقة من قبل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وتم إدخالها إلى الدول الصناعية الغنية بوسائل أخرى، وكانت مؤثرة. شهد آلان جرينسبان أمام الكونغرس قائلاً: إن «غياباً أكبر للأمن لدى العامل» كان عاملاً مهماً في ما دعي بـ «اقتصاد الحكاية الخرافية». أدى إلى خفض التضخم لأن العمال خائفون من طلب الأجور والفوائد. هم غير آمنين. وهذا يظهر بوضوح في السجل الإحصائي. ففي الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة، في هذه الفترة من التخفيض، وأزمة الديموقراطية، راوحت الأجور في مكانها، أو انخفضت بالنسبة لغالبية قوة العمل، وللعمال الذين لم يُجدد عقدهم، وازدادت ساعات العمل بشكل كبير، وأصبحت الأعلى في العالم الصناعي. ولاحظت ذلك، بالطبع، صحافة الأعمال، ووصفته بأنه «تطور عالي الأهمية، ومرحب به»، وفيما أجبر العمال على هجر «نمط حياتهم المترف»، كانت أرباح الشركات «باهرة»، و«ضخمة».

ليس هناك بديل

تتوفر في البلدان العميلة إجراءات أقل دقة. أحدها يُدعى «أزمة الديون»، ويعود سببها، بشكل كبير، إلى البرامج السياسية للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، في السبعينيات، وإلى حقيقة أن أغنياء العالم الثالث هم، إلى حد كبير، معفون من الالتزامات الاجتماعية. وهذا صحيح، خاصة، في أمريكا اللاتينية، ويعد إحدى مشكلاتها الرئيسية. إن «أزمة الديون» ليست حقيقة اقتصادية بسيطة، بأية حال. إنها، إلى حد كبير، إنشاء إيديولوجي. ما يُدعى بـ «الدين» يمكن أن يتم التغلب عليه من خلال عدد من الطرق الأولية[7].

ولكن هذا هو الأمر. فالدَّين سلاح قوي جداً من أجل السيطرة، ولا يمكن التخلي عنه. بالنسبة لحوالي نصف سكان العالم الآن، يدير السياسة الاقتصادية القومية، وبفعالية، بيروقراطيون في واشنطن. أيضاً يخضع نصف سكان العالم ـ ليس النصف نفسه، ولكنه متداخل ـ لعقوبات أحادية تفرضها الولايات المتحدة، وهي شكل من القسر الاقتصادي يدمر، مرة أخرى، السيادة، وقد شجبته الأمم المتحدة مؤخرا، بشكل متكرر، على أنه غير مقبول، ولكن هذا لم يجدّ.

هناك وسائل أخرى في الدول الغنية لتحقيق نتائج مشابهة.

---

7. انظر: ف 8 من هذا الكتاب.

وقبل أن نتحدث عن هذا الموضوع، لنقل كلمة عما لا يجب أن نسمح لأنفسنا مطلقاً بنسيانه، وهو أن الأدوات التي تُستخدم في الدول العميلة يمكن أن تكون في غاية الوحشية. ولقد عُقد مؤتمر نظمه اليسوعيون في سان سلفادور منذ عامين، نظر إلى مشروع الدولة الإرهابي لفترة الثمانينيات واستمراريته منذ ذلك الوقت، من خلال السياسات الاجتماعية، والاقتصادية، التي فرضها المنتصرون. وأشار المؤتمر، بشكل خاص، إلى ما دعاه بـ «ثقافة الإرهاب» المتبقية، التي تستمر بعد أن ينتهي الإرهاب الفعلي، وتؤثر في «ترويض تطلعات الأغلبية»، التي تتخلى عن أية فكرة حول «بدائل مختلفة عن مطالب الأقوياء». فهمت الدرس بأنه ليس هناك بديل: عبارة ماغي تاتشر القاسية. والفكرة هي أنه ليس هناك بديل: هذا هو الآن الشعار المألوف لعولمة الشركات. أما في الدول التابعة، فكان الإنجاز الكبير للعمليات الإرهابية هو تدمير الآمال التي أثيرت في أمريكا اللاتينية، وأمريكا الوسطى في السبعينيات، والتي ألهمها التنظيم الشعبي في المنطقة كلها، و«الخيار المفضل للفقراء»، الخاص بالكنيسة، التي عوقبت بقسوة على هذا الانحراف عن السلوك الجيد.

أحياناً تُستمد الدروس عما جرى من خلال أساليب يتم التروي فيها. والآن ثمة تيار من تملق الذات يتحدث عن نجاحنا في إلهام موجة من الديموقراطية في الدول الأمريكية

اللاتينية التابعة لنا. وعُبِّر عن هذه المسألة بشكل مختلف قليلاً، وبشكل أكثر صحة، في دراسة أكاديمية قام بها متخصص بارز في الموضوع، هو توماس كاروزرس، الذي، كما يقول: يكتب «من منظور شخص من الداخل»، بما أنه خدم في «برامج تعزيز الديموقراطية»، التابعة لوزارة الخارجية في عهد إدارة ريغان، كما كانت تُدعى هذه البرامج. يعتقد أن واشنطن كانت تمتلك نوايا طيبة، لكنه يعترف أن إدارة ريغان حاولت، عملياً، أن تحافظ «على النظام الأساسي لمجتمعات. . . غير ديموقراطية تماماً»، وأن تتجنب «تغيراً مستنداً إلى الجماهير»، ومثل الإدارات السابقة، تبنت «سياسات مؤيدة للديموقراطية كوسيلة لتخفيف الضغط من أجل تغيير أكثر جذرية، ولكنها لجأت، بشكل محتم، إلى أشكال محدودة، من القمة إلى القاعدة، من التغير الديموقراطي، الذي لم يجازف بإزعاج البنى التقليدية للسلطة، التي كانت الولايات المتحدة متحالفة معها لوقت طويل». وسأكون أكثر دقة إذا قلت: «بُنى السلطة التقليدية، التي كانت البُنى السلطوية التقليدية في الولايات المتحدة متحالفة معها لوقت طويل».

لم تقنع النتيجة حتى كاروزرس نفسه، لكنه يصف ما يدعوه بـ«النقد الليبرالي» بأنه مصاب بخلل جوهري. وهذا النقد يترك المجادلات القديمة «دون حل» كما يقول، بسبب «نقطة ضعفها المعمرة». وتعني نقطة ضعفها المعمرة أنها لا تقدم بديلاً

لسياسة استعادة بنى السلطة القديمة، وفي هذه الحالة من خلال إرهاب إجرامي أدى إلى مقتل مائتي ألف شخص في الثمانينيات، وإلى ملايين اللاجئين، والمقعدين، والميتمين في المجتمعات المدمرة. وهكذا، مرة أخرى: ليس هناك بديل[8].

وفي نقطة مختلفة على الطيف السياسي، اعترف بالمأزق نفسه أخصائي الرئيس كارتر الرئيسي في شؤون أمريكا اللاتينية، روبرت باستور، والذي هو بعيد جداً بالنسبة للطرف الحمائمي، والتقدمي، للطيف المسموح به. يشرح في كتاب مثير لماذا اضطرت إدارة كارتر إلى دعم نظام سوموزا الإجرامي، والفاسد تماما، حتى نهايته القاسية، ثم، حتى حين وقفت البنى السلطوية التقليدية ضد الديكتاتور، اضطرت الولايات المتحدة للقيام بمحاولة للحفاظ على الحرس القومي، الذي أسسته، ودربته، والذي كان يهاجم السكان آنذاك «بوحشية تحتفظ بها أمة لأعدائها بالعادة»، كما قال. وفُعل كل ذلك بنية طيبة وفق مبدأ: لا يوجد بديل. وهذا هو السبب: «لم ترد الولايات المتحدة أن تسيطر على نيكاراغوا، أو البلدان الأخرى للمنطقة، وهي لم ترد أيضاً أن تخرج التطورات عن السيطرة. أرادت أن

8 كاروزرس، «سنوات ريغان»، في أبراهام لوينثال، تحرير، (تصدير الديموقراطية) مطبعة جامعة جون هوبكنز، 19991؛ باسم الديموقراطية (مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1991)؛ «الاهتياج العصبي في أمريكا الوسطى»، نيويورك تايمز بوك ريفيو، 15 تشرين ثاني، 1998.

يتصرف النيكاراغويون بشكل مستقل، إلا (تشديد من عنده) حين يؤدي القيام بذلك إلى التأثير في المصالح الأمريكية بشكل غير ملائم»[9]. وهكذا، بكلمات أخرى، يجب أن يكون الأمريكيون اللاتينيون أحراراً كي يتصرفوا وفق رغباتهم. نريدهم أن يكونوا قادرين على اختيار مسارهم بحرية، إلا إذا قاموا بخيارات لا نريدها، في هذه الحالة سنضطر إلى اللجوء إلى استعادة البنى التقليدية للسلطة بواسطة العنف، إن اقتضى الأمر. وهذا هو الجانب الأكثر ليبرالية وتقدمية في الطيف.

هناك أصوات خارج الطيف، ولا أريد أن أنكر ذلك. مثلاً، هناك الفكرة التي تقول: «إن الناس يجب أن يمتلكوا الحق في «المشاركة في القرارات، والتي غالباً ما تعدل، بشكل عميق، طريقتهم في الحياة»، لا أن تحطم آمالهم بقسوة»، في نظام عالمي تتمركز فيه «القوة السياسية والمالية»، بينما الأسواق المالية «تتقلب بشكل شاذ» يؤدي إلى نتائج مدمرة للفقراء، «ويمكن التلاعب بالانتخابات»، «وتُعد التأثيرات السلبية على الآخرين غير ذات صلة بالموضوع البتة»، من قبل الأقوياء. وهذه اقتباسات من المتطرف الراديكالي في الفاتيكان، الذي لا تكاد رسالته السنوية، في كل عيد رأس سنة، تُذكر في الصحافة القومية، وبالتأكيد هذا بديل لكنه ليس على الأجندة[10].

9. محكوم عليه بالتكرار (برينستون، 1987).
10. انظر: ف 9، من هذا الكتاب.

لماذا هناك اتفاق واسع بأنه لا يمكن أن يُسمح لأمريكا اللاتينية ـ والعالم حقاً ـ بممارسة السيادة، أي توجيه حياتها؟ إنه النظير العالمي لخوف الديموقراطية في الداخل. وبالفعل، عولجت تلك المشكلة، مراراً وتكراراً، بطرق توجيهية، وبشكل رئيسي في السجل الداخلي، الذي نملكه (هذه بلاد حرة تماماً: نمتلك سجلاً غنياً من الوثائق المفرج عنها، وهي مهمة جداً). والموضوع الذي يجري عبر هذه الوثائق جليٌّ في إحدى القضايا الأكثر تأثيراً: ففي مؤتمر، في نصف الكرة، دعت إليه الولايات المتحدة في شباط 1945، من أجل أن تفرض ما سمي بالميثاق الاقتصادي للأمريكيتين، والذي كان أحد أحجار زاوية عالم ما بعد الحرب، الذي لا يزال في مكانه بقوة. دعا الميثاق إلى إنهاء «القومية الاقتصادية، أي السيادة بجميع أشكالها». على الأمريكيين اللاتينيين أن يتجنبوا ما دعي بالتطور الصناعي «الزائد»، الذي سيتنافس مع المصالح الأمريكية، رغم أنهم يستطيعون الحصول على «تطور متمِّم». وهكذا تستطيع البرازيل أن تنتج فولاذاً منخفض الكلفة، لا تهتم به الشركات الأمريكية. وكان من الضروري جداً حماية مصادرنا، كما قال جورج كينان، حتى وإن اقتضى هذا «دولاً بوليسية».

لكن واشنطن واجهت مشكلة في فرض الميثاق. وشُرح هذا بوضوح، داخلياً، في وزارة الخارجية في ذلك الوقت، وبهذه الطريقة: كان الأمريكيون اللاتينيون يقومون بالخيارات

الخاطئة. كانوا يدعون إلى «سياسات مصممة لإحداث توزيع أوسع لمصادر البلاد، وإلى رفع مستوى معيشة الجماهير»، وكانوا مقتنعين «أن المستفيدين الأوائل من تطور مصادر بلاد ما يجب أن يكونوا أبناء الشعب»، وليس المستثمرين الأمريكيين. هذا غير مقبول، ولهذا لا يمكن السماح بالسيادة. يستطيعون الحصول على الحرية، ولكنها حرية القيام بالخيارات الصائبة[11].

وتكمن المخاوف نفسها في خلفية الاتفاقيات التجارية: نافتا، على سبيل المثال. في وقت، كما تتذكرون، كانت الدعاية تقول: إنها ستكون هبة رائعة للعمال في البلدان الثلاث: كندا، الولايات المتحدة، والمكسيك. لكن هذا هجر بعد وقت قصير، حين تبينت الحقائق، وما كان واضحاً طوال الوقت اعترف به أخيراً علناً. كان الهدف هو «سجن المكسيك في إصلاحات» الثمانينيات، الإصلاحات التي أنقصت الأجور بحدة، وأغنت قطاعاً صغيراً، وأغنت المستثمرين الأجانب. وعبر عن المخاوف التي في الخلفية في مؤتمر حول التنمية الاستراتيجية لأمريكا اللاتينية عقد في واشنطن في 1990. وحذر من أن «انفتاحاً ديموقراطياً» في المكسيك يستطيع اختبار العلاقة الخاصة من خلال تسليم السلطة لحكومة أكثر اهتماماً بتحدي

11. انظر كتابي: تحويل المد، ف 2؛ وعام 501، ف 2.

الولايات المتحدة على أرضيات اقتصادية وقومية. لاحظوا أن هذا هو نفس التهديد كما في 1945، وتم التغلب عليه، في هذه الحالة، بسجن المكسيك في إلزامات المعاهدة. وتكمن الأسباب نفسها بشكل متناغم خلف نصف قرن من التعذيب والإرهاب، ليس في نصف الكرة الغربي فحسب. وهي أيضاً في لب اتفاقيات حقوق المستثمر التي فُرضتْ تحت الشكل المجدد للعولمة التي صممتها شبكة قوة دولة الشركات[12].

التحويل إلى شركات*

لنعد إلى نقطة الانطلاق: مسائل الحرية المناقشة، والحقوق، ومن ثم السيادة، التي يجب أن تُقيّم. هل تلازم الأشخاص الذين من لحم ودم، أم القطاعات الصغيرة للثروة والامتياز فحسب؟ أم هل تلازم بنى تجريدية مثل الشركات، أو رأس المال، أو الدول فحسب؟ في القرن الماضي كان يُدافع بقوة شديدة عن فكرة أن كيانات كهذه تمتلك حقوقاً خاصة، فوق، وأعلى من الأشخاص. والأمثلة الأكثر بروزاً هي

12. انظر كتابي: تحقيق الربح على حساب الناس، ف 4، انظر: ف 7 من هذا الكتاب، هامش 11 والنص.

* تحويل المجتمع إلى شركات صناعية ومهنية تخدم كأعضاء للتمثيل السياسي، وتمارس بعض السيطرة على الأشخاص، والأنشطة داخل نطاقها. قاموس ويبستر. وقد يكون التعريف أشمل من ذلك. المعرّب.

البلشفية، والنازية، وعملية التحويل إلى شركات خاصة، والتي هي شكل من الاستبداد المخصخص. انهار اثنان من هذه الأنظمة. الثالث حي ويزدهر تحت راية: لا يوجد بديل، لا يوجد بديل للنظام الناشئ لمركنتلية دولة الشركات، المموه بكلمات متنوعة مثل العولمة، والتجارة الحرة.

منذ قرن، وأثناء المراحل الأولى من تحويل الولايات المتحدة إلى شركات، كان النقاش حول هذه المسائل في غاية الصراحة. وشجب المحافظون هذا الإجراء منذ قرن، واصفين عملية التحويل إلى شركات بأنها «عودة إلى النظام الإقطاعي»، و«شكل من أشكال الشيوعية»، وهذا ليس بتشبيه غير ملائم. وكانت هناك أصول فكرية مشابهة في الأفكار الهيغلية الجديدة حول حقوق الكيانات العضوية، مع إيمان بالحاجة إلى إدارة مركزية للأنساق الفوضوية: مثل الأسواق، التي كانت خارج السيطرة. ويستحق الأمر أن نضع في أذهاننا أن هناك، في ما يدعى اليوم بـ «اقتصاد السوق الحرة، مركباً ضخماً جداً من الصفقات عابرة الحدود ـ والتي تُدعى، بشكل مضلل، تجارة ـ على الأرجح سبعون بالمائة منها، هي بالفعل داخل مؤسسات تُدار مركزياً، داخل شركات وتحالفات بين الشركات، إذا ضمنًا الأعمال الخارجية وأدوات أخرى للإدارة. وهذا كله بصرف النظر عن جميع أنواع التشويهات الجذرية الأخرى للسوق.

إن النقد المحافظ تمت محاكاته في الطرف الليبرالي/

التقدمي للطيف في أوائل القرن العشرين، وحاكاه، بشكل أكثر بروزاً، جون ديوي، فيلسوف أمريكا الاجتماعي الأول، الذي ركزت أعماله على الديموقراطية بنحو رئيسي. ولاحظوا أنني أستخدم مصطلح «محافظ» بالمعنى التقليدي؛ فمحافظون كهؤلاء نادرون الآن. رأى ديوي أن الأشكال الديموقراطية تتسم بالضعف حين تكون «حياة البلاد» ـ الإنتاج، التجارة، ووسائل الإعلام ـ تحت حكم قوى استبدادية خاصة في نظام دعاه بـ«النظام الإقطاعي الصناعي»، والذي يخضع فيه العاملون لسلطة إدارية، وتصبح السياسة «الظل الذي تلقيه الأعمال التجارية الضخمة على المجتمع»[13]. لاحظوا أنه كان يعبر عن أفكار كانت شائعة بين العاملين قبل سنوات. ويصح الشيء نفسه على دعوته إلى أن تحل مكان النظام الإقطاعي الصناعي ديموقراطية صناعية تُدار ذاتياً.

ومن المثير أن المفكرين التقدميين، الذين فضلوا عملية التحويل إلى شركات، وافقوا تقريباً على هذا التوصيف. فعلى سبيل المثال، كتب وودرو ويلسون قائلاً: إن «معظم البشر خدم للشركات»، وكذلك هو الأمر في «الجزء الأكبر من المشاريع الخاصة في البلاد»، في «أمريكا مختلفة جداً عن القديمة. . .

13. مذكور في روبرت ويستبروك، جون ديوي والديموقراطية الأمريكية (كورنيل، 1991).

لم تعد مشهداً للمشروع الفردي. . . الفرصة الفردية، والإنجاز الفردي»، لكنها أمريكا جديدة، فيها «مجموعات صغيرة من الرجال تسيطر على شركات كبيرة، وتفرض نفوذها، وسيطرتها، على فرص الثروة، والعلم، في البلاد»، وتصبح «منافسة للحكومة نفسها»، وتدمر السيادة الشعبية، التي تمارس من خلال النظام السياسي الديموقراطي[14]. لاحظوا أن هذا كُتبَ لدعم العملية. لقد وصف العملية بأنها ربما سيئة الحظ، ولكنها ضرورية، متفقاً مع عالم الأعمال، وخاصة بعد أن أقنعت إخفاقات السوق المدمرة في السنوات السابقة عالم الأعمال، والمفكرين التقدميين، أن الأسواق يجب أن تُدار، وأن الصفقات المالية يجب أن تُنظم.

هناك أسئلة مشابهة حية جداً في الساحة العالمية اليوم: الحديث عن إصلاح الهندسة المعمارية المالية، وأشياء من هذا القبيل. وكانت الشركات، منذ قرن، تُمنح حقوق الأشخاص بفعالية قضائية راديكالية، وهذا انتهاك عنيف للمبادئ الليبرالية الكلاسيكية. وكانت معفاة أيضاً من الالتزامات الأولى التي تطلب منها أن تبقى في حدود النشاطات المحددة، التي منحت رخصة من أجلها. فضلاً عن ذلك، وفي حركة مهمة، نقلت المحاكم القوة نحو الأعلى، من حاملي الأسهم في شراكة إلى الإدارة

---

14. إعادة بناء الشركات للرأسمالية الأمريكية، 1890 ـ 1916 (مطبعة جامعة كمبردج، 1988).

المركزية، والتي تحددت بشخص الشركة الخالد. والذين من بينكم يعرفون تاريخ الشيوعية سيعرفون أن هذا شبيه جداً بالعملية التي كانت تحدث في ذلك الوقت، كثيراً كما تم التنبؤ بها، في الحقيقة، من قبل نقاد البلشفية الماركسيين اليساريين، والفوضويين. وحذر أشخاص مثل روزا لوكسمبورغ باكراً من أن الإيديولوجية المتمركزة سوف تنقل السلطة من العاملين إلى الحزب، إلى اللجنة المركزية، ثم إلى القائد الأعلى، كما حدث بسرعة كبيرة بعد غزو سلطة الدولة في 1917، والذي دمر، على الفور، جميع آثار الأشكال الاشتراكية، والمبادئ. ويفضل رجال الدعاية، بمختلف مشاربهم، قصة مختلفة لأسباب تخدم الذات، ولكنني أعتقد أن هذه هي القصة الصحيحة.

في السنوات الأخيرة، مُنحتْ الشركات الحقوق التي تتجاوز حقوق الأشخاص. فبمقتضى قواعد منظمة التجارة العالمية، تستطيع الشركات أن تطلب ما يُدعى بـ«حق المعاملة القومية». وهذا يعني أن شركة جنرال موتورز، إذا كانت تعمل في المكسيك، تستطيع أن تطلب بأن تُعامل كشركة مكسيكية. ولا يملك الآن هذا الحق إلا أشخاص خالدون، وليس من حق بشر من لحم ودم. لا يستطيع مكسيكي أن يأتي إلى نيويورك ويطلب المعاملة القومية وينجح، لكن الشركات تستطيع.

وتتطلب قواعد أخرى أن تسود حقوق المستثمرين، والمقرضين، والمضاربين على حقوق الأشخاص الذين من لحم

ودم بعامة، مما يقوض السيادة الشعبية، ويضعف الحقوق الديموقراطية. إن الشركات قادرة بطرق متنوعة على أن تقاضي الدول ذات السيادة وتتخذ إجراءات ضدها، وهناك حالات مثيرة. مثلاً حاولت غواتيمالا، منذ عامين، أن تنقص نسبة الوفيات بين الأطفال من خلال تنظيم تسويق الشركات متعددة القومية أغذية، ووصفات طبية للأطفال. وكانت الإجراءات التي اقترحتها غواتيمالا تنسجم مع توجيهات منظمة الصحة العالمية، والتزمت بالقوانين الدولية، لكن شركة جيربر ادعت أن ما يجري هو تجريد للملكية، وكان التهديد بشكوى إلى منظمة التجارة العالمية كافياً لتراجع غواتيمالا، خشية أن ترد الولايات المتحدة بفرض العقوبات.

كانت الشكوى الرسمية الأولى من هذا القبيل، وفق القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، قد وجهتها كل من فنزويلا والبرازيل ضد الولايات المتحدة، واللتين شكتا من أن قوانين وكالة حماية البيئة الأمريكية EPA حول البترول انتهكت حقوقهما كدولتين مصدرتين للبترول. انسحبت واشنطن في ذلك الوقت، وأيضاً بشكل مزعوم خوفاً من العقوبات، لكنني أشك بهذا التفسير. ولا أعتقد أن الولايات المتحدة تخاف من العقوبات التجارية من فنزويلا والبرازيل. من المحتمل أكثر أن إدارة كلينتون لم تر، ببساطة، سبباً يضطرها للدفاع عن البيئة، أو لحماية الصحة.

إن هذه المسائل تتصاعد بشكل درامي، وفي الحقيقة، بشكل فاحش الآن. فعشرات الملايين من البشر، في أنحاء العالم، يموتون من أمراض قابلة للعلاج بسبب عناصر الحماية المتضمنة في قواعد منظمة التجارة العالمية، التي تمنح الشركات الضخمة حقوق احتكار الأسعار. فعلى سبيل المثال، تستطيع تايلاند وجنوب أفريقيا، اللتين تمتلكان صناعات دوائية، أن تصنعا أدوية منقذة للحياة بجزء من كلفة التسعيرة الاحتكارية، لكنهما تخافان من فعل ذلك بسبب التهديد بفرض العقوبات. وفي الحقيقة، هددت الولايات المتحدة في 1998 بأن تسحب التمويل إذا رصدت منظمة الصحة العالمية تأثيرات شروط التجارة على الصحة[15]. وهذه تهديدات حقيقية اليوم.

وكل هذا يُدعى «حقوق التجارة». لكن لا علاقة تجمعها مع التجارة. تتعلق بممارسات احتكار التسعير التي تفرضها إجراءات حماية تم إدخالها إلى ما دعي باتفاقيات التجارة الحرة. وصممتْ الإجراءات لضمان حقوق الشركات. وتؤثر أيضاً في تخفيض النمو والإبداع. وهي جزء من مجموعة قوانين أدخلت إلى هذه الاتفاقيات تمنع التنمية والنمو فحسب. ما هو في خطر هو حقوق المستثمر، وليس التجارة. والتجارة،

15. شون كريسبين، «التجارة العالمية: اللانظام العالمي الجديد»، فار إيسترن إيكونوميك ريفيو، بانكوك، 17 شباط، 2000.

بالطبع، لا تملك قيمة في ذاتها. تمتلك قيمة إذا زادت الرفاهة، وإذا لم تفعل ذلك فلا قيمة لها.

إن مبدأ منظمة التجارة العالمية، بعامة، المبدأ الرئيسي، والاتفاقيات ذات الصلة، هي أنه يجب إخضاع السيادة، والحقوق الديموقراطية، لحقوق المستثمرين. ويعني هذا، عملياً، حقوق الأشخاص الضخام الخالدين، القوى الاستبدادية الخاصة، التي يجب أن يخضع لها البشر. وهذه من بين المسائل التي قادت إلى الأحداث المهمة في سياتل. ولكن بطرق ما، طرق كثيرة، توضح الصراع بين السيادة الشعبية والقوة الخاصة بشكل أكثر حدة بعد شهرين من أحداث سياتل، في مونريال، حيث تم الوصول إلى اتفاق غامض حول ما يُدعى «بروتوكول الأمان البيولوجي» biosafety protocol. ولقد تم التوصل هناك إلى المسألة بوضوح كبير. قالت نيويورك تايمز: تم الوصول إلى تسوية «بعد مفاوضات مكثفة، والتي غالباً ما أثارت الولايات المتحدة ضد الجميع»، حول ما دعي بـ«المبدأ الوقائي». فما هو هذا المبدأ؟ وصفه المفاوض الرئيسي للاتحاد الأوروبي، بشكل جيد، بهذه الطريقة: «يجب أن تكون البلدان قادرة على الحصول على الحرية، حق الدولة ذات السيادة، على أن تتخذ إجراءات وقائية بخصوص» البذور المعدلة وراثياً، والميكروبات، والحيوانات، والمحاصيل، التي تخشى من أنها مؤذية. وألحت الولايات المتحدة، على أي حال، على قواعد

منظمة التجارة العالمية. وتقول هذه القواعد: إن المادة المستوردة لا يمكن أن تُحظر إلا على أساس دليل علمي[16].

لاحظوا ما هو في خطر هنا. المسألة التي في خطر هي امتلاك الناس لحق رفض موضوعات تجريبية. وهكذا، إذا شخصنا الأمر، افترضوا أن قسم البيولوجيا في الجامعة يقول لكم: «أنتم أيها الناس يجب أن تكونوا موضوعات للتجريب في تجربة نقوم بها الآن، حيث سنضع أقطاباً كهربائية في أدمغتكم ونرى ما يحدث. وليس بوسعكم رفض ذلك إلا إذا قدمتم أدلة علمية بأن هذا سيؤذيكم». وعادة لا تستطيعون تقديم أدلة علمية. والمسألة هي: هل تمتلكون حق الرفض؟ بمقتضى قواعد منظمة التجارة العالمية، لا تمتلكون. يجب أن تكونوا موضوعات للتجريب. إنه شكل مما دعاه إدوارد هيرمان بـ «سيادة المنتِج»[17]. المنتج يحكم؛ وعلى المستهلكين أن يدافعوا عن أنفسهم نوعاً ما. هذا يعمل محلياً، أيضاً، كما

---

16. لقاء مونريال (اللقاء الأول الفائق للعادة لمؤتمر الأحزاب في اجتماع الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي، الصياغة النهائية، وتبني بروتوكول حول الأمان البيولوجي، جلسة مستأنفة) 2000. أندرو بولاك، «130 أمة توافق على قواعد الأمان أو الطعام البيوتقني»، نيويورك تايمز، 30 كانون الثاني، 2000؛ بولاك، «المحادثات حول الطعام البيوتقني تدور حول مبدأ أمان»، نيويورك تايمز، 28 كانون ثاني، 2000.

17. إدوارد هيرمان، «علم الشركات التافه في الإعلام»، مجلة زيد، كانون ثاني، وشباط، 1999.

أشار. إنها ليست مسؤولية، مثلاً، الصناعات الكيماوية، وصناعة المبيدات للبرهنة بأن ما تضعه في البيئة آمن. إنها مسؤولية الجماهير بأن تبرهن علمياً أنها غير آمنة، ويجب أن تفعل ذلك من خلال وكالات عامة غير ممولة جيداً تخضع لنفوذ الصناعة من خلال جماعات الضغط، وضغوط أخرى.

كانت هذه هي المسألة في مونريال، وتم الوصول إلى اتفاق غامض. وكي أكون واضحاً، لم تكن هناك مسألة مبدأ. وتستطيعون رؤية ذلك فقط من خلال النظر إلى صف المشاركين. كانت الولايات المتحدة في جانب، ولقد انضمت إليها، في الحقيقة، بعض الدول الأخرى التي لها حصة في صادرات التقنية الحيوية، والصادرات الزراعية عالية التقنية، وفي الجانب الآخر كان الجميع: أولئك الذين لا يريدون أن يربحوا من خلال التجريب. كان هذا هو صف المشاركين، وهذا يخبركم بالضبط كم كان الكثير من مسألة المبدأ متضمناً في المسألة. ولأسباب مماثلة، يفضل الاتحاد الأوروبي تعرفات مرتفعة على المنتجات الزراعية، تماماً كما فعلت الولايات المتحدة منذ أربعين عاماً، ولكنها توقفت عن ذلك: ليس لأن المبادئ تغيرت؛ وإنما لأن السلطة تغيرت فحسب.

هناك مبدأ طاغ. والمبدأ هو أن الأقوياء، وأصحاب الامتيازات، يجب أن يكونوا قادرين على فعل ما يريدونه ـ بالطبع، يزعمون أنهم ينطلقون من بواعث رفيعة ـ والنتيجة

الطبيعية هي أن سيادة الجماهير، وحقوقها الديموقراطية، يجب أن تتلاشى، وما يجعل الأمر دراميأ هكذا هو ترددها في أن تكون مادة للتجريب حين تستطيع الشركات الأمريكية أن تربح من التجربة. إن احتكام الولايات المتحدة إلى قواعد منظمة التجارة العالمية طبيعي جداً، بما أنها تضم ذلك القانون؛ هذه هي الفكرة.

ورغم أن هذه المسائل حقيقية جداً، وتؤثر على عدد كبير من الناس في العالم، إلا أنها، في الحقيقة، ثانوية بالنسبة لشروط أخرى للتقليل من السيادة لصالح القوة الخاصة. وأعتقد أن ما كان أكثر أهمية هو تقويض الولايات المتحدة، وبريطانيا، وآخرين، لنظام بريتون وودز في أوائل السبعينيات. وصممت ذلك النظام الولايات المتحدة، وبريطانيا، في الأربعينيات، حين كان الدعم الشعبي لبرامج الرفاهة الاجتماعية، والإجراءات الديموقراطية الجذرية في أوجه. وجزئياً، نتيجة لهذه الأسباب، نظم نظام بريتون ودز، في منتصف الأربعينيات، نسب التبادل، وسمح بالسيطرة على تدفق رأس المال. وكانت الفكرة هي الحد من المضاربة المؤذية والمخربة، وتقييد فرار رأس المال. وفُهمتْ الأسباب بشكل جيد، وعُبِّر عنها بوضوح: إن تدفق رأس المال الحر يخلق ما يُدعى أحياناً بـ «برلمان حقيقي» لرأس المال العالمي، يستطيع أن يمارس سلطة الفيتو على سياسات الحكومة، التي يعدها غير عقلانية. وهذا يعني أموراً مثل حقوق

العمال، أو برامج تربوية، أو صحة، أو جهود لتحفيز الاقتصاد أو، في الحقيقة، أي شيء يمكن أن يساعد الناس، وليس الأرباح (وبالتالي هو غير عقلاني بالمعنى التقني).

عمل نظام بريتون وودز خمسة وعشرين عاماً تقريباً. وهذا ما يدعوه كثير من علماء الاقتصاد بـ«العصر الذهبي» للرأسمالية الحديثة (أو بشكل أكثر صحة: رأسمالية الدولة الحديثة). كانت هذه الفترة، تقريباً حتى إلى حوالي 1970، فترة نمو للاقتصاد، والتجارة، والإنتاجية، واستثمار رأس المال، وتوسيع لإجراءات دولة الرفاهة لا سابق لها في التاريخ: أي عصر ذهبي. لكن هذا ارتد في أوائل السبعينات. وتم تقويض نظام بريتون وودز، مع تحرير الأسواق المالية ونسب التبادل العائمة.

ووصفت الفترة منذ ذلك الوقت بـ «العصر الكئيب». وحدث انفجار ضخم لأجل قصير، وهيمن رأس المال المضارب بشكل كامل على الاقتصاد المنتج. وحدث تدهور ملحوظ في جميع المظاهر: نمو اقتصادي أكثر بطئاً، إنتاجية، واستثمار رأس مال أكثر بطئاً، نسب فائدة أكثر ارتفاعاً (والتي تبطئ النمو)، تقلبات أكبر للسوق، وأزمات مالية. وكان لجميع هذه الأمور تأثيرات إنسانية قاسية، حتى في البلدان الغنية: مراوحة للأجور في مكانها، أو تدهور، أو ساعات عمل أكثر، وكانت هذه صارخة في الولايات المتحدة بخاصة، بالإضافة إلى تخفيض الخدمات. ولكي نورد لكم مثالاً واحداً فحسب في

اقتصاد اليوم العظيم، الذي يتحدث عنه الجميع: إن الدخل المتوسط (نصف إلى الأعلى، نصف إلى الأسفل) للأسر تراجع الآن إلى ما كان عليه في 1989، والذي هو تحت ما كان عليه في السبعينيات. كانت أيضاً فترة تقويض الإجراءات الديموقراطية الاجتماعية، التي حسَّنتْ، بشكل معتبر، الرفاهة البشرية. وقدم النظام العالمي، المفروض حديثاً، سلطة فيتو أكبر لـ«البرلمان الحقيقي» لرأس المال الخاص للمستثمرين، مما قاد إلى انحدار كبير للديموقراطية، وحقوق السيادة، وإلى تدهور ملحوظ في الصحة الاجتماعية.

شُعر بهذه التأثيرات في المجتمعات الغنية، إلا أنها كانت كارثة في المجتمعات الفقيرة. فهذه المسائل تؤثر في المجتمعات، وهكذا فهي ليست مسألة إن كان هذا المجتمع يصبح أكثر غنى، وذاك يصير أكثر فقراً. الإجراءات الأكثر أهمية هي قطاعات السكان العالميين. وهكذا، مثلاً، مستخدمين تحليلات البنك الدولي الأخيرة، إذا أخذتم الخمسة بالمائة، الذين في القمة، من سكان العالم، وقارنتم دخلهم، وثروتهم، بثروة ودخل الخمسة بالمائة الذين في القاع، سترون أن تلك النسبة كانت 78 مقابل 1 في 1988 و114 مقابل 1 في 1993 (هذه هي الفترة الأخيرة التي تتوفر فيها الأرقام)، وهي، دون شك، أكثر ارتفاعاً الآن. وتظهر الأرقام نفسها أن الواحد بالمائة الذين في القمة من سكان العالم يحصلون على الدخل نفسه مثل

الـ 57 بالمائة الذين في القاع: 7,2 بليون نسمة[18].

من الطبيعي تماماً أن يترافق تقويض النظام الاقتصادي لما بعد الحرب مع هجوم واضح على الديموقراطية الحقيقية: الحرية، السيادة الشعبية، وحقوق الإنسان، تحت شعار: ليس هناك بديل. إنه نوع من المحاكاة الهزلية للماركسية السوقية. ولا حاجة للقول بأن الشعار هو خداع خادم للذات. فالنظام الاجتماعي/ الاقتصادي الخاص، الذي يتم فرضه، هو نتيجة قرارات بشرية في مؤسسات بشرية. ولكن القرارات يمكن تعديلها؛ ويمكن تغيير المؤسسات. وإذا اقتضى الأمر يمكن تفكيكها واستبدالها، تماماً كما كان يفعل الناس الشرفاء، والشجعان، في مجرى التاريخ.

---

18. عالم اقتصاد البنك الدولي برانكو ميلانوفيك، ذكره دوج هينوود، في ليفت بزنس أوبزيرفر 93، شباط 2000.

أعمال أخرى لتشومسكي
صادرة عن ساوث إند برس

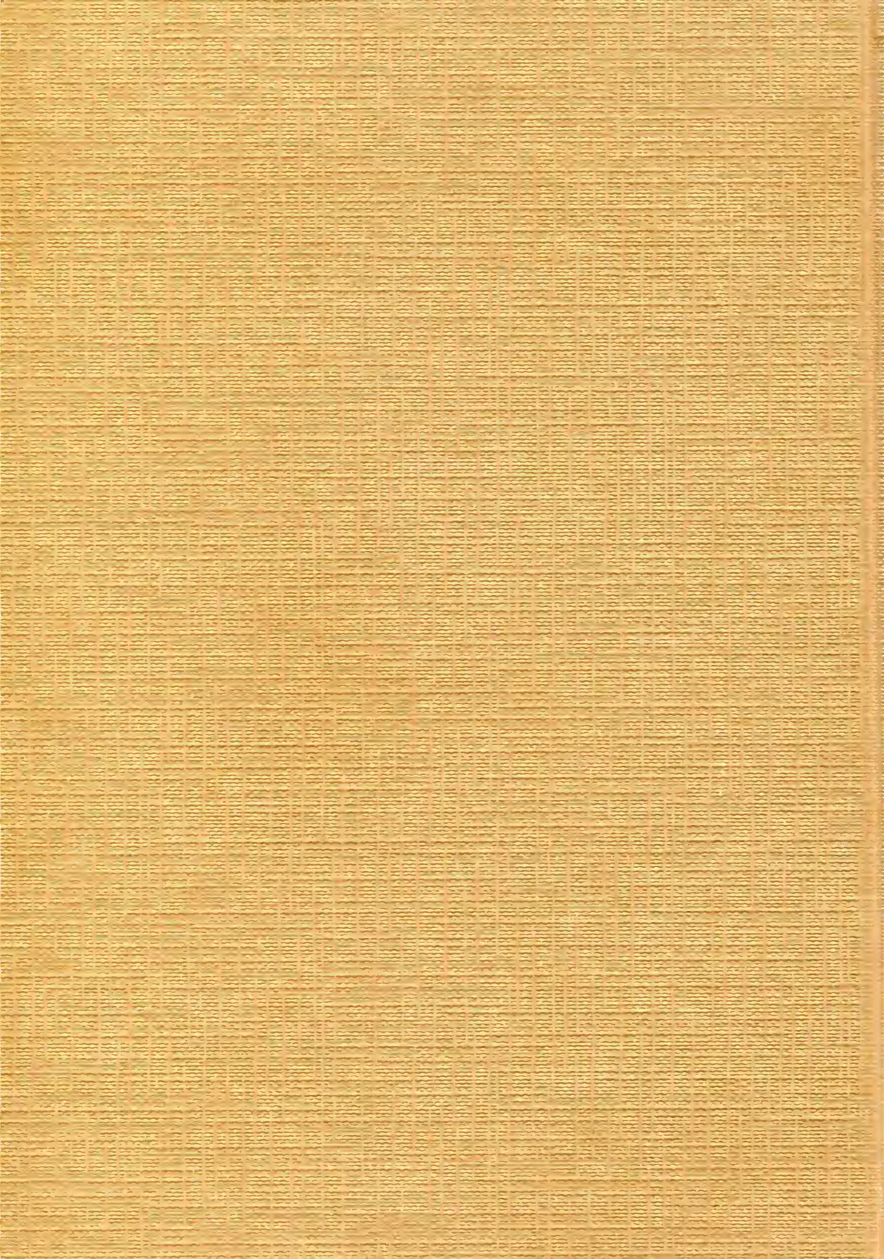
- المثلث المشؤوم: الولايات المتحدة، إسرائيل، والفلسطينيون، طبعة منقحة، 1999.
- قوى واحتمالات: تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي (1996).
- عام 501: الغزو يستمر (1993).
- إعادة التفكير بكاميلوت: جي إف كينيدي، حرب فيتنام، والثقافة السياسية الأمريكية (1993).
- أوهام ضرورية: السيطرة على الفكر في المجتمعات الديموقراطية (1998).
- ثقافة الإرهاب (1988)
- في القوة والإيديولوجية: محاضرات مانغوا (1987).
- النظرية المحررة (مع مايكل ألبيرت، ليزلي كاجان، وآخرين، 1986)

- تحويل المد: التدخل الأمريكي في أمريكا الوسطى والصراع من أجل السلام (1985)
- صلة واشنطن وفاشية العالم الثالث،

الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان، الجزء الأول (مع إدوارد هيرمان، 1979).

- بعد الجائحة: الهند الصينية بعد الحرب وإعادة بناء الإيديولوجية الإمبريالية،

الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان: الجزء الثاني (مع إدوارد هيرمان، 1979).



قاعدة القوة في عالم الأعمال.

وصف نعوم تشومسكي في النيويورك تايمز بأنه مفجر الحقائق المستقبلية؛ فهو مواجه واضح للادعاء الخلقي في السياسة، مباغتة الدولة واستغلال القوة.

الدول خارقة القوانين ومثيرة المشاكل هي نتيجة مجهوده ومحاولاته التي لم تتعب لقياس القوى العظمى في العالم من خلال تقييمهم الخاص وباعتبارهم المسؤولين عن التصرفات الصادرة عنهم باسم شعوبهم.

تحافظ الولايات المتحدة وحلفائها على سرية معينة لاعتداءاتها العديدة على القوانين الدولية التي تدعي أنها تدعمها.

يحلل تشومسكي حملة الولايات المتحدة التفجيرية ضد العراق، وتدخل الناتو في كوسوفو، ودعم الولايات المتحدة لنظام إرهابي في تيمور الشرقية، والمشاكل السياسية في كولومبيا، فهو يحاور السياسة الخارجية الغربية لإظهار الإفادة من هذه التصرفات غير المحتملة انطلاقاً من الشلل الاقتصادي وصولاً للاضطرابات العسكرية.

كما يشير تشومسكي أيضاً إلى تورط الولايات المتحدة المستمر في الشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا، الكاريبي، وأمريكا اللاتينية لرسم التأثيرات المجتمعة للسيطرة العسكرية والإمبريالية الاقتصادية على هذه المناطق.

من خلال ذلك يظهر تشومسكي انحلال الولايات المتحدة التصاعدي من حلول الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، عبر الاستعانة بدوافعها وتصرفاتها كما في تحليل قدرة الولايات المتحدة الواسعة على البدء في حرب للوصول إلى أهدافها، فقاعدة القانون قد قلصت لتصبح مثاراً بسيطاً للإزعاج في الولايات المتحدة التي لم تخجلها تصرفاتها، بل على العكس هي فخورة بما تقوم به؛ ومن هنا جاء العنوان الدول المارقة خارقة القوانين ومثيرة المشاكل.

ردمك: ٦ - ٤٦٧ - ٤٠ - ٩٩٦٠



6000872

موضوع الكتاب: العالم / الأحوال السياسية
موقعنا على الانترنت:
http:/www.obeikanbookshop.com